محاكمة العولمة

الجزء الثاني

آثار العولمة

الجزء الثالث

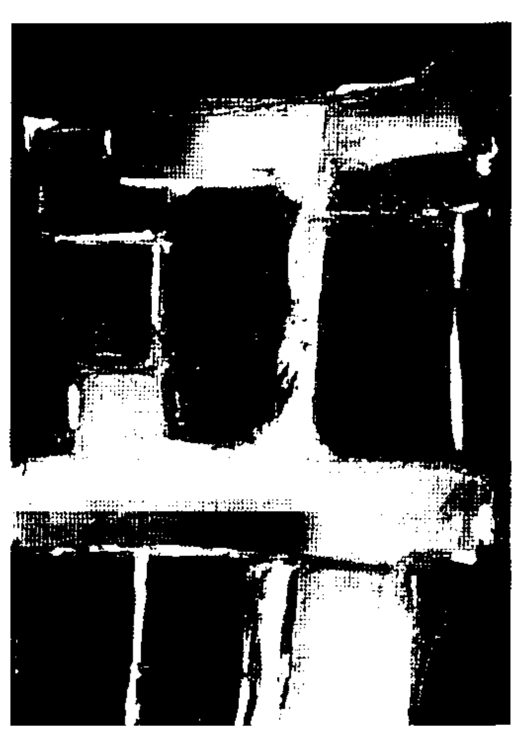
نحو إعادة التوطين

ترجمة وتقديم

د. رجب بو دبوس

إشراف:

إدوارد كولد سميث - جيري ماندير



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

عبد الله علي عمران

المحتويات

الجزء الثاني
آثار العولمة

الجزء الثالث
نحو إعادة التوطين

افتتاح

التوطين ضد العولمة

د. رجب بو دبوس

العولمة كارثة، اجتماعياً، بيئياً واقتصادياً. هذا الجزء من محاكمة العولمة يواصل البرهان على ذلك. إذ بدأت ارهاصات العولمة عندما راجت سياسات التطور الاقتصادي، خلال الأربعين سنة الأخيرة. التطور كان هدف حكومات العالم. فإلى ماذا قاد؟

لقد أمكن الاعتقاد في التطور، مع إبداء الأسف، بدون انقطاع، عن اخفاقاته، التطور بهر المجتمعات في الشمال، ونقل العدوى إلى مجتمعات الجنوب، حتى صار تعويذة سحرية ضد كل الأمراض. ومع أن هذه المرحلة انتهت، لكن ما زال هناك من يفكر كما لو أن النمو سوف يخلق فرص عمل للعاطلين، كما لو أن الديون العالمية ستسدد، كما لو أن العولمة يمكنها أن تصنع الازدهار للجميع. هذه العقيدة في التطور قادت اليوم إلى البؤس، والبطالة وكوارث بيئية، وتفاقم الفقر واللاأمان، والأمراض وسوء التغذية لغالبية سكان الأرض، من الشمال كما من الجنوب[1].

إن التطور الاقتصادي يقاس بزيادة الناتج الوطني الخام PNB، والذي

اعتبر وحده مفتاح الازدهار والرفاهية بالنسبة للجميع ولكل واحد، يجب إذن زيادة وتيرته، وهذا يعني استثمار أكبر قدر ممكن، من الاختراعات العلمية والتقنية، وهذا يفرض إدارة مشروع التطور من قبل الشركات، التي دائماً أكبر وأقوى، وتستجيب إلى طلب السوق والذي يزداد اتساعاً وحرية.

الناتج الوطني الخام هو القيمة النقدية للمنتوجات والخدمات التي تنتج في مجتمع ما خلال فترة محددة من الزمن، عادة سنة. وهذا يعني أن المعيار نقدي ونكرة، إنه كمية النقود من دون الاهتمام بتوزيعها الواقعي في المجتمع، عندئذٍ رغم زيادة الناتج الوطني الخام، فإن الفقر ازداد والبطالة تفاقمت، وبالتالي لم يخلق فرص عمل، ولم يحقق ازدهار الجميع. لقد تضاعف الناتج الوطني الخام 6 مرات، والتجارة العالمية 12 مرة، من المفترض إذن أن الفقر والجوع والأمراض تصير ذكريات ماضٍ ولّى، لكن الواقع كان العكس تماماً. هذه الأمراض الاجتماعية تفاقمت بشكل لا سابق له، مع نمو هائل في الدخل الوطني والناتج الوطني.

أما الاستثمار في الاختراعات العلمية والتقنية، والذي أدى إلى تراكم هائل في المخترعات، وتقدم مدهش في التقنية، فقد أدى إلى تدمير فرص العمل وقصور الطلب الكلي، هكذا نشاهد تناقضاً حاداً بين غزارة الانتاج والبطالة والفقر والعوز.

أما تصميم عملية التطور بشكل لا يمكن إدارتها إلا قبل شركات تزداد قوة وحجماً، فقد جعل التطور في خدمة أهداف الشركات وليس أهداف المجتمع، وأدى إلى سيطرة السوق وانفلاته.

إن القول بتطور لا متناهٍ، ونمو لا محدود، وغير مسيطر عليه، ولا موجه لصالح المجتمع، فهو أسطورة خطيرة، تحوّلت إلى دوقما لاهوت السوق.

هكذا مثلاً باسم التطور جرى تحديث الزراعة، وحرمت جماعات من وسائل عيشها الأساسية، ببساطة ليس لأن الزراعة المعاشية، مصدر حياة

الملايين، غير قابلة للحياة اقتصادياً، وإنما لأنها، كما يعترف البنك الدولي في تقريره، تتعارض مع تطور السوق. المهم إذن ليس حاجات الناس، ولكن متطلبات السوق.

إن التطور المدان خلال صفحات هذه المرافعة ضد العولمة، في محكمة العولمة، ليس ما يمكن أن يفهم منه عادة، لكنه سياسة اتبعها الشمال لدمج اقتصادات الجنوب، أو تخريبها، في أسواق الغرب بعد أن أنجزت الرأسمالية سيطرتها في الغرب، تحوّلت إلى العالم الثالث، بهدف إنجاز تبعية الجنوب اقتصادياً بديلاً عن الاستعمار المباشر. باسم التطور خربت الاقتصادات المحلية، التي كانت، ولو نسبياً، تفي بحاجات الجماعات، وأدخلت عادات استهلاكية لا يتوافر محلياً إشباعها، وفككت الجماعات، وبعد أن أخضعت تماماً القطاع الزراعي والصناعي، والمالي، اتجهت إلى الخدمات العمومية: التعليم... الصحة... إلخ في طريقها إلى التسليع.

لقد خدعت الناس بدعاوى الخوصصة، وتفكيك القطاع العام لكن الخوصصة، في الحقيقة، في نظام العولمة، ليست إلا ملكية الغائبين تحت سيطرة الشركات الكبيرة.

التطور المزعوم استنزف الموارد الطبيعية، وأنهك البيئة، ودمّر الجماعات، من أجل تكديس المال وزيادة نقطة في الناتج الوطني الخام. هذا ليس نمواً وليس تطوراً. إن النمو بدون فرص عمل، والذي يقضي على فرص العمل، والذي يحل الماكينة ويستبعد الانسان، هو تماماً عكس النمو: نمو بدون هدف اجتماعي.

وبعد أن ساندت الرأسمالية الدولة الوطنية، في مشروع تفكيك الجماعات المحلية والمجتمع التقليدي، واستبداله بالمجتمع السياسي الذي تكمن روابطه في الدولة، فإنها، من أجل هذا التطور، ترغم الآن الدول على التنازل عن سلطانها، بخاصة التشريعي والرقابي، وتوجه ضربة لكل أنواع الديمقراطية التي طالما تغنت بميزاتها، إذ ما جدوى أي ديمقراطية

تمارس تحت وصاية مؤسسات العولمة التكنوقراطية البيروقراطية؟

هذه المؤسسات بدأت بإلغاء الحماية التعريفية ـ الجمركية ـ وغير التعريفية، المسماة عقبة تقنية في وجه التبادل الحر. فشلت بهذا قدرات الدول على حماية شعوبها وبيئتها. لكن إلغاء الحماية هذا ليس إلا في اتجاه واحد: الحيلولة دون حماية المستهلكين والعمال والبيئة، ومنع السلطات العمومية من إصدار أي قرار أو تشريع، يحول دون حرية عمل الشركات العابرة للأوطان، هذا يعني، بكل وضوح، أن إلغاء الحماية هو ضمنياً حماية لمصلحة هذه الشركات، وضد المصلحة العامة والبيئة وضد الديمقراطية.

لكن اللعبة لم تنطل على كثيرين، في مقابل هذه الحماية المدعوة، في لغة مؤسسات العولمة، إلغاء الحماية، ظهرت دعوات صريحة، من أجل حماية جديدة. والتي، إلى جانب أهميتها الاجتماعية والاقتصادية، تعطي للديمقراطية مصداقية، بتمكين الشعوب من حماية نفسها ومصالحها وبيئتها، من خلال التشريع والرقابة التي تمارسها عبر مؤسساتها. إنها إذن رد الديمقراطية وحق الشعوب في التشريع والرقابة، ضد هيمنة الرأسمال المعولم. وهذا أساس في الديمقراطية.

هذه الحماية الجديدة، وإن بدت ذات سمة اقتصادية إلا أنها في جوهرها سياسية: حماية الديمقراطية ضد دكتاتورية السوق العالمي ومؤسساته، التي صارت تتمتع بسلطان التشريع والقضاء والتنفيذ، رغم أنها ليست نتاج أي ممارسة ديمقراطية.

حماية الديمقراطية تتطلب ديمقراطية جديدة. الشكل الحالي تبين عاجزاً قابلاً للفساد وللافساد، إنها ديمقراطية المشاركة، كما يدعوها البعض وديمقراطية مباشرة كما يراها آخرون،[2] والتي تتأسس في جماعة مترابطة، ذات علاقات مباشرة.

إلغاء الحماية، تقلص سلطان الدولة الوطنية، يلقي بالشعوب وبالبيئة، عالمياً، فريسة، مكتوفة الأيدي، أمام غول العولمة، الذي يحميه حظر

الحماية، وسلب القدرة التشريعية من الشعوب وكتلة من الاتفاقات ـ الغات، المنظمة العالمية للتجارة. . . إلخ ـ التي تكبّل الدول.

هل يتوقع أحد صمت الشعوب طويلاً؟

إن الجماعة، كما يقول توكفيل[3] نتاج طبيعي. الإنسان يصنع الممالك والدول والامبراطوريات، أما الجماعة فمن صنع الله مباشرة، أو معطى طبيعي[4].

الجماعات Communautes بفضل خبرتها المكتسبة والمتوارثة خلال قرون طويلة، وحرصها على موطنها، ومواردها، استطاعت الحياة في انسجام مع محيطها الطبيعي، تتقدم وتتطور، لكن دون إلحاق الضرر بمحيطها، فهي لا تملك غيره، إنه جزء منها وهي جزء منه، حياتها مستمدة منه.

لكن الدولة، ثم الشركات، دمّرت الجماعات الطبيعية، وانتزعت منها وظائفها وسبب وجودها وسلّعت كل شيء، بحجة تطويرها، وإنها تؤدي أفضل هذه الوظائف. الأنانية، فردية الحرية المفرطة التي شجعتها الدولة الرأسمالية، عدم الاهتمام بآثار حريتنا على الغير وعلى البيئة، عدم الاهتمام بالمصلحة العامة وإسناد ذلك إلى الدولة، أوجد الدولة المركزية الطاغية والشركات الجشعة التي سلبت من الجماعة وظائفها كإطار اكتفاء ذاتي، وأداة حفظ النظام الاجتماعي ومصدر قوة روحية، والتزام أخلاقي لأعضائها.

لكن، ها هي الدولة، والشركات، بعد أن أنجزت تدمير الجماعات وسلبتها وظائفها، تعلن عجزها عن أداء هذه الوظائف، بحجة أنها لا تملك تكاليف القيام بها، في الوقت نفسه الذين تتكالب فيه الشركات للاستحواذ على الخدمات العمومية وتسليعها. الدولة هكذا تترك الناس مفردين، بدون روابط غير السوق، بدون علاقات غير سلعية.

الشركات تنتج غذاء وسلعاً لا يستطيع الحصول عليها إلا القلة، وفرص عمل نادرة ذات تأهيل عالي، يشغلها في الغالب اختصاصيون أجانب. أما

الدولة فقد تقاعدت، وسلمت زمام الأمور إلى مؤسسات العولمة، عندئذٍ، إن فقدان الرباط السياسي الذي يحلّ محل الاجتماعي، بسبب اضمحلال الدولة، والأقصاء الاقتصادي، قد يقودان إلى اليأس والاحباط، والذي يمكن أن ينتج عنه إرهابٌ لا سابق له. يقال إنه عندما تنهار الروابط الاجتماعية، فلن تربط الناس إلا سلاسل الدولة، لكن الدولة تنهار، فماذا يربط الناس إذن؟

عندما يجد الملايين أنفسهم مهمشين، لن يستسلموا في انتظار الموت جوعاً، إنهم سيثورون: ضد الشركات الكبرى ضد نظام العولمة، وتلك القوى الكبرى، في العالم، التي تساندها، سياتل، واشنطن، ميلانو، جنوى ليست إلا مقدمات ـ ربما ـ إلى انفلات عالمي، لا أحد يتوقع نتائجه.

لكن ثمة من يرى طريقاً آخر، ثورة ثقافية عقلية حقيقية، صارت ضرورة، وبدلاً من الاكتفاء فقط بمعارضة العولمة، صار الأمر يتطلب التفكير في سياسات تقود إلى عكس العولمة: التوطين هكذا، في مواجهة عولمة الاقتصاد، وتقاعد الدولة أو خضوعها، ظهرت، من القاعدة العالمية، حركات توطين الاقتصاد. وعلى خلاف اتفاقات المنظمة الدولية للتجارة، وريثة الغات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، فإن حركات توطين الاقتصاد، تقرّ بأنه لا يمكن لأي خطة عمل ضد العولمة، ومن أجل التوطين، أن تطبق هي نفسها، منهجياً، في كل مكان. ذلك لأن إمكانات العمل متنوعة قدر تنوع الأماكن والظروف حيث يمارس العمل. توطين الاقتصاد يتطلب ضرورة، التكيف مع التنوعات والخصوصيات الثقافية والبيولوجية والبيئية.

العولمة تبرهن، كل يوم، على عجز الحكومات، المقيدة باتفاقات، والمطوعة من خلال الضغوط، وتهديد العقوبات التجارية، أمام الشركات العابرة للأوطان، ومصالح الرأسمال الرحال. مما دفع القاعدة الجماهيرية، عالمياً، ألى أن تنتزع المبادرة وتنهض لمقاومة هيمنة العولمة الاقتصادية.

لكن الرد على العولمة ليس فقط من خلال المظاهرات والاحتجاجات وعمليات تدمير مصالح الشركات العابرة للأوطان، أو مؤلفات وبحوث تكشف مساوىء ومآسي العولمة، وتحسيس الرأي العام العالمي بخطورة المرحلة التي يدفع إليها دفعاً. المعركة بدأت على أرض الواقع.

حركات توطين الاقتصاد، بدأت، منذ بعض الوقت، تتجسد عملياً في صيغ مختلفة، في محاولة تقديم بديل انساني عن عولمة السوق، غير مكتفية بالمقاومة السلبية ورد الفعل، من هذه الصيغ التي بدأت تأخذ مكانها فعلياً، في كثير من بلدان العالم، والمرشحة للتطور، بخاصة في العالم الغربي، مهد العولمة الاقتصادية، دون أن يعني هذا غيابها في العالم الثالث. نورد بعض النماذج:

*** حركات الديمقراطية المشاركة:**

توطين الاقتصاد يعني أن النشاط الاقتصادي، يجري داخل الجماعة، بأقل علاقة ممكنة مع السوق العالمي، التجاري والمالي، من أجل استقلالية الجماعة. ويكون للجماعة حق التشريع وامتلاك الموارد الطبيعية المتوافرة في محيطها، وتوجيهها، إما ملكية خاصة، أو جماعية، من أجل إشباع حاجات الجماعة أولاً. وهذا يمنح الجماعة قدراً من الاكتفاء الذاتي، بخاصة فيما هو أساس لحياة الجماعة. هذا وحده يمكن الجماعة من الحفاظ على مواردها وبيئتها ووضع حد لاستنزافها من قبل الشركات الكبيرة.

في الاقتصاد المعولم، أطراف العملية الانتاجية أو التجارية نكرة بالنسبة إلى بعضهم البعض، فهو يجري بشكل أن الفعلة الاقتصاديين لا يعرفون بعضهم بعضاً، هذا مكن الشركات الوسيطة وأعطاها سيطرة هائلة، كما أنه سبب مهم في تدمير البيئة واستنزاف الموارد، والتصدير رغم العوز.

في الاقتصاد المعولم، المنتج ليس محيطاً إلا بجزء صغير جداً من العملية الانتاجية، ومن المنتوج نفسه. العملية الانتاجية تجري أحياناً في بلدان عدة وعلى مساحات طويلة.

توطين الاقتصاد يعني أن العملية الانتاجية تنجز في المكان نفسه تحت سمع وبصر المنتجين والجماعة، وهذا يجعل العملية الانتاجية مسؤولة ومن الممكن للجماعة مراقبتها ومحاسبتها.

ولأن توطين الاقتصاد يستهدف أولاً إشباع حاجات الجماعة، فإن الشركات الكبيرة، تصير غير ذات جدوى، التصدير ليس هدفاً أساسياً في توطين الاقتصاد.

الانتاج الكبير بواسطة الشركات الكبرى، وعلى مسافات بعيدة أدى، مع فتح الحدود، إلى عجز الرقابة إن وجدت.

لكن هذا التوطين يصطدم بالنظام السياسي القائم على سلطان نتاج انتخابات تغيب المواطنين، وبالتالي من الصعب توطين الاقتصاد دون أن يواكبه توطين السياسة، والعكس أيضاً صحيح، من هنا ظهرت مبادرات وحتى ممارسات ودعوات إلى ما يسمى ديمقراطية المشاركة، أو صيغتها الأكثر نضجاً، الديمقراطية المباشرة. مثلما توطين الاقتصاد يتأسس على علاقة مباشرة داخل الجماعة، فإن توطين السياسة يقوم على علاقة مباشرة واشتراك أعضاء الجماعة في القرار والتشريع والرقابة السياسية والاقتصادية[5].

* مصارف اجتماعية ومؤسسات إقراض تعاوني:

نشأت منذ بعض الوقت، وهدفها زيادة حجم الرساميل الموضوعة تحت تصرف الشركات الصغيرة والسكان المحليين، ولكي تتيح للخواص الاستثمار في أحيائهم حيث يقيمون، وبين جماعتهم وليس في شركات بعيدة عنهم لا سيطرة لهم عليها.

هذه المصارف والمؤسسات تحرر الجماعة المحلية من الحاجة إلى مصارف كبرى، وشروطها التي تسهم في تقوية العولمة الاقتصادية، وتخضع الجماعات المحلية لسيطرة الاقتصاد العالمي وضروراته وأزماته. المصارف الاجتماعية والإقراض التعاوني، يحرران الرأسمال لكي يوجه إلى خدمة

الجماعة، في الإنتاج والاستهلاك، ويجعلان من هذين موجهين لإشباع حاجات الجماعة وليس لطلب الربح.

*** حملات قوية تدعو إلى شراء المنتوج المحلي:**

هذه الحملات تساعد الشركات المحلية الصغيرة على الحياة اقتصادياً، رغم منافسة الشركات الكبيرة العابرة للأوطان والمدعومة بسخاء.

إضافة إلى ذلك، هذه الحملات لا تسهم فقط في الحيلولة دون هروب الرساميل، وإنما أيضاً لها أثر تربوي، بخاصة عندما تكشف عن التكاليف الخفية التي تتحملها البيئة، من جراء شراء سلع، ربما رخيصة السعر، ولكن منتجة في أماكن بعيدة، وما يتطلبه نقلها من وسائل نقل مستهلكة للطاقة ومنتجة لغازات ذات أثر احتباسي للحرارة.

ففي الولايات المتحدة، وفي أوروبا وكندا، تضاعف عدد الروابط القائمة بهذه الحملات، رداً على دخول شبكة توزيع ضخمة إلى الاقتصاديات الريفية وإلى المدن الصغيرة. شركة ماكدونالدز، التي افتتحت عام 1993، نحو 900 مطعم ـ وجبات سريعة ـ في أنحاء العالم، تخطط لافتتاح مطعم، جديد كل تسع ساعات، خلال السنوات القادمة، لكنها واجهت مقاومة شعبية شديدة في عشرات البلدان على الأقل، في بولندا مثلاً، نجح مناضلون ضد العولمة في منع بناء مطعم ماكدونالدز في حي عريق في مدينة كراكوفي، بينما أقرانهم في الهند، يعملون على منع الشركة من دخول السوق الوطني. أما في الولايات المتحدة وكندا، فإن التوسع السريع في نشاط «وال مادث» وهي أول شركة عالمية في تجارة القطاعي، أدى إلى تكوين شبكة من المناضلين، الذين يعملون على حماية فرص العمل، ونسيج مجتمعهم ضد غزو مثل هذه الشركة.

*** خلق عملة محلية:** وهي وسيلة فاعلة لضمان عدم خروج النقود من **الاقتصاد المحلي.**

مبادرات عدة دخلت حيز التنفيذ، في هذا الصدد. هكذا نظم تبادل

محلي Sel، ظهرت في المملكة المتحدة، حيث يوجد فيها أكثر من 250، كذلك في إيرلندا، كندا، فرنسا، الأرجنتين، الولايات المتحدة، أستراليا ونيوزلندا.

الفوائد النفسية ـ المعنوية، لمثل هذه المبادرات، مهمة جداً، قدر أهمية ميزاتها الاقتصادية: العاطلون من العمل، الذين ينظر إليهم على أنهم كم مهمل لا فائدة منهم في اقتصاد السوق، باعتبارهم، مستبعدين من عملية الانتاج، وبدون قدرة شرائية، صاروا يحظون بالتقدير بسبب خبراتهم ومعلوماتهم المفيدة في إطار اقتصاد محلي.

* **مبادرة رائعة أخرى**، ظهرت في بلدان عدة، إنها «بنوك إقراض المعدات والأدوات»، والتي بفضلها المعدات والأدوات اللازمة للعمل، سواء في حقل الانتاج، الصناعي والزراعي، كما في مجال الخدمات، تصير مشتركة على مستوى الجماعة، هكذا معدات وأدوات زراعية صناعية ومهنية وخدمية... إلخ تجرى إعارتها، بحسب الحاجة، للمحتاجين إليها. هذا يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والخدمات، ويوفر فرص العمل وإمكاناته لكل القادرين، وبالنتيجة يقود إلى إعادة دمج العاطلين عن العمل في الحياة الاقتصادية النشطة.

هذا النظام يمنع، من ناحية، خروج النقود من الاقتصاد المحلي، بتوفير المعدات والأدوات داخل الاقتصاد المحلي، ويحقق للجماعة المحلية قدراً كبيراً من الاستقلالية، كما يحفز، في الوقت نفسه، روح التعاون بين الجيران.

الحركة من أجل زراعة مواكبة للجماعة:

هذه الحركة تستهدف إيجاد علاقة مباشرة بين المستهلك والمزارع، والتي تعني الاستغناء عن وساطة شركات التوزيع والأسواق الكبرى ـ سوبر ماركت ـ.

هذه المبادرة هي إحدى المبادرات الشعبية الأكثر حماسة، ومن اللافت

للنظر ملاحظة أنه في البلدان حيث صغار الفلاحين، المرتبطين بالنظام الصناعي، يفلسون بوتيرة منذرة بالخطر، فإن أولئك المسنودين من قبل الجماعة، على العكس، لم يفلس منهم أحد لأسباب اقتصادية. هذا يعني أن هذا النظام أكثر قابلية للحياة، اقتصادياً، من النظام المرتبط بالسوق العالمي.

حركة جعل المزراعين والمستهلكين في المدن، في علاقة مباشرة، عن طريق إقامة أسواق البيع المباشر وتشجيعه، أسواق شعبية، حيث المستهلك يحصل على حاجته مباشرة من المزارع. هذه الأسواق تبينت مفيدة للاقتصادات المحلية وللبيئة معاً.

في مدينة نيويورك، يوجد الآن أكثر من عشرين سوقاً من هذا النوع، والتي تضيف، كل عام، ملايين الدولارات، وإلى الدخول في المناطق المجاورة، دون زيادة الأعباء على المستهلكين.

برنامج جامعة كورنيل «أسواق جديدة لمزارعين جدد» يستهدف زيادة عدد هذه الأسواق، وذلك بتجنيد وتكوين جيل من المزارعين المدربين على أساليب البيع المباشر من هذه الأسواق، وذلك لتحرير المزارعين والمستهلكين من وساطة وهيمنة السوق العالمي.

القائمون على هذا البرنامج، يعملون بخاصة على جذب المهاجرين، العاطلين من العمل، والذين يملكون خبرة مهمة.

الحركة من أجل زراعة مواكبة للجماعة، وحركة جعل المزارعين والمستهلكين، في المدن، في علاقة مباشرة، يتجسدان، عملياً، في ما أطلق عليه «السلة التضامنية»، المستهلك يشتري مباشرة من المنتج، وهو بهذا يدعم المنتج في مواجهة منافسة شركات السوق العالمي، والمنتج يقدم للمستهلك إنتاجاً جيداً وطبيعياً، والذي يعبر عن تضامن المنتج والمستهلك.

*** خلق اقتصاد القرية:**

هذه المبادرة هي ربما المضاد الأقوى للعولمة. في محاولة الحد من

التبذير، ومن التلوث ومن السباق التنافسي، ومن العنف، نشأت شبكات اجتماعية تعمل لهذا الهدف في معظم أنحاء العالم.

اقتصاد القرية يلجأ إلى استخدام الطاقة المتجددة، ويعمل على تطوير اقتصادات محلية، قائمة على أكبر قدر من التعاون بين السكان المحليين، بديلاً من المنافسة، وتوجيه النشاط الاقتصادي إلى إشباع الحاجات المحلية، بديلاً من الربح والتصدير.

هذه المبادرات المعبرة عن عبقرية الشعوب في مواجهة مكر العولمة تقتضي، من أجل نجاحها، إعادة التفكير في التعليم وفي التربية، بخاصة إعادة فحص العلاقة بين التخصص المتزايد، وبين التبعية المتنامية لاقتصاد يزداد توسعاً.

التخصص يقلص من فرص الأفراد في تنويع نشاطهم، وبالتالي من فرص العمل، ويضعهم تحت رحمة اقتصاد يتوسع باطراد.

التعليم الحديث، يكون أطفال العالم، للمشاركة في اقتصاد عالمي مركزي، وفيما هو أساس في هذا التعليم، نجد برامج الدراسة نفسها في كل مكان تقريباً مهما كانت التقاليد، والثقافة والموارد المحلية، والخصوصيات البيئية.

التخصص الذي فرضه السوق، من خلال التعليم الحديث، على الشباب، وتجري الآن محاولة فرضه على البلدان، يتناقض مع فرص العمل المؤهل النادرة والتي تزداد ندرة، بإحلال الآلة محل الانسان، بحسب متطلبات السوق نفسه. أدى إلى تفاقم البطالة بين المتخصصين، المحرومين هكذا من إمكان تنوع قدراتهم. السوق في الوقت الذي يقذف فيه بالشباب في تعليم يتخصص باطراد، يقفل أمامهم فرص العمل حتى في ما هم مؤهلون فيه.

على عكس ذلك يكون توطين التعليم، أي تشجيع التكيف المحلي، والذي لا يأخذ في الاعتبار متطلبات السوق العالمي، والذي صار الاقتصاد الرسمي في معظم البلدان، جزءاً منه، وإنما متطلبات الجماعة المحلية، إذن

توطين التعليم يأخذ في الاعتبار ليس فقط الثقافة والتقاليد وإنما أيضاً، وعلى الخصوص، الموارد المحلية والخصوصيات البيئية للمكان: تكوين مزارعين، أو مهندسين، أو من أجل انتاج حرفي «صناعة الفخار، النسيج.. إلخ» يجب أن يكون متكيفاً مع المعطيات المحلية، كذلك استخدام تقنيات وأساليب مناسبة لخصوصيات المناخ والموارد المتوافرة في المكان عينه حيث تجرى عملية التعليم والتكوين. هذه الأمور لمصلحة لا مركزية حقيقية لإنتاج يستجيب إلى الحاجات الأساسية للجماعة.

التعليم الحديث، ومن ورائه السوق، الوطن ثم المعولم، مسؤول، إلى حد كبير، عن تفريغ الريف، والتكدس في المدن، وما صاحب هذا من ظواهر وأمراض [٦] جعلت الحياة في المدن كابوساً. إن الشاب الذي تخصص في المعلوماتية مثلاً وحتى في القانون، سوف يضيق به الريف ولا يجد مفراً من الهجرة إلى المدينة. هذا التعليم، المسمى حديثاً، المفرط في التخصص، الذي تفرضه متطلبات السوق، مع أن هذا السوق يقلص باطراد من فرص العمل أمام المتخصصين، هو قامع للحرية، وطمس إجباري لمواهب الانسان، وهو توجيه إجباري لاختيارات الانسان[7].

هكذا في توطين التعليم، وهو أمر ضروري لتوطين الاقتصاد والسياسة، لا يتعلق الأمر بدمج الشباب في اقتصاد مفعم بروح السباق التنافسي، وفي «نمو بدون فرص عمل» وإنتاج لسوق نكرة، بأن نجعل منهم أخصائيين، استجابة لسوق يدمر أمامهم فرص العمل، وإنما الأمر يتعلق بأن يجدوا لهم مكاناً في اقتصادات عينية ومتنوعة، تعتمد، قبل كل شيء، على الموارد المحلية، وتستجيب إلى متطلبات جماعتهم المحلية وحاجاتهم.

إن توطين التعليم هو تحرير التعليم من دكتاتورية السوق، التي تجعل منه «تجهيلاً إجبارياً»[٨].

هذا بالطبع لا يعني قطيعة مع بقية العالم، الاتصال يجب أن يستمر، بفضل تبادل ثقافي وتبادل خبرات، والذي يمثل جزءاً مهماً في عملية التعليم.

* إعادة ربط العلاقة مع الجماعة والمكان:

توطين الاقتصاد، والسياسة والتعليم، يتطلب، ضرورة، بعض التغيرات على المستوى الشخصي، وهذه تتطلب، جزئياً على الأقل، إعادة اكتشاف الفوائد النفسية والمعنوية، العميقة، التي تنتج عن الاندماج في جماعة، والشعور بأنه في الامكان الاعتماد على الآخر، والذي يعني إحلال التعاون محل المنافسة.

القيم التي يجسدها المجتمع الصناعي - الذري الفردي - هي قيم ثقافة تتطلب الحركية والمرونة والاستقلالية، وتقوم على الشك في الآخر، وعلى علاقات صراعية، وتنتج الخوف من الشيخوخة، نتاج الفردية المطلقة، والخوف من الضعف إنتاج العلاقة الصراعية، والخوف من التبعية للآخر، نتاج عدم الثقة.

إن عولمة الثقافة والاعلام، الجارية حالياً، خلقت نمط حياة فيه كل ما هو قريب يعامل بازدراء واحتقار، وكل ما هو محلي متخلف، ازدراء الثقافة الخاصة، اللغة الخاصة، نمط الحياة المحلية. هكذا نحن نستقبل أخبار البلدان البعيدة عنا، ونعيش أحداثها، لكننا نجهل أخبار أقرب جيراننا. أما عولمة التعليم فإنها تعدّه للحياة في المدن، في عالم بلا حدود، لكنها تقطع الصلة بالمكان الذي يعيش فيه المتعلمون. تفريغ الأرياف، ازدحام المدن، حركات الهجرة الواسعة، تكون نتائج حتمية لتعليم ينتزع المتعلمين من بيئاتهم المحلية ويقذف بهم في عالم اللاأمان.

من المهم إذن إعادة إحياء مشاعر العلاقة مع المكان حيث نعيش، بديلاً عن الانتماء لعالم افتراضي، والذي يدمّر المشاعر الوطنية دون منح مواطنة عالمية حقيقية.

الانتماء إلى المكان حيث نعيش، يعني أن نرى، ونجعل أطفالنا يرون بيئتنا حية، كائناتها، نباتاتها، مياهها: أمور تخصهم والحفاظ عليها من مسؤوليتهم. وأن نذهب إلى التعرف على مصادر غذائنا، وربما نزرع جزءاً

مما نأكل، ونتعلم دورة الفصول والمواسم، ونتعرّف على خواص الحيوانات والنباتات في بيئتنا.

في مقابل الانسان الرحال، إنسان اللامكان، اللامنتمي، انسان العولمة، توطين الاقتصاد والسياسة والتعليم، في النهاية هو إعادة توطين الانسان، لكي يشعر بمسؤوليته نحو البيئة التي يستمد منها حياته.

هكذا في مواجهة العولمة الاقتصادية:

التي تنتزع الانسان من المكان لتجعل منه رحالاً؛

وتقتل فيه الانتماء بحجة عالمية افتراضية كاذبة؛

وتدمّر خصوصياته الثقافية؛

وتنمّط أساليب حياته؛

وتسلّع كل علاقاته، التي صار يطلق عليها من منظور السوق «الذهب الوردي».

إن اقتصاد السوق، وقد سلّع الذهب الأصفر ـ معدن الذهب ـ والذهب الأخضر ـ الزراعة ـ والذهب الأسود ـ النفط ـ ويوشك على تسليع الذهب الأزرق ـ المياه ـ بدأ حملة تسليع العلاقات الانسانية، والتي ليست بالنسبة إليه إلا «ذهباً وردياً» هكذا مثلاً أخذت تزدهر تجارة البورنوقرافيا ـ الاباحية ـ والدعارة التي طالت حتى الأطفال، والسياحة الجنسية.

فحركات توطين الاقتصاد والسياسة تستهدف إحداث قطيعة مع هذه الايديولوجيا الرهيبة، التي تحوّل حتى الكائن الحي إلى سلعة ورخصة ـ براءة اختراع ـ.

في مقابل السوق العالمي، أخذ يتأسس في القاعدة الشعبية الاقتصاد المحلي، وديمقراطية المشاركة. إنه تعبير عن فقدان الثقة في الدولة الوطنية، وإدراك لعجز المؤسسات السياسية الحالية التقليدية أمام غول العولمة،

وبرهان على أن الجماهير بدأت تأخذ بزمام المبادرة وتنطلق «في الفعل المباشر».

الجماهير أخذت تعي، إضافة إلى مآسي ومساوىء العولمة، أن العولمة الاقتصادية ستقود حتماً إلى عولمة سياسية تؤسس دكتاتورية السوق العالمي. في مواجهة هذا الامكان ظهرت مبادرات ديمقراطية المشاركة.

هذه المبادرات المتنوعة والمتعددة، وفي مختلف بلدان العالم، ربما ما زالت لم تصل إلى المستوى الذي يهدد جدياً العولمة. لكن ميزتها أنها تنمو وتتسع، أحياناً بفضل العولمة نفسها، إذ كلما توغلت العولمة في مسارها، كلما تضخّمت ظاهرة الاقصاء -Exclusion وضعف سلطان الدولة الوطنية.

ربما حادثة مثل حادثة 11/ 9/ 2001 تمنح الدولة فرصة تشديد قبضتها، لكنها، بفضل العولمة، لن تكون إلا دولة بوليسية.

هكذا ربما لن يطول الوقت، حتى تجد العولمة أمامها، خصماً ـ جماهير العالم ـ لا يعترف بشرعية ولا بتشريعات مؤسسة العولمة ولا بأحكام محاكمها، ولا تؤثر فيه الضغوط والعقوبات الاقتصادية والتجارية، لأن له اقتصاده المستقل، ولا تهديدات البورصة لأن له عملاته الخاصة غير المدرجة في البورصة.

المواجهة القادمة ستكون بين عالمين، أو حزبين، عالم السوق وعالم الانسان. لكن العولمة، وقد أضعفت الدولة الوطنية، تفقد أهم أدوات تطويع الجماهير. فمن ينقذها؟

محاكمة العولمة بدأت، والتداول متروك لجماهير العالم.

الهوامش

(1) جيلبير ديست: التطور تاريخ عقيدة غربية، مطبعة العلوم السياسية. فرنسا 1996.

(2) معمر القذافي: الكتاب الأخضر. الفصل الأول: حل مشكلة الديمقراطية.

(3) توكفيل: الديمقراطية في أميركا.

(4) معمر القذافي: الكتاب الأخضر. الفصل الثالث. ص 127 إلى 144.

(5) انظر معمر القذافي: الكتاب الأخضر. نشر خلال عامي 1977 ـ 1978 أي قبل ظهور الدعوات الحالية لديمقراطية المشاركة.

(*) شاركت شخصياً في أعمال مائدة مستديرة، حول الديمقراطية المشاركة، عقدت في ماناقوا ـ نيكاراغوا ـ 17 ـ 18/7/2001 حضرها 17 حزباً وحركة، في أميركا اللاتينية، تعمل من أجل ترويج الديمقراطية المشاركة وتطبيقها.

(6) معمر القذافي: القرية القرية... الأرض الأرض وانتحار رائد الفضاء.

(7) معمر القذافي: الكتاب الأخضر. التعليم، ص183 ـ 187.

(8) المرجع السابق نفسه.

انظر أيضاً:

(9) دينيس بايون: نظم التبادل المحلي: من أجل نقاش جاد. ط. ييف ميشل، باريس، 1999.

(10) جان ميشل سيرفيه: نظم التبادل المحلي. ط. سوي، باريس، 1998.

(11) سلفيو جيزيل: نظام الاقتصاد الطبيعي. ط سيلانس، ليون، 1998.

(12) ادوارد غولد سميث، جيري مانديز: محاكمة العولمة. ط. فايارد، باريس، 2001.

الجزء الثاني

آثار العولمة

1 ـ التبادل الحر: المدمّر الكبير

دافيد موريس

دافيد موريس هو أحد النقّاد، الأكثر شهرة، لاتفاقات التبادل الحر الجديدة، ولآثارها المدمرة، على المستويين البيئي والاجتماعي.

يشغل نائب رئيس معهد التحالف المحلي الذاتي ومديره، ومقره في مينابولس وهو مؤسسة بحث ذات توجه تربوي أيضاً، يقدم مساعدات فنية وينشر معلومات حول الممارسات الاقتصادية ذات الأثر الدائم بيئياً، ويعمل المعهد من خلال تجمعات المواطنين طرف الحكومات وأوساط الأعمال من أجل الترويج لسياسات قادرة على استخلاص أفضل النتائج الاقتصادية من الموارد المحلية.

• • •

التبادل الحر هو دين عصرنا، وله جنته، إنها الاقتصاد العالمي، وله أسسه التحليلية والفلسفية، ويلجأ إلى الرياضيات العليا في صوغ نظرياته. لكن، في التحليل الآخر، التبادل الحر هو عقيدة أخلاقية أكثر منه استراتيجية اقتصادية. إذ رغم مزاعمه الخالية من أي أحكام قيمية، فإنه في الحقيقة يقوم على أحكام قيمية. فهو يفترض أن السعادة القصوى تتمثل في الشراء، وأن الحركية والتغيير هما مرادفان للتقدم، وانتقال الرأسمال والموارد والسلع والأشخاص له الأولوية على الاستقلال الذاتي، وعلى السيادة وثقافة

الجماعات المحلية. وبدلاً من تشجيع وإدامة علاقات اجتماعية تجعل الجماعة حية، فإن لاهوت التبادل الحر يضع للفاعلية تعريفاً ضيقاً جداً جاعلاً منها المرشد لسلوكنا.

مسلّمات التبادل الحر:

بعد ثلاث حقب من غسل الدماغ، تبدو لنا المبادىء المزعومة للتبادل الحر والفوائد على أنها مسلمات:

- المنافسة تحفز التجديد والاختراع وتزيد من الانتاجية وتخفض الأسعار.

- تقسيم العمل يسمح بالتخصص، والذي هو أيضاً يزيد في الانتاجية ويخفض الأسعار.

- كلما كان حجم وحدات الانتاج كبيراً كلما كان تقسيم العمل والتخصص كبيراً، وبالتالي فوائدها.

عبارة الحجم الكبير تطبع كل الخطاب السياسي، ووزارة الخزانة الأميركية ترى إنشاء من خمسة إلى ستة مصارف عملاقة «إذا أردنا أن نكون قادرين على المنافسة، في السوق العالمي للخدمات المالية، فإنه يتوجب علينا تغيير مفهومنا عن حجم المؤسسات الأميركية»، هكذا أعلن نائب رئيس سيتي كورب، والذي يحذّر أيضاً من الركون «للفكرة المريحة التي مفادها أن 19 ألف مصرف هي خير عظيم بالنسبة لبلادنا». المجلة الليبرالية، هاد بيوز، تقفز في هذا الاتجاه: «المزارع مثل الشركات وكل القطاعات الأخرى تقريباً تضخمت، لقد فعلت هذا لكي تستفيد من الاقتصادات الكبرى الناتجة عن الأساليب الحديثة للانتاج». أما المستشار الديمقراطي للرئيس الأميركي، ليستر تورو، فقد ندد بالقوانين المضادة للاحتكار، واتهمها بأنها تشارك «في مفهوم ديمقراطي قديم عفى عليه الزمن»، ويدّعي أن حتى شركة I B M، التي رقم أعمالها يصل إلى 50 مليار دولار، ليست كبيرة بما يكفي بالنسبة إلى السوق العالمي. الشركات الضخمة تسحق أحياناً الشركات الصغيرة،

تورو يسلم بهذا، لكنه يرى من الأفضل «أن الشركات الأميركية الصغيرة تسحقها شركات ضخمة وطنية، من أن تسحقها شركات أجنبية». أمّا مجلة ان ديس تايم والتي تصف نفسها بأنها اشتراكية مستقلة، فإنها تستخلص أن «شركات التعدين اليابانية تفوقت على منافساتها الأميركية بأن بنت أفران صهر ذات حجم كبير جداً».

الحماسة من أجل بنى ضخمة يقود منطقياً إلى المسلمة التالية: الحاجة إلى أسواق عالمية، كل عقبة في وجه توسع الأسواق، تقلّص من امكان التخصص، وتعيق بالتالي المنافسة، بأن تزيد في التكاليف.

دعامة أخرى من دعائم التبادل الحر: هي مبدأ الميزة المقارنة. هذا المبدأ يظهر على شكلين: مطلق ونسبي.

مفهوم الميزة المقارنة المطلقة، هو الأكثر سهولة على الفهم، أخذاً في الاعتبار مواردها الطبيعية ومناخها المختلف، فإن على غواتيمالا ـ مثلاً ـ أن تزرع الموز، وأن تربي مينيسوتا السمك. هكذا متخصصاً في ما يستطيع إنتاجه بشكل أفضل، فإن كل إقليم يتمتع بميزة مقارنة في هذا المجال.

أما الميزة المقارنة النسبية، فهي مفهوم أقل وضوحاً، وإن كان أكثر خصوبة. في القرن التاسع عشر، دافيد ريكاردو، الاقتصادي البريطاني، مهندس اقتصاد التبادل الحر، يشرح هذا المفهوم «لنفرض أن شخصين يصنع كل منهما أحذية وقبعات، وأن أحدهما يتفوق على الآخر في العمليتين. لكن لنفرض أن تفوقه ليس إلا الخمس 20٪ من صناعة القبعات، والثلث 33٪ في صناعة الأحذية. أليس من مصلحة الاثنين أن الشخص الأكثر تفوقاً يكرّس نفسه لصناعة الأحذية حصراً، والأقل تفوّقاً يكرّس نفسه لصناعة القبعات؟».

هكذا حتى لو أن إقليماً قادراً على صناعة كل شيء بفاعلية أكثر من إقليم آخر، فإن من مصلحته أن يتخصص في السلع التي ينتجها بفاعلية أكبر نسبياً، وأن يبادلها في مقابل السلع الأخرى. هكذا بشكل محدد: على كل

أمة أن تتخصص فيما تقوم به أفضل من غيرها.

ماذا تعني مبادىء التبادل الحر هذه؟

تعني أن الأقاليم والأمم تتخلى عن استقلالها، وعن قدرتها على إنتاج سلع عدة، لكي تركز جهودها على إنتاج بعض منها فقط، وأن تستورد ما هي في حاجة إليه، وأن تصدر ما تنتجه.

البشرية هكذا مهتمة بالمصلحة المادية لكل واحد، التنافس أفضل من التعاون، التبعية أفضل من الاستقلال. هذه هي قواعد التبادل الحر العالمي.

على العموم، المطلوب أن نبادل سيادتنا على شؤوننا في مقابل وعد بفوائد العمل، والخيرات، والخدمات، ومستوى حياة عالٍ.

في نظر المتحمسين للتبادل الحر، إن محاولة إعاقة التطور الاقتصادي تعني إرادة منع التطور الطبيعي. أما اقتراح اختيار طريق آخر للتطور، فإنه يصير، على الأفضل، محاولة عكس مسار التاريخ، وعلى الأسوأ فعل ضد الطبيعة، بل وحتى خطيئة لا تغتفر.

هذا الشكل من الحتمية التاريخية له ما يواكبه: ليس فقط نحن ننتقل من الاقتصاد البسيط إلى المعقّد، وإنما أيضاً من اقتصادات مندمجة إلى اقتصادات موسومة بالانقسامات، حيث المنتج مفصول عن المستهلك. الفلاح عن المطبخ، محطة الكهرباء عن الآلة الكهربائية، المصرفي عن المودع، وهكذا بشكل لا يمكن تفاديه: الحكومة مفصولة عن المواطن. في عملية التطور هذه نحن نفصل السلطة عن المسؤولية: أولئك الذين يتخذون القرارات ليسوا هم الذين يتكبدون نتائجها.

كما أن إنسان السافانا يعتبر أكبر نجاحات الطبيعة، فإن الشركات العابرة للأوطان، صارت الحيوان الاقتصادي الأكثر تطوراً. الاقتصاد العالمي يتطلب مؤسسات عالمية. الدول الوطنية، سواء كانت موضوع ارتباطنا العاطفي، أم كياناً جغرافياً ننتمي إليه، أم فاعلاً مهماً في الشؤون العالمية، بدأت تختفي.

الاقتصاد العالمي يندمج بينما الأمم تتفكك. بوشيتاكا ساجيما، رئيس ميتسوي وشركاتها في الولايات المتحدة، يؤكد «الولايات المتحدة واليابان لم يعودا يتاجران في ما بينهما، إن كلاً منهما هو جزء من الآخر». لامار ألكسندر، الحاكم الجمهوري السابق لولاية تينيسي، عبّر عن الفكرة نفسها، عندما أعلن «إن هدف استراتيجية التطورية هو دمج اقتصاد تينيسي مع اقتصاد اليابان».

في أوروبا، السوق المشتركة، التي كانت تضم ستة بلدان أعوام الخمسين، وعشرة بلدان في أعوام السبعين، صارت اليوم تضم ستة عشر بلداً. لم يعد هناك شركات ايطالية، فرنسية أو ألمانية، وإنما شركات ضخمة أوروبية. حكومة الولايا المتحدة وكندا والمكسيك أنشأت آلينا ALENA من أجل دمج بلدان أميركا الشمالية اقتصادياً.

تحفيز التصدير يصير أمراً ضرورياً لنجاح برنامج التطور الاقتصادي.

العولمة تستولي على انتباهنا وعلى مواردنا، مهمتنا الأساسية، كما يقال لنا، هي تغذية توسع النظم العالمية الناشئة وإدارتها، الخطاب حول التجارة نجده على كل الشفاه من اليتسين وحتى كلينتون. القادة السياسيون يأملون بخلق نظم مستقرة مناسبة للأسواق المالية العالمية ولمعدلات التبادل، العقول الأكثر ذكاة من جيلنا، يستنجدون بكل عبقريتهم، من أجل وضع مبادىء تنظيمية ومالية تسمح بتدفق الحد الأقصى والمستمر للموارد بين البلدان.

العولمة تحدث تحوّلاً في ارتباطاتنا، وفي علاقات الجوار «في النظام العالمي الجديد، ليس هناك أي إخلاص نحو العمال، نحو المنتجات، نحو الشركات، نحو المصانع، وحتى نحو الأمة ـ وطن» هكذا تعلن نيويورك تايمز. أما مارتان ديفيز، رئيس غولف اندستري، فإنه يعلن «ومن القواعد الجديدة يمكن التحرر من كل القيود، نحن لا نستطيع الارتباط عاطفياً بأي عامل معين من عوامل الانتاج».

منذئذٍ نحن جميعاً عوامل إنتاج.

أن نرمي علاقات الوفاء تحت أقدامنا ليس أمراً سهلاً، لكنه الثمن الذي يعتقد أن علينا دفعه لكي نتمتع بخيرات القرية العالمية. كل جماعة يجب عليها الوصول إلى تكاليف الانتاج الأكثر خفضاً، حتى لو أن هذا يجبرنا على فسخ ما بقي من العقد الاجتماعي ومن التقاليد العريقة.

الصيغة المصححة والمعاد النظر فيها، للحلم الأميركي، يوردها، بكل وضوح، ستانلي ميااليك، نائب الرئيس المكلّف بالانتاج، في شركة غودبير «ما لم نتمكن من خفض الأجور الحقيقية إلى مستوى قريب جداً مما هي في البرازيل وفي كوريا، فإننا لن نستطيع جعل الأجراء يتمتعون بمكاسب الانتاجية، ولا أن نظل قادرين على المنافسة».

إن زيادة الأجور، حماية البيئة، النظام الوطني للحماية الصحية، التعويضات... إلخ، هي باختصار كل ما يثقل تكاليف الانتاج، ويجعل الشركات أقل قدرة تنافسية، يمثل تهديداً لاقتصادنا، والذي علينا التخلي عن الحياة الطيبة من أجل دعمه. نحن منخرطون في صراع دولي من أجل البقاء، وحرية التبادل صارت ضرورة.

العقيدة تهتز:

بينما ايديولوجيا التبادل الحر تمارس مثل هذا الصعود، فإن عبثية العولمة صارت صارخة. لنستعرض مثالاً على هذا: عود الاسنان والعيدان الصينية.

منذ بعض الوقت، في أحد مطاعم سان بول، في مينيسوتا، كنت أستعمل عيدان تنقية الأسنان، مصنوعة في اليابان ومغلّفة ببلاستيك. في اليابان يوجد قليل من الغابات، ولا يوجد فيها نفط، مع ذلك لم يكن أقل عائدية، في اقتصادنا المعولم، أن تنقل إلى اليابان قطع الأخشاب وبراميل النفط، وأن تقوم اليابان بتغليف عيدان الخشب ببعض مشتقات النفط، وأن تصدر المنتوج النهائي إلى مينيسوتا، عيدان الأسنان هذه، ربما عبرت أكثر من 80 ألف كيلومتر. العكس أيضاً صحيح، مصنع هينيق، في مينيسوتا،

ينتج الآن مليار عود ـ استعمل وطوح ـ سنوياً، يستهدف بيعها في اليابان. إنني أتخيّل سفينتي شحن يتقاطعان في شمال المحيط الهادىء، إحداهما تحمل، نحو اليابان، عيداناً خشبية صنعت في مينيسوتا، والأخرى عيدان خشبية من اليابان نحو مينيسوتا. . . هذا هو منطق التبادل الحر!

لا شيء يوضح عبثية التبادل الحر، أفضل من الوضع الحرج الذي توجد فيه بلدان الجنوب. لقد شجعت هذه البلدان على الاقتراض من أجل إقامة بنية تحتية اقتصادية، وبهدف التخصص في قطاعات حيث تنتج أفضل ـ الميزة المقارنة تتطلب ذلك ـ وأن تزيد هكذا من قدرتها على التصدير. لكي تسدد ديونها فإن بلدان العالم الثالث مضطرة إلى التصدير أكثر.

لقد نتج عن هذا الوضع خلل حقيقي في الانتاج الغذائي، الذي في الأصل موجه للاستهلاك المحلي، صار الآن موجه للتصدير. هكذا في البرازيل، إنتاج المواد الغذائية الأساسية ـ الرز، البطاطا، الفاصوليا السوداء ـ انخفض بنسبة 13 في المئة لكل نسمة من السكان عامي 1977 ـ 1984. في المقابل، الانتاج، بالنسبة لكل نسمة، من المواد الغذائية التصديرية ـ الصويا، البرتقال، القطن، التبغ ـ زاد بنسبة 15 في المئة هذه الأيام. بينما نصف السكان يعاني سوء التغذية، فإن عالم زراعة برازيلياً استمر يؤكد أن نمو التصدير هو «مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الوطن». هكذا في القرية العالمية تبقى الأمم على قيد الحياة بأن تجوّع أبناءها!

وماذا عن فوائد حرية التبادل خاصة في ما يتعلق برفع مستوى المعيشة؟

كل شيء يتوقف على المعايير المأخوذ بها. اللامساواة، بين البلدان، وفي معظم الأحوال حتى في داخلها، تفاقمت. قرنان من التبادل الحر فاقمت اختلافات مستوى المعيشة في العالم. وفق الاقتصادي بول بيروش، في عام 1750، الناتج الوطني الخام P N B لكل نسمة، كان تقريباً هو نفسه في البلدان المتطورة وفي البلدان غير المتطورة. في عام 1830 كانت النسبة 1 ـ 4 في صالح البلدان المتطورة، أما اليوم فإن النسبة 1 ـ 8.

اللامساواة هي، معاً، سبب العولمة ونتيجتها، لأنها تقلّص عدد الأشخاص الذين يملكون قوة شرائية كافية. المزارع أو الصناعي يجب إذن أن يبيع إنتاجه للأغنياء في بلدان عدة، لكي يبلغ مستوى الانتاج الضروري للوصول إلى تكاليف إنتاج نسبياً مخفوضة. اللامساواة أيضاً نتيجة العولمة، لأن القطاعات التصديرية تستخدم عدداً قليلاً من العمال الذين يحصلون على أجور أعلى جداً من مواطنيهم، وأيضاً لأن البلدان المتطورة تتجه إلى إخراج رؤوس الأموال من بلدان العالم الثالث أكثر مما تستثمره فيها.

التبادل الحر يفترض، كما يزعم، أنه يحسن من مستوى المعيشة، مع ذلك، في الولايات المتحدة نفسها، والمعتبرة الأكثر تطوراً بين كل الأمم، فإننا نلاحظ أن مستوى المعيشة بدأ يتدنى منذ عام 1980، مع أنه، وفق دراسات عدة، زاد وقت العمل فيها عام 1988 بحوالى نصف يوم في الأسبوع، عما كان عليه عام 1970، وفي مقابل أجر أقل. أما بالنسبة لأوقات الفراغ فإن الذي يعمل، في الولايات المتحدة، عام 1990، لديه وقت فراغ - حر - أقل مما كان عليه قبل قرنين.

أسلوب جديد للتفكير:

لقد حان الوقت لكي نضع موضع تساؤل عقيدة التبادل الحر، ونتاجها الاقتصاد العالمي. من أجل هذا يجب أن نبدأ بالحديث عن القيم، ربما الناس يطلبون الكسب، وإنهم مفعمون بروح المنافسة، لكنهم أيضاً قادرون على التعاون. دراسات عدة برهنت على أن القطاع التطوعي في الاقتصاد، هو أيضاً مهم، ومنتج قدر القطاع الأجير.

لقد حولنا عدداً كبيراً من العلاقات الانسانية إلى صفقات تجارية، ويمكننا، ولنا الحق، أن نتساءل عما إذا كان هذا ضرورياً ومفيداً.

لا يجب الخلط بين التغيير والتقدم، برتراند راسل قال يوماً إن التغيير لا يمكن تفاديه، وإن التقدم مشكل. ذلك لأن التغيير يصدر عن العلم، أما التقدم فيصدر عن الأخلاق.

إذن يجب علينا أولاً أن نقرر ما هي القيم التي تتمسك بها أكثر، ومن ثم نقترح الاقتصاد الذي يستحق الدفاع عنه.

إعادة تقويم فرضيات التبادل الحر:

لأنه من المفترض أن الأسعار هي التي تقودنا في الشراء والبيع والاستثمار، فإنها يجب أن ترشدنا في مسألة الفاعلية. نستطيع تقويم هذه وفق الموارد الطبيعية المستخدمة في صناعة المنتوجات ووفق كثرة النفايات المترتبة عن تحويل المواد الأولية إلى منتجات وسيطة أو استهلاكية: تقليدياً يجرى قياس الفاعلية وفق الانسان، أعني بأن نحسب عدد ساعات العمل الداخلة في صناعة منتوج ما.

لكن الأسعار، في الحقيقة، ليست مقياس الفاعلية الحقيقية. وفي الحقيقة إن الأسعار ليست مقياساً موثوقاً فيه لأي شيء. في الاقتصاد العالمي، أسعار المواد الخام، أسعار اليد العاملة، والرأسمال والنقل، والتخلص من النفايات، هي أسعار مدعومة بشكل كبير، هكذا الفارق بين أجرة الأيدي العاملة ذات التأهيل المتساوي هو أحياناً من 1 ـ 30. هذا يؤدي إلى كنس مفهوم الانتاجية الفردية. إن الأميركي يستطيع الانتاج مرتين أكثر من المكسيكي، في الساعة، لكن يدفع للأميركي عشر مرات أكثر مما يدفع للمكسيكي.

في تايوان، مثلاً، الإضرابات ممنوعة، وفي كوريا الجنوبية غير مسموح بتكوين نقابات دون تصريح من الحكومة، وفي كثير من البلدان في طور النمو، لا يوجد حد أدنى للأجور ولا تحديد ساعات العمل، ولا تشريعات تحمي البيئة «الاختلافات بين تكاليف الانتاج العائدة إلى مؤسسات سياسية شمولية ـ دكتاتورية ـ أو إلى الحد من الحقوق الاقتصادية، لا تعكس أبداً ميزة طبيعية، ولا فاعلية أعلى للشركات. التبادل الحر يتجاهل أن المؤسسات السياسية غير قابلة للمقارنة بينها، فهي تحمي حقوق الشخص في بلد وتنفيها في بلد آخر».

هكذا يلاحظ الاقتصادي هورد فاكتيل، أن أسعار السلع والخدمات في البلدان المتطورة زائفة جداً، بسبب الدعم. فالرسوم التي تحصل على الشاحنات لا تكفي لتغطية الأضرار التي تلحقها بشبكة الطرق. المزارعون في كاليفورنيا يشترون الماء بسعر 5 في المئة من سعر السوق «95 في المئة الباقية تمول من خلال دعومات ضخمة تمنح للشركات العملاقة». وبعد التدخل هكذا، بطرق عدة، في عمليات الانتاج، ندرك أن الأرخص هو ممارسة الزراعة قرب نقاط البيع.

الأسعار ليست مؤشرات أمينة في داخل بلد ما، ولا يجب أن نخلط بينها وبين التكاليف، السعر يدفعه الفرد، بينما التكاليف يتحملها المجتمع. المجتمع في عمومه يتحمل تكاليف التلوث الناتج عن الزراعة مثلاً. في البلدان الصناعية، نلاحظ فروقاً هائلة بين سعر سلعة أو خدمة ما، يدفعه المشتري، وبين تكاليف السلعة نفسها أو الخدمة التي يتحملها المجتمع.

صحيح من الصعب أحياناً تكميم ـ تقدير كمي ـ التكاليف الاجتماعية، لكن هذا مع ذلك لا يعني أنها لا أهمية لها. لنأخذ مثلاً تجديد أوساط المدن. في سنوات 1950 و1960، أحياء بكاملها هدمت من أجل بناء ناطحات سحاب ومجمعات تجارية. الرسوم العقارية ارتفعت، مما أدى إلى الاعتقاد بأن هذا عمل جيد. بعد ذلك علماء الاجتماع والاقتصاد والعمر ـ اكتشفوا أن ما هدم لم يكن أحياء متهالكة، وإنما جماعات معنوية، حيث أجيال ترعرعت وعملت، حيث يلعب الأطفال ويذهبون إلى المدارس. كان في الامكان الوضع في أرقام تكاليف هدم الأسر، والحياة المحطمة، ونفقات إعادة الاسكان، وإعادة خلق حياة اجتماعية، فإننا سوف نلاحظ بلدية المدينة كانت خاسرة. لو كنا نستخدم نظاماً محاسبياً يأخذ في الاعتبار مجموع التكاليف، ما كنا ننطلق أبداً من مثل هذا المشروع.

إن رفضنا فهم التكاليف الاجتماعية وحسابها لبعض أنماط التطور، إلى أضرار بالغة في المدن كما في الأرياف. في عام 1944 ولتير ع سميث، يعمل متعاقداً في وزارة الزراعة الأميركية، قارن السمات الاقتص

والاجتماعية لجماعتين ريفيتين، في كاليفورنيا، متشابهتين في كل شيء إلا في شيء واحد: جماعة دينوبا كانت محاطة بمزارع عائلية، أرخان محاطة بمزارع ضخمة. دينوبا ظهرت مستقرة ومستوى الحياة فيها أعلى. المشروعات صغيرة، تجارة القطاعي أكثر ازدهاراً، المدارس والخدمات الأخرى أفضل، مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية أكبر. وزير الزراعة، مستنداً إلى بند في العقد منع غولد سميث من نشر اكتشافاته. هكذا دراسته لم تنشر إلا بعد ثلاثين سنة من ذلك. خلال هذا الزمن، استمرت الوزارة في تشجيع تحول دينوبا إلى اراضٍ جديدة، الأزمة الريفية التي نشهدها الآن هي نتاج ذلك.

الاقتصاديون يتحدثون طوعاً عن «الاخراج». تكاليف تفسخ سوق العمل، وزيادة العنف الأسري، وتمزق الجماعات، والخراب البيئي، وتدني الثقافة. كل هذا يعتبر «خارجاً»، لكن خارج ماذا؟

نظرية الميزة المقارنة نفسها تفقد سريعاً مصداقيتها، لقد كان ثمة زمن حيث التقنيات تنتشر ببطء، من ثلاثة قرون، في شمال إيطاليا، سرقة أو إفشاء سر صناعة نسج الحرير تعتبر جريمة تصل عقوبتها إلى الاعدام. وفي بداية الثورة الصناعية، لكي تحمي بريطانيا تفوقها في صناعة النسيج، فإنها كانت تمنع تصدير الآلات وهجرة الأشخاص المطلعين على صناعتها واستخدامها، في عام 1780 ساموبل سلانور، متدرب بريطاني شاب، حمل الثورة الصناعية إلى الولايات المتحدة، عندما تمكن من الهجرة إليها حاملاً خطة حرفة النسيج.

اليوم انتقال التقنيات صار سهلاً، وفق داتا ينست، شركة متخصصة في دراسة الأسواق، بعد أن يصنع منتوج جديد، في الولايات المتحدة، ويطرح في السوق، فإنه يكفي ثلاثة أسابيع لكي يستنسخ في آسيا، ويصنّع ثم يصدر إلى أميركا. هذه هي الميزة المقارنة.

فاعلية الحجم الصغير:

هذا يقودنا إلى مسألة الحجم. تكاليف إنتاج الوحدة تنهار بالطبع وبطريقة صارخة، عندما بدلا من صنع سلعة في البيت فإنها تصنع في مصنع. لكن عندما يضاعف المصنع إنتاجه مئة مرة، فإن تكاليف الوحدة لا تخفض بالتناسب. إن أكبر خفض للتكاليف يمكن الوصول إليه في مستوى حجم إنتاج أكثر اعتدالاً.

في مجال الزراعة، مثلاً وزارة الزراعة الأميركية، درست عائد المزارع الكبيرة الحجم، واستخلصت «ما فوق 40 ألفاً إلى 50 ألف دولار بيع بالجملة، أي أدنى حد البيع المتوسط، ليس هناك اقتصاد حجم» ـ يعتقد أن المشروعات كلما كبرت حجماً زادت عوائدها ـ. تقرير آخر من الوزارة يؤكد ذلك «المزارع العائلية متوسطة الحجم لها عائد مرتفع قدر عائد الكبيرة الحجم».

في طليعة البحوث، في هذا المجال، خلال سنوات 1950، جوزيف بين، الأستاذ في هارفارد، لاحظ «أن المصانع الصغيرة، على عكس الاعتقاد الشائع، قادرة اقتصادياً على المنافسة» كما لاحظ من جهة أخرى، أن في الامكان تقليص الحجم بشكل كبير دون الحاجة إلى رفع أسعار منتجاتها بشكل مهم. بمعنى آخر يمكن صناعة أحذية موجهة للسوق الاقليمي بسعر الوحدة نفسها التي تصنع بها للسوق الوطني. إذا الدولة توقفت عن دعم شبكات النقل فإن الأحذية المنتجة والمطروحة في السوق المحلي تكلف ربما أقل من تلك المستوردة.

التقنية الحديثة تتيح للمصانع الصغيرة أن تكون ذات عائد، مثلاً، مصانع الزجاج الكلاسيكية الكبيرة، تنتج ما بين 550 طناً، و600 طن زجاج يومياً. في مقابل تكاليف سنوية مقدارها 100 مليون دولار. المصانع الصغيرة الجديدة، مقابل استثمار ما بين 40 مليوناً و50 مليون دولار فقط تستطيع إنتاج 250 طناً يومياً للسوق الاقليمي وبتكاليف الوحدة نفسها التي تنتجها للمصانع الكبيرة.

إن ظهور الآلات القابلة للبرمجة يمكنه أن يسرع بهذا التوجه. ففي عام 1980 صمم المهندسون ما يمكن برمجته لإنتاج أشكال مختلفة. آلة يابانية قادرة على صناعة مئة قطعة غيار مختلفة، وانطلاقاً من المادة نفسها.

ماذا نستخلص من هذا؟

اريك بلوم، مدير مؤسسة العلوم الوطنية، يرى أن «التصنيع سيكون مرناً إلى درجة أن النسخة الأولى من منتوج ما تكلف بالكاد 1/ 1000». «التوطين المثالي لمصنع، في المستقبل، يكون إذن في السوق حيث يستهلك إنتاجه!» كما أعلن باتريك تول نائب الرئيس المكلف بالتصنيع من I.B.M. نظرية الميزة المقارنة تتلقى ضربة أخرى.

عندما نتخلى عن قدرتنا على الانتاج بأنفسنا، عندما نفصل السلطة عن المسؤولية، عندما أولئك الذين يؤثرون على قراراتنا ليسوا هم الذين يتكبدون نتائجها، عندما التكاليف والفائدة والانتاج، أو عمليات التطور لا تدخل في المعادلة نفسها، عندما الأسعار والتكاليف لا يتوافقان فإننا ندمر أمننا ومستقبلنا.

يمكن الاحتجاج بأن التبادل الحر ليس السبب الوحيد في مشاكلنا، ربما، لكن التبادل الحر، كما تجرى الدعوة له اليوم، يديم ويزيد في تعقد المشاكل الأشد خطورة، إنه ايديولوجيا تشجع سياسات مدمرة. والأسوأ أنه كلما تقدمنا في طريق الضخامة والعولمة والتبعية، كلما كان من الصعب علينا التراجع واختيار طريق آخر. إذا ضيعنا خبرتنا، قاعدتنا الانتاجية، ثقافتنا، تقاليدنا، ومواردنا الطبيعية، إذا دمرنا علاقات المسؤولية الشخصية والعائلية، يصير أكثر فأكثر صعوبة، خلق مجتمع وإعادة تجميع الشتات.

هذا يعني أنه يتوجب علينا العمل، سريعاً، ومباشرة، الانتقال من بدون عوائق للرأسمال، لليد العاملة، للسلع، للمواد الخام، ليس هو الصالح الاجتماعي الأقصى. يجب مهاجمة مسلمات التبادل الحر، وأن نقترح فلسفة مختلفة، وأن نبني استراتيجية بديلة.

يوجد طريق واحد، لكي نسلكه يجب علينا تغيير القواعد، وأن نضع أنفسنا موضع تساؤل. هذا يتطلب ليس فقط الشك في نظرية التبادل الحر الفارغة، وإنما أيضاً أن نقدم فكرة أخرى: فكرة اقتصاد يحترم المجتمع.

2 ـ خطط التعديل الهيكلي: نجاح من؟

فالدين بيلو

فالدين بيلو مناضل وكاتب فيليبيني. بعد حصوله على الدكتوراه في علم الاجتماع، من جامعة برنشتون عام 1975، عمل بالتدريس في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، وهو الآن أستاذ في جامعة الفيليبين.

خلال مرحلة دكتاتورية ماركوس، عمل بيلو في واشنطن للدفاع عن الديمقراطية في بلده، وحتى وقت قريب كان مديراً تنفيذياً لمعهد سياسة الغذاء والتنمية، والذي يدعى أيضاً الغذاء أولاً ومقره واشنطن.

من بين مؤلفاته «الدراغون في كارثة» 1990 بالتعاون مع ستيفاني روريفلد. هذا الكتاب يصف الثمن البيئي والاجتماعي، الفادح، الذي دفعته البلدان الصناعية الجديدة، في مقابل «نجاحها» الذي تتباهى به. وكتاب «تطور مأساة» البنك الدولي في الفيليبين 1992، بالاشتراك مع دافيد كيلي واليان اليزو. أما كتابه الأخير «النصر الأسود» 1994، بالاشتراك مع شيها كونيغهام وبيل رو، فهو نقد لخطط التعديل الهيكلي.

• • •

في السنوات الأخيرة من ولاية ماكنمارا، بدأ منح قروض مشروطة، أو قروض التعديل الهيكلي، للبلدان المديونة. الهدف المباشر كان الإسراع في نجدة بنوك الشمال المتورطة كثيراً في العالم الثالث، أما على المدى الطويل فقد كان الأمر يتعلق بزيادة دمج بلدان الجنوب في الاقتصاد العالمي، الذي يسيطر عليه الشمال. من أجل تحقيق هذين الهدفين صار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدوات استراتيجية تقضي بمنح البلدان «المطيعة» من العالم الثالث، مليارات الدولارات، في شكل قروض مشروطة، توضع سريعاً تحت تصرفها، هذه الأموال تحول بعد ذلك إلى البنوك الخاصة. لكن للحصول على هذه القروض فإنه يجب على حكومات الجنوب أن تقبل تنفيذ خطط تعديل هيكلي P A S. رسمياً هذه الخطط مصممة من أجل جعل اقتصاداتها أكثر فعاعلية، وقادرة على ادامة النمو.

وهذه بعض الشروط المرتبطة بالقروض:

ـ إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية، في الصناعة، وفي البنوك والخدمات المحلية المالية الأخرى. الصناعة والبنوك المحلية لم يعد بإمكانها التمتع بالأفضلية ولا بالحماية ضد التدخلات الأجنبية.

ـ إعادة توجيه الاقتصاد نحو التصدير، بهدف الحصول على العملة الصعبة الضرورية لخدمات الدين. ويصير بالتالي أكثر تبعية للاقتصاد العالمي، النتائج هي: تقليص الاكتفاء الذاتي والانتاج المحلي المتنوع لصالح إنتاج نوع واحد صناعي أو زراعي.

ـ خفض الأجور أو زياداتها لجعل التصدير أكثر قدرة على المنافسة، التقليص الحاد لانفاق الدولة، بخاصة في الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، تقليص الانفاق مرتبطاً مع خفض الأجور، كان يفترض أنه يكافح التضخم، ويضمن أن كل السيولة المتوافرة تكون مخصصة لزيادة الانتاج الموجه للتصدير. بعض الخدمات الاجتماعية الباقية فرغت من محتواها.

ـ خفض الرسوم الجمركية والحصص والقيود الأخرى على الاستيراد بهدف تمهيد الطريق نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ـ خفض قيمة العملة المحلية بالنسبة إلى العملات القوية، مثل الدولار، لجعل التصدير أكثر قدرة على المنافسة.

ـ خصخصة المشروعات العمومية، والذي تسهل أيضاً الحصول على الرساميل الأجنبية.

ـ تطبيق برنامج إلغاء التنظيمات، بهدف تحرير المشروعات ذات التوجه نحو التصدير، من التشريعات المستهدفة حماية اليد العاملة، والبيئة والموارد الطبيعية، والذي يزيد من خفض التكاليف، ويزيد من قدرة التصدير على المنافسة (هذا من نتائجه الثانوية خفض الأجور ومعايير الحماية في البلدان الأخرى، بما في ذلك البلدان الصناعية والمهتمة أيضاً بأن تبقى ذات قدرة تنافسية).

خطط التعديل الهيكلي تغطي مجالات عدة من السياسة الاقتصادية، لدرجة أن البلد الذي يقبل القروض المشروطة، يصير اقتصاده تحت هيمنة البنك وصندوق النقد الدوليين.

عولمة التعديل:

في البداية قلة قليلة من البلدان كانت مستعدة لقبول هذه القروض المشروطة، لكن عندما تفجّرت أزمة ديون العالم الثالث عام 1982، أتاحت فرصة مثالية أمام مواصلة برنامج ريغان المتعلق بإعادة إخضاع الجنوب من خلال خطط التعديل الهيكلي.

إن عدد بلدان العالم الثالث، التي تواجه مصاعب كبرى، في مسألة خدمات الدين والقروض الضخمة التي منحتها بنوك الشمال في سنوات السبعين، أخذ يزداد.

انتهزت حكومة الولايات المتحدة، من خلال مؤسسات برايتون وودز،

هذه الفترة من التوتر المالي، وفرضت مبدأ إن الدولة، في البلدان المديونة، تنسحب من النشاط الاقتصادي، شرطاً للحصول على قروض.

طبقاً لتعليمات وزارة الخزانة، فإن البنوك الخاصة الأميركية، جعلت ـ كما هو الحال الآن ـ من موافقة البنك الدولي، شرطاً مسبقاً لإعادة جدولة الديون.

وكما كان متوقعاً، فإن موافقة وأموال البنك الدولي، والتي البلدان المديونة في أمسّ الحاجة إليها للوفاء بالتزاماتها نحو البنوك الخاصة ـ الفوائد ـ كلفت هذه البلدان غالياً. وكما يقول موظف في الخزانة الأميركية، والذي شارك في المفاوضات حول ديون المكسيك «فقط البلدان التي تنخرط في إصلاح اقتصادي يتوجه نحو السوق، تحصل على مساعدة البنك الدولي».

البلدان المديونة ليس أمامها هكذا إلا الاستسلام. في بداية 1986، اثنا عشر من خمسة عشر بلداً، حددها جيمس بيكر، وزير الخزانة آنذاك، على أنها مديونة ذات أولوية قصوى، بخاصة البرازيل، المكسيك، الأرجنتين والفيلبين، قبلت خطط التعديل الهيكلي .P.A.S من 3 في المئة من مجموع المبلغ الذي قدمه البنك الدولي قروضاً عام 1981، فإن القروض المشروطة ارتفعت إلى 25 في المئة عام 1986. وفي نهاية 1992 جرت الموافقة على 267 قرضاً مشروطاً.

ثلاث عشرة سنة بعد تبني البنك الدولي أول خطط التعديل الهيكلي، أعلن هذا أن التعديل الهيكلي عملية ناجحة. في نشرته أفاق الاقتصاد العالمي والبلدان في طور التطور 1993، أكد البنك الدولي أن آفاق مستقبل هذه البلدان صارت أكثر إيجابية، ويرجع الفضل في ذلك، إلى حد كبير، إلى الاصلاح الاقتصادي المعمم، وبخاصة الخصخصة، والانفتاح التجاري الكبير، وتقليص عجز الموازانات والديون الخارجية. لكن هذا كان رأي أقلية.

إن عدداً من الدراسات المفصلة، وبخاصة واحدة منها، أجراها صندوق

النقد الدولي نفسه، تذهب حتى القبول بأن القروض المشروطة لم تحقق هدفها المعلن وهو حفز النمو. مقارنة بين البلدان التي نفذت خطط التعديل والاستقرار خلال الفترة 1973، 1988، وبين تلك التي لم تقم بذلك، تظهر، كما يقول أحد الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، وهو يحسن كان، إن النمو كان أقوى في البلدان التي لم تطبق خطط التعديل الهيكلي.

اقتصادية من اليونيسف، إيفا جيسبرسون، قوّمت الوضع الاقتصادي لأربعة وعشرين بلداً افريقياً، خاضعاً لخطط التعديل الهيكلي، من خلال ثلاثة معايير: معدل تراكم الرأسمال، حصة الصناعة من الناتج المحلي الخام، ونمو التصدير. الأرقام بيّنت أن تراكم الرأسمال تباطأ في عشرين بلداً، وأن نصيب الصناعة ركد في ثمانية عشر بلداً، وأن التصدير انهار في ثلاثة عشر بلداً. أما زيادة التصدير الملاحظة في أحد عشر بلداً، فإنها لا تعوض زيادة الاستيراد.

كيف نفسّر الركود؟

لماذا هذه الصورة المضطربة؟

بالنسبة إلى الاقتصادي لانس تايلور، من معهد ماساشوستس للتقنية، تكمن المشكلة في تشخيص خاطىء قام به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. في الفترة التي سبقت منح القروض المشروطة، لم يكن العائق الأساسي أمام النمو كما يؤكد البنك وصندوق النقد الدوليان، واللذان يذهبان إلى أن اقتصادات العالم الثالث لم تكن مندمجة بشكل كاف في الاقتصاد العالمي. وإنما، وقبل كل شيء، بسبب أن اقتصادات العالم الثالث تكبّدت صدمتين عنيفتين: ارتفاع أسعار النفط الذي قررته الاوبيب في أعوام السبعين، وأزمة الديون في بداية أعوام الثمانين.

انطلاقاً من معطيات البنك الدولي نفسه، لاحظ تايلور وزملاؤه أن الاستراتيجية السابقة، المدعوة «بديل الاستيراد» قد حفزت الانتاجية (سياسات بديل الاستيراد ركزت على الانتاج المحلي من أجل الاستهلاك المحلي،

فشجعت بالتالي انتاجاً متنوعاً وكذلك الاستقلال الاقتصادي للبلدان، خصوصاً في قطاعي السلع والخدمات الأساسية) هذه السياسات طبقت في أميركا اللاتينية ما بين 1960 ـ 1973. بعد أزمة الديون عام 1982، في المقابل تدنّت الاستثمارات الخاصة بشكل صارخ في البلدان في طور التطور، بينما الأموال التي وفرت لها من قبل بنوك التطور المتعددة الجنسيات، كانت أساساً موجهة لتسديد ديون قديمة. هكذا شهدنا نزيفاً حاداً في الموارد نحو البلدان الصناعية. هذه الموارد كان يمكن تخصيصها لاستثمارات داخلية.

تايلور ورفاقه ركزوا على مختلف النتائج الضارة لخطط التعديل الهيكلي، والتي نظريات صندوق النقد والبنك الدوليين لم تكن تسمح بتوقعها، مع أنها تبدو لا مفر منها لكل من يتحلى بحس اقتصادي.

بتقليص انفاق الدولة، وخفض الأجور، وتدمير الاقتصادات الوطنية بمبرر توجيهها نحو التصدير، فإن خطط التعديل الهيكلي أثارت ردوداً عامة مضادة من النشاط الاقتصادي، وأدت إلى ارتفاع معدل البطالة. حتى الآن الخطط تمنع تدخل الدولة لوقف انهيار الاستثمارات الخاصة، هذا الشكل زاد في حدة هذه التوجهات، وأنتج دائرة مغلقة من الركود والانكماش، وليس تنشيط النمو وزيادة فرص العمل، والاستثمار كما تفترض ذلك نظرية البنك الدولي.

عندما، لتشجيع التصدير، تعويم العملة وإلغاء السيطرة على أسعار الاستيراد جاءتا ليضافا إلى التقشف النقودي والموازني، فإن الاقتصاد ركد أكثر. هذا أثقل حتماً التكاليف، سواء في ما يتعلق بالرأسمال المستورد، كما في ما يتعلق بالمواد الخام والمنتجات الوسيطة الضرورية للمصانع المحلية. هكذا ترك السوق يحدد أسعار السماد أدى في بلدان عدة إلى تقليص استخدامها. وخفض بالتالي الاستثمارات الزراعية وعوائدها.

في الوقت نفسه، التصدير المتزايد لقائمة مخفضة من المنتوجات الزراعية ـ مثل السكر والموز ـ والتي حث البنك الدولي بلدان العالم الثالث

على التخصص في إنتاجها، دون مراعاة حاجة السوق، جر إلى انهيار مستمر للأسعار، وأذن، غالباً، إلى خفض عائدات التصدير. والتي، على كل حال، معظمها مخصص لخدمات الدين وليس للاستثمار الانتاجي الداخلي.

شيلي: مختبر اقتصادي:

حالة شيلي، في سنوات الثمانين (من القرن الفائت)، توضح جيداً، الفارق الكبير بين النتائج المنتظرة، والآثار الحقيقية لخطط التعديل الهيكلي. شيلي هو ربما البلد الوحيد في العالم، الذي طبق فترة طويلة خطط التعديل الهيكلي، مباشرة بعد الانقلاب الدموي الذي قام به الجنرال بينوشيه عام 1973 ضد الحكومة الديمقراطية المنتخبة برئاسة أليندي. التعديل أخذ، في شكل خاص، شكلاً جذرياً في شيلي، مستندين إلى السلطان الدكتاتوري، الذي أقامته الحكومة الجديدة، فإن الاقتصاديين الشيليين، الذين تكونوا في جامعة شيكاغو، عملوا على تحويل اقتصاد يقوم على تدخل واسع للدولة، إلى جنة ليبرالية متطرفة. هكذا طبقت مواصفات خطط التعديل الهيكلي بحماسة ايديولوجية.

في نهاية أعوام الثمانين الاقتصاد الشيلي تحول فعلاً.

ـ حوالى ستمائة مشروع عمومي جرت خصخصتها، أقل من خمسين مشروعاً بقي في يد الدولة.

ـ الاقتصاد الشيلي كان في البداية الأفضل حماية في أميركا اللاتينية فصار أحد الأقل حماية. كل التقييدات الكمية على التجارة ألغيت، رسوم الجمارك خفضت إلى معدل وحيد ومخفض قدره 10 في المئة.

ـ الاستثمارات الأجنبية كانت حاضرة جداً في اقتصاد شيلي، باعتبارها مساهمات في المشاريع العمومية القديمة، وفي قطاعات استراتيجية مثل النحاس والاتصالات والنقل الجوي.

ـ أنجز إلغاء تنظيمات جذري في السوق المالي الداخلي.

ـ الاقتصاد الشيلي صار أكثر اندماجاً في الاقتصاد الدولي، التبادل التجاري صار يمثل 57,4 في من الناتج المحلي الخام، عام 1990، مقابل 35 في المئة عام 1970.

البنك الدولي وصندوق النقد الدوليان لعبا دوراً رئيسياً في هذا التحول، وفاخر بنتائج سياستهما.

عملية ناجحة؟!

إذا نظر إلى النجاح من خلال الآثار على الحسابات الخارجية لشيلي فإن التعديل الهيكلي كانت نتائجه مشكوكاً فيها. الدين الخارجي للبلاد وصل إلى 19 مليار دولار عام 1991، أي 49 في المئة من الناتج الوطني الخام P N B. حوالى 9 في المئة من الدخل الوطني الخام يخرج من شيلي لكفالة خدمات الدين، في الحقيقة الوضع كان سيئاً أيضاً بسبب أن جزءاً مهماً من الدين، في شكل التزامات بمعدل ثابت، جرى تبادله مقابل المشاركة في قطاعات استراتيجية من الاقتصاد الشيلي.

إذا اعتبر النمو المستديم مقياساً أساسياً للنجاح، فإنه هنا، من الصعب أيضاً الزعم بأن شيلي نجحت. كما يقول ريكاردو فرنيش، وافيز، وأوسكار مونوز، نمو الناتج المحلي الخام P I B خلال سنوات بينوشيه 1974 ـ 1989، كان، في المتوسط، 2,6 في المئة سنوياً، بينما كان 4 في المئة من عام 50 إلى 1961، 4,6 في المئة من 61 إلى 1971 وهي الفترة التي سبقت فترة تطبيق خطط التعديل الهيكلي.

النتائج أيضاً أكثر تواضعاً، إذا نظرنا إليها من خلال نمو الناتج المحلي الخام لكل نسمة ـ فرد ـ. لقد كان متوسطه 1,1 في المئة عام 1970، ما في سنوات الثمانين فقد كان 0,9 في المئة فقط.

هذه النتائج مخيبة أكثر عندما نأخذ في الاعتبار أنه من أجل تحقيقها، اتبعت سياسة تحرير السوق، والتي أغرقت شيلي في انكماشين كبيرين خلال عشر سنوات. الأول من 1974 ـ 1975 والذي خفض خلاله الناتج المحلي

بمقدار 12 في المئة، والثاني من 1982 ـ 1983، حيث انهار الناتج المحلي الخام بمقدار 15 في المئة.

وكما يلاحظ تايلور ورفاقه، في تقريرهم المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية «الاقتصاد الشيلي تأرجح خلال 12 سنة في تجارب مدمرة، جرى تمويلها من البنك وصندوق النقد الدوليين».

أسباب فشل إعادة هيكلة الاقتصاد الشيلي، على يد البنك وصندوق النقد الدوليين واضحة: التوليف بين معدل استثمار مخفض وتجرير عنيف للتجارة. نتيجة هذا كان انهيار قطاع الصناعة، والذي من كونه يمثل، في المتوسط، 26 في المئة من الناتج المحلي الخام في نهاية أعوام الستين، لم يعد يمثل أكثر من 20 في المئة في نهاية الثمانين. في الحقيقة الانتاج الصناعي خفض من حيث القيمة المطلقة، وتوجب الانتظار حتى عام 1988 لكي تتجاوز فوائده الخام مستواها عام 1974. في المقابل مشاريع التصدير في قطاعات استغلال الغابات والمناجم، وصيد السمك والزراعة، شهدت توسعاً كبيراً. هذا التوسع، أدى، من بين أمور أخرى، إلى مشاكل بيئية خطيرة: قطع مساحات شاسعة من أشجار وغابات عريقة، النمو الكبير لزراعة المحصول الواحد، وبناء سدود عملاقة، استبدال الغابات الطبيعية ببنايات ذات نمو سريع. كل هذا أدى إلى مشاكل، مثل التصحّر، تلوث الأنهار، وأضر بالتنوع البيولوجي.

من ناحية أخرى، الاقتصاد الشيلي، في صورته الجديدة، مع اعتماده على تصدير المواد الخام والمصنعة، كان في نهاية أعوام الثمانين أقل استقراراً مما كان قبل بينوشيه.

مع ذلك، الآثار الاجتماعية الناجمة عن السياسة الليبرالية الجذرية الجديدة، كانت الأسوأ من كل آثار التعديل الهيكلي. عندما تفجرت أزمة الديون عام 1983، الدولة الشيلية، تحمل دافعو الضرائب، الدين الضخم، 3,5 مليار دولار، أي 20 في المئة من الناتج المحلي الخام. والذي جرى

التعاقد عليه من طرف مؤسسات خاصة، لكن قيادات وملاك هذه المؤسسات، بقوا في أماكنهم بدلاً من معاقبتهم على عدم كفاءتهم ولا مسؤوليتهم.

من أجل الحصول على الأموال الضرورية، لتعويض هذه الخسائر، جرى تقليص الانفاق العمومي بطريقة رهيبة، والأجور جمدت، والبيزو ـ عملة شيلي ـ خفض كثيراً، مما أدى إلى تدني مستوى حياة الفقراء. في الواقع تقليص الانفاق الداخلي، والذي أدى إلى انهيار الناتج المحلي الخام بنسبة 15 في المئة، أدى إلى أن 30 في المئة من اليد العاملة، صاروا عاطلين في سنة واحدة. معدل البطالة استمر 25 في المئة بالصعود لمدة ثلاث سنوات.

نتيجة تعويم البيزو بمقدار 60 في المئة من قوته الفعلية، خفضت القدرة الشرائية للعمال بحوالى 20 في المئة، هذا الخفض واكب وتناقض مع المبالغ الكبيرة المقدمة لدعم المؤسسات الخاصة، أما المساعدات المفترض تقديمها للعاطلين الجدد فقد كانت زهيدة جداً، وفي الواقع لم يُسِلْ إلا نصفها.

لا شيء يدهشنا إذن، إذ ما بين 1980 و1990، نسبة العائلات الواقعة تحت خط العوز، ارتفعت من 12 في المئة إلى 15 في المئة، ونسبة تلك التي تعيش تحت خط الفقر ـ ولكن فوق خط العوز ـ انتقلت من 24 في المئة إلى 26 في المئة. هكذا في نهاية سنوات بينوشيه حوالى 40 في المئة من السكان، أي 5,2 ملايين من 13 مليون نسمة، يقعون في فئة الفقراء، في بلد يفتخر بأن لديه طبقة وسطى مهمة.

إن ارتفاع نسبة الفقر تعني انتشار الجوع وسوء التغذية: الاستهلاك اليومي للسعرات الحرارية خفض من 2019 سعرة عامي 1970 و1980 إلى 1620 عام 1990. وهو رقم أقل كثيراً من الحد الأدنى الدولي للتغذية البشرية.

فالتعديل الهيكلي، في شيلي، كانت له أيضاً آثار في توزيع الدخول،

حصة 50 في المئة من الأشد فقراً من الدخل الوطني هبطت من 20,4 في المئة إلى 16,8 في المئة بينما حصة الأكثر ثراء وهم 10 في المئة، ارتفعت من 36,5 في المئة إلى 46,8 في المئة.

إلى كل هذه التكاليف يضاف استبدال حكومة ديمقراطية شعبية بدكتاتورية عسكرية، هذه، كما هو الحال في الفيليبين، ربما كانت ضرورية من أجل فرض برنامج تحول اقتصادي له مثل هذه الأضرار الاجتماعية.

هكذا، بعد أن أكدت أن تكاليف التعديل الهيكلي في الشيلي «كانت الأكبر في كل أميركا اللاتينية»، فإن الدراسة المقدمة لمنظمة التعاون والتطور الاقتصادي O C D E، طرحت السؤال التالي: «هل هذا النمط من التعديل كان ممكناً إجراؤه في نظام ديمقراطي؟».

من هذه الزاوية، التجربة الشيلية، خلال أعوام الثمانين، على كل حال ليست فريدة. خلال هذه الفترة، باستثناء شرق آسيا وبعض مناطق جنوب آسيا، فإن معظم بلدان الجنوب شهدت ركوداً أو تقهقراً واضحاً في النمو، وصعود الفقر كالسهم، وتفاقم اللامساواة، سواء داخل كل بلد أو ما بين البلدان. وحيث أن دخل الفرد ركد في الجنوب، وارتفع في الشمال بنسبة 2,4 في المئة سنوياً، في سنوات الثمانين، فإن الهوة بين مستوى الحياة في بلدان الشمال وبين بلدان الجنوب، توسعت. متوسط الدخول السنوية وصل إلى 12510 دولارات، في الأولى ـ الشمال ـ أي ثماني عشرة مرة متوسط البلدان الثانية ـ الجنوب ـ.

المناطق التي خضعت لخطط التعديل الهيكلي الأشد صرامة، دمّرت بشكل خاص خلال هذه الفترة. في أميركا اللاتينية، آثار هذه الخطط كانت عنيفة جداً «إلغاء مكتسبات أعوام الستين والسبعين». عدد الذين يعيشون في حالة الفقر ارتفع من 130 مليوناً عام 1980 إلى 180 مليوناً في بداية أعوام التسعين. في عشر سنوات من الانكماش، اللامساواة في الدخول، وهي الأكثر ملاحظ في العالم، زادت. هكذا كما يشهد انريك اغليزياس رئيس

بنك انتر أميريك للتنمية «القدر الأكبر من تكاليف التعديل تحملتها المجموعات ذات الدخل المتوسط أو الأدنى، بينما 5 في المئة من الطبقة العليا حافظت على مستوى حياتها، أو، في بعض الحالات، رأت مستوى حياتها يرتفع».

مع تصاعد الجوع وسوء التغذية، فإن السل والكوليرا، اللذين اعتقد أنه قضي عليهما، عادا بقوة في كل القارة. الكوليرا أدت إلى موت 1300 شخص، على الأقل، في البيرو عام 1991. افريقيا ما وراء الصحراء كانت أكثر تخريباً من أميركا اللاتينية، مجموع دينها يمثل 110 في المئة من الناتج الوطني الخام عام 1994 في مقابل 35 في المئة من مجموع البلدان في طور النمو. محرومة من تدفق رؤوس أموال مهمة ـ خارج المساعدات ـ متضررة بسبب انهيار أسعار سلعها، فريسة المجاعة والحروب الأهلية، وتحت ضغط خطط التعديل الهيكلي، فإن دخل الفرد في أفريقيا تدنى بمقدار 2,2 في المئة سنوياً في أعوام الثمانين. في نهاية العشرية انهار حتى بلغ مستواه في بداية أعوام الستين، وهي فترة الاستقلال. من بين سكان المنطقة، 690 مليوناً، يقدر عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر بحوالى 200 مليون. وفق التقدير الأقل تشاؤماً، الصادر عن البنك الدولي، فإن عدد الفقراء سوف يصل 300 مليون عام 2000، أي بزيادة تقدّر بـ 50 في المئة.

ـ كشف الحساب

التعديل الهيكلي، بعد أن ادعى حل مشكلات الديون في اقتصادات العالم الثالث، وتحقيق نمو متجدد ومستديم وتقليص البطالة والفقر، عرف فشلاً ذريعاً.

أما إذا أخذنا في الاعتبار أهدافه الاستراتيجية الخفية، فإن نجاحه على العكس يكون نموذجياً: من الأرجنتين إلى غانا مشاركة الدولة في الاقتصاد تقلصت بشكل كبير، المشروعات العمومية خصخصت، العوائق الحامية في وجه الاستيراد من الشمال أزيلت في شكل واسع، القيود المفروضة على

الاستثمار الأجنبي دفعت، والسياسات التي تعطي الأولوية للتصدير وضعت في التطبيق بحماسة دينية. النتيجة: البلدان المديونة، في مجموعها، صار في مقدورها تسديد الفوائد على القروض الحاصلة عليها من بنوك الشمال، والأهم أنها دُمجت تماماً في السوق الرأسمالي العالمي، وصارت هكذا أكثر تبعية، في ما يتعلق بإشباع حاجاتها الأساسية، لقوى الشمال والشركات العابرة للأوطان التي تهيمن في الواقع عليها.

ـ مؤسسة متحجرة

عندما أعلن صندوق النقد الدولي، في اجتماعه السنوي، مشاركة مع البنك الدولي، في نهاية سبتمبر 1999، في واشنطن، أنه سيعطي منذئذٍ الأولوية «للكفاح ضد الفقر» فإن كثرة من المراقبين قدروا أن أيام ميشل كامديسو، على رأس الصندوق، صارت معدودة.

فعلياً، كامديسو، والذي سنوات فترته الثلاث عشرة، ارتبطت بالتعديل الهيكلي، قدم استقالته في منتصف نوفمبر 1999، وقتاً قليلاً بعد إعلان لاري سومير، وزير الخزانة الأميركية الجديد، وأحد أنصاره المتحمسين «أن الولايات المتحدة ستكون منذئذٍ فصاعداً في صالح إنشاء إطاراً جديد للمساعدات الدولية الممنوحة للبلدان في طور النمو، إطار يتجاوز الإجراء المحدود المرتكز على صندوق النقد الدولي المتمحور حول أهداف اقتصاد كلي ضيق على حساب تطور إنساني أوسع».

بينما البنك الدولي بدأ يشك في نفسه، تحت إدارة جيمس ولفين سون، في منتصف سنوات التسعين، فإن صندوق النقد الدولي، على العكس، استمر في طريقه واثقاً، وعزا فشل خطط التعديل الهيكلي إلى فقدان الإدارة السياسية عند الحكومات في تطبيقها لهذه الخطط. وأنشأ تسهيلات التعديل الهيكلي المدعم F A S R. الصندوق يريد تمويل البلدان مدة أطول بهدف الانجاز التام للاصلاحات المستهدفة تحرير الاقتصاد.

إنها الأزمة المالية الآسيوية، والتي في نهاية المطاف، أرغمت صندوق

النقد على أن ينظر إلى الحقيقة مواجهة. في عام 1997 و1998، تدخل الصندوق، بثقة تامة، في تايلند، وأندونيسيا، وكوريا، من أجل تطبيق صيغه المعهودة في السياسة النقودية والضريبية على مدى قصير، مصحوبة بإصلاح هيكلي موجه نحو الليبرالية، وإلغاء التنظيمات والخصخصة. هذا هو الثمن المطلوب من الحكومات دفعه مقابل نجدتها مالياً، والذي يتيح لها تسديد الديون الضخمة التي تعاقد عليها القطاع الخاص. لكن هذ كانت نتيجته تحويل أزمة عارضة إلى انكماش عميق، قدرة الحكومات على معالجة خفض نشاطات قطاعها الخاص، شلها تقليص الموازنة والنقود. وإذا لاحظنا الآن بعض علامات النهوض، فإن هذا، في غالب الأحيان، جرى رغم صندوق النقد وليس بفضله.

بالنسبة إلى عالم يغضبه، منذ وقت طويل، عجز صندوق النقد الدولي، كان هذا بمثابة القطرة التي جعلت الإناء يفيض.

في عام 1998 ـ 1999، النقد الموجه لصندوق النقد ذهب بعيداً، لم يعد يقتصر على تمسكه العنيد بالتعديل الهيكلي، ووظيفته كآلية تعويم المالية الدولية، وإنما صار متهماً بفقدان الشفافية، وأنه لا يُسأل عن أعماله. هشاشة وضع الصندوق برزت إلى النور خلال نقاش في الكونغرس الأميركي، حول مبادرة من السبعة الكبار G7 تستهدف تخفيف الديون عن أربعين بلداً فقيراً. المشرّعون الأميركيون اعتبروا الصندوق مسؤولاً عن أزمة الديون، وطالب بعضهم بإلغائه خلال ثلاث سنوات.

النائب ماكسين ولتير أعلن «من حقنا أن نسأل عما إذا كان في الامكان الاستغناء عن صندوق النقد الدولي، لأنه، كما اكتشفنا ذلك آسفين، إذا الأطفال يموتون جوعاً فإن هذا بسبب أسلوبه في العمل».

في مواجهة هذا النقد، الذي يأتي على لسان المشرعين في دولة العضو الأقوى في صندوق النقد الدولي، أعلن سكرتير الخزانة الأميركية، لاري سومير «إن النظام المرتكز على صندوق النقد الدولي سوف يستبدل بإجراء

جديد أكثر انفتاحاً وأكثر عالمية، والذي يسمح بتدخل مؤسسات دولية عدة، ويعهد بدور أكثر أهمية للمسؤولين السياسيين الوطنيين ولجماعات المواطنين.

ـ إرادة إصلاح حقيقي أم ذرّ الرماد في العيون؟

التعديل الهيكلي إذن مات، ومؤسسات برايتون وودز أخذت طريق دمسق ـ طريق العذاب ـ لكن كل هذا أليس مبالغاً في سهولته؟

الواقع أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التطور الآسيوي BAD، بعد التخلي عن خطط التعديل الهيكلي، تركت على قارعة الطريق، من زوايا عدة، لصالح هدف واحد، عام جداً: الكفاح ضد الفقر، لكن بدون اقتراب اقتصادي كلي. ولفينسون وكبير اقتصادييه سابقاً جوزيف ستيغلز، يتحدثان عن «إشراك» و«سمات اقتصاد كلي» و«اجتماعية التطور». إلا أن مسؤولي البنك غير قادرين على وضع استراتيجية ذات بعد واسع، غير تلك التي تقوم على زيادة مجموع قروض البنك الممنوحة في مجالات الصحة والسكان، والغذاء، والتعليم، والحماية الاجتماعية بنسبة 25 في المئة بنك التطور الآسيوي أيضاً يتبنى هذه النظرة للكفاح ضد الفقر. لكن إذا كان عرض استراتيجيته المنشور هذا العام، يتوسع كثيراً في الحديث عن هذه الأهداف النبيلة، إلا أنه لا يقدم جديداً في مستوى التجديد الاقتصادي الكلي، وهذا ما يسلم به بعض أعضاء البنك. بعض اقتصاديي صندوق النقد الدولي، اعترفوا صراحة، أمام مسؤولي المنظمات غير الحكومية O N G في اجتماع البنك وصندوق النقد الدوليين، في سبتمبر، أنه حتى ذلك الحين يقتصر الاقتراب الجديد على إعادة تسمية تسهيل التعديلات الهيكلية المدعمة F A S R بآلية تقليص الفقر، وإنهم ينتظرون من البنك الدولي أن يرشدهم إلى الطريق.

ليس إذن غريباً، في مثل هذه الظروف، أن البناء القديم يحاول فرض نفسه مجدداً. هكذا طلب صندوق النقد الدولي من الحكومة التايلدنية،

تلميذه الأكثر طاعة، خفض عجز موازنتها رغم هشاشة وضعها الاقتصادي، كما دفع أندونيسيا إلى فتح تجارتها القطاعية أمام المستثمرين الأجانب، غير مهتم بنتائج ذلك على فرص العمل. ومن ناحيتهم، التكنوقراط، من بنك التطور الآسيوي، يشرطون تمويل قطاع الطاقة، ومشروع ميازاو، بتسريع الحكومة الفيليبينية لعملية الخصخصة (التي يدعو لها صندوق النقد الدولي) لشركة الكهرباء الوطنية. مع أن الكهرباء التي تقوم سبعة احتكارات خاصة بتوفيرها، تنتهي في نهاية المطاف بأن تكلّف أغلى، بالنسبة للمستهلكين من تلك التي يوفرها المشروع العمومي «إنها الطريقة القديمة لتمرير إلغاء التنظيمات، والخصخصة، والتحرير، لكن هذه المرة مع تحوطات أمنية» مستخلصاً بصدق أحد قادة النقابات الفيليبينية والذي غالباً ما تستشيره المؤسسات متعددة الأطراف.

تأتي بعد ذلك مسألة المسؤولية، إذ لا يمكن التملص من تفسير الجريمة دون الاعتراف بالخطأ، البنك وصندوق النقد الدوليان هما في أصل الخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي تكبّدته اقتصادات العالم الثالث أكثر من عشرين سنة، ألا يستلزم الأمر إلزامهما بتبرير ذلك؟ كامديسو وكل قيادة صندوق النقد الدولي، بخاصة مساعده ستانلي فيشر، مدير قسم آسيا ـ المحيط الهادىء، هوبير نايس، الذين تمسكوا حتى العمى بمبدأ التعديل الهيكلي، ألا يجب أن يتحملوا المسؤولية الجسيمة؟ مع ذلك رغم إعلان استقالتهم فإن كامديسو ونايس ظلا متمسكين بسياستهما.

أولئك الذين ينتقدون الصندوق، منذ وقت طويل، لديهم رؤية أكثر سوداوية عن الوضع. في نظرهم كامديسو كان كبش فداء من أجل كبح الاصلاح الحقيقي، في وقت فيه، بحسب تعبير الفانينشيال تايمز، الصندوق الدولي في حاجة ماسة للمصداقية وللشرعية.

مخاوفهم تبدو ذات أساس، لأنه، في تصريحاته الحديثة جداً، لاري سومير، الشخصية الرئيسية بالنسبة لمستقبل الصندوق، بدا أنه نسي أن التغيير ضروري جداً، وذلك عندما تطرق إلى عناصر «استراتيجية جديدة للصندوق»

فهو يعلن «سوف نحرص على أن صندوق النقد يشهد على أن سياسة الاقتصاد الكلي لبلد ما كافية قبل التخفيف من ديونه أو قبل منحه قروضاً جديدة مصحوبة بشروط ليبرالية» هل هذا هو ما كان يريده عندما تحدث عن «إطار يتجاوز الاجراء المحدود المرتكز على صندوق النقد الدولي والذي يتمحور حول أهداف اقتصاد كلي ضيق على حساب تطور انساني أوسع»؟!

إذا أخذنا في الاعتبار أن تحرير التجارة كان أحد السمات الأكثر مثاراً للجدل في استراتيجية إعادة الهيكلة القديمة، فإن وجهة نظر سومير، والتي وفقها، إحدى أولويات صندوق النقد يجب أن تكون «جدية تشجيع فتح الأسواق وتحرير التجارة» فإن هذا يكشف عن أمور كثيرة. تحرير التبادل التجاري، يستطرد سومير، «هو احد المكونات الأساسية في الترتيبات التي قررها صندوق النقد». خلال المفاوضات، عمل الصندوق على احترام الالتزامات التجارية القائمة، وشجع على تبني اجراءات جديدة تهدف إلى فتح الأسواق. هكذا تطبيقاً للخطة المفروضة، من صندوق النقد، ألغت أندونيسيا احتكار تصدير السويا والقمح، وقبلت إلغاء الحواجز الجمركية غير التعريفية التي تعيق الاستيراد، وفككت احتكار الاسمنت والورق، وألغت كل القيود على الاستثمار الأجنبي في تجارة الجملة والقطاعي. وسمحت للبنوك الأجنبية بشراء البنوك الوطنية.

خطة الصندوق المتبناة عام 1999 من قبل زامبيا، عهدت إلى الحكومة بمهمة خفض 10 في المئة متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، وأن تقلص التعريفة القصوى وتجعلها تهبط من 25 في المئة إلى 20 في المئة من الآن وحتى عام 2001. في يوليو ألغي منع استيراد القمح. الحديث عن اقتراب جديد يبدو هكذا مبالغاً فيه، يجب أن نقتنع بهذا.

إصلاح جذري أم إغلاق؟

ماذا يعني إصلاح حقيقي؟

يجب ألا يكتفى بتوسيع إجراءات توظيف مدير جديد لتشمل غير

الأوروبيين، كما يقول جيفري ماكس. لأن المشكلة تتعلق ببناء المؤسسة نفسها وثقافتها: غياب المسؤولية إلا أمام وزارة الخزانة الأميركية، الاعتقاد في أن غياب الشفافية هو شرط ضروري للفاعلية، نخبوية متجذرة بعمق تجعل البيروقراطية غير قادرة على سماع رأي أشخاص من خارج الصندوق.

إذا كان هذا هو جوهر المشكلة، فإن الجراحة يجب أن تكون مهمة. إنني أقترح الاجراءات التالية:

أولاً: الإطار القديم للتعديل الهيكلي يرتبط جوهرياً بالخطط الحالية، مما يعني أن قطيعة جذرية مع الماضي لا يمكن أن تنجز إذا اكتفينا بإعادة إطلاق أسماء جديدة على الخطط القديمة نفسها. كلها يجب أن تلغى حالاً: تلك المفروضة على العالم الثالث، والكتلة الشرقية سابقاً، وتلك التي فرضت على اندونيسيا وتايلند وكوريا غداة الأزمة المالية الآسيوية.

ثانياً: التقليص حالاً من موظفي الصندوق، من ٢٠٠٠ موظف إلى ٢٠٠ موظف، وخفض انفاقه الإداري والاستثماري، معظم الاقتصاديين يعملون في إدارة برامج التعديل الهيكلي في الصندوق، يصيرون بدون جدوى إذا، كما يقترح محافظو البنوك المركزية للسبعة الكبار، سمح للبلدان في طور النمو بسلطة أكبر في صوغ خططها المتعلقة بمكافحة الفقر وتطبيقها، وإذا، بحسب رأي جيفري ماكس، حصرت المهمة الأساسية للصندوق في مراقبة النظام النقودي وأسواق المال العالمية.

ثالثاً: والأهم تسمية لجنة عالمية لدراسة مستقبل صندوق النقد، وأن تقرر ماذا كان يجب إصلاحه وفق الخطوط المرشدة التي اقترحها ماكس وآخرون، أو يجب إلغاؤه، وهو الحل الذي يراه كاتب هذه السطور. نصف أعضاء هذه اللجنة يجب أن يكونوا من منظمات المواطنين، هذه باعتبارها أسهمت في إيضاح الآثار المدمرة لخطط التعديل الهيكلي، وبدأت الآن في تجارب عدة حول التطور الاجتماعي انطلاقاً من القاعدة، وتعتبر هكذا من أكثر المجددين. إن هذه المنظمات عديدة، ذات سمات حماسية وذات صفة

وأداء لا مركزي. صندوق النقد الدولي المركزي والفوقي، يبدو مقارنة بها، إنه يأتي من قبل التاريخ.

مصداقيته وشرعيته أصيبتا في الصميم، صندوق النقد الدولي يمرّ بأزمة خطيرة. وإذا لم يتدخل المجتمع المدني وبقوة، فإن السلطات القائمة سوف تنتظر تفجر العاصفة مستمرة في الحديث عن الإصلاح مثلما فعل لاري سومير.

إصلاح جذري أو إلغاء؟ هذا هو السؤال الراهن. والذي حوله يجب أن نحدد استراتيجيات تدخلنا.

3 - بؤر الاستغلال

المناطق الحرة في الاقتصاد العالمي

الكسندر غولد سميث

مسألة المناطق الحرة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوعنا، لأنها تكشف النتائج الاجتماعية والبيئية والبشرية لإلغاء التنظيمات التام، تقريباً، الذي يجرى تنفيذه على مستوى العالم، من أجل دفع التجارة العالمية إلى أقصى مداها.

ألكسندر غولد سميث درس الانتروبولوجيا في كلية عيسى المسيح، في كامبردج، تحول بعد ذلك إلى الصحافة، وتخصص في المسائل البيئية، أسس «الاختيار البيئي» ونشر، بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الملكية «المجلة الجغرافية» ثم تولى إدارة «المستقبل الأخضر» مجلة منتدى «من أجل المستقبل».

• • •

أولى المناطق الحرة تأسست في بداية أعوام السبعين، مبدأها الرسمي جذب المستثمرين الأجانب إلى مناطق متخلفة. بحسب التعابير التي استخدمها الرئيس جياردين، رئيس سريلانكا، عندما أسس المنطقة الحرة كاتونانياك: «الاستثمارات الأجنبية في بلادنا سوف تساعدنا على الحصول

على التقنية العالية، وتطوير اقتصادنا وأسواقنا التصديرية، وتخلق فرص عمل».

المناطق الحرة هي مناطق، أو أقاليم، أعيد تحديدها قانونياً وضريبياً من قبل بلدانها المضيفة، من أجل الحصول على ميزات مقارنة بالنسبة للأقاليم أو البلدان المجاورة، ومن أجل جذب الشركات العابرة للوطنيات إلى الاستثمار فيها. معظم المناطق الحرة تتصف بالسمات التالية:

تنظيمات اجتماعية وبيئية، وفي ما يتعلق بالعمل، مرنة. احتياط من اليد العاملة الرخيصة الأجور، محفزات ضريبية ومالية، يمكن أن تأخذ أشكالاً عدة، لكنها جميعاً تقوم على إلغاء الحقوق الجمركية والرقابة على التبادل مع الخارج، وفترة اعفاء ضريبي، وتوفير مجاني للأراضي، أو على الأقل بأسعار زهيدة.

يوجد اليوم حوالى 800 منطقة حرة في العالم، مقابل 116 في عام 1986، موزعة على أربعين بلداً. في ذلك الوقت يقع 48 في المئة منها في أميركا اللاتينية والكاريبي و42 في المئة في آسيا. تستخدم جميعها حوالى مليون نسمة. أهميتها تتنوع في ما بينها، بعضها يشغل نحو 30 ألف عامل، والبعض الآخر بضع مئات فقط.

المناطق الحرة تحدث أنشطة ذات كثافة كبيرة، في ما يتعلق باليد العاملة، مثل النسيج، الخياطة، تركيب الأجهزة الالكترونية، حوالى 50 في المئة من اليد العاملة، في المناطق الحرة، في آسيا، تعمل في الصناعات الالكترونية. هذه اليد العاملة تتكون أساساً من نساء غير متزوجات، تتراوح أعمارهن ما بين 17 سنة و23 سنة. في المناطق الحرة المكسيكية، تمثل النسوة حوالى 50 في المئة من اليد العاملة، وهن مفضلات لأن أجورهن عموماً أقل من دولار في النهار، ويعتبرن أكثر تكيفاً مع المهمات التكرارية التي تتطلب أصابع دقيقة.

ـ النموذج المكسيكي:

الماكيلا دوراس، هي جزء من المناطق الحرة الأكثر شهرة، تتواجد فيها بخاصة الشركات الأميركية، التي تجلب المواد من الولايات المتحدة، تركبها، ثم تعيد تصديرها. عند نشوء آلينا ALENA كان يوجد في الماكيلا دوراس 2100 شركة. وتعتبر المصدر الثاني للعملة الصعبة بالنسبة للمكسيك، بعد النفط. لقد حققت للبلد حوالى 3 مليارات دولار عام 1989، عدد هذه الشركات تضاعف أربع مرات بعد عام 1982. وتستخدم نصف مليون مكسيكي، كما تمثل 20 في المئة من الانتاج الصناعي في البلاد. قبل حتى نشوء آلينا لا تفرض المكسيك أي حقوق جمركية على الاستيراد، كما أن الولايات المتحدة لا تفرض رسوماً إلا على القيمة المضافة.

السمة المميزة للمناطق الحرة المكسيكية، أنها ذات شروط معيشية وعمل متدنية جداً، وأنها تفرض قيوداً صارمة على النشاط النقابي. أما التنظيمات حول الصحة والأمان، فإنه، في الغالب يجري تجاهلها. استبيان جرى في عام 1993، في عشرين مصنعاً ذات رؤوس أموال أميركية، أظهر أنه لا يوجد أي احترام للتشريعات البيئية المكسيكية. رابطة بيئية من أريزونا ـ أخوة البيئة ـ لاحظت أن الماكيلا دوراس غير قادرة على توضيح ما آلت إليه 95 في المئة من النفايات التي أنتجتها ما بين عامي 1969 ـ 1989. الحياة الانتاجية المتوسطة للعامل هي عشر سنوات، أما معدلات تجديد العمالة فإنها تقترب من 180 في المئة سنوياً، رغم عدم وجود فرص عمل بديلة.

الماكيلا دوراس تستورد معظم موادها الخام من الولايات المتحدة، والمفترض أنها تعيد إليها نفاياتها، ولكن وفق E P A، وزارة البيئة الأميركية، نسبة ضئيلة جداً من النفايات ترسل إلى الولايات المتحدة. وفق نظرها المكسيكي «السيد سول» نصف 2100 مصنع تنتج نفايات خطرة، لكن 307 منها فقط حاصل على تصريح رسمي.

في منتصف سنوات التسعين، كشفت شركة المواد السامة الأميركية عن

وجود مستوى عال من الملوثات خارج هذه المصانع، بخاصة مياه مستعملة تحتوي سولفاتاً صناعياً هو ايكسيلين، ذا تركيز ستة آلاف مرة أعلى منه في الماء الصالح للشرب بحسب المعايير الأميركية. اختبارات أخرى أجريت من قبل مختبر معتمد من EPA، كشفت أيضاً تركيز الايكسيلين بقدر 50 ألف مرة مما هو مسموح به في الولايات المتحدة، وكلور الميتالين بقدر 115 ألف مرة أكبر مما تعتمده المعايير الأميركية.

مشكلات صحية، مرتبطة بهذا التلوث، حدثت ضرورة عن هذا. في برونزفيل وتكساس، ما بين 1990 ـ 1992، ثلاثون وليداً وُلدوا مشوهين، الدماغ مملوء بالسائل لا يمكنه التطور، وهذا يمثّل أربعة أضعاف المتوسط الأميركي. في الفترة نفسها 53 حالة لوحظت في ماتامورروس على الجانب الآخر من الحدود ـ في المكسيك ـ في مارس 1993، تقدمت سبع وعشرون أسرة، من برونزفيل، بدعوى قضائية ضد ثماني عشرة ماكيلاس ـ مناطق حرة ـ في ماتامورروس، ذاهبة إلى أن مزيجاً من السولفات والأسيد والمعادن، الذي حملته الرياح فوق ريو غراندي، كان مسؤولاً عن تشوهات الأطفال المبكرة، والمتكررة في المدينة. في قفص الاتهام توجد شركات متوأمة مع شركات أميركية كبيرة، مثل جنرال موتورز، يونيون كارباید وفيشر براس، وزينيت الالكترونية.. كلها أنكرت المسؤولية!

في ماتاموراس أيضاً، كشف عاملون بالخدمات الاجتماعية عن أطفال تظهر عليهم أعراض التشوه والعيوب الجسدية والذهنية، الأولاد الأكثر إصابة كانوا بخصية واحدة، أما البنات فمشوهات جنسياً. السبعون أُمّاً المعنيات. اشتغلن جميعاً، خلال فترة الحمل عند مالوري كابا ستيوز، وهي شركة تنتج مكونات الكترونية. العاملون، غالبيتهم نساء شابات، ذكرن بأنهن تعاملن مع مواد سامة جداً بدون معدات وقائية ولا ملابس مناسبة.

حق تلويث البيئة، الضرب عرض الحائط بالمعايير الأساسية في موضوع الخدمات الاجتماعية، وتسميم العمال، كان حزمة «الجزر» التي تلوح بها الحكومات لإغراء الشركات، عندما تنشىء مناطق حرة. ومع

الحوافز الضريبية والمالية، يشكل كل هذا كلاً لا يتجزأ من الدعم الذي تقدمه الحكومات لجذب الصناعيين ـ الشركات ـ للعمل على أراضيها. وكما كتب دافيد كورتن في كتابه «عندما تحكم الشركات العالم» عام 1995 فإن «عمال المكسيك، بما في ذلك الأطفال، صاروا أكثر قدرة على التنافس، في العالم، بأن ضحوا بصحتهم وحياتهم ومستقبلهم لكي يدعموا أرباح المستثمرين».

خمس سنوات بعد إنشاء الينا ALENA والمنظمة العالمية للتجارة OMC... هل نرى أمواج الازدهار وتحسن مستوى المعيشة، والمستوى الاجتماعي، والبيئة، المعلن عنه في منطقة الينا؟

إننا لا نرى شيئاً من هذا، وكما أعلن لوري فالاش عام 1998، فإن الينا قضت على 400 ألف فرصة عمل في الولايات المتحدة وحدها، مقابل بضعة آلاف فرصة عمل جديدة، والتي لا يرجع الفضل فيها إلى آلينا.

الشيء نفسه، على خلاف كل التوقعات الرسمية، لا نرى أي علاقة شفاء حقيقي للجرح البيئي الذي تمثله منطقة السوق الحرة ـ ماكيلا دوراس ـ على العكس زيادة حجم الانتاج وزيادة قذف النفايات السامة أدى إلى تدني نوعية الهواء، وارتفاع معدلات الأمراض المرتبطة بالبيئة، مثل السل، والذي شهد انتشاراً على جانبي الحدود، ـ المكسيكية ـ الأميركية ـ بينما عدد الأطفال المصابين بتشوهات لم يتوقف عن الازدياد.

من ناحية أخرى، مرونة الحدود بين البلدين، كانت نتيجتها زيادة حجم المواد الغذائية الفاسدة، والحشيشة، الداخل إلى الولايات المتحدة، والأسلحة النارية الممنوعة تدخل المكسيك.

ظاهرة تتسع:

الحجج لصالح المناطق الحرة تستند على تناقض: تخفيف القيود الاجتماعية والبيئية يخلق الازدهار، والذي مع الوقت، ربما، سوف يسمح بإعادة العمل بها. أليس الأحرى هو العكس؟

المناطق الحرة هي «ثقوب سوداء» اجتماعياً وبيئياً، والتي مع الوقت تمتص المعايير في المناطق المجاورة وتفككها.

عندما تنشيء دولة ما منطقة حرة، فإنها تتخلى عن سيادتها على تلك المنطقة. إن الدور الذي تلعبه المناطق الحرة في الاقتصاد العالمي مماثل لدور «الجنات الضريبية» والتي توفر لرؤوس الأموال ملجأ خارج صلاحيات الدولة. بالنسبة لرؤوس الأموال هذه، تكون المناطق الحرة هي مكان الاستثمار بالنسبة لها.

في الحلم العالمي، ريتشارد بارنيت وجون كافاناق كتبا: «قادة الدول الوطنية يفقدون الأساس من سيطرتهم على التراب الوطني، ويتوجب عليهم، أكثر فأكثر، الخضوع لمطالب العالم الخارجي، لأن الأجانب صاروا داخل أسوارهم».

الشركات التي تعمل، عادة، وراء الحدود، تربط أجزاء واسعة من الأراضي في إطار اقتصاد عالمي جديد، والذي يلتف على كل أشكال التنظيمات والقناعات السياسية القائمة. التشريعات الضريبية تصير من عصر آخر، الوسائل التقليدية للرقابة على تدفق الرساميل، ومعدلات الفائدة. وسياسة العمل للجميع، والأسلوب القديم في تناول مشكلة التطور، تصير جميعها عفى عليها الزمن، غير قابلة للتطبيق، وغير متكيفة.

المناطق الحرة تصيب بالضرر مجموع الاقتصاد، من خلال آلية المنافسة المباشرة، إذ باعتبارها تتيح الحصول على تكاليف إنتاج أقل، بفضل إلغاء المعايير بكل أشكالها، فإنها تقضي على فرص العمل في المناطق حيث تحترم هذه المعايير. كومار روبزنيك، صاحب تقرير حول المناطق الحرة في كاتونماياك ـ سريلانكا ـ كتب: «إن المشروع أدخل الاضطراب في القطاع الصناعي الوطني». وتقرير صادر عن البنك الدولي، عام 1980، أكد، بحذر دبلوماسي، ان «بعض الصادرات التي قامت بها شركات صناعة الملابس الأجنبية، كانت على حساب صادرات محتملة لشركات سريلانكية».

ظاهرة المناطق الحرة لا تنحصر فقط في البلدان في طور النمو. في إطار جهودها من أجل التكيف مع هذا الوسط التنافسي، فإن البلدان الصناعية لعبت على التنوع نفسه، في مناطق وعلى مستويات مختلفة. في الولايات المتحدة، مدن، وحتى ولايات، صارت تمشي على أربع في محاولة جذب الشركات دون الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية والبيئية.

بلدان أخرى تلجأ اليوم إلى أساليب مماثلة، كما ظهر ذلك في حمى إلغاء التنظيمات التي كان في أصلها الرئيس ريغان. مجلس كوايل كان هو الوريث المباشر للمجلس المكلّف بإلغاء التنظيمات في عهد ريغان، والذي كان يقوده نائب الرئيس آنذاك جورج بوش الأب. وفق نانسي ولتزمان، من لجنة رقابة الكونغرس، التي أقامتها جمعية «المواطن العمومي»، هاتان المؤسستان نجحتا في الذهاب نقيض التنظيمات، في موضوع أمن العمال وتجاوزات الرقابة على صلاحية المنتوجات الاستهلاكية، وتخريب المبادرات في مسألة أمن الطرق، وتقليص حماية البيئة.

لا يدهشنا إذن أن التشريعات الاجتماعية والبيئية كانت موضوع هجوم مستمر في أميركا الشمالية بعد إنشاء ألينا. يشهد على ذلك القضية المرفوعة عام 1998، ضد الحكومة الكندية من طرف شركة ايتيل، والتي تعتقد نفسها تضررت من قرار الحكومة الكندية منع أحد العناصر المضافة للوقود.

المملكة المتحدة أيضاً، لها برنامجها الخاص بإلغاء التنظيمات، اللجنة المكلفة بهذه المهمة، منذ عام 1993، أصدرت 605 توصيات معظمها موجه لوزارة البيئة. كما أنها تقرّ أيضاً بإجراءات تستهدف، بخاصة، تخفيف القيود في مجالات مثل الصحة، والأمن، والتقنية الحيوية، والدعاية، في القطاعات الحساسة، واقتصاد الطاقة في العمارات السكنية.

كتيّب نشرته عام 1994 الإدارة الحكومية المكلّفة بتشجيع الاستثمار في البلاد، يفاخر بتعدد الامتيازات التي تعرضها بريطانيا على الشركات العابرة للأوطان الباحثة عن مواقع الاستثمار، الكتيب يفخر «ببيئة صالحة للأعمال ـ

البزنس ـ وحقوق عمل ليبرالية وقليلة الالتزام، وتكاليف يد عاملة أقل كثيراً من غيرها في البلدان الأوروبية، وغياب أي رقابة على الأرباح المعاد إخراجها، وإرادة تقليص التكاليف التي تثقل كاهل المشاريع، الكتيب يتوسع في تفصيل هذه الامتيازات كثيراً، فيقول: «المملكة المتحدة تملك تشريعات عمل الأقل ثقلاً في أوروبا، وبدون تقيد كبير في موضوع ساعات العمل، والساعات الإضافية والاجازات، شركات كثيرة قامت هنا، ناقشت اتفاقات لكي لا تكون لها علاقة إلا بمنظمة نقابية واحدة، لا يوجد مع ذلك أي التزام قانوني للاعتراف بالنقابات. في صناعات عدة يستمر العمل 24 ساعة وسبعة أيام بالنسبة للرجال كما للنساء، أي قانون جديد أو تنظيم جديد لا يمكن تبنيه». هكذا المملكة المتحدة إذن في طريقها لأن تتحول إلى منطقة حرة، على المستوى الوطني، مع النتائج المعتادة لهذا التحول.

إذاً، ما وراء أي إطار وطني معين، المناطق الحرة تشيع، إنها في الطريق إلى أن تمتد وتشمل كل العالم.

بفضل القواعد، والتي وفقها بلد ما، في خدمة شركات كبرى، يمكنه الاعتراض على الممارسات التجارية أو التشريعية في بلد آخر، في موضوع حماية البيئة أو المستهلك... إلخ، فإن عملية إلغاء تنظيمات عامة وواسعة تنطلق منذرة بالمخاطر.

الشركات الأوروبية، من بين غيرها، صارت الآن قادرة على أن تحدث، من الخارج، إلغاء التنظيمات الاقتصادية الأميركية، والأميركيون يستطيعون الشيء نفسه في أوروبا وفي غيرها.

بفضل هذا التفاهم الوّدي، تتعاون الشركات بطريقة فاعلة وفعلية. لتحويل العالم كله إلى منطقة حرة واسعة، توفّر إمكانية العمل ـ البزنس بدون أي رقابة.

هذا الامكان كان محدداً في سريلانكا، في بعض المناطق الحرة، وكذلك في المكسيك. يبقى انتظار إلى أي مدى سوف تذهب هذه العملية قبل أن ترد عليها جماهير العامة.

4 ـ العولمة: كارثة العالم الثالث

مارتان كور

الأميركيون والأوروبيون يلقون بالمسؤولية، في تصاعد البطالة، على بلدان العالم الثالث، حيث الأجور خفيضة، أو على الهجرة الوافدة من هذه البلدان. بينما المسؤول الحقيقي هو الاستعمار الاقتصادي، الصيغة الجديدة من الاستعمار، والذي هو وراء الاختلالات التي في أساس الهجرة، والذي يمارس تأثيراً تخريبياً على البلدان الأشدّ فقراً، والتي اقتصادها الآن تحت هيمنة الشركات الأجنبية، ومواردها تصدر إلى الشمال، نحو البلدان الصناعية الغنية. القواعد التجارية الجديدة تنتزع من بلدان الجنوب أي قدرة على المقاومة وحماية نفسها، وتمنعها من البحث عن طرق اقتصادية مختلفة.

في هذا الفصل مارتان كور يستعرض الآثار السلبية، لهذا الاستعمار الجديد، على البيئة وعلى البنى الاجتماعية.

مارتان كور أستاذ سابق للاقتصاد السياسي، يعمل حالياً رئيساً لشبكة العالم الثالث، والتي مقرّها في بينانق، ماليزيا، مع فروع لها في آسيا وأفريقيا وجنوب أميركا. إنه صوت معارض، ضد العولمة، ويتمتع بقبول واسع. مدير سابق للبحوث في رابطة

المستهلكين، في بينانغ، ونائب رئيس أصدقاء الأرض في ماليزيا، يدير حالياً أيضاً مجلة: نهضة العالم الثالث، ومن مؤلفاته: الاقتصاد الماليزي: بنى وتبعية ـ 1983.

• • •

قبل مرحلة الاستعمار، واستيراد النظم الغربية، كان الناس، في العالم الثالث، يعشيون في جماعات ذات اكتفاء ذاتي نسبي، يمارسون زراعة الأرز ومحاصيل أساسية أخرى، ويصطادون السمك أو الحيوانات من أجل الغذاء. وإنتاج خدمي أو صناعي على مستوى صغير، والذي يعتمد على الموارد المحلية وعلى الخبرة المحلية، ويستجيب لحاجات السكن والملبس وغيرهما. أنماط الحياة والانتاج كانت، بشكل عام منسجمة مع الوسط الطبيعي.

الحكومة الاستعمارية فرضت نظماً اقتصادية جديدة، وزراعة محاصيل زراعية أخرى، إضافة إلى الاستغلال الصناعي للمناجم والاندماج في السوق العالمي، موارد العالم الثالث تصدر والمنتوجات الصناعية الغربية تستورد. هذا أدى إلى تحول من البنى الاجتماعية والاقتصادية لبلدان العالم الثالث. بينما أنماط استهلاك ونظم تقنية وبنى تجذرت في اقتصادات العالم الثالث. وحتى بعد الحصول على الاستقلال السياسي، استمر استيراد القيم والمنتجات والتقنيات والرساميل الغربية بل وازداد. بلدان الجنوب صارت أكثر فأكثر تبعية للنظم التجارية والمالية وللاستثمارات العالمية. الشركات العابرة للأوطان أقامت فيها قواعد الانتاج، وفيها تبيع إنتاجها.

حكومات البلدان الصناعية، والمؤسسات متعددة الأطراف، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنوك العابرة للأوطان، أقرضت بـ ـ العالم الثالث مليارات الدولارات، من أجل تمويل مشاريع بنى تحتية باهظة التكاليف، ومن أجل استيراد التقنية ذات الكثافة الكبيرة في الرأسمال، كما

قدمت أيضاً دعماً للمؤسسات ومراكز البحوث وللعلماء الغربيين، الذين عملوا على وضع أساليب زراعية تستهدف «تحديث» العالم الثالث، بمعنى آخر خلق شروط مناسبة لجعله أكثر تبعية للتقنية التي تقدمها الشركات العابرة للأوطان.

من أجل تمويل هذه التقنيات الحديثة، أرغمت بلدان العالم الثالث على أن تصدر أكثر، بخاصة الموارد الطبيعية. اقتصادياً مالياً وتقنياً، هذه البلدان صارت أكثر فأكثر تورطاً في دوامة النظام الاقتصادي العالمي، وفقدت بالتالي خبرتها الخاصة وإرادتها الاستقلال وثقتها في نفسها، وفي حالات عدة فقدت مواردها التي تعتمد عليها حياتها. لكن النظام الاقتصادي والتقني الغربي هو نفسه في أزمة، العالم الثالث الآن مربوط بهذا النظام والذي لا سيطرة له عليه. حياة وبقاء معظم مجتمعات الجنوب ستواجه، خلال السنوات القادمة، امتحاناً صعباً.

استيراد التقنية والمنتجات الخطرة:

عدد كبير من الشركات العابرة للأوطان، نقلت وحدتها الانتاجية إلى العالم الثالث، حيث النظم، في ما يتعلق بالسلامة والبيئة مرنة جداً، وأحياناً غير موجودة أساساً. بعض الشركات ركز جهوده التسويقية على أسواق الجنوب، حيث تستطيع بيع منتجات ذات جودة أقل أو أحياناً سامة، وبالتالي ممنوعة في البلدان الصناعية.

النتيجة: وجد سكان العالم الثالث أنفسهم، في حضور تقنيات خطرة، يمكنها أن تسبب أضراراً كبيرة، مأساة مدينة بهوبال Bhopal في الهند، التي راح ضحيتها 6000 شخص، وأدت إلى إعاقة 200 ألف شخص، هي المثل الأشدّ وضوحاً لكل ما يمكن أن يحدث، عندما شركة عابرة للأوطان، غربية، تتبنى معايير سلامة أدنى جداً مما هو معمول به في بلدانها الأصلية. مئات المصانع الخطرة الأخرى، جرى بيعها أو نقلت إلى العالم الثالث من قبل الشركات العابرة للأوطان الراغبة في التملص من التنظيمات المعمول

بها في بلدانها، والتي هي أكثر صرامة. المحطة الذرية في باتون ـ الفيليبين، هي مثل آخر.

من ناحية أخرى منتجات خطرة يجرى تصريفها في العالم الثالث وبكميات دائمة مهمة. هنا أيضاً الأمثلة لا تنقصنا: أدوية، واقيات، ومبيدات، مع أنها محظورة منذ وقت طويل، في أوروبا وأميركا واليابان، لكنها تباع في العالم الثالث، من قبل شركات أوروبية وأميركية ويابانية، وأيضاً سجائر بنسب من القطران والنيكوتين أعلى مما هو مسموح به في البلدان الصناعية، وبعد كارثة مفاعل شيرنوبيل الروسية، منتجات الحليب، ذات نسبة إشعاعية عالية يجري تصريفها في بلدان الجنوب. هكذا الآثار على صحة سكان الجنوب تكون، بلا شك، مرعبة. البعض يقدر أن 40 ألف شخص يموتون في العالم الثالث، سنوياً، بسبب حالات تسمم سببها المبيدات، ملايين الأطفال يموتون بسبب سوء التغذية أو أمراض سببها الحليب الفاسد، والذي بيعه يجد تشجيعاً من الشركات العابرة للأوطان، والتي تقنع الأمهات بالتخلي عن الرضاعة الطبيعية ـ حليب الأم ـ بأن تؤكد لها أفضلية الحليب الصناعي.

التقنيات والمنتجات الخطرة، الضارة، المستوردة من البلدان الصناعية، تحلّ في الغالب، محل تقنيات ومنتجات محلية، والتي، في الغالب، أكثر توافقاً مع حاجات الانتاج والاستهلاك في العالم الثالث. التقنيات التي تستخدم عدداً كبيراً من الأيدي العاملة، والتي هكذا توفر فرص العمل للجماعة، وتنسجم مع الوسط البيئي ـ أساليب الصيد التقليدية مثلاً ـ استبدلت بتقنيات حديثة ذات كثافة رأسمالية عالية. الشيء نفسه، المنتجات أو الأساليب ـ مثل الرضاعة الطبيعية ـ المناسبة، استبدلت أيضاً بمنتجات حديثة والتي أدخلت بفضل دعاية واسعة، وترويج البيع وإغراق السوق.

الثورة الصناعية:

النظام الصناعي الحديث أدخل الخلل في الزراعة في العالم الثالث، في

بلدان عدة من الجنوب، جزء كبير من الأراضي، والتي كانت مخصصة لزراعات تقليدية، جرى تحويله إلى زراعة ذات عوائد موجهة للتصدير. إذا كانت أسعار التصدير مرتفعة، فإن المزارعين يحصلون منها على دخول مرتفعة، لكن عندما تنهار الأسعار، كما حدث خلال السنوات الأخيرة، فإن دخولهم لا تكفي حتى إلى حصولهم على الغذاء، كما أن كثراً من عمال الزراعة يفقدون أعمالهم.

الثورة الزراعية المزعومة، هي برنامج زراعي كامل، والذي يتيح الحصول على أكثر من محصول في السنة نفسها، وذلك باستخدام أنواع عدة من البذور ذات العائد الكبير، بخاصة الأرز، وكميات كبيرة من السماد ومن المبيدات الكيماوية، والآلات الزراعية، وباللجوء إلى الري. ومع أن النية المعلنة كانت مضاعفة الانتاج الغذائي، إلا أن الثورة الزراعية ليست شيئاً آخر غير عملية واسعة تستهدف توسيع الأسواق، قامت بها شركات الصناعات الكيماوية الأميركية، وفي جزء كبير منها، ممولة من خلال برنامج المساعدات الأميركية.

في مناطق عدة، حيث أنجزت هذه «الثورة» شهدنا في البداية زيادة الإنتاج، لكن ارتفاع مدخول المزارعين لم يتأخر تعويضه بارتفاع أسعار المواد والآلات المستوردة. هذه الزراعة الحديثة كانت في صالح المزارعين الأكثر ثراء، الذين يملكون وسائل شراء المنتجات الكيماوية، لكنها قضت على الأكثر فقراً.

استخدام المبيدات كان ثمنه آلافاً عدة من حالات التسمم، ومن ناحية أخرى، الأنواع ذات العائد الكبير كانت أكثر حساسية لهجمات الحشرات الضارة. الحشرات صارت أكثر مقاومة للمبيدات. في بعض المناطق انهارت العوائد، آلاف الأنواع المحلية من الأرز والتي عرفت كيف تقاوم هجمات الحشرات خلال أجيال، جرى التخلي عنها، وهي الآن محفوظة فقط في مختبرات البحوث والتي معظمها تحت سيطرة المنظمات الدولية وشركات البلدان الغنية.

هكذا، المزارعون، ودول العالم الثالث، سيجدون أنفسهم، أكثر فأكثر، تحت رحمة شركات الصناعات الغذائية العابرة للأوطان، ومراكز البحوث التي جمعت ورخّصت ـ حصلت على ترخيص ـ البذور القادمة من بلدان العالم الثالث نفسها.

التقنية الحيوية: سلاح جديد

تطبيق التقنية الحيوية في الزراعة، مع أنه نسبياً حديث، إلا أن له منذ الآن آثار ضارة جداً على اقتصادات العالم الثالث. بعض الأمثلة تكفي لإيضاح ذلك.

المخصّب الذي أنتجته التقنية الحيوية، استحوذ على أكثر من 10 في المئة من سوق السكر العالمي، وأدى إلى انهيار أسعار السكر، مما قذف بآلاف الأشخاص، في العالم الثالث، إلى البطالة.

70 ألف مزارع في مدغشقر، الذين يزرعون الفانيليا، دمروا عندما جرى تصنيعها في مختبرات شركة تكسان. في عام 1986 فقد السودان سوقه التصديري لمادة الصمغ العربي عندما اكتشفت شركة في نيويورك، أسلوباً يتيح لها إنتاجه صناعياً.

التقنية الحيوية صارت الآن قادرة على إنتاج بدائل لمنتجات الجنوب المصدرة إلى البلدان الغنية، بقيمة 14 مليار دولار، هذا سوف يقلّص، مأسوياً، من مداخيل العالم الثالث.

الصيد المفرط:

في بلدان عدة من الجنوب، المصدر الرئيسي للبروتين، يأتي من الصيد، وهو نشاط اقتصادي كان أساسياً في الماضي.

في الصيد التقليدي فتحات الشبكات ذات تصميم بسيط، كما تحترم مبادىء البيئة. الفتحات تكون واسعة بما يكفي لخروج الأسماك الصغيرة، كما أن مناطق تكاثر السمك لا تمسّ. مخزون السمك يمكنه هكذا أن يعيد

بناء نفسه. الصيد يقتضي عملاً شاقاً وخبرة كبيرة، يجرى توارثها عبر الأجيال. القوارب والشبكات تصنع عادة من مواد محلية، كما أن كل الجماعة تشارك في الصيد وفي حماية الاحتياط، وإصلاح الشبكات والقوارب.

الصيد الحديث يستخدم السفن المجهزة، أدخل، وفي حالات عدة، موّل من خلال برامج المساعدات، ـ في ماليزيا مثلاً كان بفضل مساعدة ألمانية ـ هكذا شهدنا زيادة كبيرة في عدد سفن الصيد، والتي يملكها عادة رجال أعمال أجانب، وتعمل عليها طواقم مأجورة. هذا أدى إلى إفراط كبير في الصيد. جزء كبير من السمك الذي تصطاده السفن يباع إلى منتجي أغذية الحيوانات. الهدف: أكبر قدر ممكن من الصيد من أجل عائد مباشر في أقصى حد. فتحات الشبكات، في شكل عام، ضيّقت حتى أن الأسماك الصغيرة صارت تصاد وتباع. الطواقم تستخدم آلات مدمرة، تكنس أعماق البحار، وتضرّ بمناطق تكاثر السمك. صيادو السفن كما الصيادون التقليديون، لاحظوا خفض احتياط السمك في مناطق عدة من العالم الثالث.

في الوقت نفسه، سمك الأنهار والمجاري المائية، قضي عليه، بسبب النفايات الصناعية السامة، والتي تسمم أيضاً المياه التي يستهلكها القرويون.

في مزارع الأرز، حيث يصطاد المزارعون سمك الماء العذب، من أجل غذائهم، فإن المبيدات الحشرية، نتاج الثورة الزراعية، دمرت أيضاً الحياة السمكية. وسائل حياة ملايين الصيادين البسطاء، في الجنوب، صارت إذن مهددة. مورد مهم للبروتين، لمجموع السكان، تقلّص بشكل كبير، في ماليزيا، حيث السمك كان متوفراً، ويعتبر أنه اللحم بالنسبة للفقراء، استنزاف الحياة البحرية جعل سعره باهظاً.

قطع أشجار الغابات الاستوائية:

مورد آخر من موارد العالم الثالث، في طريقه إلى الاختفاء السريع، الغابات الاستوائية.

هذه الغابات كانت مسكونة، منذ القدم، من قبل الشعوب المحلية، والتي تمارس الزراعة بأسلوب سليم بيئياً، على خلاف ما يراد من اعتقاده اليوم. هذا الأسلوب مهدد اليوم بسبب القطع الواسع لأشجار الغابات بهدف تصدير الخشب نحو البلدان الغنية. أو تحويل الغابات البكر إلى مراعي القطعان الموجهة إلى مطاعم الوجبات السريعة الأميركية. ما بين عامي 1900 و1965 نصف المساحة التي تغطيها الغابات، في بلدان العالم الثالث، قضي عليها، ومنذ ذلك الحين تسارعت وتيرة هذا التدمير، ملايين الهكتارات قطعت أشجارها أو تضررت، سنوياً، وفي نهاية هذا القرن لم يبق إلا القليل من الغابات البكر.

قطع الأشجار الواسع له نتائج بيئية واجتماعية وعدة، بالنسبة لملايين الأشخاص، هذا يعني ضياع حق الجدود على الأرض، وفقدان نمط حياتهم، وأحياناً حتى حياتهم نفسها. تآكل التربة يقود إلى خسارة الأرض والتي لا يقدر ثمنها، وتقلّص قدرة الحوض الهيدروغرافي على امتصاص مياه الأمطار، تقود إلى زيادة جريان المياه في الأنهار. فيضانات كبيرة في المناطق الريفية والعمرانية، سببها زيادة جريان المياه. دون الحديث عن مساهمة ذلك في التغيرات المناخية.

مصانع حديثة ومراكز كبرى:

توطين السلع الاستهلاكية، والمصانع والمشاريع الغربية الكبيرة الخاصة بالطاقة، ساهمت كثيراً في خفض مستوى الحياة في العالم الثالث.

المصانع الصغيرة، المحلية، التي تنتج سلعاً استهلاكية بسيطة، والتي تستجيب للحاجات الأساسية لمعظم السكان، كما أن التقنيات المستعملة في الصناعة أيضاً بسيطة، ذات كثافة عالية في الأيدي العاملة. قضي على الكثير منها بسبب وفود المنتجات الحديثة، والتي روّجتها بقوة الدعاية، وقدّمت في أشكال مغرية، مما أفقد المنتجات المحلية قيمتها. هذه المنتجات القادمة من الغرب استحوذت على حصص مهمة في الأسواق، الصناعة الحديثة

الرأسمالية، المملوكة غالباً من أجانب، أقامت قواعدها في بلدان العالم الثالث، وقضت على الصناعات التقليدية فيها.

لكن كثرة من بلدان العالم الثالث، لم تكتف بإنتاج السلع الاستهلاكية الحديثة، وإنما أيضاً استنسخت مدن البلدان الصناعية، وأقامت بنى تحتية واسعة، وأنجزت مشاريع صناعية: الحديد.. الاسمنت.. طرق.. جسور، ناطحات سحاب.

القادة والنخب، في العالم الثالث، كان لديهم شعور بأن كل هذا ضروري لتبدو بلدانهم متطورة!

الصناعات والبنى التحتية، الحديثة، تتطلب كميات كبيرة من الطاقة،ومن هنا تأتي الحاجة الملحة إلى المشاريع الضخمة لإنتاجها، بخاصة السدود الكبيرة لإنتاج الكهرباء، والمحطات الذرية. هذه جميعاً تطرح مشكلات. السدود الكبيرة تؤدي إلى الفيضانات التي تغرق مساحات واسعة من الغابات والأراضي الزراعية، وتجبر على نقل آلاف السكان الذين يعيشون في هذه الغابات وهذه الأراضي. من ناحية أخرى، السدود لا يمكن استعمالها فترة طويلة بسبب الوحل، وبالتالي هي غير قابلة للحياة اقتصادياً، تكاليفها تتجاوز أحياناً الفوائد التي تحققها. كما أن لها انعكاسات سلبية على الصحة، الاختلالات البيئية التي تسببها، وقنوات الري تساهم في انتشار أمراض يحملها الماء. كما أن هناك خطر انهيار السدود، كما حدث في الهند وفي غيرها.

أما محطات الطاقة الذرية، فإنها لا تستجيب للمعايير النوعية نفسها ومعايير السلامة التي تماثلها في البلدان الصناعية، حيث الرقابة على الجودة أكثر صرامة، وحيث القدرات التقنية أعلى، وإذا تبين أن محطة من هذه المحطات، تشكل خطراً، فإن الدولة تصبح في مأزق، إغلاقها يكبّدها خسائر فادحة أو إبقاؤها في العمل ومن ثم المخاطرة بحدوث كارثة. في الفيليبين شركة وستينغ هاوس بنت محطة ذرية مقابل ملياري دولار، لكن

الشكوك في سلامتها كانت إلى درجة جعلت الحكومة تقر «وضعها في الاحتياط». وحتى إذا اعتبرت محطة ما بأنها آمنة لدرجة كافية، وبالامكان تشغيلها، تبقى مسألة التخلص من النفايات المشعة المترتبة عنها.

إنجاز مثل هذه المشاريع الصناعية، ومشاريع الطاقة الضخمة، يكلّف مئات الملايين وحتى مليارات الدولارات، وهي تنجز دائماً من قبل الشركات العابرة للأوطان، والتي تحصل هكذا على أرباح هائلة.

التمويل ينظمه البنك الدولي، والبنوك التجارية العابرة للأوطان، أو الدول الصناعية، عموماً في شكل مساعدات.

هذه المشاريع من النادر أن تكون مناسبة لتطور حقيقي، ذلك لأنها تنتهي بألا تشغل بكامل طاقتها، وتتكشف غير فاعلة أو خطرة. إنها بالوعة أموال حقيقية، تحرم الجماعات من أموال هي في أمسّ الحاجة إليها لتمويل مشاريع تطور حقيقي، وتجعل البلد المقترض يسقط في فخ الدين الخارجي. إنها تقود إلى تفكيك ونقل جماعات الفقراء، المحليين بخاصة، والذين يتوجب إعادة توطينهم، بأعداد كبيرة، بعد غرق غاباتهم وأراضيهم بسبب السدود. عشرات الملايين من الأشخاص، هكذا نقلوا إلى أماكن غير إقامتهم الاعتيادية، خلال الخمسين سنة الأخيرة.

ضخ ثروات الجنوب نحو الشمال:

بفضل التفوّق التقني، والسيطرة التي تمارسها على النظام التجاري الجديد، وعلى المال العالمي، فإن البلدان الصناعية تمكنت سريعاً من شفط ثروات الغابات وما تحت الأرض في العالم الثالث، مستغلة أراضيه والأيدي العاملة لإنتاج المواد الخام التي تغذي الآلة الصناعية الكبرى.

من المفيد تذكير القارىء بأن البلدان الصناعية ـ خمس سكان العالم تقريباً ـ تستهلك أربعة أخماس موارد العالم، معظمها في صناعة سلع الرفاهية. بينما العالم الثالث، وهو ثلاث أرباع سكان العالم لا يستهلك، في المقابل، إلا 20 في المئة من موارد العالم. وحيث أن الدخول، ليست

موزعة بعدالة، في بلدان الجنوب نفسها، فإن جزءاً من هذه الموارد تستخدم في صناعة أو استيراد سلع الرفاهية نفسها التي نجدها في البلدان الصناعية. نسبة قليلة جداً من الموارد العالمية تستخدم إذن في إشباع الحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة، والتي تغرق أكثر فأكثر في التعاسة، إنها أكبر مأساة اجتماعية في عصرنا!

عمليات استخراج الموارد تؤدي أيضاً إلى كوارث بيئية: تآكل التربة، تصحّر واسع النطاق، تلوث مخزون المياه، تسمم عائد لمواد سامة ولحوادث. الموارد التي اعتمد عليها السكان دائماً من أجل الانتاج وإشباع حاجاتهم أخذت تنفد بسرعة. الأراضي الضرورية لإنتاج الغذاء صارت مجدبة، مياه الأنهار والآبار تلوّثت بسبب النفايات الصناعية.

ضخ ثروات الجنوب نحو الشمال، يجري من خلال قنوات عدة. أولاً انتقال الموارد المادية، هكذا 20 في المئة من الأخشاب المستعملة في الصناعة تأتي من الغابات الاستوائية، لكن أكثر من نصف هذه يصدر إلى البلدان الغنية. البلدان المتطورة تنتج وتحتفظ بحوالى 80 في المئة من أخشاب العالم، لكنها تستورد جزءاً مهماً من الأخشاب من أماكن أخرى. الجزء الأهم يستخدم في صناعة الأثاث ومواد التغليف ومواد الرفاهية، وبناء المساكن، وحتى صناعة الكبريت.

الخشب المصدّر نحو البلدان الصناعية، بخاصة من أجل منتجات كمالية، هو على حساب حاجات سكان العالم الثالث، والذين يجدون صعوبة في الحصول عليه لبناء بيوتهم أو قوارب الصيد أو صناعة الأثاث.

هناك أيضاً، في المرتبة الثانية، انتقال الموارد المالية، لأن سعر المواد الخام ـ أحياناً تُستغل بتكاليف بيئية مرعبة ـ يكون زهيداً، ومستمراً في الخفض، فإن بلدان العالم الثالث خسرت ما بين 60 ملياراً إلى 100 مليار دولار سنوياً في عامي 1985 ـ 1986 فقط بسبب انهيار الأسعار هذا، والذي أدّى إلى خفض حاد في مستوى المعيشة، وإلى عمليات فصل العمال بشكل

واسع، وتقليص حاد في موازنة الدولة، في كثير من بلدان الجنوب. هكذا كانت نتائج انهيار أسعار المواد الخام.

في المرتبة الثالثة: عدد كبير من مشروعات التطور، التي أدّت إلى هذه الخسائر في الموارد، كانت مموّلة من الخارج، وحيث أنه من النادر أن هذه المشروعات، تحقق أرباحاً كافية لسداد الديون، فإن هذه صارت تثقل كاهل المواطن الفقير أصلاً، في العالم الثالث.

الغات الجديد وصل:

تدني الوضع هذا ازداد خطورة بسبب عقد اتفاقات الغات، التي أنهت دورة أوروغواي، وبسبب إنشاء المنظمة العالمية للتجارة .O.M.C. هذه في الواقع حكومة عالمية تحت سيطرة الشركات العابرة للأوطان، ذات سلطان تشريعي وتنفيذي وقضائي والذي له الأولوية على سلطان الدول الوطنية في قطاعات أساسية مثل البنوك، التأمينات، الإعلام، الاتصالات، والخدمات بخاصة القضائية، الطبية، المحاسبة، والسياحة والدعاية وحتى التعليم والصحة والبيئة.

القواعد الجديدة للغات، تسمح لنا بأن نتوقّع، أنه خلال بعض السنوات القادمة، سوف تهيمن الشركات العابرة للأوطان على عدد كبير من قطاع الخدمات في العالم الثالث، والتي ما زالت الآن في يد شركات وطنية. الصناعة والزراعة، في كثير من بلدان العالم الثالث، هما الآن تحت هيمنة الشركات العابرة للأوطان، الغربية، بخاصة أميركية، سواء من خلال استثمار مباشر أو لأنها تعتمد على منتجات تباع في السوق العالمي.

عقب قيام هذه الحكومات العالمية الجديدة، فإن المشكلات التي تواجه العالم الثالث سوف تزداد خطورة.

طريق آخر:

كشف الحساب الذي قدّمناه، يظهر واضحاً أن إعادة صنع النظام

الاقتصادي والمالي الدولي، صارت تفرض نفسها، إذا أردنا أن المداخيل، الثروات، والسلطان الاقتصادي، يكون موزعاً بعدالة، وأن يرغم العالم المتطور على خفض مستويات استهلاكه المرتفعة بشكل عبثي.

المستوى التقني يصير هكذا مخفضاً، وكذلك التبذير الهائل للطاقة والمواد الخام والمواد الأخرى، المخصصة حالياً لإنتاج سلع زائدة عن الحاجة ولمجرد دعم الطلب الفعلي ولكي تتيح للآلة الاقتصادية الهائلة العمل.

إذا تقنية بسيطة ذات مستوى متواضع تناسب العالم الثالث، فإنها أيضاً ضرورية للحلول محل التقنية العالية، والتي بيئياً، واجتماعياً تصير قد عفى عليها الزمن في العالم المتطوّر.

لكننا لا نستطيع الأمل في أن البلدان المتطورة تتبنى هذا طوعاً، يجب أن تجبر على هذا، سواء من خلال جبهة موحدة للعالم الثالث، على غرار الأوبيب أعوام السبعين، أو من خلال الانهيار الاقتصادي أو المادي للنظام الاقتصادي العالمي.

إعادة توزيع الموارد والمداخيل، تفرض نفسها أيضاً في العالم الثالث، لكي يستطيع الفلاحون زراعة أراضيهم، ولا يكونون مجبرين على البحث عن عمل في المزارع الكبرى أو في مشروعات قطع الأشجار التابعة للشركات العابرة للأوطان.

هذا يتيح إعادة النظر في الأولويات: التخلي عن الصناعات الكمالية وعن المشروعات الكبيرة، عودة إلى إنتاج السلع والخدمات الأساسية. إذا القدرة الشرائية، عند الفقراء، ارتفعت، فإن طلب هذه السلع والخدمات الأساسية سوف يتبع الحركة. إذا منح سكان العالم الثالث وسائل تدبير أمورهم، على الأقل في ما يتعلّق بالانتاج الغذائي، السكن، وخدمات الصحة والتعليم فإن بلدانهم تصير أقل تبعية للسوق العالمي.

سوف نشاهد، عندئذٍ، تقليصاً تدريجياً لاستغلال الموارد المضاد

للبيئة، لصالح تعاظم استغلال قائم على إعادة توزيع المداخيل، وعلى بعث الزراعة والصناعة المحلية، والذي يتيح للعالم الثالث أن يتخذ موقفاً متشدداً: إنه يستطيع الإلحاح على أن الشركات العابرة للأوطان، التي يستضيفها، تلتزم باحترام معايير السلامة والصحة المماثلة لتلك القائمة في البلدان الصناعية. وسيكون قادراً على رفض المنتجات والتقنيات والصناعات والمشروعات غير المناسبة لتطور بيئي دائم ويستجيب حقاً للحاجات الحقيقية.

المبدأ الذي يجب تبنيه، في مثل هذا التطور الدائم، هو: تقليص استخدام الموارد غير المتجددة، وتطوير الموارد المتجددة، ووضع تقنيات وأساليب ومنتجات دائمة وآمنة وتستجيب لحاجات حقيقية.

في البحث عن نظام بيئي واجتماعي، يجب أن ندرك أن مجتمعات الغد، السليمة بيئياً، سترى النور في العالم الثالث، في كل بلدان الجنوب، ما زال هناك مناطق واسعة حيث الجماعات المحلية تعيش في وفاق مع زراعتها ومع وسطها الطبيعي. بينما هذه الجماعات اختفت عملياً من العالم المتطوّر.

يجب علينا إعادة اكتشاف، وإعادة الاعتبار للحكمة التقنية والثقافية في نظمنا الزراعية والصناعية والطبية، وكذلك نمط بيوتنا واستخدامنا للمياه.

لا أريد بهذا القول إننا نقبل، في شكل أعمى، كل ما هو تقليدي، انطلاقاً من عقيدة رومانسية في عصر ذهبي. نحن لا نجهل أن نظماً اجتماعية قائمة على الاستغلال، ذات نمط إقطاعي أو عبودي، جعلت حياة الناس صعبة في الماضي. لكن مع ذلك نعتقد أن عدداً من التقنيات والخبرات والأساليب المحلية، ما زالت تشكل جزءاً مهماً في حياة العالم الثالث، وإنها تتيح تطوراً دائماً في انسجام مع الطبيعة والمجتمع. من المناسب أن نعترف بما تستحقه هذه النظم العلمية المحلية، وأن نحول دون طغيان الحداثة عليها.

حكومات العالم الثالث، وسكان العالم المتطور، يجب أن يبدأوا بالتحلّل من تعلّقهم المرضي بالتقنيات الحديثة، والتي تلتهم جزءاً كبيراً، ويزداد باستمرار، من الرساميل.

يجب أن نتخيل سياسات سليمة بيئياً، وعادلة اجتماعياً، بإمكانها إشباع حاجاتنا، وأن نكافح من أجل تبنيها.

إننا في حاجة إلى تقنيات بسيطة، وأيضاً في حاجة إلى إقامة نظام أولويات حقيقي، في ما يتعلق بأنماط السلع الاستهلاكية التي نقرر إنتاجها. تقنية مناسبة في خدمة إنتاج غير مناسب هو أمر لا يمكن قبوله، المنتجات والتقنيات يجب أن يكون استخدامها بدون مخاطر، وأن تستجيب لحاجات انسانية أساسية، لا تفسد البيئة ولا تستنزف موارد الطبيعة.

سكان العالم الثالث يجب عليهم التحلّل من الثقافة الحديثة التي طبعت مجتمعاتنا. من أجل الحفاظ على نمط حياتهم، حوافزهم الشخصية، ومفهومهم عن المكانة الاجتماعية. والتي يجب أن تنفصل عن النظام الصناعي وإنتاجه الثقافي.

إقامة نظام جديد، اقتصادي واجتماعي، مؤسس على مبادىء بيئية سليمة، متوافقاً مع حقوق وحاجات الإنسان، ليست مهمة سهلة، بل ربما هي مهمة مستحيلة، مصيرها الفشل، هكذا يقول المرتابون. لكنها مع ذلك أعظم وأنبل مهمة في عصرنا، لأن الرهان ليس شيئاً آخر غير بقاء النوع الانساني على قيد الحياة، وبقاء العالم.

نحن سكان العالم الثالث سنقوم بهذه المهمة طوعاً، ونأمل مع أصدقائنا في البلدان المتطورة، الذين يدعموننا لمواصلة السير في الطرق المتعددة، أن نصل إلى نظام اجتماعي وبيئي سليم ودائم.

5 ـ تنميط الثقافة العالمية

ريتشارد بارنيت، جون كافاناك

تشكّل حركة تنميط الثقافة العالمية، جزءاً لا يتجزّأ من عملية العولمة.

في هذا الفصل الكاتبان يدرسان الصناعات الترفيهية. الشركات العابرة للأوطان الغربية صار في إمكانها الآن الدخول إلى كل بلدان العالم، وفي موكبها تدخل الموضة، الموسيقى، القنوات التلفزيونية والأفلام الغربية، لتحل محل وسائل الاعلام المحلية، وتخرّب الثقافات المحلية التقليدية، وتشوّه الأذواق، وتسرّع في توحيد الأسواق في إطار مفهوم غربي.

ريتشارد بارنيت شارك في تأسيس معهد الدراسات السياسية في واشنطن، أما جون كافاناك فهو مدير ومسؤول مجموعة العمل حول الاقتصاد العالمي.

ريتشارد بارنيت شارك في تأليف كتاب «الثراء العالمي» 1974 مع رونالد مولير، كما مقالاته في نيويورك هاربرز ونيويورك تايمز. جون كافاناك شارك في تأليف سبعة كتب حول المسائل المتعلقة بالتطور.

• • •

أقمار صناعية، كوابل، مسجلات، سي دي، وروائع التقنية الأخرى، ليست إلا حصان طروادة بالنسبة إلى شركات الترفيه، منذ سقوط جدار برلين، وتبني بلدان الكتلة الشيوعية، سابقاً، الايديولوجيا الليبرالية الجديدة، صار العالم في طريقه إلى الانفتاح على الموسيقى والأفلام، وبرامج التلفزيون المعدة في استوديوات السينما والتسجيل في الولايات المتحدة. آثار هذا التنميط على التنوع الثقافي، في العالم كله، كبيرة، وحدود هذه التنوعات راحت تتآكل.

على خلاف السيارات، والأجهزة المرئية، والآلات، فإن الثقافة الأميركية أخذت تغرق العالم. أفلام يعاد بثها، مثل «دالاس» و«بيل كوزبي شو»، وتغزو الشاشات الصغيرة في القارات الخمس. و«بريتي وومان» صار الفيلم الأكثر مشاهدة في بلدان عدة مثل السويد، فلسطين المحتلة، خلال الأسابيع القليلة التي تلت خروجه. أما ديزني لاند فهي اليوم امبراطورية عالمية، نسختها اليابانية، الواقعة قرب طوكيو، تجذب 300 ألف زائر أسبوعياً، وديزني لاند، باريس، والتي تشغل فضاء يساوي خُمس العاصمة باريس، تأمل جذب سواح أكثر من برج ايفل، وكنيسة سيكستين (البابوية) والمتحف البريطاني وجبال الألب السويسرية مجتمعة.

غداة سقوط جدار برلين، عام 1989، تدفّق الألمان الشرقيون على برلين الغربية ليتذوّقوا فاكهة الرأسمالية، التي كانت محرّمة عليهم، يرغبون، قبل كل شيء، في الحصول على أسطوانات موسيقى البوب والبرتقال. في ريو يلصق الصبيان صور مايكل جاكسون على كتبهم المدرسية. في كشمير يردد المراهقون أغاني البيتلز، في كل مكان من العالم، موسيقى البوب والفيديو، تخلق إحساسات مثيرة، وتعطي الانطباع بالارتباط بعالم أكثر اتساعاً. مستهلكو هذه المنتجات الثقافية العالمية، هم غالباً من الشباب.

بينما اختلالات مجتمع القرن العشرين، تقذف بالحكومات والبنى القبلية والاسر في الأزمة، فإن فناني البوب يجدون أنفسهم يكتسبون سلطة عالمياً. عكس أولياء الأمور والملة والرؤساء، والبيروقراط، ورجال

السياسة، فإنهم لا يطلبون من المتعصبين لهم إلا «الانفجار» والاستمرار في شراء أسطواناتهم. لكن المرات النادرة التي طلب فيها نجوم الروك، من المعجبين، مساهمة شخصية، من أجل إنقاذ الغابات الاستوائية، الكفاح ضد المجاعة، ضد الإيدز، الدفاع عن المسجونين السياسيين، فإن الأموال التي جمعت كانت مذهلة.

الأفلام الكبيرة، الخاصة بالترويج، تراهن على الشباب، دون العشرين سنة (2/5 من سكان العالم). لكن المنافسة من أجل جذب معجبين في سن أصغر، حامية الوطيس، سوني انطلق من سوق الأطفال مع اللعبة «سوني الأول» ولعبته الجديدة «كيدز ميوزيك» وخيارات واسعة من فيديو الأطفال.

أم تي في مثلت النجاح الصارخ في أعوام 1980، وبداية 1993، برامجها تبث يومياً في 210 ملايين منزل في 71 بلداً. شبكة الكابل، التي تأسست في أغسطس 1981، تزعم أن عدد مشاهديها 39 مليوناً في أوروبا، وأكثر من 50 مليوناً في الولايات المتحدة. وقد أسست أيضاً شبكة ثانية .V .H. iviacom. الشركة الأم تملك أيضاً «نيكلو ديون» وهي قناة موجهة للأطفال (في بداية سنوات التسعين كان النجم الجاذب الرسم المتحرك «ديني وستيمبي شو» التي تبصق كرات الشعر.

الملياردير سوير ريدستون، من بوسطن، والذي هو على رأس هذه الشبكة العالمية، بنى ثروته بفضل سلسلة من صالات السينما. ومع أن اسمه ما زال مجهولاً من عموم الجمهور، إلا أنه صار أحد المربين الأكثر نفوذاً على شباب العالم كله. وعندما أعلنت أم تي في برنامجها وتوسيع شبكتها إلى الصين وكوريا وتايوان، وأن تطلق «ديني اند ستيمبي» في أوروبا، فإن ريدستون احتفل بمجيء «الطفل العالمي»، وأعلن: مثل المراهقين فإن الأطفال هم الأطفال نفسهم في أنحاء العالم كلها.

مئات الملايين من الأطفال والمراهقين، في أنحاء العالم كلها، يرتوون من الموسيقى والأفلام والفيديو نفسها. منتجات صناعة العروض هذه، لا

تخلق مع ذلك وعياً عالمياً جديداً، إنها فقط تثير تجربة غير مباشرة، وولعاً بالسلع الاستهلاكية ذات التوزيع العالمي.

الخيال المهاجر، الذي يصنعه الفيديو والموسيقى، يعطي المشاهدين وهماً أنهم منخرطون في تيارات ثقافية عالمية. لكن هذا الوهم لا علاقة له بمشاعر جديدة عن هوية مشاركة في رفاهية النوع الانساني ككل، والعالم نفسه، والتي فلاسفة، من كانط إلى ماكلوهان، تنبؤوا بها وتمنوها. حتى الآن الوعي المادي عند المستهلك هو وحده الذي حفز، بث موسيقى شعبية، منتجة تجارياً، في الولايات المتحدة، بخاصة أنه يزداد بقدر ما تسقط الحواجز الايديولوجية والتي كانت قوية. فتح الحدود يسهل تصدير الاسطوانات والأفلام والفيديو إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق وإلى الصين. لكن دمج مناطق شاسعة في سوق عالمي للموسيقى والأغاني، ليس أمراً سهلاً.

«اولويتنا هي توقيع عقود حصرية بهدف استغلال عالمي» هكذا أعلن عام 1990، رودي كاسينر، آنذاك رئيس R M 6 الدولية، ومسؤول قسم الموسيقى في برتلسمان. بضعة أشهر قبل توحيد ألمانيا، برتلسمان وظفت مدير مبيعات في ألمانيا الشرقية، وتوقعت الحصول على 15 مليون زبون إضافي، «مجموعتنا القادمة تضم المجر وتشيكوسلوفاكيا، وإلى حد ما بولندا». كتب في نشرة داخلية موجهة لإدارة R M 6. لكنه يتوقع «مشكلات كبيرة بسبب القيود على التبادل.. نحن لن نحصل على أرباح مباشرة، لن نستطيع إخراج النقود، لكن لدي شعور بأننا، على المدى الطويل، يجب أن نكون هنا، وأن نكون من بين الأوائل لأسباب سياسية أو استراتيجية».

الأصولية الاسلامية، تبقى العقبة الايديولوجية الأكبر، أمام دخول الموسيقى والأفلام والتلفزيون الأميركي. خلال سنوات الخميني، المنتجات الثقافية الأميركية تجسد الانحطاط الشيطاني في إيران، لكن كلما أبدت السلطات الايرانية والسعودية تصميمها في محاولات تطهير ثقافاتها التقليدية، كلما انجذب السكان أكثر نحو الأفلام والموسيقى الممنوعة. نوادي الفيديو

السرية، تكاثرت في أنحاء البلاد، والايرانيون يأتون زرافات لمشاهدة آخر برامج القنوات الأميركية، وبالطبع أيضاً أفلام خليعة - بورنو - ويمكن الحصول على شريط فيديو مهرب، لمايكل جاكسون، مقابل 50 دولاراً. وبينما قاعات الموسيقى السرية تزدهر، يقوم الحرس الاسلامي بحملات تفتيش منتظمة، وذلك رغم مؤشرات التوجه الليبرالي في السنوات الأخيرة. لكن أساليب التسرّب فاعلة جداً، حتى أن صناعات الترويج تتوقع اليوم الذي تدخل فيه إيران سوق الموسيقى والسينما العالمي.

في أميركا اللاتينية وفي آسيا، حيث ينتظر النمو الأكبر لمبيعات موسيقى البوب (لا تذكر أفريقيا تقريباً أبداً) فإن B M 6 اريولا ديسكو تحتكر 55 في المئة من السوق البرازيلي، 80 في المئة من الأسطوانات المباعة مسجلة من قبل فنانين محليين. ليس من السهل القيام بأعمال - بزنس - في بلد حيث يصل التضخم إلى 1800 في المئة. لكن ليس هذا أكثر سهولة عندما يسقط معدله فجأة إلى صفر. يجب افتراض أنه سيصعد في السنة التالية.

رغم الصعوبات السياسية والاقتصادية التي تشهدها البرازيل، فإن B M 6 تبقى مع ذلك مزدهرة. اليوم واحد على ثلاثة من 150 مليون برازيلي، يشترون الأسطوانات، لكن في بضع سنوات، يتوقع كاسنير، «50 في المئة آخر سيكون اقتصادياً نشطاً ويضاعف سوقنا الافتراضي».

موسيقيون، نقاد، ورجال سياسة، وفكر، في البلدان الفقيرة، في آسيا، وأفريقيا وفي أميركا اللاتينية، يخشون أن اكتساح الصوت العابر للأوطان، لبلدانهم، لا يحرم فقط الفنانين المحليين من العمل، وإنما أيضاً يقضي على الموسيقى التقليدية في الثقافة المحلية «إنني أخشى، من الآن وإلى عشر أو خمس عشرة سنة، مع هذه الأشرطة التي تصل إلى القرى النائية جداً، دون مشاركة موسيقي واحد منهم، أن يصير الناس مجبرين على سماع هذا النوع من الموسيقى» هذا ما فكر فيه أحد الموسيقيين السريلانكيين، والذي يعكس القلق الذي يشعر به مجموع العالم غير الصناعي: الخشية من أن الموسيقى المنتجة صناعياً تكنس قروناً وحتى آلاف

القرون من الموسيقى التقليدية «نحن أمة صغيرة، لكننا نملك نمط غنائنا الخاص وفننا الخاص، وطريقة خاصة للحركة، ونحن نستطيع حتى المساهمة، المتواضعة بالطبع، ولكن متميزة، في الثقافة العالمية... إننا نخاطر بفقدان خصوصيتنا».

في ثمانينات القرن الفائت، بدأت الحركة البيئية تنشر فكرة أن التنوع البيلوجي هو تراث عالمي ثمين، وأن اختفاء الطيور الاستوائية والافريقية يفقر العالم، ويهدد، ربما أيضاً، بقاء النوع الانساني. الحركة البيئية الثقافية لا تملك منظمات قوية لنشر رسالتها، ولكن، لديها أنصار عبر العالم.

الشعور بأن الثقافة العالمية ستتدنى بسبب فقدان التنوع، هو شعور عام بين الفنانين، وأنصار التقاليد، والوطنيين. هذا القلق، مع ذلك، لا يؤثر كثيراً في مواجهة قوة انتشار الثقافة العالمية، والتي تهدد التقاليد الثقافية المحلية والجماعات التقليدية، بما في ذلك تلك التي صدرت عنها.

صناعة الموسيقى العالمية، كانت لها آثار عميقة على الموسيقى المحلية: نجم البوب الهندي بابيدول أليشا يؤدي أغاني مادونا بالهندية، الموسيقيون في تونس يستخدمون اعتيادياً أجهزة التوليف في مصاحبة المزمار التقليدي.

ضرورة شراء الآلات الموسيقية الالكترونية، غالية الثمن، والاعتماد على الكهرباء، غيّر جداً في الثقافات الموسيقية المحلية. في ترينيداد، تبني التسجيل المتعدد الوجوه، خرب مفاهيم العمل في ستيل باند المشهورة. بالأمس مئة من الموسيقيين، يجتمعون في فناء، مع أدواتهم البسيطة، ولاقط صوت واحد، وكان هذا يكفي لتسجيل مجموع القطعة. الآن بعض أفضل الموسيقيين، يلتقون في استديو، ويسجلون بالتوالي كل الأجزاء على أوجه مختلفة. المزج النهائي يمكن أن يكون تقنياً في أكمل صورة، لكنه لا يعبر عن لقاء مئة موسيقي مع مستمعيهم. هكذا يشهد اختصاصيان من السويد.

عولمة سوق الموسيقى، وتقنية التسجيل متعدد الوجوه، سمحت

باختراع أساليب جديدة: الروك، الراي، الجيت الافريقي الزالسا الكاريبية، أغاني بهانكرا الهندية، مزجت بأشكال مختلفة بموسيقى البوب الأميركية، وروّجت في أنحاء العالم تحت اسم «وورلد بيت». «لا لامبادا» التي أطلقها المنتجون الفرنسيون على أنها رقصة الموضة في البرازيل، جاءت من بوليفيا، وأسطوانة لا لامبادا سجّلها موسيقيون سنغاليون، في معظمهم، وصارت ذات رواج عالمي. بول سيمون استعان بمطربين وأنغام جنوب افريقية، في ألبومه الناجح «غراس لاند» لكنه كتب كلماته السياسية وذوق رسالته السياسية.

إذا كان الموسيقيون المحليون متحمسين، بالتأكيد، لفكرة كسب الجمهور، والشهرة والمال، التي يمكن أن تقدمها لهم الشركات العالمية، إلا أن منهم من يخشى أن تقاليدهم الثقافية تستغل وتسفه عندما يجعل منها إنتاج دولي. شركات الانتاج تبدو مهتمة جداً بحماية ملكيتها الثقافية من القرصنة، لكنها لا تتردد في قطع جذور موسيقى الشعوب عن جذورها، وأن تجعل منها سلعة عالمية.

الرسامون والمؤلفون اقتبسوا بالطبع من مختلف التقاليد الفنية لشعوب العالم، هكذا استخدم بيكاسو مواضيع افريقية، واقتباس موسيقى دفوراك من الرقص الفولكلوري، يمثلان نماذج من ذلك. لكن اقتباس أو استلهام تقاليد موسيقى أجنبية شيء، وتملّك أغانٍ بدون حقوق هو شيء آخر، الفاصل بينهما، أحياناً، جرى القفز عليه.

الازدهار الكبير لصناعات الترفيه العالمية، له تفسيرات عدة، لكن بكل وضوح، لعبت فيه التقنية دوراً مهماً. نقل الصورة والصوت، عبر العالم كله، بواسطة الأقمار الصناعية سرع كثيراً في توسيع سوق الأفلام والفيديو والبرامج المرئية. أجهزة المسجلات المرئية، حوّلت البيوت، والمقاهي، ودور حضانة الأطفال، والسيارات وقاعات الانتظار، والعيادات إلى شبكة صالات سينما عالمية.

سكان سيكيجور، جزيرة نائية في الفيليبين، يجتمعون دائماً في بيت الكومون، لتناول الهالو هالو ـ أكلة شعبية ـ لكنهم يشاهدون رامبو في الفيديو. في كولومبيا، خلال السفر مسافات طويلة، يسهر المسافرون، كل الليل مع روبوكوب.

ساعات النهار، المعتبرة في ما مضى أنه لا عائد لها، صارت اليوم مستغلة تماماً، المصابون بالأرق، المعوقون القابعون في بيوتهم، الأطفال الذين يملكون مصروف جيب كافياً لتأجير شريط، يستطيعون مشاهدة أشرطة فيديو في كل ساعات النهار والليل. برامج وأفلام قديمة يعاد بثها عبر الأقمار أو الكوابل. في البيوت، في المدارس، وحتى في سجون العالم كله، محققة بهذا خلوداً لم يحظ به معظم الإنتاج الثقافي في الماضي. من النادر أن مثقفين أو كتّاباً أو شعراء يبقى إنتاجهم في المكتبات وقتاً طويلاً. بينما بفضل الفيديو، والموضة شبه العالمية للموسيقى، ومسلسلات مرئية وأفلام أميركية، فإن نجوم الروك والسينما يحيون إلى الأبد.

من وجهة نظر البعض، عالم العروض هذا، يملأ الفراغ الذي نتج عن تفكك الحياة العائلية التقليدية، واختفاء الحس المدني، وعدم الثقة المعممة في السياسة، لكن آخرين، مثل هيلينا نوربرغ هودج، يذهبون إلى أن صناعات الترفيه هي المسؤولة عن انهيار هذه التقاليد. الثقافة الصناعية النمطية تمتص الوقت الحر ـ أوقات الفراغ ـ والطاقة التي كانت تكرّس لتربية وتعليم الأطفال، وللمشاركة في النشاطات السياسية والدينية والمدنية والاجتماعية، وللقراءة، واستكمال تربية الشخص لنفسه.

هذه النشاطات المعتبرة اليوم خارج الموضة، هي أساسية من أجل الأداء الجيد للمجتمع الديمقراطي. لكن التجربة غير المباشرة التي تتيحها الأفلام والفيديو والموسيقى، تحلّ الآن محل الحياة المدنية والاجتماعية. وحيث أن الشباب يجدون صعوبة في الاندماج في المجتمع، فإن تدفق الصور والأصوات التجارية، يمنحهم وسيلة الهروب.

في الولايات المتحدة منتجات الثقافة المعولمة تصدم أحياناً مشاعر الأميركيين، لكن على الأقل، معظمها مصنوع في بلادهم. في أميركا اللاتينية، وفي جزء من آسيا، الأفلام وبرامج التلفزيون الأميركية، حاضرة حتى على الخطوط الجوية. لا يكلف أحياناً شيئاً بث فيلم هوليودي قديم من سلسلة .B. «أنا أحب لوكي» أو «مستر إد» وسلسلة أقل قدماً مثل دالاس. وعلى كل حال تظل أقل كلفة من برامج تبث أعمالاً محلية جيدة وموهوبة، وتجذب جمهوراً أوسع.

وفق المنتج لوي كارلو بارتيو، من 4000 فيلم بثها التلفزيون البرازيلي، 99 في المئة منها تأتي من البلدان الغنية، وغالبها من هوليود. مسألة أن «المربيّ» الأشد تأثيراً على جيل الشباب هو استوديوات هوليود ووكالات الدعاية، تثير غضب أنصار الثقافة الوطنية، في أميركا اللاتينية وفي بعض مناطق آسيا، لكن بسبب الاتجاهات الحديثة، المشاهدة في كل العالم، تقدم التقنية، الخصخصة، إلغاء التنظيمات، غزو وسائل الاعلام الالكترونية من خلال التجارة السلعية، فإن أولياء الأمور والمعلمين يجدون صعوبة في منافسة الشركات الاعلامية العالمية، في استقطاب اهتمام الشباب.

6 ـ المنظمة العالمية للتجارة

كشف حساب خمس سنوات

لاري والاش

لاري والاش مديرة مرصد التجارة العالمية التابع لمنظمة «المواطن العمومي». كما أنها من أهم النقاد والمناضلين في موضوع التجارة والعولمة، في الولايات المتحدة. لقد لعبت دوراً مهماً في حملة «المواطنات» ضد ألينا والغات - O M C -. في عام 1991 أطلقت برنامج «المواطن العمومي» حول التجارة، وساهمت في وضع خط العمل الجديد لهذه الرابطة، في المسائل المتعلقة بالعولمة. لقد نشرت حديثاً كشف حساب مفصل لخمس سنوات من نشاط المنظمة العالمية للتجارة: من هي المنظمة التجارية؟ العولمة وتآكل الديمقراطية، من يقود المنظمة العالمية للتجارة؟

● ● ●

في عام 1997، بفضل عشر سنوات من الاعلام العمومي، رفض الكونغرس، أخيراً. الطلب الذي تقدّم به كلينتون، بالتصديق السريع في موضوع التجارة الخارجية. منذ عقود عدة، إجماع النخبة حول التبادل الحر انهار في الكونغرس. الاجراء السريع الذي طلبه الرئيس الأميركي، مضاد للديمقراطية بشكل خاص، لكنه كان لا مفر منه للتصديق على اتفاق التبادل

الحر الأميركي الشمالي ـ ألينا ALENA ـ عام 1993، دورة اوروغواي ـ الثامنة والأخيرة لدورات مفاوضات الغات ـ عام 1994، وكذلك إنشاء المنظمة العالمية للتجارة O M C. كلينتون حاول مرة أخرى أن يكون طليق اليدين لتسهيل توسع ألينا والغات.

ثمانية شهور، بعد ذلك، حركات المواطنين، التي رفضت في الولايات المتحدة الاجراء السريع ـ أو العاجل ـ اجتمعت في ائتلافات تضم أنصـ البيئة والمستهلكين والنقابيين، والمدافعين عن حقوق الانسان، وصغار الفلاحين، في بلدان عدة، بخاصة فرنسا، لتنسيق العمل ضد A M I ـ اتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار ـ واستطاعت إفشال المشروع الأتم، وهو الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار. هذا المشروع، نتاج عولمة مدفوعة إلى أقصى مدى، كان على وشك الانجاز، بعد أربع سنوات من المفاوضات السرية في قصر «لامويت ـ الخرساء» وهو اسم مناسب لمقر O C D E ـ منظمة التعاون والتطور الأوروبية ـ في باريس. إلا أن حركات المواطنين فرضت عليه «امتحان دراكولا» بأن سلّطت عليه ضوء النهار، وكشفته على الساحة العامة. فلم يجد أنصار A M I ـ الاتفاق المتعدد ـ بداً من التراجع.

لكن في سياتل، نوفمبر 1999، تكبد أنصار سيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد العالمي، هزيمة ماحقة ومذلّة. الاجتماع الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة، والذي كان المستهدف منه، منح السمة القانونية لكل أشكال التنظيمات الجديدة، والتي اجتماعياً وبيئياً مدمّرة، كما كان عليه إطلاق دورة جديدة من المفاوضات «دورة الألفية». لكنه فشل. هذا الفشل هو انتصار المجتمع المدني وكذلك قادة العالم الثالث الذين رفضوا التوقيع على البيان الختامي.

في عام 1999، إدارة كلينتون رسمت لوحة خلابة، عن فوائد دورة اوروغواي، والمنظمة العالمية للتجارة، للولايات المتحدة ولكل بلدان العالم وفي كل المجالات. إذا صدّقناهما، فإنهما لا يقلصان سيادة الدول. يخربان السياسات البيئية والصحية والسلامة الغذائية. وإنهما يؤديان إلى

ارتفاع الدخول، ونمو لا مثيل له، ويخلقان مجتمع استهلاك مزدهر، والذي يشتري الانتاج الأميركي.

كشف حساب الخمس سنوات الأولى من نشاط المنظمة العالمية للتجارة، سهل تنظيم المعارضة المواطنية ضد توسع هذه الامتيازات.

عملياً، في كل المجالات، حيث الحكومة الأميركية ـ وغيرها ـ لوحت بالفوائد المقبلة للمنظمة العالمية للتجارة، نجد الوضع ـ على العكس ـ ازداد سوءاً، النتائج الاقتصادية معروفة: العالم كان فريسة عدم استقرار مالي لا سابق له، يرجع، جزئياً ـ إلى إلغاء تنظيمات الاستثمار والخدمات المالية الذي فرضته دورة أوروغواي، الفروق في المداخيل لا تتوقف عن الزيادة، بين البلدان وفي داخلها. في خمس سنوات من المنظمة العالمية للتجارة، حصة البلدان الأقل تطوراً، في التجارة العالمية، جمدت، أسعار المواد الخام هبطت إلى أدنى حد تاريخي، مؤدية إلى تدني مستوى المعيشة بالنسبة لغالبية سكان الأرض. الدخل بالنسبة للفرد، انهار في أفريقيا، وركد في أميركا اللاتينية. المعطيات الحديثة، حول الفقر، والتي مصدرها أنصار الوضع القائم أنفسهم، تكشف أموراً كثيرة. إذا احتج هؤلاء بأن عدد الأشخاص- الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم قد خفض، فإن أنصار المنظمة العالمية، هؤلاء المتحمسين، ينسون التدقيق في أن هذا التحسن حدث في الصين، وهو البلد الذي يرفض، حتى اليوم، النموذج الليبرالي الجديد، ويحمي تجارته، وإذا استثنينا الصين، والتي عملتها غير قابلة للتحويل، والتي سياستها الصناعية مؤطرة، بشكل واسع، بالدولة، فإن عدد المعوزين، في الواقع، قد ازداد.

ما هو معروف أقل، وأكثر مأسوية، في المقابل، هو الأسلوب الذي تلغم به المنظمة العالمية للتجارة، كالسرطان، تلغم الحكومات الديمقراطية للدول الأعضاء، وتعرقل سياساتها الوطنية والمحلية في موضوع الأمن الغذائي والبيئة، وحقوق الانسان والصحة العامة.

مع استثناء وحيد، مهم في البداية، فإن المنظمة عارضت كل القوانين حول البيئة والصحة والأمن التي ناقشتها، بل واعتبرتها عقبات فنية في وجه التجارة: منع الاتحاد الأوروبي اللحوم المعالجة بالهرمون، معايير ضد التلوث الناتج عن الوقود في القانون الأميركي حول نوعية الهواء، وتطبيق الولايات المتحدة لاتفاق دولي حول الأنواع المهددة بالانقراض، موضوع سلاحف البحر مثلاً. مجرد التهديد بالرد من قبل المنظمة العالمية يكفي لجعل إجراءات أخرى تتراجع. نورد مثالاً قانون تسويق حليب الرضاعة. من المنظمة الدولية للصحة O M S واليونيسف في غواتيمالا. القوانين ضد الأفخاخ ذات الأسنان، في الاتحاد الأوروبي، السياسة التايلندية للحصول على الأدوية، وقواعد الأمن الغذائي في كوريا.

مع اقتراب عيد ميلادها الخامس، فإن التهديدات والهجومات التي تطلقها المنظمة العالمية تتعدد: كندا ضد فرنسا لمنعها الاميانت، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد تطبيق اليابان لاتفاق كيوتو... إلخ.

مع ذلك، رغم كشف الحساب المخزي هذا، قلة من المواطنين، في البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية، يدركون أننا في حضرة نوع من الانقلاب اللئيم ضد الديمقراطية.

عدم الوعي هذا، يرجع في جزء منه، إلى عدم فهم ما هي المنظمة. نشأتها عام 1995، محل الغات، والذي يعني أنه من اتفاق بين دول ـ الغات ـ صارت منظمة تجارية جديدة، قوية وعالمية، أي أنها أساساً تتجاوز الدول.

الغات، منذ نشأتها في عام 1947، شهدت مجالها يتسع وعدد الموقعين عليها يزداد على مر دورات المفاوضات. لقد كانت تتناول المسائل التجارية التقليدية: خفض الحصص، والتعريفات الجمركية من أجل تشجيع تجارة السلع. الغات تحترم بعض المبادىء البسيطة، مثل مبدأ «المعاملة الوطنية» والذي يعني غياب التميز ضد السلع المنتجة في الخارج.

تحول الغات إلى منظمة عالمية للتجارة .O. M. C

إنشاء المنظمة أغرق هذه المبادىء، التي كانت في أصل الغات، في محيط من قواعد ومبادىء جديدة مرغمة، تقع في أكثر من 800 صفحة والتي تحدد ما هي الأهداف السياسية المسموح للدول باتباعها، والوسائل التي يحق لها استخدامها للوصول إليها.

إن تحول الغات إلى منظمة عالمية للتجارة، صاحبه عبور من مبادىء تجارية عامة، إلى فرض نظام قيم موحد، وقرارات تكنوقراطية منحرفة.

إذا كانت القواعد تختلف بحسب المجالات، فإن المبدأ السائد في المنظمة العالمية هو «التجارة قبل كل شيء»، وبمعنى آخر: على الدول أن تضع الحد الأقصى للتبادل التجاري الدولي فوق أي أهداف سياسية أخرى.

عدد كبير من البنود الملزمة في المنظمة العالمية للتجارة، في مجال الصحة والبيئة، تشترط المنظمة أن تكون «لها الآثار الأقل تقييداً للتجارة».

وبكلمات أخرى، على المسؤولين السياسيين الأخذ في الاعتبار الآثار على التجارة لأي إجراء صحي، وليس قدرة الاجراء على حماية الصحة.

مع المنظمة العالمية للتجارة، عدد من الاتفاقات الحديثة، تفرض حدوداً جديدة للفعل الحكومي، في مجالات ظلت حتى الآن مستثناة من قواعد التجارة العالمية. بعض هذه الاتفاقات، تدخل، ضمن سلطة التشريع في المنظمة العالمية، قطاعات لا علاقة لها بالتجارة، وذلك بأن تضيف إليها ببساطة، عبارة «ذات علاقة بالتجارة».

بتناقض صارخ مع مفهوم التبادل الحر، شرّعت المنظمة عالمياً فترة وحيدة، من عشرين سنة، بهدف الحماية الاحتكارية لبراءات الاختراع. في الوقت نفسه كل شيء صار قابلاً للترخيص ـ موضوع براءة اختراع ـ بذور أدوية أساسية، جينات. . . إلخ. بواسطة الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الثقافية المرتبطة بالتجارة. هكذا تكتمل اللعبة: الاتفاق الخاص بتنظيم الاستثمارات المرتبطة بالتجارة، تمنع الحكومات من وضع شروط، حتى وإن

لم تكن تمييزية، على الاستثمارات. هكذا السياسات التفضيلية للتطور، المتبناة سابقاً من البلدان الغنية، وفرض محتوى محلي بالنسبة للسلع المصنعة، وهي قاعدة تطبق أيضاً على المنتجين الوطنيين، ألغيت.

لكن القواعد الجديدة للمنظمة العالمية، لا تكتفي بفرض مساواة المعاملة بين المنتجات الوطنية والأجنبية، إن المنظمة، في الواقع، تشرّع أيضاً في ما يتعلق بمستوى حماية البيئة والصحة العامة والذي يحق لبلد ما اختياره. اتفاقات المنظمة العالمية، استولت حديثاً على كل قطاع الخدمات - بنوك، نقل، اتصالات، والأسواق العمومية.

- قوة وسرية:

ذراع المنظمة العالمية

تحت تهديد العقوبات التجارية، أدمج نظام فض المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة، هذا النظام يفرض مجموعة من الالتزامات الجديدة على أفعال الحكومات. عكس الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية البيئة مثلاً، حيث احترام الالتزامات يتوقف على إرادة الموقعين عليها، فإن قرارات المنظمة العالمية تكون مباشرة ملزمة وقابلة للفرض، القدرة على فرض احترامها مدونة في القوانين نفسها. وفق هذه القواعد تستطيع دولة عضو رفع شكوى ضد قوانين دولة أخرى أمام محكمة حل النزاعات. هذه المحكمة تنظر في القضايا المعروضة عليها في مداولات سرية.

الخلافات بين المتنازعين تحسم من خلال لجنة الخبراء، والتي تتكون من ثلاثة أشخاص يتشاورون سراً، ويقررون ما إذا كانت قوانين البلد المتهم تتجاوز الحدود التي رسمتها المنظمة العالمية أم لا. ليس هناك ملجأ خارجي ممكن، وإنما فقط إمكان استئناف يعمل دائماً بالسرية نفسها. عامة الناس، والصحافة، لا يستطيعون الاطلاع على الوثائق ولا على المشاورات. شروط الصيرورة عضواً في إحدى هذه اللجان - كما كان الحال للحصول على وظيفة في الغات - تضمن أن أعضاءها من مصلحتهم، وفي توجههم إعطاء

الأولوية للقواعد التجارية على السياسات الوطنية. وكأمر واقع، أعضاء محكمة الاستئناف التابعة للمنظمة العالمية، ينتمون للعاملين في المنظمة، ولا يوجد أي ضمان في ما يتعلق بعدالة الاجراءات، ولا توجد حتى قواعد صريحة تطبق على أعضاء اللجان، أو شرط كفاءة مناسبة لإصدار حكم في المجالات المتعددة التي تمسها قواعد المنظمة العالمية. بعض المقالات تتناول تفسير أعضاء لجان الخبرة في المنظمة، للقانون الدولي، وتأخذ عليهم نقص معلوماتهم، لكن رغم هذه العيوب البنيوية، فإن أحكام محكمة المنظمة العالمية، عكس الاتفاقات الدولية الأخرى، ذات سلطة عليا، قواعد المنظمة العالمية للتجارة وضعت وأقرت تحت تهديد بالعقوبات الاقتصادية.

عندما يحاكم قانون، في بلد ما، أمام محكمة المنظمة العالمية، فإن هذا البلد يجد نفسه أمام ثلاثة خيارات:

1 ـ إلغاء القانون المعني

2 ـ أو تعديله

3 ـ أو تقديم تعويض مالي للبلد ـ أو للشركة ـ المشتكي.

أما البديل عن هذه الخيارات فهو مواجهة عقوبات تجارية.

وكما تخشاه حركات المواطنين، فإن الاتجاه المعايث في المنظمة العالمية، وهو معارضة مشاركة المواطنين، مدعوماً بقواعدها الرجعية، يجعل من هذه المؤسسة المكان المثالي حيث رجال الصناعة ـ والمال ـ والحكومات. يستطيعون تمرير برامج كانت سترفض في أي مكان ديمقراطي.

موظف من المنظمة العالمية، أشارت إليه حديثاً الفايننشيال تايمز، يصف المنظمة بأنها «المكان حيث الحكومات تتحد سراً ضد لوبي مواطنيها». هذا الاعتراف، مع أنه مقلق، يشهد على وضوح رأي المنظمة العالمية في نفسها، وفي تصورها لأوساط الأعمال ـ البزنس ـ وفي الدول الأعضاء.

المنظمة العالمية تغرق سياسات المصلحة العامة:

منذ دخول المنظمة العالمية حيز التطبيق، فإن قائمة السياسات الوطنية في مجالات البيئة والصحة والتطور، التي صارت في مأزق، بسبب هجومات المنظمة المتتالية، تزداد طولاً.

وحيث أنه من الصعب تقدير حجم الخسائر والأضرار المالية المحتملة، فإننا نكتفي هنا باستعراض بعض أحكام محكمتها:

ـ البقر المعالج بالهرمون

في عام 1997، أصدرت المنظمة العالمية حكمها ضد منع الاتحاد الأوروبي البقر المعالج بالهرمون. هذه القضية رفعتها الولايات المتحدة أمام المنظمة. رغم المعارضة القوية من قبل روابط المستهلكين وصغار المزارعين، هذا الحكم صدر تحت تأثير احتكارات الصناعات الغذائية وشركات الأدوية، وهو أمر معروف جداً، انعكاسات هذا الحكم ما زالت مع ذلك غامضة، بما في ذلك بالنسبة لأولئك الذين يمسهم مباشرة.

المنع الأوروبي للحوم البقر، الصادرة عن حيوانات معالجة بهرمون النمو، أعلنته المنظمة غير قانوني. مع أن هذا يطبق على الانتاج الوطني والأجنبي معاً، الهرمون الصناعي الذي يحقن من طريق أداة مثبتة في أذن الأبقار، جرى منعه، بعد ملاحظة أن هضماً مركزاً لهذا العنصر يؤدي إلى تطور غير طبيعي للصدر عند الأولاد الصغار، وبداية مبكرة للعادة الشهرية عند البنات الصغيرات. دراسات جرت في أوروبا وفي الولايات المتحدة، إضافة إلى ذلك، برهنت على وجود علاقة بين الهرمون الصناعي والسرطان. من المعروف من ناحية أخرى أن الهرمون المستخدم يسبب السرطان، حتى لو أن آثار هضم بقايا الهرمون في اللحوم، على صحة الانسان ما زالت غير مؤكدة.

بعد صدور حكم المنظمة، وجد الاتحاد الأوروبي نفسه في المأزق التالي: إلغاء المنع الذي صدر بناءً على إرادة المستهلكين أو تكبّد العقوبات

التجارية التي تهدد الولايات المتحدة بتطبيقها. في أغسطس عام 2000 أصرّ الاتحاد الأوروبي على تطبيق المنع.

بسبب الاجراءات المضادة، تكبّد المستهلكون الأميركيون والمنتجون الأوروبيون، آثار ارتفاع مختلف التعريفات الجمركية، والتي بلغ مجموعها 180 مليون دولار. الولايات المتحدة رفضت العرض الأوروبي بتقديم تعويض مالي، بينما بدأ الاتحاد الأوروبي إجراء الدراسات المطلوبة من لجنة المنظمة، بهدف تقديم تقويم علمي للأخطار المترتبة. الولايات المتحدة تحتج بأن أي بلد عليه أن يلغي أي قانون صدر ضده حكم المنظمة العالمية للتجارة.

حكم المنظمة العالمية، في موضوع لحوم البقر المعالج بالهرمون، يبرهن على أن المنظمة تصدر أحكاماً قيمية، في مجالات بدون علاقة مع التجارة، أي في مجال مستوى الحماية الصحية الذي اختاره الاتحاد الأوروبي من أجل المستهلكين الأوروبيين، هذا الحكم ينتهك، من ناحية أخرى مبدأ الوقاية الذي تستند إليه المعايير الأوروبية.

مبدأ الوقاية:

مبدأ الوقاية، المعترف به، بشكل واسع في القانون الدولي، في ما له صلة بالبيئة، وفي التشريعات الوطنية، في كثير من البلدان، يقوم على مبدأ أن العلم لا يملك دائماً كل المعطيات لتوفير حماية فاعلة وفي الوقت المناسب. وفق هذا المبدأ، تعمل البلدان المختلفة على تفادي تعرض سكانها، بدون جدوى، للأخطار، دون انتظار تقديم العلماء لأدلة قطعية عن الأضرار. هكذا يصير على المنتجين (الصناعة وغيرها) البرهنة على صلاحية منتوج ما، على المدى الطويل، قبل السماح بوضعه في السوق، وليس على الحكومات تقديم دليل على مخاطره، أو الأضرار الناتجة عنه، لكي تمنع تجارته. الولايات المتحدة، عندما تبنت إجراءات وقائية ضد «تاليدوميد» ـ عقار ضد الغثيان ـ استطاعت تفادي وباء مدمر، يتمثل في تشوهات

المواليد، إذ يقدر أن «التاليدوميد» مسؤول عن أكثر من 1000 مولود مشوّه، في البلدان التي تسمح باستعماله. في تلك الحقبة، حيث منح التصريح باستعماله في أوروبا وكندا، لم تكشف المختبرات عن أي آثار سلبية، لكن أخطار هذا العقار، على الأمد الطويل، ليس على الحوامل وإنما على المواليد، وقد تكشفت بشكل مأسوي بعد ذلك.

العضويات المعدلة جينياً .O.G.M

في حكمها المتعلق بلحوم البقر المعالج بالهرمون، أعلنت المنظمة العالمية، أن اللوائح الصحية الصادرة قبل الحصول على أدلة علمية حاسمة، ليست قانونية. الآثار الانعكاسية، لمثل هذا التشريع، على سلسلة من القوانين، تخاطر بأن تكون كبيرة، خصوصاً من مسألة تقنين الإعلان الملصق في ما يتعلق بالعضويات المعدلة جينياً، والذي ربما سيكون الهدف القادم للمنظمة. في كل مكان من العالم، بدأت بلدان مثل الولايات المتحدة، اليابان، استراليا خاصةً، تنظم وتقنن استعمال العناصر والبذور المتدخل فيها جينياً. البراهين على مخاطرها بدأت تتراكم (هكذا دراسة حديثة، برهنت على أخرى سابقة، تكشف عن ارتفاع معدل الوفيات عند دودة الفراشة دافيد، التي تستهلك عناصر تحتوي عضويات معدلة جينياً. الحكومات اتخذت إجراءات مناسبة لتفادي الآثار المحتملة على البيئة وعلى الصحة قبل فوات الأوان.

لكن الولايات المتحدة هددت بصواعقها، من خلال المنظمة العالمية، اللوائح الأوروبية الحديثة حول العضويات المعدلة جينياً. الموقف الأميركي هو كالتالي: ما دام لم يثبت علمياً وجود أخطار خاصة على صحة الانسان والبيئة، فإن هذه الاجراءات، بما في ذلك الإلزام بإلصاق إعلان على العناصر المحتوية عضويات معدلة جينياً، تنتهك قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

قضية الأبقار المعالجة بالهرمون، تبرهن، من ناحية أخرى، أن المنظمة

تعطي العلم دوراً مبالغاً فيه، بهدف إعاقة الاجراءات والقرارات، من كل الأنواع، «غير العلمية». رغم قيمة العلم، التي ليست محل اعتراض، في تحديد السياسات، إلا أن عدم اليقين العلمي يظل موجوداً، مثلاً في ما يتعلق بالأضرار التي تصيب الصحة والتي يسببها التعرض لمنتجات كيماوية عدة. القرارات السياسية تلعب دوراً أساسياً في إصدار التشريعات، إذا العلم قدم معلومات ثمينة تسمح بأن تكون مرجعاً، إلا أن البرلمان أو الجهاز التشريعي المحلي، في نهاية المطاف، هو الذي يحسم الأمر في ما يتعلق بالأخطار. التشريعات حول السلامة الغذائية هي التي تحدد مستوى الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها السكان. الكونغرس يستطيع هكذا اتخاذ قرار سياسي بفرض «الخطر صفر» في مجال أو في آخر بدلاً من السماح ببعض الأخطار. الولايات المتحدة تفرض مستوى «سماح صفر» في ما يتعلق بخطر العدوى الناجم عن نوع من الأسماك، واللانغوست المعلّب وأطباق فاكهة البحر الجاهزة، وكذلك نظام عينات قاسٍ جداً أكثر مما هو في كندا. هكذا ترى كندا أن جارها الأميركي قاسٍ بشكل غير مجدٍ. وسجلت هذه الاجراءات في سجل «العقبات في وجه التجارة التي تقيمها الولايات المتحدة».

الملصقات على المنتجات:

في الوقت نفسه، الذي فيه الدور المفرط المعطى للعلم في قواعد المنظمة العالمية، يهدد إجراء حمائياً أميركياً، فإن الولايات المتحدة تضع هذا الدور في المقدمة في لجان المنظمة العالمية الكثيرة. وتريد، في الواقع، وضع قواعد تحد من كل ملصق تصنيفي، والذي لا يقوم على أدلة علمية تبرهن على وجود مخاطر على صحة الانسان. وفق المقترح الأميركي، المعلومات المقدمة للمستهلكين حول أساليب الانتاج أو الآثار البيئية لمنتوج ما، لتسهيل اختياراتهم، لا تبرر لصق المعلومات على المنتوج، هذا النمط من الملصقات يجب منعه. إلى اليوم، المعارضة الشديدة من البلدان الأخرى، العضو في المنظمة العالمية، لهذا المقترح ضد الملصقات، منعت، من حسن الحظ، تبنيه.

تحت ضغط روابط المستهلكين، وأنصار البيئة، اضطرت الولايات المتحدة إلى التوقف عن تهديد نظام الملصقات الأوروبي بإدانته من المنظمة العالمية للتجارة.

أخيراً مطلب المنظمة العالمية، القاضي بأن قواعد السلامة الغذائية يجب أن تكون مؤسسة على تقدير علمي للمخاطر، يجعل قرارات المنظمة العالمية، في قضية الأبقار المعالجة بالهرمون، تستبق حق الدول في تطبيق مبدأ الوقاية دون انتظار الدليل التجريبي على الأضرار ـ مثلاً الوقاية من التعرّض لكميات صغيرة من عنصر كيماوي سام جداً في غياب اليقين حول آثاره على الانسان ـ.

الأنواع الغازية:

المنظمة العالمية أصدرت حكمين يفرضان على البلدان تقويم المخاطر وفق الشروط التي تفرضها، قبل تبني لوائح أو قوانين تستهدف الحد من تهديد التنوع البيولوجي، الراجع إلى أنواع الطفيليات أو القضاء على الأمراض التي تصيب الحيوانات أو النباتات. هكذا حكمت المنظمة العالمية ضد قانون أسترالي يمنع استيراد سمك السومون النيء ـ غير المطبوخ ـ هذا القانون هدفه منع البكتيريا التي تصيب هذا النوع من الأسماك، في مناطق أخرى، من الانتقال إلى مخزون السومون في البلاد، مع أن أستراليا قومت هذه الأخطار، وبرهنت علمياً على أنها حقيقة، لكنها، من وجهة نظر المنظمة العالمية، لم تقدم الدليل على أن الأضرار قد وقعت فعلاً. هكذا أعلنت أن القانون الأسترالي عقبة غير قانونية في وجه التجارة.

قرار آخر أصدرته المنظمة، مؤسس على تفكير مماثل، أعلن أيضاً «عقبة فنية في وجه التجارة» قانوناً يابانياً يتعلق بالحماية من غزو مدمر لدودة التفاح. هذا القرار ألهم هونغ كونغ التي تقدمت بشكوى مبدئية ضد سلسلة من الاجراءات الأميركية الجديدة، تستهدف مكافحة غزو حشرة ضارة بالذرة آتية من آسيا، وأخرى تهاجم الأشجار. حشرة الذرة دخلت الولايات

المتحدة بواسطة صناديق من الخشب الخام، قادمة من الصين، وبعضها من طريق هونغ كونغ. الولايات المتحدة اضطرت إلى إشعال النار في غابات قريبة من الميناء والمطار في ولاية إلينوي ونيويورك، بسبب أن الاصابات لا يمكن القضاء عليها إلا بقطع الأشجار المصابة والمجاورة وحرقها. وفق السياسة الأميركية يجب معالجة الصناديق الخشبية تحرزاً قبل دخولها الولايات المتحدة، هونغ كونغ ترى أن هذا المطلب الأميركي الذي فرض قبل الانتهاء من تقديرات علمية للمخاطر، كما تشترط المنظمة العالمية، هو انتهاك لقواعد المنظمة.

فرنسا تمنع الأميانت

النزاع الوحيد، الذي لم تحسم فيه المنظمة العالمية الأمر، ضد قانون وطني يختص بحماية البيئة أو الصحة العامة، هو ذلك المتعلق بمنع فرنسا الاميانت، والذي تعترض عليه كندا، كندا تنتج 95 في المئة من الاميانت المصدر للعالم، وهو مادة آثارها السرطانية على النوع الانساني، مبرهن عليها منذ وقت طويل، بعد ألمانيا، النمسا، الدانمرك، هولندا، فنلندا، إيطاليا السويد، بلجيكا، فإن فرنسا تاسع بلد من الاتحاد الأوروبي يمنع الاميانت في كل أشكاله. كندا تحتج بأنه وفق مبادىء المنظمة العالمية، فإن بلداً ما يستطيع تقنين استخدام الاميانت وليس منعه. الحكم كان سيصدر قبل الاجتماع الوزاري، نهاية عام 1999 في سياتل. لكن خشية موجات الغضب التي كان سيثيرها هذا النزاع، فإن المنظمة العالمية ضغطت على محكمتها، لإنقاذ المنظمة، بأن تحكم لصالح المنع، مع أن قواعدها حول المعوقات الفنية في وجه التجارة تقتضي العكس. هكذا في منتصف عام 2000 أعلنت المنظمة العالمية، في النهاية، قرارها: المنع الفرنسي، في شروط محددة جداً هو أمر مقبول.

إذا هذا الحل كان سعيداً، فإن السابقة القانونية تقيم معياراً قاسياً حتى قبل تطبيق الاستثناءات ـ هذه مع ذلك محدودة جداً والتي أقرّتها المنظمة في

موضوع حماية القوانين الصحية ـ هذا القرار ليس فقط لا يعترف بالأخطار على الصحة الانسانية إلا في مستوى عالٍ جداً، لكنه أيضاً يرغم على الدخول في معارك قضائية للتملص من مطالب المنظمة العالمية.

المبادرة السياسية تحث تهديد المنظمة العالمية للتجارة

إذاً قائمة أحكام المنظمة العالمية ضد السلامة الغذائية، وأمان العمال تزداد طولاً، فإن أحكامها ضد الصالح العام تشلّ المبادرات المستهدفة الرفع من مستوى الحماية الصحية: هكذا أمام مجرد تهديد الولايات المتحدة برفع شكوى أمام المنظمة العالمية، اضطرت كوريا إلى تعديل لائحتها التي تنص على ألا تزيد مدة حفظ المواد الغذائية عن ثلاثين يوماً قبل البيع، لتجعل منها تسعين يوماً.

وأمام تهديد آخر، أميركي أيضاً، أرغم هذا البلد على تقصير مدة التأكد من سلامة المنتجات، لدرجة أن المواد الغذائية تباع الآن قبل ظهور نتائج الاختبارات البيولوجية.

توجه آخر مقلق يرتسم: يبدو، أكثر فأكثر، أن شركات كبرى مثل الدول، أخذت تلجأ اليوم، إلى التهديد بالعقوبات التجارية من طريق المنظمة العالمية، لإجبار البلدان على التخلي أو التخفيف من قوانينها حول الصحة والسلامة، حتى بدون القيام بإجراء قضائي، شكلاً وموضوعاً، قانوني. هذا الأسلوب جرى تبنيه لدفع تايلند لإلغاء لجنة تحديد أسعار الأدوية، وليس من المستبعد أنه سيتكرر اللجوء إليه ضد بلدان العالم الثالث، والتي ليس لديها لا الوسائل ولا القدرة التقنية للدفاع عن نفسها في نزاعات مع المنظمة العالمية مكلفة جداً.

اتجاه آخر منذر أيضاً يتحدد: قواعد المنظمة العالمية، حول الملكية الثقافية، يجري الاستناد إليها، من أجل احباط تبني إجراءات تحمي الصحة العامة ـ بما في ذلك تلك الاجراءات التي تقترحها منظمات دولية مثل O M S ـ المنظمة العالمية للصحة ـ أو غيرها، والتي تعتبر ممارسات شائعة في كل

مكان تقريباً ـ. القانون الدولي في طريقه إلى الانحراف لصالح حقوق الملكية للشركات الكبرى، وعلى حساب حقوق الناس في الحياة، ومسؤولية الحكومات المنتخبة في ضمان الصحة والرفاهية العامة.

هكذا، التهديد الذي تمثله التكاليف الباهظة في الدفاع عن هذه السياسات، أمام المحاكم التجارية في جنيف، ومخاطر الانتقام الاقتصادي، أدت إلى سحب إجراء مهم يتعلق بالصحة العامة، حتى قبل التأسيس الرسمي للمنظمة العالمية.

قانون المنظمة العالمية للتجارة وحليب الرضّع

ما بين 1990 و1995 الشركة الأميركية، جيربير، حاولت التملّص من قانون صحي غواتيمالي، يمنع وضع صور الأطفال الرضّع على أغلفة معلبات الأغذية الخاصة بالمواليد. هذا القانون يطبق قانوناً صادراً عن منظمة الصحة العالمية، واليونيسف، والذي يتعلّق بتجارة حليب الرضاعة، ويستهدف حماية حياة الأطفال الصغار، ويحث النساء على إرضاع أطفالهن بدلاً من تغذيتهم ببدائل صناعية. إلغاء الأغلفة التي تجعل أولياء الأمور الأميون يربطون بين الحليب الصناعي و«الأطفال الأصحّاء» هو عنصر أساسي في هذا القانون.

المورودن الوطنيون والأجانب، للحليب الصناعي وبدائل أخرى لحليب الأم، في غواتيمالا، غيّروا الأغلفة تجاوباً مع قانون البلاد. ما عدا شركة جيربير. نسبة وفيات الأطفال هبطت بشكل واضح بعد صدور هذا القانون، واليونيسف تشير إلى غواتيمالا كقدوة لبيان فوائد هذا القانون. بعد صدور القانون، وزير الصحة الغواتيمالي فاوض جيربير في محاولة إقناعها باحترام القانون ـ أغلفة منتجات الشركة تظهر صورة طفل وافر الصحة ـ بعد أن واجهت رفض الشركة الانصياع للقانون، وإلغاء صورة الطفل من على الملصقات، فكرت الحكومة في منع منتجات الشركة، في هذه اللحظة هددت جيربير برفع شكوى ضد الحكومة أمام الغات. الواقع أن القواعد

الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بالملكية الثقافية، والتي انتهى، تقريباً، من إعدادها في شكلها النهائي، تطلب من الدول حماية العلامات التجارية المسجلة، إذاً من بينها صورة الطفل جيربير. في رسالة موجهة إلى رئيس غواتيمالا، هددت شركة جيربير، في حالة عدم احترام حقوقها، برفع شكوى أمام الغات.

في عام 1995، بعد دخول قواعد المنظمة العالمية حيّز التطبيق، حققت تهديدات جيربير أهدافها: لتفادي تكاليف الدفاع أمام المحكمة، وتفادي العقوبات التجارية، جرى تعديل القانون موضوع النزاع. المواد الغذائية الخاصة بالأطفال، صارت منذئذٍ مستثناة من القوانين الغواتيمالية حول صحة الأطفال.

هجوم المنظمة العالمية ضد قوانين البيئة:

كل الأحكام الصادرة عن المنظمة العالمية، لم تكن في صالح قوانين البيئة التي نظرت فيها محكمة المنظمة العالمية: فهي ضد حماية الدنافير، وسلاحف البحر، ضد المعايير المضادة للتلوث الناتج عن الوقود طبقاً للقانون الأميركي الخاص بنوعية الهواء. إن تحيز قواعد المنظمة العالمية، وأجهزتها المختصة بحل النزاعات، ضد حق الدول ذات السيادة في إصدار وتطبيق فاعل لقوانين بيئية، لا يحتاج إلى دليل.

القرارات المشار إليها أعلاه، أدت (أو تؤدي إذا طبّقت) إلى إضعاف القوانين الأميركية المعنية. أربع سنوات بعد إدانة لجنة من الغات، للقانون الأميركي الخاص بحماية الثدييات البحرية، وهو قانون يمنع بيع التن، في الولايات المتحدة، الناتج عن استخدام صيادين، أميركيين أو أجانب، تقنيات تؤدي إلى موت مئات الآلاف من الدنافير، فإن إدارة كلينتون هي التي مارست ضغطاً قوياً على الكونغرس. الهدف جعل الكونغرس يعدل القانون، تطبيقاً لقرارات الغات، بعد أن هددت المكسيك برفع شكوى أمام المنظمة العالمية. هكذا في بداية عام 2000 أعادت الولايات المتحدة السماح ببيع

التن الناتج عن صيد بشبكات طولها 2 كلم. وفق هذا التعديل للقانون، الذي شجعته إدارة كلينتون، فإن هذا التن يفترض أن يحصل على شهادة أنه جرى «صيده بدون قتل الدنافير» ويلصق عليه إعلان باعتباره كذلك. من حسن الحظ أن لجوء أنصار البيئة إلى العدالة أدى إلى منع تغيير الملصق، لكن التن الذي يجرى صيده وفق أساليب قاتلة للدنافير ما زال يورد إلى الأسواق ويباع.

حماية سلاحف البحر المهددة بالانقراض:

في قضية «القواقع والسلاحف البحرية» حكمت لجنة من المنظمة العالمية، بأن القانون الأميركي، حول الأنواع المهددة، هو غير قانوني، هذا القانون يندرج ضمن الالتزامات المتفق عليها، في إطار الاتفاق حول التجارة الدولية لأنواع الحيوانات المهددة بالانقراض. هذا الاتفاق هو معاهدة متعددة الأطراف حول البيئة. القانون يشترط أن القواقع المباعة في الولايات المتحدة، يجب أن يكون اصطيادها وفق تقنيات لا تضرّ سلاحف البحر المهددة، سواء كان الصيادون أميركيون أو أجانب. إدارة كلينتون حاولت تطبيق هذا القرار بأن عدّلت قانوناً وطنياً بشكل يجعل سفن الصيد، وليس الحكومات، ملزمة باحترام هذا القانون. لكن هذا شجع هكذا ممارسات «تبييض القواقع»، الصيادون استمروا يصطادون وفق أساليب ضارة بالسلاحف، ثم ينقلون صيدهم إلى سفن مجهزة بمعدات معتمدة على أنها لا خطر منها على السلاحف. أنصار البيئة رفعوا قضية حول هذا الموضوع أمام المحاكم الأميركية. الإدارة الأميركية قررت الانتظار إلى ما بعد الانتخابات، قبل محاولة تخفيف القانون المعني.

بعد أن أعلنت عالياً التزامها بمبادىء تطور مستديم «البيئة هي وستبقى أول مشاغل المنظمة العالمية» فإن سكرتيرها العام، ريناتو روجيرو، أعلن صراحة «أن قواعد البيئة ـ قواعد المنظمة العالمية الخاصة بالبيئة ـ مصيرها الفشل ولا يمكنها إلا أن تضر بالنظام التجاري العالمي».

الاتفاق متعدد الأطراف حول البيئة والمنظمة العالمية:

قضية التن والكريفت ـ نوع من الكائنات البحرية ـ والقواقع، كشفت أن نسبة من اللجان تجهل الاتفاقات متعددة الأطراف حول البيئة. هكذا، اللجنة التي حكمت في قضية التن، رفضت تناول الحظر الأميركي للتن في إطار الاتفاقات متعددة الأطراف حول حماية الدنافير، كما استبعدت السوابق الدولية في صالح حماية الأنواع، وأعلنت أن القانون الأميركي يؤدي إلى تطبيق قانون وطني خارج التراب الوطني. وهو بذلك ينتهك مبادىء الغات. لقد تجاهلت أيضاً جهود الولايات المتحدة من أجل تطبق متعدد الأطراف، لأساليب الصيد والحماية، من خلال اللجنة الدولية الخاصة بالتن.

في قضية الكريفت، كون الولايات المتحدة كانت وراء قرار سبعة عشر بلداً، بفرض استخدام تقنيات صيد غير ضارة بسلاحف البحر، لم يمنع هذا حكم الاستئناف الصادر عن المنظمة العالمية، والذي يعلن أن منع الاستيراد هو عمل تمييزي. اللجنة رفضت تطبيق الاستثناء الوارد في المادة ٢٠ من الغات. مع أن حظر الكريفت يتوافق مع اتفاقات دولية متعددة الأطراف حول البيئة. هذه الاتفاقات تسمح، صراحة، بفرض عقوبات تجارية على البلدان التي لا تحمي حيواناتها المهددة بالانقراض.

منع تقنين أساليب الانتاج

مبدأ آخر من مبادىء المنظمة العالمية، لعب دوراً حاسماً في قضية التن، إنه المبدأ الذي يمنع التمييز بين سلع مماثلة والتي أساليب إنتاجها أو تحويلها مختلفة. مع ذلك القدرة على التمييز بين أساليب الانتاج، هي عنصر أساسي في سياسات حماية البيئة، وفي صالح تطور مستديم. لكن يمكن للتطور أن يصير مستديماً وعادلاً، فإنه من الضروري تغيير عدد من أساليب الانتاج، والزراعة، والاستخراج. القواعد التجارية التي تمنع التمييز بين هذه الأساليب، تضع الحكومات أمام استحالة تبني سلوك حازم في صالح البيئة، إنها لا تسمح أيضاً بالعمل، بطريقة واضحة وفاعلة ضد الممارسات

الاضطهادية مثل تشغيل (عمالة) الأطفال.

المنظمة العالمية تضرب عرض الحائط بالأولويات الوطنية:

في يناير 1996، أول لجان المنظمة حكمت ضد المعايير المضادة للتلوث المفروضة على الوقود، وفق القانون الأميركي الخاص بنوعية الهواء، السياسة الأميركية تقرر أن نوعية الوقود المصرّح به في المدن شديدة التلوث، في الولايات المتحدة، يجب أن تتحسن بنسبة 15 في المئة مقارنة بمستويات عام 1990، وإن كل الوقود المباع في أماكن أخرى، يجب أن تكون نوعيته مساوية للسنة نفسها.

الصعوبة الأولى التي واجهت وزارة البيئة الأميركية .E.P.A في صوغ هذا المعيار، كانت مرتبطة بضرورة إيجاد وسيلة موثوق بها وقابلة للتطبيق، وقابلة اقتصادياً للحياة، من أجل التأكد من أن كل الوقود المباع في الولايات المتحدة يستجيب لهذه المواصفات.

من أجل الحيلولة دون حدوث اضطرابات في السوق، وبهدف دفع حماية الصحة العامة إلى أقصى حد، اختارت الوزارة حلاً موقتاً: معيار موجود سابقاً، يطبق حتى 1998. وهذا يعطي المصافي فرصة خمس سنوات للوصول إلى احترام معيار النقاء.

فنزويلا والبرازيل احتجتا بأن قرارات الوزارة، تضرّ ظلماً بنفطهما، وذلك عندما فرضت مواصفات أعلى من مواصفات بعض فئات الوقود التي يجرى تكريرها في الولايات المتحدة، وتقدمتا بشكوى إلى المنظمة العالمية. لجنة المنظمة حكمت في صالحهما، معتبرة أن الآليات التي وضعتها الوزارة، لتطبيق مواصفات نوعية الهواء، التي فرضها الكونغرس، يمكن أن تكون لها آثار تمييزية في صالح المصافي الأميركية. الولايات المتحدة استأنفت، مؤكدة أن سياستها ليست تمييزية، لأنها تضع على قدم المساواة المصافي الأميركية المخالفة مع منافسيها الأجانب. لكن المنظمة العالمية، مع ذلك فرضت حكمها، ذاهبة إلى أنه إذا كان الهواء مورد طبيعي يستحق

الحماية، إلا أن الوسائل التي لجأت إليها الولايات المتحدة، لهذا الهدف، تنتهك قواعد التجارة العالمية.

الولايات المتحدة وجدت نفسها في مأزق: إلغاء المعايير الصادرة عن وزارة البيئة، والسماح باستيراد الوقود الفنزويلي الأكثر تلويثاً، (وتضع بالتالي المصافي الأميركية في وضعية تنافس ليست في صالحها) أو الإبقاء على المعايير والتعرض لعقوبات تجارية، في شكل زيادة الرسوم الجمركية على المنتجات الأميركية، والتي تقدر بحوالى 150 مليون دولار سنوياً.

في أغسطس 1997 خففت الولايات المتحدة من معاييرها، وتبنت سياسة تستهدف الحد من تركيز الملوثات في الوقود المستورد، هذه السياسة بدت، حتى آنذاك، غير قابلة للتطبيق من وجهة نظر وزارة البيئة نفسها.

هذه القضية تظهر كيف أن المنظمة العالمية تهدد السيادة الوطنية. وبينما معايير الوزارة الأميركية قاومت الهجومات المتتالية، بالقدر الذي تتيحه العملية الديمقراطية الأميركية، فإن أعداء التقنين، بخاصة الحكومة الفنزويلية، ممثلة بشركة لوبي أميركية قوية، ارنولدو لوثر، التي ضغطت أولاً على الكونغرس، وعندما، فشلت شاركت في الاجراءات التشريعية. وعندما رغم جهودها، أصدرت وزارة البيئة المعايير، هددها خصومها برفع دعوى أمام العدالة. المعارضون، واللوبي عادوا إلى الكونغرس في محاولة لتعديل المعايير. في هذه المرحلة استخلص أصحاب المصافي الأميركيين، أنه من الأفضل تطبيق المواصفات، واستثمروا في هذا 37 مليار دولار. لكن في البرازيل وفنزويلا عاد الهجوم. المداولات السرية في المحكمة التابعة للمنظمة العالمية، وخبراؤها، الذين لا يقدمون حساباً لأحد حسموا الأمر: السياسة خففت.

هذه الصفحات لا تعطي إلا لمحة خاطفة عن خمس سنوات من عمل المنظمة العالمية، لكنها تكفي لإظهار كم أن ممارساتها غير مقبولة.

في كل مكان في العالم، نسقت حركات المواطنين، شبكة دولية

واسعة، ونجحت في توعية عموم الناس، والصحافة والقادة، بالآثار المنحرفة للعولمة وللاتفاقات التجارية العالمية.

حملة وضغط خلال اثني عشر شهراً، تحت شعار «لا دورة جديدة للمنظمة العالمية للتجارة» والتي سبقت الاجتماع الوزاري في سياتل، أرغمت الحكومات على الاستماع إلى رأيها العام، هذه الحملة الدولية أفشلت دورة الألفية، والتي كان هدفها توسيع مجال تشريعات المنظمة العالمية للتجارة.

أولئك الذين شاركوا في هذه الحملات الوطنية، المترابطة دولياً، يتقاسمون قناعة واحدة: إذا عامة الناس فهموا الطبيعة الحقيقية، وتضمنات مشروع العولمة على حياتنا فإن شرعيته تتأثر كثيراً وجدياً.

أنصار العولمة وحملات العلاقات العامة هزمت، بفضل الوعي المتنامي عند المواطنين: نادرون أولئك الذين ما زالوا يفكرون أن برنامج العولمة، كما تصورته الشركات الكبرى، مفيد.

المواطنون صاروا يدركون ليس فقط أن العولمة ليست أمراً لا يمكن تفاديه، وإنما أيضاً، أنها تحت رعاية المنظمة العالمية لا تمثل إلا تصوّراً اقتصادياً وسياسياً وقانونياً من بين غيرها، نتائجها غير مقبولة، إذن يجب تغييرها.

ائتلاف المواطنين، والكثير من المنظمات غير الحكومية O N G، منتمية لـ 72 بلداً، أطلقوا حملة، تحت شعار: «إخضاع أو إلغاء المنظمة العالمية للتجارة» تهدف إلى إدخال أحد عشر تغييراً في قواعدها، من أجل الحد من إضرارها بالصالح العام.

المعركة إذاً من أجل الكشف عن أن العولمة، موضة الشركات العابرة للأوطان، مشروع له نتائج مدمرة على الديمقراطية. ومن أجل التأكيد على الانتصارات التي تحققت، بثمن كبير، في مجال البيئة والصحة، ستتواصل في أشكال عدة. عندما ينهض الرأي العام فإن هذه الحماقة ـ العولمة ـ ستنتهي.

7 ـ التجارة العالمية والبيئة

سيمون ريتالاك

أسهم سيمون ريتالاك في تحرير أعداد خاصة من «الايكولوجي»، يحمل دبلوماً في العلوم السياسية، من مدرسة لندن للاقتصاد، عمل باحثاً في مركز «التفكير» اللندني: ديموس. كما عمل أيضاً في المنتدى الدولي حول العولمة في سان فرانسيسكو، حيث كان محرراً. وشارك مع لادان سوبهاني وآخرين، في إعداد تقرير حول الآثار البيئية للعولمة الاقتصادية. وتولى إدارة عدد خاص من «الايكولوجي» حول التغيرات المناخية. وما زال يعمل في هذا المجال.

• • •

الطبيعة، بشكل محايث، أساسية، بدونها لا نستطيع الحياة. لكننا الآن فصلنا عنها بما يفكي لتأسيس نظام اقتصادي يدمرها.

السياسات المطبقة بهدف عولمة الاقتصاد، وضعت في التطبيق، قواعد وحركيات جديدة، متعارضة مع حماية البيئة، بخاصة خلق سوق يتسع باستمرار، وليبرالي، من أجل التجارة والاستثمار، والذي زاد من حدة الآثار المدمرة للنشاط الاقتصادي على العالم، باستنزاف رأسماله من الموارد الطبيعية، وتقليص قدرته على الاستيعاب البيئي، بنسق منفلت لدرجة أن

إمكاناته إشباع حاجات الأجيال القادمة صارت مهددة.

القواعد والحركات الجديدة للعولمة، منعتا معاً تأسيس أو أدت إلى إلغاء التنظيمات والضرائب البيئية، في الوقت الذي كانت فيه ضرورية. الفاعلون الاقتصاديون الرئيسيون اليوم ـ الشركات الكبرى ـ أطلق لهم العنان، النتيجة: المسؤولية الاقتصادية والديمقراطية، وإمكان حماية البيئة تضررت بشكل خطير.

قطع أشجار الغابات، فقدان التنوع البيولوجي، التغيرات المناخية، استنفاد احتياطات الصيد، تآكل التربة، فساد الأراضي الزراعية، النقص المتعاظم في مياه الشرب، أخذت إذاً أبعاد أزمة غير مسيطر عليها، وذات حجم عالمي. العولمة تدفع الأرض، بشكل خطير، إلى أبعد من حدودها البيئية.

آثار تحرير التبادل والاستثمار:

منذ عشرين سنة، العقبات، في وجه التجارة والاستثمارات، التي تضعها الدول، قلّصت بشكل جذري، في كل أنحاء العالم، بعد تبني خطط التعديل الهيكلي، التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من قبل البلدان في طور النمو، ووصول حكومات نيوليبرالية، إلى الحكم، في دول الشمال، وإنشاء مناطق التبادل الحر في أوروبا وأميركا الشمالية، والوضع في حيز التنفيذ لدورات متتالية من مفاوضات الغات.

النتيجة: الاستثمارات المباشرة في الخارج .I.D.E للشركات العابرة للأوطان، تضاعفت 12 مرة، ما بين 1970 و1992. بعد ذلك تضاعفت تقريباً ثلاث مرات ما بين 1992 و1997 ووصلت إلى 149 مليار دولار. مجموع الاستثمارات المباشرة في الخارج هو 400 مليار دولار، هذا الرقم تضاعف تقريباً بالنسبة لعام 1994. فتح الأسواق عبر العالم، والترويج للتصدير، أدى إلى انفجار مماثل في حجم التجارة العالمية، والذي تضاعف 15 مرة من 1950 إلى 1997. منتقلاً من 380 ملياراً إلى 5860 مليار دولار.

هذا الصعود السريع للتجارة والاستثمارات، على مستوى العالم، أسهم في خلق مشكلات معينة، بيئية بشكل خاص. الممارسة التجارية تقتضي نقل السلع، وسائل النقل الحديثة تستخدم وقوداً تصدر عنه غازات سامة، بخاصة غازات ذات آثار تسبب ارتفاع حرارة الأرض. تطور هذه الوسائل أدى إلى زيادة التلوث الجوي، وتسارع التغيرات المناخية، كما زاد في «الغزو البيولوجي» وهو أحد الأسباب التي تهدد بعض الأنواع بالانقراض. بعض أنواع الكائنات تنقل، عفوياً، نحو جهات بعيدة، حيث تكون لها آثار مدمرة على التنوع البيولوجي وعلى النظام البيئي المحلي.

نتيجة أخرى، من نتائج تحرير التبادل، تأتي فتزيد في خطورة التهديد بالانقراض الذي تواجهه بعض الأنواع، إنها إلغاء الرقابة الحدودية، كما هو الحال داخل السوق الأوروبي الموحد، وتطور نقل السلع العابر للحدود، واللذان أعاقا كثيراً ضبط التهريب غير القانوني للأنواع المهددة.

وللسبب نفسه أيضاً عدم ضبط تهريب النفايات الخطرة و«الكلوروفلور كاربور» .C.F.C، والتي تلعب دوراً رئيسياً في تدمير طبقة الأزون. لقد جعلت إمكان الرقابة ضئيلة جداً.

تحرير التبادل التجاري، يظل، بدون شك، أكثر إضراراً، من حيث آثاره البيئية العامة، إزالة الحواجز الجمركية أتاح للشركات الكبرى، والتي هدفها الأساسي تطوير نفسها من أجل زيادة قيمتها في البورصة وزيادة أرباح المساهمين، أن تدخل سوقين مهمين: في المرتبة الأولى سوق المستهلكين، الواسع، والجديد، الذين تبيعهم إنتاجاً مصنعاً بكميات دائماً كبيرة، مقنعة إياهم بأن الاستهلاك هو المصدر الأساس للإشباع. أما الثاني، الواسع أيضاً، فهو سوق الموارد الطبيعية الضرورية للاستجابة للحاجات المتنامية، ولإدامة استهلاك كبير في البلدان الصناعية. المنتجات، التقنيات، أنماط الحياة، أحياناً سبب التلوث، والتي كانت في ما سبق امتياز الدول الصناعية، صارت الآن تصدر وتباع في كل أنحاء العالم. هذه مثلاً حالة السيارات، والتي عددها ارتفع من بضعة آلاف عام *1900*، إلى *501* مليون سيارة اليوم.

منذ أن فتحت الأسواق أمام الاستيراد من الخارج، عدد الأشخاص الذين يملكون سيارات ارتفع كالسهم، في معظم البلدان في طور التصنيع. في كوريا الجنوبية وتايلند، مثلاً، المعدل السنوي لزيادة عدد السيارات كان من 25 إلى 40 في المئة عام 1990. ينتج عن هذا تلوث مناخي مريع، في المراكز العمرانية، وزيادة انبعاث غازات لها آثار احتباس حراري.

في الوقت نفسه، موجات المنتجات، المقذوف بها، من الشركات، في الأسواق التقليدية، وفي أسواق المستهلكين الجديدة، تتطلب تدفقاً مستمراً، ويزداد أهمية، للمواد الخام: يجب تحويل معادن الأرض إلى سيارات، الأشجار إلى ورق وأغلفة وأثاث، البترول والفحم إلى طاقة، استغلال المصائد من أجل الحصول على المنتجات السمكية، والأرض في زراعات نقدية ـ ذات العائد الموجهة للتصدير ـ هذه الموارد الطبيعية، أحياناً غير متجددة، توجه إليها الضربات بانتظام.

الاستخراج من المناجم، والتعدين، يتركان على الوسط الطبيعي آثاراً تزداد عنفاً، بخاصة أنها ترتب تلوثاً قوياً، وكميات كبيرة من النفايات التي تدمر مناطق بكاملها. استغلال المناجم يعرّي الآن، كل سنة، مساحات من الأراضي أكثر مما يفعله تآكل التربة بسبب جريان المياه، استنزاف احتياط السمك وقطع أشجار الغابات، أخذا أبعاداً مدمرة: الصيد المفرط يهدد معظم مناطق الصيد التقليدية التجارية المهمة، وقطع الأشجار يهدد 70 في المئة من الغابات البكر التي ما زالت قائمة. الزراعة التجارية التصديرية تؤدي هي أيضاً إلى خسائر بيئية خطيرة، مثل تآكل التربة، تدني جودة الأرض بسبب الإفراط في المراعي، التصحّر، إنهاك البحيرات الجوفية، تلوّث كيماوي، فقدان التنوّع البيولوجي وتدمير الغابات.

العولمة الاقتصادية تؤدي لا محالة إلى هذه الخسائر، مطلب التصدير هو النتيجة اللازمة عن إلغاء عوائق التصدير والاستيراد، وعن منطق التبادل الحر، المؤسس على التخصص على المستوى الدولي، وعلى السباق على «العملة الصعبة»، من أجل تسديد الديون المقترضة من بنوك الشمال، لو لم

يطلق العنان للتصدير، فإن معظم الموارد الطبيعية لا يجرى استغلالها بهذه الوتيرة. في عام 1900، كل الألماس المستخرج في بوتسوانا، كان موجهاً للتصدير، وكذلك 90 في المئة من البن المنتج في بورندي، 93 في المئة من الموز في كوستاريكا، 83 في المئة من القطن المنتج في بوركينافاسو، 71 في المئة من التبغ المنتج في مالاوي، نصف الأشجار المقطوعة للحصول على الخشب في ماليزيا، ونصف السمك الذي يصطاد في ايرلندا.

العولمة هكذا تعني استنزاف الموارد الأولية، بسبب رفع القيود التي كانت مفروضة على الاستثمارات الأجنبية، والذي أتاح للشركات الكبيرة استغلال هذه الموارد، سواء باعتبارها مصدرة للمواد الأولية، أو من أجل الاستجابة لحاجاتها الانتاجية ـ من أجل تطوير نشاطها ـ عابرات للأوطان، مثل، أكسون، موبيل، وشل في مجال النفط، ريو تنبيتوزنيك وغيرها في قطاع المناجم، ميتسوبيشي، بويز كاسكاد في قطاع الأخشاب، بيسلكانوفا واركتيك ـ تيرون فود في قطاع الصيد الصناعي، فيفاندي وسويس ليونيز في مجال توزيع المياه، كارجيل ومونسانتو في الصناعات الزراعية الغذائية، تعمل الآن في أربعة أركان المعمورة. في عالم تتقلص فيه العوائق أمام الاستثمار، فإن كل شركة تملك رأسمالاً، وتقنية وخبرة كافية، يصبح في إمكانها الاستحواذ على أكبر قدر من النفط، من الغاز الطبيعي، من المعادن، من الخشب، والسمك والمياه، والمنتجات الزراعية، بحسب ما ترغب. وعندما تستنزف الموارد تماماً في مكان ما، فإنها تتحول إلى مكان آخر. يترتب على هذا أضرار بيئية هائلة، وأحياناً مستديمة.

إن استخراج المواد الخام ليس وحده المسؤول، فتحويلها إلى منتجات صناعية هو أيضاً ملوّث جداً. هذا التحويل يتطلّب كميات ضخمة من الطاقة ـ في غالب الأحيان في شكل محروقات ـ. في الولايات المتحدة مثلاً، تحويل المواد الخام والصناعة، استهلكا وحدهما 14 في المئة من الطاقة المستخدمة في البلاد عام 1994. الصناعة، من ناحية أخرى، تستخدم كميات كبيرة من المنتجات الكيماوية. عدد السلع المصنّعة والمصدرة، في العالم

كله، يرتفع باطراد. الانتاج العالمي السنوي من المواد الكيماوية العضوية المركبة نما بشكل كبير، من 7 ملايين طن عام 1950 ارتفع إلى حوالى مليار طن اليوم. من هنا ينتج قذف كميات كبيرة من النفايات الخطرة، وتدنٍ كبير في التنوع البيولوجي، وارتفاع خطير لحالات السرطان. هكذا خطر الاصابة بالسرطان صار أكبر مرتين، بالنسبة للأميركي، مما كان بالنسبة إلى جدّه.

تحرير الاستثمار، العولمة أتاحت للشركات الكبيرة تطوير الانتاج الصناعي في العالم كله، بالنتيجة المشاكلات البيئية التي خلقتها هذه الأنشطة زادت بالنسبة نفسها. إننا نشاهد، في كل مكان، تعميم استخدام العقل الآلي، السيارة، الصلب، الورق، البلاستيك ونمو الصناعات الكيماوية، وتكرير النفط، والتي جميعها تنتج كميات مهمة من النفايات الخطرة، مع آثار خطيرة على الصحة العامة وعلى التنوع البيولوجي.

نشاط الشركات الكبيرة، في الشمال، كان ضاراً بيئياً، لدرجة أنها منعت أو عوقبت مالياً من خلال إلزامها بمعالجة التلوث، لكن تحرير الاستثمار أتاح لها أن تمارس هذا النشاط في أماكن أخرى، من العالم، حيث التشريعات البيئية، أو تطبيقاتها، أكثر مرونة. الأمثلة لا تعوزنا عن أنشطة خطرة غيّرت موطنها لتفادي المعايير البيئية الصارمة والمكلفة في بلدان الشمال: إنتاج الاميانت، وس.اف. س. المدمر لطبقة الأوزون، ومبيدات مثل د.د.ت. . .إلخ. عدد من المشكلات البيئية الخطيرة صارت أبدية.

التخلص من النفايات الناتجة عن الحجم الكبير للمنتجات الاستهلاكية، ومن المغلفات التي تغرق الأسواق، وتعميم نمط الحياة الغربي، يطرح مشكلات أيضاً خطيرة. اللجوء المتزايد إلى إجراءات التخلص منها، مثل الحرق، والدفن، يزيد في تلوث المياه، وانبعاث الزئبق والميثان - غاز له أثر كبير في الاحتباس الحراري - والديوكسين المسبب للسرطان، في الهواء الجوي.

من أجل إيقاف هذا المد المدمر، فإنه من المستعجل، أكثر من أي

وقت، تقوية التنظيمات البيئية، لكن إلغاء التنظيمات هو أحد شعارات العولمة. المنافسة والقواعد التجارية الجديدة للاقتصاد العالمي، المفروض بشكل رئيسي من قبل المنظمة العالمية، قادت حكومات العالم كله إلى إلغاء أو إعاقة الاجراءات التشريعية والضريبية المستهدفة حماية البيئة. القيود التي تحد من الأنشطة المخربة بيئياً ألغيت، في اللحظة حيث الحاجة ماسة إليها.

آثار المنافسة العالمية:

فيما بينما الاقتصاد ونشاط الشركات يتعولم، فإن الحكومات الديمقراطية ظلّت تعمل في الإطار الوطني. هكذا الشركات الكبرى تتخلص أكثر فأكثر من كل رقابة ومن كل مسؤولية، مما يعيق، بشكل خطير، إمكان حماية البيئة كما يجب.

في المعارك التي تخوضها ضد مشاريع القوانين والضرائب البيئية، تتحجج قيادات الشركات بأنه إذا كان عليهم تحمل تكاليف بيئية، فإن الشركات تصبح مجبرة على تحميلها على أسعار سلعها في مواجهة منافسة السلع التي أسعارها لا تتضمن هذه التكاليف، هكذا يقولون، فإن ذلك سيكون في غير صالح شركاتهم، والتي تنتهي إلى الإفلاس والذي يعني إلغاء فرص العمل. إذاً هذه الاستراتيجية التبريرية لا تؤتي ثمارها، فإن الشركات تلجأ إلى التهديد: استخدام حريتها في الحركة ـ الانتقال ـ من أجل إعادة التوطين في بلد حيث تنظيمات البيئة أو على الأقل تطبيقاتها تكلف أقل.

إن الحكومات، سواء في البلدان الصناعية، كما في البلدان في طور التصنيع، أظهرت تفهماً لهذه الحجج ولهذا النوع من التهديد. إذ حالما تندمج في الاقتصاد العالمي، فإن البلدان تتنافس من أجل جذب الاستثمارات، بهدف خلق فرص عمل، وتسهيل انتقال التقنية الجديدة لتحسين إنتاجيتها، وتحفيز النمو، وزيادة الناتج الوطني الخام P.N.B. ثراء الشركات العابرة وقوتها، المتزايدان، صارا يخيفان الحكومات، والقابلة، ربما أيضاً، لبيع نفسها للشركات.

أموال أعمال الشركات الكبرى وأرقامها، صارت منذئذٍ أعلى من الناتج الوطني الخام لمعظم بلدان العالم. إننا نعرف أن 51 من 100 اقتصاد مهم في العالم، باستثناء البنوك والمؤسسات المالية، هي الآن شركات.

الشركات الكبيرة تستخدم سلطانها، وقدرتها على الانتقال السريع، لتمارس نفوذاً سياسياً، خصوصاً بجعل الدول أو المناطق تتنافس في ما بينها، من أجل الحصول على شروط استثمار في صالح الشركات.

هكذا يتدعم سباق عالمي نحو الأسفل. كثير من التنظيمات البيئية ألغيت، أو أنها ظلت حبراً على ورق، وبعض آخر لم ير النور، لكي تبقى الشروط الوطنية، أو يعتقد بأنها تبقى، قادرة على المنافسة في حلبة الاقتصاد العالمي، وأن تحفز الشركات الأجنبية على الاستثمار.

التوجه إلى إلغاء التنظيمات نجده أقوى في العالم الثالث، سواء كان ذلك لأنه مدفوع إلى هذا بسبب خطط التعديل الهيكلي المفروضة من صندوق النقد والبنك الدوليين، أو أن بلدان العالم الثالث تقوم بذلك بمبادرة من حكوماتها، من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والمحافظة عليه. هكذا يرغم بلد كالهند على تخفيف قوانينه المتعلقة بالبيئة أو إلغائها: منع توطين الصناعة في مناطق حساسة بيئياً جرى رفعه، والمناطق المحمية رفعت عنها الحماية من أجل استقبال مصانع الاسمنت، مناجم البوكسايت، وتربية الكريفت، وإقامة فنادق ضخمة.

القيود التنظيمية في موضوع زراعة الغابات واستغلال المناجم، خففت إرضاء لمصانع الورق وشركات المناجم، كما قلصت الرقابة على شركات الصيد العابرة للأوطان.

إن عدداً متزايداً، من البلدان في طور النمو، يذهب بعيداً في التضحية بالبيئة على مذبح المنافسة الدولية. هكذا نشأت مئات المناطق الحرة، عادة قرب مراكز الاتصالات الرئيسية، حيث التطبيق المرن للتشريعات البيئية، يشكل جزءاً من الاجراءات المستهدفة خلق شروطاً مثالية للمستثمرين

الأجانب. أقاليم بكاملها هكذا خربت، إحدى هذه المناطق، ذات السمعة السيئة، توجد في المكسيك، على الحدود مع الولايات المتحدة: أكثر من 3400 مصنع ـ الماكيلاس ـ قامت. في الصين أيضاً توجد مناطق من نمط ماكيلا دورا، كما أنها تضاعفت في مناطق باندونغ، وفوجيان، حيث الأجور الزهيدة، وتسامح السلطات في موضوع تطبيق التنظيمات البيئية، يجذبان مليارات الدولارات استثماراً.

ضغط المنافسة في الاقتصاد ـ عالم، يخرب أيضاً الممارسات في البلدان في طور النمو. الزراعة مثالٌ جيد عن هذا. كميات كبيرة من القمح، الذرة، الأرز... إلخ الموجهة للتصدير، تنتج في بلدان الشمال بفضل استخدام كميات كبيرة من الكيماويات، والميكانيك، والهندسة الجينية، والدعم الكبير، الآن وقد رفعت الحواجز في وجه الاستيراد، هذه المحاصيل صارت تغرق أسواق بلدان الجنوب، حيث تباع بسعر أقل من منتجات الزراعة المحلية، ذات الإنتاج الصغير، وغير القادرة على مواجهة هذه المنافسة.

هكذا نظم الزراعة الأكثر ديمومة، بيئياً، تتجه إلى الإفلاس.

السبيل الوحيد، من أجل البقاء في ميدان السباق، بالنسبة إلى مزارعي هذه البلدان، هو تقليد نظام الزراعة عند منافسيهم في البلدان الصناعية، وهذا يقود إلى الآثار المدمرة للبيئة التي نعرفها.

وكما صرّح وزير الزراعة في المكسيك، حيث أن 25 في المئة من الذرة المستوردة هي «عابرة للجينات»، «إذا لم نلجأ إلى الهندسة الجينية سيكون من الصعب علينا البقاء قادرين على المنافسة» وليس من المهم، عندئذٍ، أن التنوع البيولوجي المكسيكي يدفع الثمن.

المنافسة تضر، بطريقة أخرى، بالممارسات البيئية في البلدان في طور النمو، كثير منها خفض ميزانية حماية البيئة. تقليص نفقات الدولة، بهدف تخفيف الضرائب، وتحسين القدرة التنافسية، هو، في معظم الأحيان، شرط

ضروري للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي أو من البنك الدولي. مثلاً: موازنة وزارة البيئة في المكسيك، خفضت 60 في المئة ما بين 1986 و1989. والموازنة المخصصة للبيئة، في البرازيل خفضت 66 في المئة. والأموال الموجهة لحماية غابات الأمازون خفضت، من 61,1 مليوناً إلى 6,4 ملايين دولار.

بعض البلدان في الطريق إلى التصنيع، تذهب بعيداً جداً لإرضاء الهة المنافسة والاستثمارات الأجنبية. دعاية نشرتها مجلة «فورتون» لحساب الحكومة الفيليبينية، تعلن «من أجل جذب شركة مثل شركتكم. . . سوينا جبالاً بالأرض، وقطعنا أشجار غابات، وجففنا بحيرات وغيّرنا مجاري المياه، ونقلنا مدناً من مكانها، لكي يكون سهلاً عليكم وعلى شركتكم القيام بأعمال عندنا».

في اقتصاد عالمي، من أجل منافسة بلدان مثل هذه، وأيضاً بلدان متطورة أخرى، فإن البلدان الصناعية اضطرت إلى إلغاء التنظيمات مع آثار ذلك الإلغاء الخطيرة على الوسط الطبيعي.

هكذا إدارة ريغان أنشأت «قوة تدخل» مكلفة بإلغاء التنظيمات، يقودها جورج بوش الأب، نائب الرئيس آنذاك، والذي عمل على تخفيف وتقليص أو منع حماية البيئة وأمن المستهلكين والعمال.

في عام 1989، خلال رئاسة بوش الأب، مجلس المنافسة، التابع لنائب الرئيس كوايل، قام بالمهمة نفسها. لقد أسهم بنشاط في إعادة إحياء نصف المناطق الرطبة، في البلاد، وعارض مقترحات وزارة البيئة الخاصة بتطبيق قانون نوعية الهواء عام 1990، بأن قدم مئة تعديل فيها.

في منتصف سنوات التسعين من القرن الفائت، حمى أخرى من إلغاء التنظيمات البيئية، استولت على الولايات المتحدة، هذه المرة أطلقها الكونغرس ذو الغالبية الجمهورية، بقيادة غينغريتش، رئيس مجلس النواب، وترجع في جزء منها، على الأقل، إلى الضغوط الممارسة من الشركات

الكبرى، بفضل أسلحتها الجديدة التي وفرها لها الاقتصاد العالمي.

في عام 1995 مثلاً، شركة الأخشاب العابرة للأوطان بويز كاسكاد، هددت بنقل بعض نشاطها إلى المكسيك، في محاولة فرض تخفيف المعايير البيئية في الولايات المتحدة. التهديد كان جاداً لأن الشركة، بضعة شهور قبل ذلك، أغلقت بعض مناشرها في اوريغون وإيداهو، ونقلت انتاجها إلى المكسيك بهدف الاستفادة من تنظيمات بيئية مرنة ومن فرص جديدة في صالحها، تقدمها ألينا ALENA «عدد المناشر التي ستغلق يتوقف على موقف الكونغرس» هكذا أعلن الناطق باسم شركة بويز كاسكاد. وهذا ربما ليس صدفة، إنه في السنة نفسها، تبنى الكونغرس بنوداً إضافية في مشروع قانون حول تجميع الأخشاب، بهدف جعل المنتجين الاميركيين أكثر قدرة على المنافسة، وذلك بأن فتح الغابات الوطنية أمام قطع الأشجار بدون تنظيم، والأكثر من ذلك قدم له الدعم.

بالنسبة للبلدان الصناعية، ضرورة البقاء قادرة على المنافسة، لا تقود فقط إلى إلغاء التنظيمات القائمة، وإنما أيضاً تمنع حكوماتها من فرض ضرائب كافية على الشركات، وأن تخصص هذه المداخيل الضريبية للانفاق على حماية البيئة. عندما ترتفع الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، أو أن الشركات ترى قدرتها التنافسية تضعف، أو أنها تستغل قدرتها على الحركة لكي تنتقل إلى «جنات الضرائب»، أو إلى بلدان ذات ضرائب أخف، فإن دخل الدولة، الذي يجب أن يستثمر، بشكل عاجل، في طاقات متجددة، وفي اقتصاد الطاقة، والمواصلات العمومية، وإعادة تشجير الغابات، أو في مكافحة التلوث، يتقلص بدرجة كبيرة.

آثار القانون الحديدي للاقتصاد العالمي:

إذاً بعض إجراءات حماية البيئة نجا من هجوم إلغاء التنظيمات التنافسية، فإن الكثير منها مهدد، الآن، بالإلغاء من قبل المنظمة العالمية، وبواسطة القواعد الصارمة التي تتكفل بتطبيقها، والتي هدفها الرئيسي هو

إزالة الحواجز الجمركية. كثير من القوانين والاتفاقات، الوطنية والدولية حول البيئة، تمثل، أحياناً، عوائق في وجه التجارة، المنظمة العالمية لها سلطة أن تضرب بها عرض الحائط، أو تخفيفها، أو عدم الاعتراف بها، أو أنها تمنع، ببساطة، صوغها. وفق قواعد المنظمة العالمية، عندما يوجد نزاع، فإن التبادل الحر له الأولوية على أي اعتبار آخر، بخاصة ذلك المرتبط بحماية الوسط الطبيعي.

رسمياً، قواعد التجارة العالمية، تسمح بتبني وتطبيق «إجراءات ضرورية لحماية الصحة، وحياة الأشخاص والحيوانات والحفاظ على النباتات» وإجراءات أخرى، المتعلقة «بالحفاظ على الموارد الأولية القابلة للنفاد» - المادة 20 من الغات - لكن حتى قبل تطبيقها، الاجراءات التي من هذا النوع، يجب أن تجتاز سلسلة من العوائق القانونية، تتمثل في قواعد عدة وقرارات تجارية والتي تفقدها عملياً فاعليتها.

هكذا، أي إجراء بيئي لا يسمح به «إذا طبق بطريقة تجعل منه، إما وسيلة تمييز تعسفي، أو لا مبرر، بين البلدان حيث توجد الشروط، نفسها، أو قيد خفي في وجه التجارة» - المادة 20 من الغات. وفق البند نفسه، الاجراءات المستهدفة الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة، غير مسموح بها، إلا إذا «لم ترافقها قيود على الانتاج أو على الاستهلاك المحلي»، «أي إجراء لا يمكنه، في الواقع، إقامة تمييز بين منتجين أجانب، أو بين منتجين أجانب ووطنيين، للمنتوج المماثل نفسه» مادة 1 - 3 من الغات. من ناحية أخرى أي إجراء بيئي يمس التجارة لا يمكن اعتباره قانونياً، «إلا إذا برهن على أنه وسيلة معاً ضرورية وله أقل الآثار التقييدية على التجارة، للوصول إلى الهدف البيئي الذي يقصده» مادة 2 - 2 من اتفاق المنظمة العالمية، حول العوائق التقنية في وجه التجارة. إضافة إلى ذلك أي معيار في موضوع الأمن الغذائي، والبيوتكنولوجي، والمبيدات، أو في ما يهم، بشكل عام الحيوانات والنباتات، والذي يؤثر على التجارة سلباً، لا يمكن السماح به، إلا إذا كان التبرير العلمي لهذه الاجراءات والمتعلقة بتقدير

المخاطر، موضع إجماع (كما تقر به مواد عدة من اتفاق المنظمة العالمية حول تطبيق الاجراءات الصحية).

كل هذه الشروط التقييدية تترك هامشاً واسعاً للتفسير، هذا الهامش يستغل في صالح أولوية التبادل الحر على كل اعتبارات البيئة، والذي يكلفه تحيز إجراءات فض المنازعات في المنظمة العالمية.

في كل القضايا التي عرضت على محاكم المنظمة العالمية، فإن قواعد المنظمة التي تحد من قدرة الحكومات على تطبيق سياسات، يمكن أن تعيق التجارة، ولو بشكل غير مباشر، جرى تفسيرها في معناها الواسع. على العكس أعطيت تفسيرات ضيقة جداً للمواد التي تجيز استثناءات، في موضوع البيئة، في التبادل الحر. لهذا السبب، كل الاجراءات البيئية، والتي في موضوعها أصدرت المنظمة العالمية، وقبلها الغات، أحكامها حتى الآن، صارت غير صالحة. هذا يفسر أيضاً، لماذا مجرد تهديد، أو إمكان فعل من المنظمة العالمية، صار يكفي لإقناع بلدان عدة بتعديل قوانينها من تلقاء نفسها، لكي لا تخالف قواعد المنظمة. بسبب هذا الأثر الذي يصيب بالشكل، إجراءات عدة قائمة، أو في مشاريع، تهدف إلى حماية البيئة، صارت مهددة، أو أن الحكومات صرفت النظر عنها.

هذه حالة تلك الاجراءات المطبقة في الرقابة على التصدير، هذه الاجراءات تعتبر أداة فاعلة للحفاظ، ولحماية الموارد الأولية الأساسية والنادرة، مثل الغابات، السمك، المياه. عندما تمنع الدول تصدير المواد الأولية للحفاظ عليها، أو لتشجيع فرص العمل، الداخلي والمحلي، كما فعلت كندا في موضوعي الخشب والسمك، فإن أثر هذا على وتيرة استغلال هذه الموارد، كان مباشراً وواضحاً، قواعد المنظمة العالمية، مع ذلك، تجعل مثل هذه السياسات غير مشروعة، وقرارات محاكمها تؤكد ذلك.

قواعد الغات والمنظمة العالمية، تمنع أيضاً تبني رقابة فعلية على الاستيراد، هذا المنع له آثار سلبية على تشريعات البيئة. الحصص أو منع

الاستيراد صار محظوراً، مثل كل تمييز، بخاصة بواسطة سياسات التعريفة ـ الجمركية ـ بين المنتجين الأجانب، وبين هؤلاء والوطنيين، الذين ينتجون السلعة نفسها. بمعنى آخر منع أي تمييز بين سلعتين ذات مظاهر متشابهة، حتى لو أن أساليب إنتاجها أو صناعتها كانت مختلفة. هكذا منع إمكان التمييز ضد سلع منتجة بطريقة ضارة بالبيئة، يعني استبعاد وسيلة أساسية للوصول إلى هدف المحافظة على البيئة.

نحن إذاً في مواجهة وضع، فيه حماية البيئة هي الخاسر دائماً، إذا بلد ما لا يصرح بالدخول إلى أسواقه الداخلية، إلا لمنتجات تحترم المعايير البيئية، ولو كان يطبق هذا على إنتاجه الوطني، فإن المنظمة العالمية تستطيع اعتبار ذلك مخالفاً لقواعدها، وتحكم بمنعه، على العكس إذا سمحت باستيراد منتجات لا تحترم معاييرها البيئية، الخاصة بالانتاج، فإن هذه المعايير تتآكل بكل تأكيد، والمنتجون الوطنيون الذين يحترمونها (والذين تكون سلعهم أعلى سعراً) يصيرون في وضع تنافسي أدنى، ويمكن أن يضطروا هكذا إلى وقف نشاطهم.

في قضايا التن والكريفت، القوانين المعنية، تسهم في محاولة الوصول إلى أهداف محددة، نصت عليها اتفاقات متعددة الأطراف حول البيئة A M E، تهدف إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض، مثل الاتفاق الخاص بالتجارة الدولية لأنواع من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض. كل قرار، والمنطق الذي يسنده، له إذاً انعكاسات خطيرة على هذه الاتفاقات. معظم هذه الاتفاقات تجيز استخدام وسائل لإرغام بلدان أخرى على تغيير سياساتها وممارساتها، سواء بأن تقيم تمييزاً ضد المنتجات «المماثلة» وفق نمط إنتاجها أو وفق مصدرها، أو أنها تحد من الاستيراد أو من التصدير، وفق قواعد الغات والمنظمة العالمية، معظم هذه الاتفاقات يمكن أن تكون هدف هجوم.

هكذا، كما يشرح ستيفان شريبمان، مدير مؤسسة الشاطىء الغربي للقانون البيئي، الاتفاقات، متعددة الأطراف، حول البيئة، مثل بروتوكول

مونتريال، اتفاق بال، تنتهك قواعد الغات التي تمنع إجراءات تحديد كميات التبادل، لأن هذه الاتفاقات تحاول الرقابة أو منع تجارة الأنواع المهددة بالانقراض، والمنتجات الكيماوية المدمرة بطبقة الأوزون، والنفايات الخطرة.

عندما تسمح بتطبيق قواعد مختلفة على المنتجين الأجانب والوطنيين، فإن هذه الاتفاقيات لا تحترم «مطلب المعاملة الوطنية» المفروض من قبل الغات. هكذا اتفاقية بال، مثلاً، يستهدف الحد من التجارة الدولية للنفايات، وللأنواع المهددة بالانقراض، لكنها لا تحاول تنظيم الاستهلاك والتجارة الداخلية. إضافة إلى ذلك، بروتوكول بال يخالف قواعد الغات عندما يميز بين منتجات مماثلة، وفق مصدرها، أي هل تأتي من بلد حيث نوع مهدد أم لا. أو من بلد موقّع على البروتوكول أو غير موقّع.

وفق منظمة «العالم الواسع» سبع اتفاقات متعددة الأطراف، أخرى، على الأقل، منها اتفاق الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، وبروتوكول كيوتو، تخالفان قواعد الغات والمنظمة العالمية، وهما لذلك في خطر. التهديد جاد، حتى أن اقتراحاً من الاتحاد الأوروبي، بإعطاء الاتفاقات الدولية الأولوية على قواعد المنظمة العالمية، رفضته لجنة التجارة والبيئة في المنظمة العالمية للتجارة.

الاجراءات الوحيدة التي تسرع المنظمة للاعتراف بها، هي الاجراءات الدولية التي يحددها رجال الصناعة، والتي يمكن استخدامها لإلغاء المعايير البيئية الوطنية أو لتخفيفها.

هذا الانسجام القاعدي للمعايير البيئية والغذائية هو هدف اتفاقين في المنظمة العالمية. أحدهما حول العوائق التقنية في وجه التجارة، T.B.T.، والآخر حول تطبيق إجراءات صحية S.P.S..

وفق الاتفاق المتعلق بالعوائق التقنية T.B.T.، القوانين البيئية الوطنية تعتبر «عوائق تقنية في وجه التجارة (تسمى هكذا حواجز لا تعريفية) ويجب

استبدالها بواسطة معايير دولية إذا وجدت». هكذا، بدلاً من حد أعلى من الانسجام وتحسين حماية البيئة في كل مكان، فإنه ينتج عموماً، خفض المعايير، لأن البحث عن إجماع بين الحكومات، الخاضعة لضغط كبير من الصناعيين، يقود أحياناً إلى تبني الحد الأدنى المشترك. وفق اتفاق T.B.T. هذه المعايير تمثل سقفاً وليس أرضية. ومع أن هذا الاتفاق لم يؤسس بعد قرارات لجنة من المنظمة العالمية، إلا أن بنودها استخدمت في تخريب أو تهديد تنظيمات عدة ذات توجه بيئي.

أما اتفاق S.P.S. والذي ينظم إقامة معايير في موضوع الأمن الغذائي، والتقنية الحيوية، والمبيدات، وبشكل عام معايير ترتبط بالحياة، والحيوان والنبات، فإنها تفرض شروطاً قاسية على الحكومات التي تحاول الحفاظ، أو إقامة معايير وطنية أعلى من المعايير الدولية ذات الحد الأدنى المفروضة من الصناعيين والمعترف بها من المنظمة العالمية، إذ على الحكومات أن تبرهن على تحقق إجماع دولي مبرر علمياً بعد تقدير المخاطر. تبني هذه المعايير أشد صرامة، وغياب مثل هذا الإجماع يبرهن على أن الحماية لا مبرر لها، وأنها إذاً تمثل عائقاً لا شرعياً أمام التجارة. هذه القاعدة تتناقض مع مبدأ الوقاية، والذي وفقه من الأفضل اتخاذ إجراء ما دون انتظار تبرير علمي. في الواقع نحتاج سنوات عدة لإقامة الدليل وتحقيق إجماع علمي، هذا إذا أمكن أن يتحقق يوماً.

آفاق مستقبل حماية البيئة، على المستوى الوطني، تبدو أكثر سوءاً، إذاً، كما اقترح خلال دورة المفاوضات التجارية القادمة، تبنت المنظمة العالمية الاجراءات المتعلقة بالاستثمارات الورادة في A M I ـ اتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار ـ والذي فشل في OCDE ـ منظمة التعاون والتطور الأوروبية ـ عام 1998 هكذا وفق قواعد من نمط A M I، تنظيمات بلد ما، والتي تمنع شركة سيئة السمعة، في مجال البيئة، من الاستثمار في أراضيها، يمكن أن تلغى. القوانين التي تفرض احترام بعض الشروط البيئية خصوصاً الالتزام بتقنيات سليمة بيئياً، يمكن أن تمنع.

الشركات الأجنبية تستطيع تقديم شكوى ضد دولة ما للحصول على تعويض، إذا رأت أن سياسة الدولة، بما في ذلك تشريعاتها في موضوع البيئة، والصحة العمومية، تعيق أو تقلص من أرباحها المستقبلية.

تطبيق قواعد مماثلة، بفضل ألينا ALENA، يعطينا فكرة عن آثار المنع المدمّرة، على تنظيمات البيئة إقليمياً، وطنياً ومحلياً.

خلاف حديث وفضائحي، يقدم مثالاً جيداً. في عام 1996، أصدرت الحكومة الكندية قانوناً يمنع نقل مادة MMT واستيرادها ـ مادة تضاف للمحروقات ـ تضر بالنظام المضاد للتلوث في السيارات، وتزيد بالتالي من انبعاث غازات ضارة هيدروكربور، مونوكسيد، وديوكسيد الكربون. حال صدر القانون، الصانع الوحيد لمادة M M T في أميركا الشمالية، الشركة المتعددة الجنسيات ايتيل كوربوريشين، طالبت الدولة الكندية بتعويض خسائر، مقداره 350 مليون دولار، متعللة بأن القانون الكندي ينتهك قواعد «المعاملة الوطنية» في ألينا، ويمثل «نزع ملكية» بالنسبة لاستثماراتها في كندا. لقد ذهبت إلى الادعاء بأن مجرد مناقشة الحكومة الكندية لمشروع القانون، أضرّ بسمعة الشركة دولياً، والذي أضرّ أيضاً بأرباحها المستقبلية. الحكومة الكندية تبدو خاسرة، هكذا حذر القانونيون، التشريع ألغي، وايتيل حصلت على ملايين الدولارات مع اعتذار كتعويضات.

هذا القرار يمثّل سابقة رهيبة، بحسب أقوال المحامين، القضايا من هذا النوع ستتضاعف. زبائنهم يستخدمون أكثر فأكثر، الحقوق التي تكفلها لهم الاتفاقات الخاصة بالاستثمار، من أجل استنزاف الحكومات التي تفكر في وضع تنظيمات لا تقبل بها الشركات، بحسب ما يقول ستيفان شريبمان.

المنطق الذي يسند مثل هذه القواعد هو منطق انتحاري. إذ أن تبنيها من المنظمة العالمية لم يرفض، وإذا القواعد الحالية لم تغيّر، فإن قائمة التشريعات البيئية التي يضحى بها على مذبح التبادل الحر ستطول أكثر، مدمرة الديمقراطية، وتعيق، في كل مكان إمكان الكفاح، بفاعلية، ضد

الأزمات البيئية والاجتماعية التي يعرفها زمننا.

انتقال النشاط الاقتصادي من المحلي، من الحجم الصغير، إلى العالمي والحجم الكبير، هو في قلب هذه المشكلة. يجرى الحديث أحياناً، في هذا الموضوع، عن «الانتقال». . . انتقال النشاطات التي ظلت محلية حتى وقت قريب، من أجل دمجها في شبكات ذات حجم أكبر، أو عالمية. هذا التحول ينتهي بأن ينتهك مبادىء وحياة البيئة وقاعدة الاقتصاد السليم.

الاقتصاد السليم لا يمكنه، ببساطة، التطور بشكل لا متناهٍ، إذا أنظمة البيئة التي يعتمد عليها استمرت في التدني، إذا حاول ذلك فإن الأرض تصير غير قابلة للحياة عليها. وفق تعبيرات تقرير الأمم المتحدة عن عام 2000، المعنون «نظرية بيئية عالمية» «المسار الحالي للأشياء لن يدوم ونحن لا نستطيع تأجيل الفعل» كلما استمرينا في الطريق الحالي، كلما صار صعباً علينا التراجع، بمعنى آخر يجب علينا العمل حالاً.

هذا يعني تغيير الوجهة، حياة البيئة ترتب مسؤولية اقتصادية، والتي تكون مكفولة بفاعلية على المستوى المحلي، عندما يسبب مصنع ما خسائر أو أضراراً، فإن الفرصة كبيرة أن يتصرف مالكه والجماعة المحلية بسرعة، الاتصال مباشر، وسكان المنطقة لهم سلطة إرغام «الصناعي» على معالجة المشكلة سريعاً.

8 ـ المنظمة العالمية للتجارة والزراعة في العالم الثالث

فاندانا شيفا

فاندانا شيفا متخصصة في علم الطبيعة، مؤسسة ورئيسة مؤسسة البحث العلمي والتقني، وهي مناضلة هندية ذات شهرة، لعبت دوراً رئيسياً في حركة شيبكو الشهيرة، والتي تكونت من أجل إنقاذ غابات الهملايا، وتدافع اليوم عن قضية الفلاحين الهنود، من خلال مقاومة التوسع في إدخال الزراعة الكيماوية والتقنية الجديدة، في الانتاج الغذائي في الهند. كما أن فاندانا عضو في مجلس إدارة المنتدى الدولي حول العولمة، وقد حصلت على جائزة نوبل ـ البديل. آخر مؤلفاتها: القرصنة البيولوجية: «نهب الطبيعة والمصارف» عام 1997.

في هذه المقالة، تبين فاندانا، كيف أن تحويل الزراعة الهندية إلى زراعة مصنعة، يقلص من الأمن الغذائي، ويهدد المنتجين المحليين، والتنوع البيولوجي، ويطرد الفلاحين من أراضيهم، ويتيح للشركات العابرة للأوطان أن تستولي على الصناعة الغذائية في البلاد. كما تدرس أيضاً القوى التي تدفع إلى العولمة الزراعية، بخاصة دور عمالقة الصناعة الزراعية الغذائية، واتفاقي المنظمة العالمية للتجارة، واللتين وراءهما هذه الشركات: الاتفاق الأول عن الزراعة، والآخر عن الملكية الثقافية.

العولمة، بالنسبة لأنصارها، تعتبر عملية تطور طبيعي لا يمكن تفاديه، والذي يدمجنا في سلسلة القرية العالمية، ويؤدي إلى النمو والازدهار بالنسبة للجميع. كما يذهبون إلى أن شعوب العالم الثالث، لا تستطيع توفير فرص العمل، ولا تحسين مستوى معيشتها، إلا بأن تندمج في السوق العالمي.

في الحقيقة العولمة ليست عملية اندماج طبيعي، وإنما برنامج إقصاء مخطط، والذي يذهب بموارد وخبرات الجنوب نحو السوق العالمي، في الوقت الذي يحرم فيه سكانه من نظام الانتاج المعاشي، ويفقدهم بالتالي وسائل وجودهم وأنماط حياتهم التقليدية.

قواعد التجارة العالمية، كما يرد في الاتفاق الزراعي والاتفاق الخاص بحقوق الملكية الثقافية المرتبطة بالتجارة، في المنظمة العالمية للتجارة، تستهدف أساساً السماح بالسرقة تحت ستار قانوني. في هذا الالتفاف، ذي المجال الواسع، تخرج الشركات رابحة، بينما الشعوب والطبيعة يكونان الخاسر الكبير.

الهدف العام للمنظمة العالمية، وهو ترويج «المنافسة الليبرالية» يخدم وظيفتين:

1 ـ تحويل كل مظاهر الحياة إلى سلعة، الثقافة، التنوع البيولوجي، المياه، وسائل العيش، الحاجات، والحقوق. كل هذا اختزل وتحوّل إلى سوق.

2 ـ تبرير تدمير الطبيعة ووسائل الوجود بفضل قوانين المنافسة.

المسؤولون السياسيون يمسكون بخناق القواعد الأخلاقية والبيئية التي تسمح بالمحافظة على الحياة، ويعتبرونها عوائق «حمائية» في وجه التجارة. في الواقع المنظمة العالمية للتجارة لا تقلص من الحماية، إنها تستبدل حماية الناس والطبيعة بحماية الشركات الكبرى.

إن استيلاء الشركات العابرة للأوطان على موارد فقراء العالم الثالث، لم يكن ممكناً فقط بسبب خفض أو إلغاء الحواجز الجمركية، وهو أحد أهم

أهداف المنظمة العالمية للتجارة، لقد كان ممكناً أيضاً بسبب إلغاء كل قيود أخلاقية أو بيئية في كل ما يمكن أن يكون ملكية خاصة، وأن يكون موضوع تجارة. العولمة تكمل هكذا الاستعمار الذي أدى إلى الاحتلال والاستيلاء على أراضٍ وأقاليم بكاملها. الموارد البيولوجية والمياه، وأسس الحياة نفسها، في طريقها إلى أن تصير مستعمرة، مخصخصة ومختزلة إلى مجرد سلعة.

الزراعة، نشاط ذو سمة ثقافية، وأيضاً اجتماعية، والتي تظل الوسيلة الرئيسية لحياة ثلاثة أرباع الانسانية، مهددة، بسبب تحرير التجارة، سواء من خلال خطط التعديل الهيكلي، التي يفرضها البنك وصندوق النقد الدوليين، كما من خلال الاتفاق الزراعي في المنظمة العالمية للتجارة، عولمة النظم الزراعية والغذائية، تعني في الحقيقة استيلاء الشركات الكبرى على السلسلة الغذائية، وتآكل الحق في الحصول على غذاء سليم وكافٍ، وتدمير التنوعات الثقافية لعناصر الغذاء، والتنوع البيولوجي للثقافات، وتهجير الملايين من الريفيين، المحرومين من وسائل الوجود.

التبادل الحر العالمي، في الزراعة والغذاء، هو أكبر سبب وراء موجات اللاجئين، الذين يتجاوزون كثيراً مأساة كوسوفو، إنه المعادل لبرنامج تطهير عرقي ضحيته الغذاء والفلاحين وصغار المزارعين في العالم الثالث.

عولمة الزراعة الهندية:

إن تحرير التبادل والاستثمار أدى إلى اضطرابات مهمة في الزراعة الهندية، والتي كانت مدمّرة آثارها على صغار المزارعين. لقد أدّت إلى:

- استبدال الزراعة المعاشية بزراعة تصديرية، والذي قلّص من الأمن الغذائي.

- تدفق الاستيراد ومما أدّى إلى تصفية المنتجين المحليين وأضرّ بالتنوع المحلي.

ـ الانفتاح الذي أتاح للشركات العابرة للأوطان أن تستولي على الصناعة الغذائية في الهند.

العبور نحو زراعات تصديرية:

القطن: بذور الانتحار:

أدّت العولمة الاقتصادية إلى التركيز في قطاع البذور، ودخول الشركات الكبرى قطاع الزراعة والاستخدام المتزايد للمبيدات، وارتفاع المديونية، واليأس، وأحياناً انتحار صغار المزارعين. الزراعة، ذات الكثافة الكبرى في الرأسمال، في يد الشركات الكبيرة، انتشرت في مناطق حيث كان المزارعون، بالطبع فقراء، لكنهم يتمتعون بالاكتفاء الذاتي الغذائي. ففي المناطق التي دخلتها الزراعة المصنّعة، ارتفاع التكاليف جعل عملياً، من المستحيل بقاء صغار المزارعين على قيد الحياة.

السياسات الجديدة للانتاج الموجّه للتصدير، وهو جزء لا يتجزّأ من عولمة الزراعة، قادت إلى التخلّي عن الزراعة المعاشية لصالح زراعات منتجات موجهة للتصدير، مثل القطن.

وانتشرت زراعة القطن حتى في مناطق شبه قاحلة، مثل فارانغال، حيث يزرع الفلاحون، تقليدياً، الأرز والخضروات، الأمل بأن القطن سيكون ذهباً أبيض حقيقياً، مصدر أرباح كبيرة، أسال لعابهم، فضاعف مزارعو فارانغال، تقريباً ثلاث مرات، مساحات زراعية خلال السنوات الأخيرة. في الوقت نفسه قلّصوا جذرياً من الانتاج التقليدي.

لكن هؤلاء المزارعين، ما لبثوا أن أدركوا، أن هذه الزراعات النقدية، إذا كان في إمكانها تحقيق أسعار عالية، فإنها، أيضاً، تتطلّب نفقات باهظة. وتحت ضغط الشركات الكبرى، تخلى جزء كبير منهم عن البذور الطبيعية، حيث كانوا يضعون جزءاً من إنتاجهم جانباً من أجل استخدامه بذوراً في المرات المقبلة، لصالح بذور مشتقة معدّلة، والتي يجب عليهم شراؤها، كل عام، بأسعار مرتفعة. هذه البذور المعدّلة، بما أنها شديدة الحساسية لهجوم

الحشرات، فإن استخدام المبيدات ازداد ارتفاعاً. شراء المبيدات، في المنطقة، ارتفع من 2,5 مليون دولار خلال سنوات الثمانين، إلى 50 مليون دولار لسنة 1997 وحدها. أي أن معدل ارتفاعه بلغ 20 ضعفاً. الفلاحون الفقراء، بالطبع، لم يكن في مقدورهم مواجهة مثل هذه التكاليف إلا باللجوء إلى الاستدانة.

وحيث أن «تحرير التجارة» أدّى أيضاً إلى ضغط الموازنة المخصصة لتكوين المزارعين، وإلى إلغاء القروض ذات الفوائد البسيطة التي تمنحها التعاونيات وقطاع البنوك العمومية، فإن الفلاحين اضطروا للجوء إلى القروض الربوية التي تقدمها الشركات نفسها التي تبيعهم البذور المعدّلة والمبيدات. هذه الشركات الكبرى صارت معاً: تقرض وفق رهون، وتوجه الزراعة، وتمد بالبذور، وتتاجر بالمنتجات الكيماوية.

الفلاحون اليوم يئنون تحت ضغط ديون لا يستطيعون تسديدها. هذا الضغط المالي هو المسؤول عن انتشار الانتحار، كوباء، في منطقة فارانغال: أكثر من 500 مزارع انتحروا عام 1998، وآخرون لحقوا بهم عام 1999.

في المناطق حيث التكاليف المرتفعة للزراعة المصنعة، تدفع المزارعين إلى الانتحار، حاولت مونسانتو إدخال بذور قطن معدّلة جينياً. الحجة المستخدمة لترويج هذه البذور، في العالم الثالث، هي أنها تزيد العوائد، لكن في الواقع شاهدنا خفضها وزيادة استخدام المبيدات. تعبيراً عن الاحتجاج، المزارعون في الذهرأ وبراديش وكارناتاكا، دمروا بعض القطن العابر للجينات. كما أن مؤسسة البحث العلمي حول التقنية والبيئة، رفعت شكوى أمام المحكمة العليا، تستهدف منع إدخال هذه المنتجات المعدلة جينياً في الزراعة الهندية: حجتها أن هندسة الجينات تتضمن مخاطر بيئية واقتصادية والتي لا يمكن لفلاحي العالم الثالث تحمّلها.

تربية الكريفت:

العبور من سياسة تعطي الأولوية للحاجات الغذائية، إلى سياسة تعطي

الأولوية للتصدير، جرى تبريره من خلال الأمن الغذائي. أرباح التصدير يفترض أنها تموّل استيراد مواد غذائية. لكن في الحقيقة الزراعة ذات التوجه التصديري قلّصت من الأمن الغذائي، بأن أدّت إلى التخلي عن الانتاج القابل للحياة وعلى مستوى صغير، لصالح إنتاج صناعي على مستوى كبير، وغير قابل للحياة. لقد أدّت أيضاً إلى تغيرات في ملكية الموارد الطبيعية ووسائل الإنتاج، والتي انتقلت من أيدي منتجين صغار، ملاك مستقلين، إلى أيدي الشركات الكبرى وحتى الشركات العابرة للأوطان. الفلاحون يصيبهم الهزال، بينما أراضيهم استُولي عليها، ومستخدمة في إنتاج صناعي تصديري، بخاصة الكريفت، الزهور، الخضروات، واللحوم. هذه الشركات كان لها أحياناً آثار سلبية على البيئة، كما جعلت وجود الجماعات المحلية أكثر صعوبة.

إن تحولات الزراعة المائية ـ الكريفت ـ في الهند، توضح تماماً ما هي التكاليف الاجتماعية والبيئية للزراعة الصناعية. بينما صغار المنتجين المحليين تمكّنوا من الحياة خلال قرون، فإن تصدير الكريفت أرغم على إنشاء «تربية صناعية». هكذا كل هكتار مخصص لتربية الكريفت، يحتاج إلى 200 (هكتار غير معلن) لاستيعاب الآثار البيئية للتربية الموسعة ـ «الهكتارات غير المعلنة هي وحدات من السطح ضرورية لتزويد نشاط اقتصادي بالموارد واستيعاب نفاياته» ـ.

إذاً الزراعة المائية للكريفت كانت، بيئياً، مدمرة، وذلك لأنها تتطلب، من أجل التغذية، كميات من السمك المصطاد من البحر، والذي يعود جزء منه إلى البحر في شكل نفايات. هكذا تربية الكريفت تلوّث المياه، وتخرّب أيضاً الزراعة في مناطق الشواطىء. إنها تجبر على سحب مياه البحر الضرورية لحياة الكريفت، مما يزيد في ملوحة الأراضي، وتدني احتياط الماء الصالح للشرب، كما أن الأشجار والزراعة القريبة من مكان الزراعة المائية تدمر.

هذه التكاليف تدحض مزاعم تصدير الكريفت على أنه مورد مهم للنمو

الاقتصادي. في مقابل كل دولار حصلت عليه الشركات المصدرة نحو الولايات المتحدة، أوروبا واليابان، فإن الأضرار التي تكبّدتها الموارد الطبيعية وخسائر الدخل الاقتصادي المحلي في الهند تقدّر بحوالى 10 مليار دولار إذا أخذنا في الاعتبار أيضاً تدمير احتياط المياه، والزراعة وأماكن الصيد فإن الخسائر تكون أكبر.

واجهت التربية الصناعية للكريفت، في الهند، مقاومة قوية. في ديسمبر 1996، جماعات محلية وروابط بيئية، نجحت في جعل المحكمة العليا تصدر حكماً بمنعها. لكن الشركات حصلت على تأجيل، وظلت تتابع نشاطها. في 29 مايو 1999، أربعة صيادين، من بين متظاهرين ضد هذه الشركات المسماة «مافيا الكريفت» حول بحيرة شيلكا، في أوروبا قتلوا.

زراعة تصديرية أخرى: تكاليف تفوق العائدات

مثلما هو الحال بالنسبة للكريفت، في حالات عدة، تصدير الزهور، اللحوم، الخضروات، تكاليفه تفوق عائداته. التصدير الواسع للحوم، مثلاً، ترافقه تكاليف خارجية خفية، هي عشر مرات أعلى من العوائد. هذا يرجع إلى أن المساهمة البيئية للمواشي، في الزراعة التقليدية، راحت تتدنى أكثر فأكثر.

إن الماشية، بخاصة في البلدان في طور النمو، ليست فقط «لحماً على قوائم» إنها منتج مهم للسماد، كما أيضاً تقدم الطاقة للعمل في الزراعة ـ الحرث وعمليات التحويل مثل استخراج الزيت ـ في الهند تسهم الماشية في إنتاج 17 مليون دولار حليب، 1,5 مليار دولار قمح، وتقدم 17 مليون دولار طاقة. إذا ذبحت الحيوانات من أجل لحومها فإن كل هذه الميزات تضيع. مثلاً في حالة سلخانة ذات توجه تصديري فإن تصدير اللحوم يحقق 45 مليون دولار. بينما بحسب التقديرات مساهمة هذه الحيوانات المذبوحة للاستهلاك المحلي، داخل الاقتصاد، تمثل 230 مليون دولار.

تحت ضغط السياسات المزعومة «تحرير» تضاعفت الأسعار، وأرغم

الفقراء على تقليص استهلاكهم بمقدار 50 في المئة. الأسعار تضاعفت لأن المواد الغذائية صدّرت، خالقة بذلك ندرة (حاجة) في البلاد.

في الوقت نفسه ألغي دعم المواد الغذائية، وكما تقول ربة بيت من بومباي «نحن نأكل الآن مرتين أقل مما كنا قبل تضاعف الأسعار في السنة الماضية. حتى العدس صار سلعة كمالية بعد ارتفاع سعره، لقد توقفت أيضاً عن شراء الحليب».

الزراعة ذات التوجه التصديري، خلقت نوعاً من «الحيز» الزراعي، إذ يطلب من العالم الثالث التوقف عن إنتاج المواد الغذائية الأساسية وأن يكرّس نفسه لزراعة منتجات كمالية لبلدان الشمال الغنية. النتيجة؟ إنتاج المواد الغذائية الأساسية صار الآن مركزاً في الولايات المتحدة في يد بعض صناع البذور، والقمح، من الشركات العابرات للأوطان.

الاستيراد: صعوبة التنويع

حيث ان البلدان أرغمت على تدمير نظامها الزراعي، من أجل الانتاج الموجه للتصدير، فإن التنوع البيولوجي والزراعي اختفى. السويا القادمة من الولايات المتحدة حلّت محل القمح وغيره. من ناحية التصدير يدمر نظم الزراعة المحلية المعاشية، بأن يحوّل عنها الموارد ويغيّر نظام الملكية، من ناحية أخرى، يقود الاستيراد إلى النتيجة نفسها وذلك باستيلائه على السوق.

في أغسطس 1999 قضية زيت الخردل، التي حصرت في مدينة دلهي، أضرّت بكل أنواع الزيت المحلي، الحكومة منعت زيت الخردل - زيت الطبخ الأكثر استعمالاً فلي شمال الهند - وألغت القيود عن استيراد زيت الطبخ. استيراد السويا وزيت السويا صار حراً، وألغيت كل تنظيماته. في موسم واحد، ملايين الفلاحين المنتجين للخردل، والكاكاو والسمسم، فقدوا أسواقهم. استيراد السويا قضى على مجموع إنتاج وصناعة الزيوت الهندية. السمسم والخردل اختفيا من الحقول، بقدر ما أن السويا المستوردة ذات السعر الزهيد والمدعومة تغرق الأسواق الهندية، ملايين المعاصر الهندية

أغلقت أبوابها، وعجز الفلاحون حتى عن استعادة استثماراتهم.

مجموع استيراد السويا ارتفع 3 ملايين طن في عام واحد (أي 60 في المئة) زيادة بالنسبة للسنوات السابقة. التكاليف ارتفعت إلى مليار دولار مما زاد في أزمة ميزان المدفوعات في البلاد.

السويا الأميركية رخيصة، ليس لأن تكاليف إنتاجها مخفوضة، وإنما لأنها مدعومة. الطن يساوي 115 دولاراً. لكن هذا السعر ممكن فقط لأن الحكومة الأميركية تنفق 193 دولاراً لمنتجيها عن كل طن، هؤلاء لا يستطيعون البقاء بدون هذا الدعم. هذا الدعم من الدولة ليس حقيقة دعماً زراعياً، إنه دعم غير مباشر للمصدرين، عندما هذه السويا المدعومة بسخاء، أغرقت السوق الهندي، فإن الأسعار انهارت إلى أكثر من الثلثين. الصناعة التحويلية المحلية، من المعاصر الصغيرة وحتى الكبيرة، صارت على حافة الإفلاس، الانتاج الوطني من الزيتون انهار، وكذلك الأسعار انهارت، سعر الكاكاو انخفض حوالي 25 في المئة، ومن 48 روبية إلى 37 روبية للكيلو.

مزارعون تظاهروا ضد هذا الانهيار قتلوا.

تحويل وحفظ تحت رقابة الشركات الكبرى:

شركات الصناعة الغذائية العالمية، تحاول الآن، السيطرة على صناعة التحويلات الغذائية، لهذا صار ينظر إلى المواد الغذائية الطازجة والمنتجة محلياً على أنها متخلفة، بينما تلك المحفوظة في الألمنيوم أو البلاستيك صارت تعتبر «حديثة». صناعة التحويل أو الحفظ الصناعي مست أولاً زيوت الطبخ، فدمّرت، من خلال استيراد السويا، معاصر الزيت وصغار الفلاحين. القمح الآن يتعرض لمحاولة مماثلة.

اقتصاد القمح، المسمى كاناك، والذي يعني الذهب، في شمال الهند، يقوم، في الهند، على أنظمة إنتاج محلية، وتحويلات وتوزيع على مستويات صغيرة. القمح ودقيقه ومشتقاته توفر وسائل الحياة لملايين عدة من الفلاحين والتجار والمطاحن المحلية.

مأخوذة في مجملها،اقتصادات الانتاج والتحويلات الغذائية، لا مركزية، وعلى مستويات صغيرة وعائلية، تكون ضخمة، وتوفر وسائل كسب العيش لملايين الأشخاص، وكذلك تكفل إمداد الشعب بغذاء طازج وكامل، وبأسعار معقولة. من ناحية أخرى، هذا الانتاج طازج وكامل، وبأسعار معقولة. ومن ناحية أخرى، هذا الانتاج وهذه التحويلات ليس لهما أي آثار بيئية سلبية.

ملايين الفلاحين الهنود، ينتجون سنوياً 5 و60 مليون طن قمحاً، المستهلكون يشترون معظمه، في شكل حبوب، من الأسواق القريبة منهم، ويحملونه إلى المطاحن المحلية. هكذا القمح يذهب من الحقول إلى المنافذ المحلية.

يقدّر بأكثر من 3,5 ملايين، عدد المتاجر التي تبيع القمح مباشرة للمستهلكين الهنود، بينما حوالى أكثر من 2 مليون طاحونة محلية صغيرة تنتج الدقيق الطازج، إلى جانب ما يجري طحنه في البيوت على يد ملايين ربات البيوت، الرحى المستخدمة في الطحين، كانت دائماً رمز سلطة النساء. يقال أحياناً خطأ إن 2 في المئة فقط من المواد الغذائية، يجري تحويلها في الهند، الخطأ يأتي من أن الاحصاءات الرسمية تتجاهل عمل النساء في البيوت، ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

بينما 40 مليون طن من القمح المباع، 15 مليون طن منه فقط تشترى في صورة دقيق، ذلك لأن الهنود يفضّلون الطازج وجودة المواد الغذائية. أقل من 1 في المئة من الدقيق المستهلك يحمل علامة تجارية. الهنود يفضّلون رقابة الجودة من خلال الطاحونة المحلية أكثر من شراء الدقيق المعلّب. هذا الاقتصاد اللامركزي، والذي يقوم على مستويات متعددة وصغيرة، تتمثل في ملايين المنتجين الحرفيين والتجار، ويعمل برأسمال وبنية تحتية مقلصة جداً، يعوّض عنها العمال. مع ذلك هذا الاقتصاد المرتكز على الكائن البشري، يمنع الشركات الكبرى من تحقيق أرباح كبيرة، لذلك تحاول السيطرة على اقتصاد القمح الهندي لتحوله إلى مورد أرباح لها.

من تقرير عن هذه الصناعة، عنوانه «الفائدة»، وُصف تغيير وجهة هذا الاقتصاد، من شركات الصناعة الغذائية الزراعية العالمية، بأنه «فرصة لا تجب إضاعتها». الاستراتيجية، في هذا السبيل، تتمثل في جعل الفلاحين يعتمدون مباشرة على محتكري الصناعات الزراعية الغذائية، للحصول على السماد والبذور، ومنع توفرها محلياً، وتصفية المعاصر والمطاحن المحلية.

تدمير وسائل حياة ملايين الأشخاص، الذين بفضلهم يعمل الاقتصاد اللامركزي المحلي، والحيلولة دون حصول المستهلكين على الدقيق الطازج وبأسعار معقولة، يعني هكذا «تحديث السلسلة الغذائية!؟».

في العالم الثالث تروج المواد الغذائية المعلّبة على أنها غذاء الأغنياء. في الحقيقة أغنياء البلدان الصناعية يفضلون المواد الغذائية الطازجة وليس المعلّبة. أما الفقراء فإنهم مجبرون على اللجوء إلى الأغذية المحفوظة أو المعلّبة.

اقتصاد القمح الهندي معقّد ومنظم جداً، لكن الشركات الغذائية الزراعية العالمية تعتبره متخلّفاً، لأن الشركات الكبرى، مثل كارجيل وارشير دانيل ميدلاند، لا تسيطر عليه: هكذا التقرير حول الفائدة يؤكد «قطاع القمح الهندي يوجد حالياً في مرحلة ارهاصات تطور، رغم أهميته فإنه ما زال في المرحلة الأولية من التقدم».

إذا اعتبر اقتصاد القمح الهندي متخلفاً، فذلك قبل كل شيء لأن الشركات العابرة للأوطان غائبة عنه. التخلّف هكذا مرادف لغياب هيمنة الشركات الكبرى، التطور يعني إذن استيلاء هذه الشركات على هذا الاقتصاد.

نظم الانتاج الغذائي، اللامركزية، وعلى مستويات صغيرة، وتحت سيطرة محلية، توصف بأنها متخلفة ومجرد ارهاصات أولية للتقدم، النظم الاحتكارية تصير هكذا «متطورة». هكذا تمرر مصادرة النظام الغذائي على أنها «تطور طبيعي» من الصغير إلى الحجم الكبير. طزاجة المواد الغذائية

وسلامتها تعتبر «تقنية دونية» بينما الدقيق المعلّب، المباع تحت علامة تجارية يعتبر «نوعية أرقى». هذا الموقف الشاذ يظهر من خلال جزء من تقرير «الفائدة». «نتيجة التقنية غير المناسبة، المستخدمة في المطاحن، فإن مدة حفظ الدقيق قبل البيع، هي في الهند ما بين 15 ـ 20 يوماً، وهي قليلة جداً مقارنة بالمدة المتحققة في الولايات المتحدة وهي من 6 ـ 12 شهراً». ما لا يذكره التقرير هو أن المزارعين الذين يضعون علاماتهم التجارية على علب الدقيق، لا يمكنهم شيء آخر غير ضمان الحفظ مدة طويلة، وذلك أخذاً في الاعتبار المسافات الطويلة بين المصنع والأسواق.

لغة مزدوجة تستخدم من أجل وضع اليد على قمح الفلاحين الهنود. اللامركزية في الانتاج اعتبرت تشتيتاً، المركزية اندماجاً، في الواقع النظم اللامركزية، المسيطر عليها محلياً هي مندمجة جداً، أما تلك ذات السيطرة المركزية، فإنها تقترن بتفكيك النظم البيئية والجماعات الاقتصادية المحلية.

الشركات الزراعية الغذائية العملاقة، تحاول، منذ الآن، تشكيك المستهلكين الهنود في نظمهم الرقابية الخاصة بالجودة. وأن يثقوا فقط في الماركات التجارية. إنها تأمل السيطرة على سوق يمكنها من تحقيق 10 مليارات روبية فوائد، بفضل بيع الدقيق والقمح المعلّب.

الهدف هو إقامة احتكار القمح في الهند، مثل احتكارات كارجيل، وADM، واحتكارات البذور مثل مونسانتو ونوفارتيز، مع السيطرة على إمدادات المواد الأخرى، فإن صناع البذور يطالبون بحقوق ملكية احتكارية، ويجبرون الفلاحين على دفع أتاوات.

هذا التوجه يجر البلد كله نحو اقتصاد زراعي لا يشارك فيه إلا قلّة من الناس، وهؤلاء فقط يقودون الجرارات ويرشون المبيدات. الفلاحون يفقدون كل وظائفهم الأخرى: الحفاظ على التنوع، ادارة الأرض والمياه، انتاج البذور.

وفق تقرير «الفائدة» استيلاء الشركات الكبرى على السلسلة الغذائية

يخلق 5 ملايين فرصة عمل. لكن ليس هناك من لا يعرف أن الشركات العملاقة تستثمر في تقنية تستبعد اليد العاملة، هكذا ADM تملك 200 مخزن حبوب، 800 شاحنة، 1200 عربة، 30 ألف عربة قطار، لتخزين القمح ونقله. لكن عدد فرص العمل التي خلقتها الشركة لا تكاد تذكر، الشركة تستخدم معدات آلية لشحن وتفريغ الحبوب، من أجل خفض تكالف اليد العاملة. إذا أخذنا في الاعتبار 30 مليون فلاح، 5 ملايين من العاملين في المطاحن، و5 ملايين في المعاصر، 3,5 ملايين تاجر، وكل الذين يعولهم هؤلاء، فإننا نجد أن تصنيع اقتصاد القمح وحده، يدمر وسائل الحياة والغذاء لما لا يقل عن 100 مليون نسمة.

القوى المحركة لعولمة الزراعة:

عمالقة الصناعة الزراعية الغذائية:

عمالقة الصناعة الزراعية الغذائية، مثل مونسانتو، كارجيل، في سعيهم للسيطرة على الاقتصاد الزراعي العالمي، ابتداء من بيع البذور والمواد الأخرى، حتى التسويق وتمويل المواد الغذائية، كانوا في قيادة عملية العولمة.

دمج الشركات الكيماوية، الصيدلانية، والبيوتكنولوجية، وصناعة البذور، في شركات ضخمة، متخصصة في «علم الحياة» أو بتعبير أدق «علم الموت» هو التطور الأشد خطراً الذي حدث في الحقبة الأخيرة.

هذه الشركات تنتج بذوراً عابرة للجينات، تقاوم الأعشاب الضارة، تجعل المزارعين يعتمدون على المواد الكيماوية، وهذه تدمر التنوع البيولوجي، وتصبح الزراعة أكثر هشاشة، إنها تنتج أيضاً بذوراً معدلة جينياً ومعقمة، بفضل تقنية «تيرميناتور»: المزارعون لن يستطيعوا وضع بعض البذور جانباً لاستخدامها في السنوات القادمة، هكذا يصيرون مرغمين على شراء البذور كل عام.

الاتفاق الزراعي في المنظمة العالمية:

إن التعديل الهيكلي وتحرير التبادل، طَرَدَ ملايين العمال من أراضيهم، في كل أنحاء العالم. وارتفاع تكاليف الانتاج وانهيار أسعار المحاصيل، أدّيا إلى إفلاسهم. وبدلاً من مساندة سياسة تساعد المزارعين على البقاء، فإن قواعد المنظمة العالمية، تكفلت بسيطرة الشركات العابرة للأوطان على الزراعة.

الاتفاق الزراعي، في المنظمة العالمية، أنجز تحت ضغط الولايات المتحدة خلال دورة أوروغواي ـ الغات ـ قواعد نظام تحرير التبادل الزراعي، ليست في صالح الحماية ولا الأمن الغذائي، ولا في صالح الطبيعة أو الزراعة. على العكس إنها تخدم تماماً مصالح وأهداف الشركات الكبرى: احتكار شبكة الزراعة الغذائية.

الاتفاق يطبق على البلدان، بينما ليست هي ولا فلاحوها الذين يقومون بالتبادل العالمي للمنتوجات الزراعية، وإنما الشركات العابرة للأوطان، مثل كارجيل، كل البنود التي تهمش المزارعين بإلغاء دعم الزراعة، هي في صالح هذه الشركات. وهكذا الحال بالنسبة للبنود التي تلغي تنظيمات التبادل الدولي، وتلك التي تحرر التصدير والاستيراد، والتي تجعل لا شرعياً محاولة تقييدها.

فتح الأسواق، الذي يشجعه الاتفاق، يجعل الأسواق تفتح، ببساطة، أمام كارجيل ومونسانتو.

نتيجة المفاوضات السابقة على التوقيع على الاتفاق، ليست مستغربة، عندما نعرف النفوذ الهائل الذي مارسه عمالقة الصناعات الزراعية الغذائية في هذه المفاوضات.

الاتفاق الزراعي يتضمن ثلاثة أقسام رئيسية:

ـ دعم داخلي للانتاج؛

ـ تسهيل الوصول إلى الأسواق؛

ـ دعم التصدير.

الدعم الداخلي للانتاج:

بنود الاتفاق، المتعلقة بالدعم الداخلي للانتاج، تفرض تقليص هذا الدعم الممنوح للمنتجين بمقدار 20 في المئة قبل نهاية عام 1999، مقارنة بالمستوى الوطني للفترة 1986 ـ 1988.

بالنسبة للبلدان في طور النمو، يكون التقليص 13 في المئة ويجب الوصول إليه قبل عشر سنوات.

الدعم حدد بصيغة أطلق عليها «إجراء عالمي للدعم» MGS. وهذه تأخذ في الاعتبار كل سياسات الدعم الوطنية، والتي اعتبر أثرها مهماً على حجم الانتاج. MGS ليست شيئاً آخر غير وسيلة لتخدير العامة، لكي تمر سيطرة الشركات على الصناعات الزراعية الغذائية دون لفت الانتباه.

إن تصنيف الأشكال المختلفة للدعم، وفق نظام «صناديق»: أخضر، أزرق، برتقالي، معقد جداً، وصعب الفهم، هكذا أقامت المنظمة العالمية ستاراً دخانياً لمنع المواطنين والمسؤولين السياسيين من فهم ما يحدث فيها.

فتحرير التبادل فرض على الهند حملاً إضافياً: دعم الأسمدة الكيماوية. إن سياسة الدعم في المنظمة العالمية، تبدو واضحة إذ إنها في صالح الصناعة واحتكارات الصناعة الزراعية الغذائية في بلدان الشمال، وفي غير صالح الفلاحين، بخاصة في العالم الثالث.

تسهيل الوصول إلى الأسواق:

إن اتفاق المنظمة العالمية الخاص باستيراد المواد الغذائية، المعنون: «الوصول إلى الأسواق» تعرضها المادتان 4 و5 والملحق 3 من الجزء الثالث، كل البلدان الموقعة، يجب عليها تحويل القيود الكمية على الاستيراد، وكل

إجراء آخر، غير تعريفي، إلى حقوق جمركية اعتيادية»، وهذا ما يسمى تعريفات أو رسوماً. البلدان ملزمة أيضاً بإتاحة دخول حد أدنى لأسواقها، في البداية 1 في المئة من الاستهلاك الداخلي، خلال السنة الأولى للتطبيق، للوصول إلى 2 في المئة في بداية السنة الخامسة، ثم 4 في المئة. امكانات الدخول إلى الأسواق محددة وفق نسبة مئوية من الاستيراد طبقاً للاستهلاك الداخلي.

الحقوق الجمركية يجب أن تقلص 36 في المئة(24 في المئة بالنسبة للبلدان في طور النمو) من أجل تسهيل الاستيراد بأفضل الأسعار. هذه الحقوق تحسب على أساس الاختلاف بين السعر الحقيقي وسعر الحد الأدنى للاستيراد. ـ الأخير هو متوسط أسعار 1986 ـ 1988 ـ. كما أن إلغاء القيود الكمية على الاستيراد هو أحد الأهداف الكبرى لتحرير التبادل.

وفق منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة .F.A.O كشف حساب الاستيراد الغذائي في أفريقيا، ارتفع من 8,4 مليارات إلى 14,9 مليار دولار عام 2000، بسبب إجراءات تحرير التبادل. هذه الزيادة في الاستيراد تمثل 5,9 مليارات دولار بالنسبة لأميركا اللاتينية، والكاريبي، 27 ملياراً بالنسبة للشرق الأقصى، حيث العجز التجاري ارتفع بمقدار 11 ملياراً إلى 19 مليار دولار عام 2000.

دعم التصدير:

المواد 8 إلى 11 من الاتفاق الزراعي، المتعلقة بالتصدير، ترد تحت عنوان «منافسة نحو التصدير». التبرير الرسمي لهذا الاتفاق هو إلغاء دعم التصدير، الذي سهل بيع كميات كبيرة من الفائض في الاتحاد الأوروبي والولايات التحدة، في السوق العالمي.

النقاط الأساسية في هذا الاتفاق هي كالتالي:

ـ دعم التصدير يقاس وفق حجم التصدير المدعوم، وتقليص إنفاق

الخزانة المخصص لدعم التصدير.

ـ البلدان المتطورة يجب عليها تقليص 21 في المئة من حجم صادراتها المدعومة، و36 في المئة من إنفاق الخزانة المخصص للدعم، خلال فترة 6 سنوات 1995 ـ 2000.

بالنسبة للبلدان في طور النمو، التقليص هو 14 في المئة و24 في المئة خلال فترة عشر سنوات بدلاً من ست، 1995 ـ 2004. حكومات هذه البلدان تستطيع مع ذلك الاستمرار في دعم تسويق صادرات الانتاج الزراعي، بخاصة تحسينها وتحويلها، وتكاليف النقل والشحن الداخلي والدولي.

ـ الاتفاق يحظر منع التصدير حتى في سنوات الندرة الوطنية.

تحرير الصادرات بُرّر بفتح أسواق الشمال الزراعية أمام الانتاج الهندي. لكن صادرات الهند نحو أوروبا تدنت من 13 في المئة إلى 6 في المئة. في الحقيقة الدعم المرتفع وحواجز الحماية ظلت في معظمها، قائمة في الشمال. تحرير الأسواق كان في اتجاه واحد، إنه يفتح أسواق الجنوب أمام شركات الشمال، لكنه يقفل أسواق الشمال أمام صادرات الجنوب.

الاتفاق الزراعي ظلت تسمح بالدعم المباشر للتصدير، 14,5 مليار دولار في المجموع. أما الدعم الذي سمح به للبلدان في طور النمو، ليس موجهاً لصالح الفلاحين الفقراء، وإنما لصالح الشركات التجارية الكبيرة والتي على عكس الفلاحين الفقراء، تصدر المواد الغذائية. حكومات العالم الثالث إذاً لها حق دعم الشركات الكبرى، وليس مزارعيها الفقراء. إنها تستطيع مواصلة دعم نقل المنتجات وتحويلها وتسويقها، وليس دعم مواطنيها ومشرّديها.

وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، تستفيد الشركات العابرة للأوطان، من الدعم الذي يقدّم لها سواء في الشمال كما في الجنوب. الدعم الجديد الممنوح للشركات الزراعية الغذائية، في الشمال، لم يتأثر بقواعد المنظمة العالمية. الولايات المتحدة، منذ نشأتها طورت قروض

التصدير وبرامجه التسويقية، حتى القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي، استخدمت في دعم صادرات الشركات الزراعية الغذائية الأميركية.

دان غليكمان، سكرتير الدولة الأميركية للزراعة، صرّح «إذا صادراتنا نحو آسيا لم تخفض فذلك لأن ـ وزارة الزراعة ـ ضمنت 2,1 مليار دولار قروض تصدير، بدون تدخل صندوق النقد الدولي، نحن نخاطر بخسارة 2 مليار دولار صادرات على مدى قصير، وأكثر من ذلك على المدى الطويل».

عام 1996، خصصت الولايات المتحدة 5,5 مليارات دولار لترويج الصادرات، ومليار دولار إضافي لدعم البيع في «الأسواق الناشئة»، وأخيراً 90 مليون دولار خصصت لبرنامج أطلق عليه «الوصول إلى الأسواق» وزعت على الشركات الزراعية الغذائية من أجل ترويج منتجاتها في الخارج.

سواء تعلّق الأمر بدعم داخلي للانتاج، أو بالوصول إلى الأسواق، أو بدعم التصدير، فإن قواعد المنظمة العالمية موجهة للحفاظ وزيادة المساعدات للشركات الكبيرة، وإلغاء مساعدات الفلاحين والجماعات الريفية. إذ إن حماية المزارعين، والأمن الغذائي، والزراعة المستديمة تتطلب تغيرات جذرية في الاتفاق الزراعي.

الحاجة إلى معادلة جديدة:

للوصول إليها، يجب علينا خلق حركة حول معادلة جديدة للزراعة والحاجات الغذائية. يجب علينا أن نفهم أن تحرير التبادل التجاري هو في أصل فساد البيئة، وتدني أحوال فقراء الجنوب، وفقدانهم وسائل العيش. حتى عندما يكون التصدير ممكناً، فإنه يكون أحياناً بثمن اجتماعي وبيئي باهظ بالنسبة للجنوب، التصدير والاستيراد لا يجب أن يكون إجبارياً، ويجب تعديل قواعد المنظمة العالمية، الزراعة الغذائية يجب أن تستثنينا من «نظام حرية التبادل» حتى يمكن الاستجابة لأهداف الأمن الغذائي وحماية البيئة.

التجارة لا يجب، ولا يمكن أن تكون الهدف الأساس الذي يحكم نظم الانتاج والتوزيع المتعلق بالمواد الغذائية. مثل هذه الفلسفة، التي تعطي الأولوية للتجارة، تتضمن سيطرة المصالح التجارية، بمعنى آخر سيطرة الشركات العابرة للأوطان. بالنسبة لهذه الشركات، الغذاء مصدر أرباح وليس مصدر حياة ووسيلة وجود. أرباحها لا تنمو إلا بأن تدمر نظم الاكتفاء الذاتي. عولمة الزراعة تؤدي إلى الموت، من أجل حماية حياة الناس والأنواع الأخرى، يصير من الضروري أن نضع موضع تساؤل منطق التبادل الحر.

حماية المزارعين الوطنيين، يجب اعتبارها، أمراً ضرورياً للأمن الغذائي، ليس من شأن قواعد المنظمة التقليل من أهميتها بأن تقضي على الزراعة المحلية والنظم الغذائية، من خلال الاغراق المدعوم. يجب منع الموت بإقامة الحواجز الجمركية... هذا مطلب أخلاقي.

بلدان العالم الثالث، اليوم، مرغمة على ممارسة زراعة ذات توجه تصديري، بسبب ديونها، وعجز موازين مدفوعاتها، صادراتها يجب أن تسهل، من خلال اتفاقيات تجارية عادلة، أعني تجارة لا تقوم لا على تدمير البيئة ولا على تهجير الفلاحين الصغار. هذه التجارة النزيهة لا يمكن أن تقوم على قواعد التبادل الحر، والوصول إلى الأسواق، المفروضة في المنظمة العالمية، والتي تطبق على الجنوب وليس على الشمال. إنها تتطلب روح تضامن، وقواعد تعاون. من الواجب علينا خلق حركة تستهدف تمكين البلدان من استبعاد قطاعات الزراعة والغذاء من اتفاقات التبادل الحر. ومن أجل أخذ الاعتبارات البيئية والعدالة الاجتماعية في تحديد أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك الغذائي.

الملكية الثقافية والقرصنة البيولوجية:

الأمن الغذائي والزراعة، في العالم الثالث، ليستا مهددتين فقط الاتفاق الزراعي في المنظمة العالمية، الاتفاق الخاص بحقوق الملكية

الثقافية، التي تمس التجارة ADPIC، والذي أنجز خلال دورة أوروغواي ـ الغات ـ يتكشف أيضاً خطراً. فهو يحدد قواعد تطبق عالمياً على براءات الاختراع، وعلى حقوق التأليف وعلى العلامات التجارية المسجلة. إنه يتضمن منذئذٍ الكائن الحي، بمعنى أن الجينات والخلايا، والبذور، والأنواع النباتية والحيوانية، يمكن أن تكون منذئذٍ موضوع براءة اختراع، وتصير بالتالي موضوع حق ملكية ثقافية البلدان في طور النمو، تصير مرغمة، بالتالي، على إعادة تنظيم أنماط إنتاجها واستهلاكها، لكي تسمح بتكوين احتكار الشركات الكبرى «لعلم الحياة». هذه الشركات في الحقيقة هي: تجار الموت.

آثار الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الثقافية، على التنوع البيولوجي وعلى حقوق الشعوب في التنوع، سيكون خطيراً جداً: لا أحد يستطيع إنتاج أو إعادة إنتاج كل ما هو، في المجال الزراعي، الطبي، وتربية الحيوان، موضوع براءة اختراع، أي حق ملكية ثقافية. هذا يدمر وسائل حياة المنتجين الصغار، ويمنع الفقراء من الاستفادة من مواردهم وخبراتهم من أجل إشباع حاجاتهم الغذائية والصحية الأساسية. إذ من أجل استخدام هذه المنتجات يجب عليهم دفع رسوم لمالكي براءات الاختراع. كل إنتاج لم يصرّح به يعاقب، وهذا يزيد من ثقل الديون. الفلاحون، الأطباء التقليديون، والتجار الهنود، يفقدون نصيبهم في الأسواق المحلية والوطنية والعالمية.

لا الاتفاق حول حقوق الملكية الثقافية، ولا القوانين الأميركية حول براءات الاختراع، تعترف بالمعرفة كخير عام. إنها تنفي مساهمة الاختراع الجماعي، المتراكم خلال قرون، في نظم المعرفة المحلية.

من أجل حماية المعرفة المحلية فإن الاتفاق حول حقوق الملكية الثقافية وكذلك التشريعات الأميركية حول براءات الاختراع، يجب أن يعدلا.

إن إعادة صوغ نظم الملكية الثقافية الغربية، المختلة في ذاتها، وحدها تقضي على القرصنة البيولوجية. إذا لم يوضع حد لهذه القرصنة، فإن البقاء

على قيد الحياة، اليومي، للهنود العاديين، سيكون مهدداً، بقدر ما إن الموارد والمعرفة المحلية تتحولان إلى سلع تستند إلى براءة اختراع ـ ترخيص ـ في التجارة العالمية. حق حماية الغذاء، الصحة، ومعارف مليار هندي، والذين 65 في المئة منهم لا يملكون وسائل إشباع حاجاتهم الأساسية، في السوق العالمي، هو الذي تتغذى عليه أرباح الشركات العابرة للوطنيات. جعل المعارف المحلية واستخدام النباتات، موضوع براءة اختراع ـ ترخيص ـ هو قرصنة حقيقية على الخيرات الثقافية والبيولوجية المشتركة، والتي يعتمد عليها الفقراء.

مجردون من حقوقهم، بخاصة حق حرية استخدام الطبيعة ـ وهو الرأسمال الوحيد الذي يملكونه ـ فإن فقراء العالم الثالث مهددون بالانقراض، مثل الأنواع المختلفة التي تعتمد عليها حياتهم. الفقراء أيضاً نوع مهدد بالانقراض.

الدورة الألفية الحقيقية للمنظمة العالمية للتجارة، يجب أن تكون فرصة نقاش ديمقراطي حول مستقبل الأرض وسكانها. القواعد المضادة للديمقراطية، والبنى المركزية للمنظمة العالمية، التي وراء هيمنة الشركات العابرة للأوطان، المؤسسة على الاحتكار وزراعة النمط الواحد، يجب أن تخلي مكانها لديمقراطية عالمية تقوم على اللامركزية وعلى التنوع.

إن حقوق كل الشعوب، وكل الأنواع، يجب أن توضع فوق حق الشركات في تحقيق الأرباح من خلال عملية تدمير لا حدود لها.

فالتبادل الحر لا يرتب الحرية، وإنما العبودية: الكائن الحي يستعبد بواسطة براءة اختراع، المزارعون من خلال التقنية العالمية، البلدان من خلال الديون والتبعية وتفكك اقتصادها الوطني.

نحن نريد الألفية الجديدة، ألفية الديمقراطية، وليس الشمولية الاقتصادية، الانسانية، والأنواع الأخرى، لا مستقبل لها، إلا إذا استبدلت مبادىء المنافسة والانحطاط المنظم، وتسليع كل الحياة، وزراعة النمط

الواحد، والاحتكار، والسيطرة المركزية الممارسة من الشركات الكبرى على حياتنا اليومية، والواردة في قواعد المنظمة العالمية، بمبادىء تحمي الناس، والطبيعة، والالتزام بتفضيل وتقاسم التنوع، واللامركزية، والتنظيم الذاتي، الكامن في ثقافاتنا ودساتيرنا الوطنية.

إن قواعد المنظمة العالمية تنتهك مبادىء حقوق الانسان، وبقاء البيئة، إنها تنتهك قواعد العدالة والحياة. إنها قواعد حرب ضد الكوكب وسكانه. تغييرها يجب أن يكون شعار معركة زمننا من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان.

إنها مسألة البقاء على قيد الحياة.

9 ـ A.G.C.S. الاتفاق الفخ!

اغنيس برتراند ولورانس كلافاتيدس

اغنيس برتراند، فيلسوفة، عملت لسنوات عدة سكرتيرة عامة لشبكة بيئية أوروبية: ايكوروبا. والتي كان فرعها الفرنسي أول رابطة، حذرت من اتفاقات الغات. نشطة ومحاضرة وباحثة مستقلة، وكاتبة مقالات عدة، نشرت في فرنسا، وفي الخارج، حول التنظيم التجاري للعالم، عضو المنتدى الدولي حول العولمة، الذي ظهر عام 1995 وأسهم كثيراً في إفشال الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار AMI.

لورانس كالافاتيدس، مثقفة متعددة الاختصاص، وباحثة مستقلة، وعضو في مرصد العولمة، ونائبة رئيس معهد إعادة توطين الاقتصاد.

• • •

إن الخدمات العمومية، اليوم، محاصرة عالمياً، ومرغمة على الانفتاح على المنافسة، وعلى تقليص العاملين فيها وتقليص موازناتها، أيامها، هكذا، تبدو معدودة. سواء هذا باسم تسديد الديون، كما في آسيا وأميركا اللاتينية، أو تقليص عجز الموازنة العمومية كما في كندا ودول أوروبا، صار وضعها القانوني نفسه موضع اتهام.

التناقض في أن الأمر يتعلق بقطاعات احتمالات الربح فيها كبيرة، وهي محط أطماع شركات الخدمات الكبيرة، والذي جعل قطاعات مثل التعليم، الصحة، والثقافة في الطريق إلى التفكك. مطلق العبث أن يزعم باسم التجارة الدولية تنظيم الخدمات العمومية التي أساساً محددة في الإطار الوطني. بإشراف المنظمة العالمية للتجارة ومن خلال الاتفاق الغامض حول تجارة الخدمات، فإن سيناريو تفكيكها قد بُرمج.

مجال الخدمات واسع جداً، غير متجانس، ومتحرّك. تقليدياً في الاقتصاد، لكي يميز مجال الخدمات عن القطاعات، الأولية: مناجم وزراعة؛ والثانية: مصانع وصناعات. فإنها تسمى المجال «غير المرئي»، بدءاً من البريد إلى الاتصالات مروراً بالتأمينات، وخدمات المصارف، البناء، السياحة، الاستشارات القانونية، البحوث العلمية، المواصلات، وأيضاً التعليم والصحة. وهكذا تغطي الخدمات مجالات النشاط الاجتماعي كلها، وإذا شئنا وضع تحديد لها أكثر اتساعاً، يمكن وصفها بأنها: «أنشطة إنسانية تستجيب لحاجات إنسانية».

لكن الخدمات أيضاً قطاع استراتيجي، المواصلات مثلاً تتيح الغزو، المسلح في الماضي، والتجاري اليوم. المواصلات أداة اتصال ولكنها أيضاً أداة سيطرة، الخدمات المالية، المجال اللامادي يتيح مضاربات بدون كوابح، وأخيراً ماذا نقول عن المرئية والدعاية اللتين جاءتا لتشكلا ـ وأحياناً تستعمرا ـ الخيال الفردي والجماعي؟! إنها قطاعات استراتيجية جداً قادرة على خلق المستهلكين القادمين.

إذا أردنا معرفة أثر تنظيم الخدمات على التغيرات الاجتماعية، فإن العودة إلى نصف قرن مضى، لن تكون زائدة على اللزوم. الخدمات أسرعت بالعولمة الاقتصادية ونشرتها، تستطيع نظرياً العمل على تقارب الشعوب، لكن في الحركية الليبرالية تخاطر بخلق تمييز عرقي جديد. في جزيرة مانهاتن وحدها يبلغ خطوط الهاتف، قدر مجموع ما يوجد في قارة أفريقيا. الخدمة التجارية تتواكب أحياناً مع تعميق اللامساواة وتركيز

السلطان. وسائل الاتصال المتعددة، والتقنية الحيوية، والسباق نحو الاختراع والتجديد التقني تقود إلى احتكارات جديدة. الشركات التي تملكها، عملاقة قدر عدم اهتمامها بنتائج توسعها، تنطلق في غزو أراض جديدة: الطب المرئي، الجامعة على الخط، كل الحاجات الاجتماعية: الاتصال، التعلم، الترويج، العلاج، الانتقال هي مناجم جديدة والتي تريد الشركات الخاصة أن تكون لها عليها حقوق الاستخراج. بفضل التقدم التقني والمعلوماتية، ونظام حقوق الملكية الثقافية، الموضوع على مقاس المصالح الخاصة... حقول كاملة وواسعة من المجال العمومي، تخاطر اليوم بأن تصير محميات تجارية.

مثلاً، كيف لا يقلقنا أن القطاعات المصنفة «خلاقة» غير المرئية يوجد من بينها المتاحف، المكتبات، بنوك المعلومات وحتى الأرشيف الوطني؟ كل تراث الحضارة المنقول حتى اليوم بواسطة حقول الخدمات.

مع ذلك نحن لا نملك فسحة من الوقت، لكي ندرك ماذا سيكون أفضل إطار لتنظيم مختلف قطاعات الخدمات، وذلك لأنها موضوع مساومات تجارية دولية، منذ انطلاقة دورة أوروغواي ـ الغات ـ.

واليوم، تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة يتسارع تحريرها على مستوى العالم. تاريخياً إعداد الاتفاق الخاص بالخدمات، يرجع إلى إدارة ريغان، لوبي قوي، هو «الائتلاف الأميركي من أجل اتفاقات تجارية» والذي من ضمنه نجد شركات مثل بروكتراند غامبل، ديزني، أميركان اكسبرس، يضغط من أجل إدراج الخدمات في مفاوضات الدورة الثامنة للغات، لقد أدرجت على أنها «موضوع نقاش» في بداية الدورة في بونتا ديل ايست، في أوروغواي عام 1986. لكن بطريقة احتيالية، ورغم معارضة البلدان في طور النمو، صارت «موضوعاً للحسم» في نهاية الدورة. عندما اختتم المفاوضون الأميركيون والأوروبيون الدورة في ديسمبر 1995، في جنيف، فإنها كانت تتضمن اتفاقاً حول الخدمات.

لكن، حين التصديق عليه في البرلمانات الوطنية، في 15/12/1994 في

حالة قصر بوربون ـ البرلمان الفرنسي ـ فإن قائمة قطاعات الخدمات المعنية لم تعط، ببساطة ـ للبرلمانيين. احتيال ثقافي لا سابق له: يجرى التوقيع على نصوص ملزمة قانوناً، لكن تفسيراتها أو طريقة عملها لم تقدم معها.

الاتفاق اليوم موضوع مفاوضات جديدة. الاتفاق حول تجارة الخدمات ـ A.G.C.S ـ تغطي 160 قطاع خدمات وفق التصنيف المركزي للمنتجات التابع للأمم المتحدة. تنظيم الخدمات، في بلد ما، وفق هذا الاتفاق يمكن أن يصير، في أي لحظة، موضوع شكوى أمام المحكمة التابعة للمنظمة العالمية. نحن نسير على أرضية منزلقة، حيث الحق التجاري يتفوّق على كل الاعتبارات الأخرى.

في اللغة الجديدة للمنظمة العالمية، تمثل الخدمات جزءاً من جدول الأعمال غير الرسمي، بمعنى آخر جدول أعمال المفاوضات المستقبلية مبرمج مقدماً وملزم. والأكثر من هذا إن إلغاء التنظيمات المقبل موجود في بنود الاتفاق. لهذا السبب رغم الهزيمة الماحقة التي تكبّدتها في سياتل، ورغم عدم تمديد صلاحياتها، فإن المنظمة، مثل الطيار الآلي، تواصل برامجها. البرنامج لا يتعلّق بخفض الحواجز الجمركية، فهذا غير ممكن تطبيقه على «غير المرئي» أي الخدمات، وإنما تفكيكها.

في الحقيقة لكي تكون الخصخصة ممكنة في هذا المجال، يجب أولاً جعل التشريعات الوطنية، التي تؤطر النشاطات المتعددة للخدمات، تتراجع.

ظاهرة العولمة الاقتصادية ليست في الحقيقة إلا هذه العملية، إنها عملية إلغاء معممة للتنظيمات، تهدف إلى استسلام السياسة والممارسات السابقة، المتنوعة بحسب البلدان والقارات، وإحلال المنطق الوحيد للسوق محلها. «قل لنا ما هي العوائق التي تواجهك في تجارة الخدمات» هكذا صرّح، مفعوماً بالرضى، المفوّض الأوروبي السابق للتجارة الخارجية، ليون بريتان أمام جمع من المديرين العامين الأوروبيين «تلك ذات الأصل الحكومي هي الأسهل في الاسقاط بواسطة اتفاقات التبادل الحر».

إتفاق إطار، لم تنجز بعد، إلا أنه وضع قواعد التحرير التام لكل النشاطات الخدمية. الذين صمموها، يفكرون، على المدى الطويل، تضمينها نظماً عامة، تطبق بشكل واحد، على كل القطاعات: من الأسواق الكبرى - سوبر ماركت - إلى الثانويات التعليمية، من التأمينات إلى المكتبات والمتاحف وبنوك المعلومات. في الواقع، الجزء الأول من الاتفاق، يتعلّق بكل القطاعات، سواء كانت مستهدفة، أي موعودة بالتحرير، أم لا. قواعد الشفافية، النظم السابقة، الدعم، تقع في هذه الفئة من النظام العام. الجزء الثاني لا يطبق إلا على القطاعات المستهدفة، أي تلك التي تقرر تحريرها. مخادعون، ولكنهم مع ذلك دبلوماسيون، مروجو الاتفاق حرصوا على السماح بحماية الأنشطة التي لا تريد البلدان إخضاعها بالكامل للتحرير، أو على الأقل ليس بعد.

في المقابل، طريقة عمل الالتزام، أو الحماية، هي مكيافلية تثير حسد محاكم التفتيش. الاجراءات المختلفة: لنفرض أن بلداً طلب منها تصريح أو إذن حكومي بفتح مدارس خاصة برأسمال أجنبي على أراضيها، يجب جدولة الاجراءات بدقة كبيرة. كل إجراء نسيت حكومة البلد تحويله إلى جنيف، يمكن اعتباره عائقاً غير شرعي أمام تجارة الخدمات. هكذا في أدق التفاصيل، تكون الخدمات العمومية تحت سيطرة المنظمة العالمية. هذه، من ناحية أخرى تحتفظ بحق تقرير ما إذا كانت الاعفاءات المطلوبة من البلدان مبررة أم لا وذلك عند إعادة النظر في الاتفاقية. بمعنى آخر الاتفاق هو تحرير مؤجل، وقع اليوم وخصخص غداً.

إعادة النظر، أو التفاوض، حول الاتفاق، بدأ في جنيف رسمياً في 25 فبراير 2000. من خلال المادة 19 والتي تلزم البلدان «بعملية تحرير تدريجي» وزيادة المستوى العام للالتزامات الخاصة، ومن خلال إعادة النظر في الاتفاق، فإن المطلوب هو أن تصبح أداة الخصخصة التامة لكل الخدمات. الخدمات العمومية، والتي لم تذكر بالاسم أبداً، - المصطلح لم يذكر مرة واحدة في 25 صفحة من الاتفاق - فإن المستهدف أن يكون الاتفاق

برنامجاً عالمياً حقيقياً للخصخصة. مجالات الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية، الثقافة، المرئية، المياه، الطاقة، لم ينظر إليها الاتفاق على أنها حقوق، وإنما مجرد أسواق محتملة: الأهمية الاقتصادية لهذه الخدمات تبرر هذه النظرة.

صناعات الخدمات هي قطاع ذو نمو هائل في الاقتصاد العالمي، خدمات التعليم والصحة تأتي على رأس القائمة: الانفاق السنوي على الصحة، في العالم، يمثل 3500 مليار دولار، والانفاق على التعليم 2000 مليار دولار. هكذا نفهم لماذا يسيل لعاب الشركات؟!

الشركات الكبرى في السوق العالمي - اكسا، فيفاندي، ريد الزيفير، اوهور فكان هوسبيتال، مثلاً، تطمح طبعاً في وضع يدها على القطاعات المربحة. في مجال الصحة سوف تتوافر العناية الفخمة للزبائن الأغنياء، أما الفقراء فيجب أن يكتفوا بطب يتدنى والذي تقدمه خدمات صحية تنوء تحت ضغوطات الموازنة.

بعذر الانسجام واحترام قواعد المنافسة، الخدمات العمومية محاصرة عالمياً. بالنسبة للمنظمة العالمية ثمة مطلب واحد «الانفتاح على الاستثمار الخاص وعدم العمل إلا وفق اعتبارات تجارية».

لكن الأمر يتعلق هنا بنفي مبدأ الخدمة العمومية، والتي دورها، من خلال الدعم أو الرسوم التفضيلية، ضمان حصول الجميع على هذه الخدمات بشكل متساوٍ. الحق في التعليم، في الصحة، في الثقافة التي نصّت عليها الوثيقة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادرة عن الأمم المتحدة (ديسمبر 1966) هي حقوق الكائن البشري، التي لا يمكن المساس بها، لكن التسليع غيَّر المعطيات سريعاً، تحت نيران المنظمة العالمية والمفوضية الأوروبية، استعملت بعض الأساليب الغليظة، بطريقة مثيرة للاشمئزاز، من أجل تغيير مجرى الأحداث.

- تدمير الاندماج الرأسي الخاص بالخدمة العمومية، مثلاً بالنسبة

للسكك الحديد، صيانة الشبكة، خدمات المسافرين، بيع التذاكر، صارت مجزأة عن بعضها وتتنافس في ما بينها. القطاع الخاص ـ بالطبع يمتلك الأجزاء الأكثر عائدية، ونحن نعرف التالي، اقتصاد في نفقات الأمن والتي أدت إلى كوارث مثل كارثة بادينغتون.

ـ تخريب الخدمات العمومية، لكي يظهر القطاع الخاص على أنه المنقذ، والوحيد القادر على تحمل التكاليف. كل سياسات تقشف الموازنة، التي يصفها الايطاليون بأنها «سادية مالية» تذهب في هذا الاتجاه.

ـ جعل العاملين في الخدمة العمومية، في أوضاع هشة، وتجميد عدد الموظفين. الموظفون أو العاملون الذين يتقاعدون يستبدلون بموظفين وعاملين بعقود محددة الأجل، أو عقود خاصة.

ـ التوصية، وحتى جعل المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص إجبارية. هكذا المفوضية الأوروبية، قررت أن على كل مدرسة، في الاتحاد، أن تطور مشاركة مع شركة خاصة، من الآن وحتى عام 2010 ـ مدارس دانون، مدارس فيفاندي، أو مدارس ماكدونالدز تظهر في الأفق ـ.

في جنيف أكثر من ست مجموعات عمل، تقوم بالعمل متوازية: مجموعة عمل عن التنظيمات الداخلية، مجموعة عمل عن قواعد الاتفاق، والتي تهتم، من بين أمور أخرى، بالوضع القانوني للدعم. ومجموعة عمل عن الالتزامات الخاصة، والتي تكرّس، بخاصة، لإعادة النظر في المصطلحات.

ماذا يناقش في هذه المجموعات؟

من يناقش من؟

وباسم من؟

لا أحد حتى الآن يستطيع الاجابة عن هذه الأسئلة، والتي مع ذلك أساسية.

يكفي النظر في التعريفات الجديدة للحصول على أدوات فاعلة، تغيير القواعد خلال اللعب كان دائماً مربحاً. إنه المنهج الذي أتاح الوصول إلى خلق المنظمة العالمية للتجارة: كل شيء مسألة تعريف: إعادة تعريف التعليم على أنه خيرات استهلاكية عمومية أو خاصة، والصحة على أنها صناعة تصديرية. عندئذٍ يمكننا الحصول على النتيجة التي نبحث عنها.

ادفع المنهج بعيداً أكثر، بأن تعيد النظر في مصطلحات الخدمات، هذا يسمح بـ «القبض» على القطاعات التي ما زالت خارج القبضة.

هذه النظرة، المعترف بها من قبل لوبي الخدمات، اعتنقت كلية من قبل مجلس تجارة الخدمات في المنظمة العالمية.

عند التوقيع عليه، مر الاتفاق دون لفت الانتباه، الحركات المضادة للغات، في أوروبا، أميركا، وآسيا، كانت منشغلة بمواجهة الاتفاق حول الزراعة والاتفاق الخاص بالملكية الثقافية. الاتفاق العام عن تجارة الخدمات، قانونياً، أكثر تقنية، لهذا فإنه مع أنظمته العامة، والتزاماته الخاصة، وإمكانات الاستثناء لم تجر مناقشتها من النقابات. الاستثناء الثقافي وحده، الذي تحصلت عليه فرنسا، في آخر لحظة، تصدّر الصفحات الأولى من الصحف.

اليوم الأمور تغيّرت، الاتفاق صار موضوع حملات تتعاظم في كندا وفرنسا وبريطانيا وماليزيا، وحتى في الولايات المتحدة، العمل التفسيري لتوضيح القواعد الغامضة بدأ حقاً. هذا العمل يعتبر أساسياً بالنسبة للحركات لمتابعة ما أهملته الغالبية الساحقة من البرلمانيين، هؤلاء اختصاصهم كنواب منتخبين صار في الميزان، وقدرتهم على وضع القوانين، بخاصة الاجتماعية، صارت رهينة.

في الصحف المسلسل بدأ: هل يدق الاتفاق جرس نهاية الخدمات العمومية؟ أو أن نقادها مرضى نفسيون؟

في أكتوبر، رسالة مفتوحة موجهة للمدير العام لليونيسكو، وقّعها 28

شخصية من بلدان العالم كله، يلفتون انتباهه إلى الأخطار التي تواجه مهمة المنظمة التي أنيطت به مسؤوليتها، بسبب إعادة النظر في الاتفاق الخاص بتجارة الخدمات في المنظمة العالمية للتجارة. الغريب أن فرنسوا هوارت، سكرتير الدولة للتجارة الخارجية، هو الذي تولّى الرد من طريق الصحافة، نافية كلية وجود خطر على الخدمات العمومية في هذه المفاوضات، كاتبتا هذا الفصل دحضتا نقطة المزاعم المطمئنة التي أدلى بها فرنسوا هوارت، والذي فضل هذه المرة الصمت. لكن المنظمة العالمية للتجارة، معتبرة، بدون شك، أن الأمر خطير، بما يكفي، أصدرت بيان تكذيب. ثم جاء دور مدير قسم تجارة الخدمات، دافيد هارتريدج، الذي بعث برسالة نشرت في اليومية «الأيومانتيه» لكي يطمئن بدوره: لا الخدمات العمومية ولا دعمها موضع اتهام «إنها ليست حتى معنية بالاتفاق» إذاً أين الحقيقة؟

السذج أو السفطائيون الذين يقفون عند ظاهر النص يعطون الحق لأولئك الذين ينفون. الخدمات العمومية لم تذكر في هذا الاتفاق، لكن هذا يعني، في الحقيقة، أنه وفق منطق التجارة والتجّار ـ وليس الحق ـ أن الخدمات العمومية لا يعترف بها، الافصاح عن اللون كان سيكون استراتيجية سيئة، يجب في المرحلة الأولى الحصول على توقيع الحكومات، وتصديق البرلمانات، منطق الاتفاق الداخلي يقوم بالباقي عند إعادة النظر.

المفوض الأوروبي للتجارة الخارجية، بسكال لامي، نفى قطعاً وجود أقل خطر على الخدمات العمومية على الطريقة الفرنسية، لكن التكنوقراطي الأوروبي، الذي فاوض على الخدمات باسمنا جميعاً، في المنظمة العالمية، ميشل سيرفوز، لم يجد حرجاً في القول «إن قطاع التعليم والصحة نضج للتحرير» ـ أي للخصخصة ـ أكثر منذ عام 1999.

بينما في مقدم المسرح، ساستنا، اليد على القلب، يقسمون بأنهم يدافعون عن الحقوق الاجتماعية، إلا أنهم يترأسون تكنوقراط، يصوغون، باتفاق تام مع المنظمة العالمية، سيناريو تفكيكها.

اللجنة 133 في الاتحاد الأوروبي، المكونة من خبراء يقدمون المشورة لوزراء الاقتصاد الخمسة عشر، هي، في هذا الخصوص، أداة أساسية، مستمدة اسمها من مادة في اتفاق الاتحاد، تعطي للمفوضية الأوروبية سلطة التفاوض على اتفاق التبادل الحر، تعدّ في تعتيم تام توجيهات المفاوضات التي يعتمدها الوزراء.

في ساعة كتابتنا لهذه الصفحات، بسكال لامي، يضاعف جهوده للحصول - خلال المؤتمر الحكومي القادم الذي يختتم الرئاسة الفرنسية، عام 2000 - على تعديل دستوري وفق المقاس، تعديل المادة cxxx 11.

مفوضنا البراغماتي يريد الحصول، للمفوضية، على سلطان مطلق للتفاوض على. . . الخدمات. إنه يدعي أن مجلس الوزراء، في المستقبل، لا يحسم وفق الإجماع وإنما وفق الغالبية النوعية.

حقاً لا حاجة لذكر اسم الخدمات العمومية من أجل جعلها تتراجع، ولا حاجة أيضاً لتوضيح معنى تعديل دستوري للدفاع عنه. في المقابل إذا أردنا الدفاع عن الخدمات، فإن بعض التقنية تفرض نفسها.

إن فحص بندين من الاتفاق يبين تماماً منطق المجموع.

إحدى الأدوات الفاعلة هي البند الخاص بالشفافية، المادة 6 تدعو إلى أن كل تشريع، كل تنظيم، قبل حتى اقتراحه أمام البرلمان، يجب أولاً إخطار المنظمة العالمية به، حتى تتحقق هذه من مدى توافقه مع قواعد الاتفاق. هذه التنظيمات يجب أن تستجيب لأهداف سياسية مشروعة. الغريب أن الاتحاد الأوروبي، في ملاحظة غير رسمية، في 22 فبراير 2000، هو الذي طلب من المنظمة العالمية «إعداد مرشد بهدف تأطير عمل البرلمانيين في إعداد القوانين»، هكذا بالطبع المنظمة العالمية هي التي تحدد سمات الشرعية. أكثر من هذا، هذه التنظيمات لا يجب أن تكون «صارمة أكثر مما يلزم لكفالة جودة خدمة ما» الجودة وليس الوصول إلى الخدمة، فهذا لم تتطرّق له. مفهوم الضروري أو اللازم، أساسي: إنه يجبر كل

حكومة على أن تبرر قراراتها. هذه المادة هي هجوم مباشر، مواجهة، ضد الديمقراطية، يماثل وضع المشرِّعين تحت الوصاية. إنها أداة حقيقية لتحييد الديمقراطية، والتي يجب أن تعطل لكي تطمئن الأسواق، ولكي يستطيع المستثمرون التمتع بمناخ الاستقرار. الرجوع إلى اللغة الانكليزية أداة مفيدة لفك شفرة اللغة الجديدة: تنظيمات داخلية هي ترجمة عن الانكليزية Domestic regulation، والتي تعبّر هكذا أفضل من تشريع وطني.

مجموعة العمل على قواعد الاتفاق، وضعت قائمة طويلة بالتنظيمات الداخلية، أو التشريعات الوطنية غير المرغوب فيها: في موضوع خدمات المعلوماتية، وقوانين حماية الحياة الخاصة صارت على الانديكس ـ محرمات ـ التنظيمات العمرانية المتعلقة بمواقع التخلص من النفايات، القوانين حول تقسيم المناطق، التخطيط وساعات فتح المتاجر، القواعد والاجراءات المنظّمة للتسديد في أنظمة التأمين الإجباري، هي جميعاً على القائمة السوداء.

أداة أخرى من الاتفاق هي المادة XXIII.3 المسماة أيضاً «الشكوى في حالة عدم انتهاك». لعبة شيطانية حقيقية، هذه المادة تسمح لشركة خدمات ما، والتي ميزاتها المتوقعة تلغي أو تقلّص بسبب تنظيم والذي هو مع ذلك متوافق مع قواعد الاتفاق، بأن تتقدم بشكوى، من طريق حكومتها، للحصول على تعويض، بكل وضوح لم تعد هناك حاجة لأن تكون مذنباً لكي تعاقب. لكن الحذر واجب، ما دامت إعادة النظر لم تنجز، فإن الشيطان يبقى في الكواليس. بواسطة اتفاق ودّي، حثّ عليه رئيس مجموعة المفاوضات حول الخدمات، اتفق على ألا يستخدم أي بلد المادة XXIII.3 في موضوع التأمين الاجتماعي والدعم ما دامت إعادة النظر في الاتفاق لم تنجز.

منطق الاتفاق يتركز في هاتين المادتين، يظهر أن المجموع يكون صندوق أدوات إلغاء التنظيمات، أدوات بحسب المقاس، لتفكيك، سحق، تمزيق، ليس فقط الخدمات العمومية وإنما أيضاً تشريعات العمل، الحقوق

الاجتماعية، وحتى ممارسة الديمقراطية نفسها.

جمهورية ـ أي الشأن العام ـ المصطلح يذكرنا بأن الديمقراطية مؤسسة على الصالح العام. إذا الشأن العام ضُمَّ إلى المصالح الخاصة، فإننا نخرج من الديمقراطية، لكي ندخل نظاماً اوليغارشياً ـ حكم الأغنياء ـ هذه المرة عالمياً. إقطاع جديد حيث السادة هم الشركات العابرة للأوطان، أكثر قسوة وخداع مما كانه إقطاع الماضي لأنها أكثر قوة.

نحن لا نتوقّع من هذه الكيانات أن تغيّر قواعد اللعبة. في الغابة الاقتصادية التي وجدت فيها نفسها، من خلال اتفاقات التبادل الحر، فإنها محكوم عليها بالجري إلى الأمام، تكبر أو تختفي تستوعب أو تُستوعَب، وفي النهاية تكون كارتلاً.

لكن المصير الذي ينتظر الخدمات العمومية، ليس قدراً محتوماً، وقوعه لا يحدث إلا على حساب المواطنين، ويجب أن يعتمد على عدم وعي غالبية الساسة.

التعقيد البيزنطي في الاتفاق وفي إجراءات المفاوضات في المنظمة العالمية، يشبه، أكثر فأكثر، ساتراً دخانياً، لأن المنظمة العالمية فقدت مصداقيتها. المنظمة التي محكمتها تفرض علينا استهلاك اللحوم المعالجة بالهرمون، وإلا دفع تعويضات، لم تعد، ببساطة، ذات مصداقية.

من حسن الحظ أن الوعي لا يطيع قوانين السوق، إنه ينتقل مجاناً، وهو أيضاً معدٍ، لدرجة أن الرياح يمكن أن تدور. نصر غير متوقّع للمجتمع الدولي على الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار AMI، فشل ساحق للمنظمة العالمية في إطلاق دورتها الألفية في سياتل.. أبداً، لا يوجد اثنان بدون ثالث. المرحلة القادمة بدأت الآن، وجرس الإنذار دقّ.

10 ـ العولمة والتغيُّرات المناخية

سيمون ريتالاك ولادان سوبهامي

سيمون ريتالاك سبقت الإشارة إليه، يحمل ليسانساً في العلاقات الدولية من جامعة كاليفورنيا، حيث وجه دراسته نحو الاقتصاد البيئي. لادان سوبهامي يقوم حالياً بأبحاث في المنتدى الدولي عن العولمة، وأسهم في تنظيم حلقات نقاش عن المنظمة العالمية للتجارة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

• • •

التغيرات المناخية التي أثارها الانسان، هي ربما المشكلة الأشد خطورة حالياً، باستهلاك النفط، الفحم، والمحروقات الأخرى، بكميات تزداد باستمرار، فإننا نصدّر، أكثر فأكثر، غازات لها آثار احتباس حراري، بخاصة ديوكسيد الكربون، ومع قطع أشجار الغابات، التي عادة تمتص هذه الغازات، فإن هذه الغازات تحبس أشعة الشمس في الغلاف الجوي للأرض، وتؤدي إلى حرارة السطح. هذا ليس نظرية محضة، وكما أعلن في التقرير الثاني، الذي أعدّه وراجعه 2000 عالم، فإن مجموعة من الخبراء الحكوميين IPCC في المنظمة الرسمية التي أنشأتها الأمم المتحدة لدراسة ظاهرة الاحتباس الحراري، أكدّوا أن «حزمة من العناصر تشير إلى أثر ملموس للانسان على المناخ الكلي».

وفق IPCC متوسط حرارة الأرض ارتفع 0,6 درجة مقارنة بحرارة الأرض في الفترة ما قبل المرحلة الصناعية. اثنتا عشرة سنة من بين السنوات الأكثر حرارة، والتي لم يسجل مثلها في ما سبق، كانت ما بعد عام 1980. وحيث أن درجة الحرارة كانت مرتفعة جداً، فإن الطاقة التي تحكم النظم المناخية للأرض، فاضت وأدت إلى اختلالات عنيفة في الطقس، مثل أعاصير ميتش التي أدت إلى موت 10 آلاف شخص، ودمّرت البنية التحتية وخرّبت اقتصاد بلدين في أميركا الوسطى عام 1998. تحت تأثير ارتفاع الحرارة هذا بدأت الجبال الجليدية القطبية في الذوبان، والحشرات، حاملة الأمراض صعدت نحو الشمال، حتى مستوى نيويورك، هذا ليس إلا البداية. العلماء يتوقعون ارتفاعاً قدره 2,5 إلى 10 درجات في متوسط حرارة الأرض، خلال القرن القادم. إذا استمرت التوجهات الحالية، فإننا نخاطر بمشاهدة أعاصير، وحالات جفاف، وارتفاع مستوى البحر، وغرق السواحل، وتسرّب مياه البحر إلى المياه الجوفية، وحصاد سيىء واختفاء الغابات ـ بما في ذلك غابات الأمازون ـ وغرق مناطق وجزر واطئة، وانتشار أمراض وبائية مثل الملاريا في كل أنحاء العالم، أما الزراعة فمهددة باضطرابات شديدة، والاقتصادات تنهار، ويمكن أن نشاهد ملايين المهاجرين لأسباب بيئية، يهربون أمام تقدم البحر والصحارى.

العلماء حذّروا الحكومات من أن هذه التغيرات المناخية ستؤدي إلى موت الملايين.

العولمة الاقتصادية تسرّع في هذه الظاهرة، عندما تزيد في النشاط الاقتصادي، وتعمّم نمط التطور الغربي الشره للكاربون. المسافة التي تزداد بين المنتجين والمستهلكين، التوسّع المفرط للتبادل التجاري والذي تزيد العولمة في سرعته، تطلب تطوراً هائلاً في أنواع المواصلات التي تصدر عنها غازات ذات أثر احتباس للحرارة. تحرير التجارة والاستثمار، في العالم كله، سهل، من ناحية أخرى، تطور الزراعة الصناعية والصناعات التحويلية الغذائية، وهي مستهلك كبير للطاقة. كما تصدر عنها، أيضاً، كميات هائلة

من هذه الغازات. لقد شجّعت أيضاً استخدام سلع استهلاكية، شرهة للطاقة، مثل السيارات والأجهزة الكهربائية، وتركز بنى تحتية واسعة، من أجل إنتاج الطاقة الناتجة عن المحروقات وتوزيعها.

في الوقت نفسه، العوائق التي خلقتها العولمة ـ بخاصة النمو الكبير للشركات البترولية ـ وبالتالي نفوذها على الحكومات ـ واشتداد ضغوط المنافسة على الصناعات الوطنية، يمنع الدول من اتخاذ اجراءات مناسبة. إضافة إلى أن قواعد التجارة العالمية، تهدد التشريعات الوطنية المستهدفة تقليص انبعاث الغازات ذات الأثر الاحتباس للحرارة.

المناخ إذاً سيستمر في التغير، مع نتائج مأسوية بالنسبة لنا جميعاً.

تطور المواصلات التجارية:

الاقتصاد العالمي الحديث، والفلسفة التي تلهم نشأته، يتضمن، من حيث المبدأ، التجارة على مسافات كبيرة. التبادل الحر، المؤسس على التخصص الدولي، الذي تبرره نظرية الميزات المقارنة، هو مفتاح الليبرالية الجديدة، كل البلدان يجب أن تتخصص في ما هي أقدر على فعله أو إنتاجه، من أجل تصديره واستيراد الباقي. معظم حكومات الأرض، وقد تبنت هذا المنطق، بخاصة عندما أزالت العوائق أمام التجارة الخارجية، استبدلت مختلف الاقتصادات المحلية التي تستجيب لمعظم سكان المنطقة، باقتصادات تنتج أساساً من أجل التصدير، وتستورد معظم السلع الضرورية. هكذا الخيرات ـ السلع ـ التي كنا قادرين على إنتاجها بأنفسنا، أو المواد الغذائية التي لم تكن متوافرة لأسباب ترتبط بالمناخ أو بالمواسم، صارت الآن تستورد على مدار العام. المسافة الجغرافية، بين المنتجين والمستهلكين صارت، لهذه الأسباب، طويلة جداً. متوسط المسافة التي تقطعها السلع، في الولايات المتحدة مثلاً، كانت 1000 كم، عام 1992، هذا الرقم يخاطر جداً بالارتفاع.

عمليات الانتاج أحدثت تغيرات مماثلة، مع تحرير الاستثمار،

والسياسات التجارية، صار في إمكان الشركات الصناعية، أو الزراعية الغذائية، نقل، أو أن تعهد بمختلف مراحل الانتاج إلى مواقع في كل مكان من العالم تقريباً. المكونات ترسل، ويعاد إرسالها على مسافة عشرات آلاف الكيلومترات، قبل أن يصير المنتوج نهائياً أو مركباً.

هكذا، كما يصفه دافيد كويرتن، عندما شرعت شركة لوتيس في عرض مصعد في السوق، فإنها عهدت بتصميم آليات نقل الحركة إلى اليابان، نظم الأبواب إلى فرنسا، الالكترونات إلى ألمانيا، والعجلات الصغيرة إلى إسبانيا، كل هذه المكوّنات ترسل إلى الولايات المتحدة، لكي تجمع هناك، قبل أن يصدر المصعد إلى العالم كله. وكما تبين دراسة، أجراها المعهد الألماني «فويبرتال» فإن مكونات اللبن بالفراولة، زنة 50 غراماً، تقطع ما مجموعه 1005 كم قبل أن تخلط. الفراولة تأتي من بولندا، دقيق القمح والذرة يأتيان من هولندا، المربّى من ألمانيا الغربية، العلبة من ألمانيا الشرقية أما اللبن نفسه فيأتي من شمال البلاد. الألمنيوم المستخدم في غطاء العلبة يقطع 300 كم.

بسبب ازدهار التجارة العالمية هذا، تضاعف حجم المرسلات تقريباً عشر مرات ـ من حيث الوزن ـ منذ عام 1950، 90 في المئة من السلع المتبادلة في العالم، تنقل بحراً، وحاجة هذا القطاع، من الطاقة، صارت هائلة: 140 مليون طن من المحروقات تستهلكها، كل عام، السفن التجارية في العالم. كما أن المواصلات البحرية مرشحة للزيادة بمقدار 85 في المئة ما بين 1997 ـ 2010، بسبب توسع التجارة العالمية. موانىء، مثل لوس انجليس، يتوقع أن يضاعف نقل أو عبور السلع من طريقه، خلال الربع القادم من القرن. هذا النمو لا يمكنه إلا أن يجر ارتفاعاً في بعث غازات ذات أثر احتباس للحرارة.

الشيء نفسه للشحن الجوي الذي تضاعف تقريباً ثلاث مرات من عام 1985 إلى 1997. منتقلاً من 44 مليار طن ـ كليومتر، عام 1985، إلى 123 ملياراً عام 1997. أي بزيادة قدرها 280 في المئة بوينغ تتوقع زيادة مضاعفة

ثلاث مرات، من الآن وحتى 2017. من المنتظر أن الشحن سيستمر في التطور بنسق أسرع 2 في المئة من نقل الركاب.

النقل الجوي هو الأكثر شراهة للطاقة، كل طن يشحن جواً يستهلك 49 مرة أكثر، في الكيلومتر، مما لو نقل بحراً. وهو ضار بشكل خاص، بسبب أن الطائرات تصدر عنها غازات ذات أثر احتباس للحرارة، على ارتفاع جوي كبير، في الفضاء الأعلى، حيث الهواء أكثر خفة، وحيث هذه الغازات تمتص بفاعلية أكثر الأشعة ما فوق الحمراء، وتمنعها من النفاذ نحو الخارج. بخار الماء الصادر من الطائرات، والذي يكون سحابة عالية في الفضاء، يمكنه أيضاً أن يمارس تأثيراً مهماً على المناخ، ذلك لأن السحب على ارتفاعات كبيرة، تحبس الحرارة بشكل فاعل وبشكل خاص.

هكذا الأمر بالنسبة للنقل البري، في أوروبا مثلاً، شهدنا النقل العابر للحدود، بواسطة الشاحنات، يتضاعف ثلاث مرات، والذي، وفق تقديرات الاتحاد الأوروبي، ارتفع من 400 مليار طن ـ كم عام 1970 إلى 1200 مليار طن ـ كم عام 1997. هذا النمو ترتب أساساً من تحرير التجارة والتبادل، والذي جعل التجارة على مسافات بعيدة مربحة أكثر، وليس فقط زيادة الانتاج والاستهلاك.

من عام 1986 إلى 1991، مسافات نقل المواد الغذائية، في أوروبا، زادت بنسبة 19 في المئة بينما الزيادة في الحجم لم تكن إلا 8 في المئة. في الولايات المتحدة، الشحن عبر السكك الحديد تضاعف أكثر، منذ 1960، ليصل إلى 1200 مليار طن ـ كم عام 1994 فقط. وهو العام الذي يقترب فيه متوسط طول المسافات من 1300 كم. النقل بواسطة الشاحنات عرف نمواً أكثر أهمية، بخاصة منذ توقيع اتفاق ألينا، إلى درجة أن الشاحنات قطعت حوالى 300 مليار كم ما بين الولايات عام 1994.

التكاليف المتراكمة عن هذا النقل إلى مسافات طويلة، كانت باهظة جداً، وإذا ضمنت في السعر العائد للمنتوجات، فإنها تضر بقدرة اقتصاد نقل

السلع على البقاء في مثل هذا المستوى.

إن مضاعفة التجارة العالمية خمس عشرة مرة، وهو نتاج انفتاح الأسواق أمام حرية التبادل والاستثمارات، أدت، بكل وضوح، إلى نمو كبير للطلب الكلي على المحروقات، استهلاك 8/1 من النفط المنتج في العالم، يرجع إلى نقل السلع. المناخ هكذا يصير مختلاً، في شكل خطير، بسبب بعث الغازات ذات الأثر الاحتباسي للحرارة عن هذه المحروقات.

عولمة الزراعة الصناعية:

الزراعة الصناعية، جعلت انتاجية الأرض الزراعية، تعتمد تقريباً بالكامل على كميات كبيرة من الطاقة المشتقة من المحروقات، إنها إذاً أحد أهم المسؤولين عن التغيرات المناخية. الزراعة الصناعية، التي يتبناها جزء كبير من العالم الصناعي، صارت تنتشر في كل أنحاء الأرض، في بلدان مثل الصين، الهند، المكسيك، والتي، حتى وقت قريب، كانت تلجأ إلى نظم زراعية قليلة الاستهلاك للطاقة.

من مجموع بعث الديوكسين الكاربوني، والميثان، وأوكسيد الآزوت - غازات رئيسية ذات أثر احتباسي للحرارة - والتي وراء التغيرات المناخية، نجد 25 في المئة، 60 في المئة، 80 في المئة من هذه الغازات يرجع إلى الزراعة الصناعية. هذا النوع من الزراعة، يحل في الواقع، محل طاقة الانسان والحيوان، كميات ضخمة من الطاقة الصادرة عن المحروقات، والتي تستهلك منها أكثر من أي قطاع آخر. هذه الطاقة، أساساً مشتقة من النفط، وتستخدم مباشرة في تسيير الآلات الزراعية، جرارات، آلات بذر، آلات رش المبيدات والسماد، والنقل، بينما تستخدم الكهرباء في الري. هكذا في الولايات المتحدة ارتفع استهلاك الوقود في الزراعة عام 1993 إلى أكثر من 5 ملايين لتر بنزيناً، وأكثر من 13 مليون ليتر من الغاز أويل، أي 11 إلى 19 في المئة من المجموع الوطني.

مهما كانت هذه الأرقام كبيرة، فإنها لا تتضمن كميات للطاقة

المستهلكة خارج المزارع، في صناعة الماكينات، والسماد، والمبيدات، والتحويلات. والحفظ (في الولايات المتحدة، نصف تغليف المنتجات الاستهلاكية موجه للمواد الغذائية) ونقل المنتجات الزراعية بعد مغادرتها المزارع، إنتاج السماد من الآزوت، والفوسفات، والبوتاس، مثلاً، يتطلب ما بين 10 إلى 72 غالون وقود، أساساً مشتقاً من المحروقات، بينما تحويل المواد الغذائية يستهلك 4,7 في المئة من مجموع الطاقة في الولايات المتحدة عام 1991.

الزراعة الصناعية إذاً، لها آثار ضارة. بشكل خاص، إذ تجعلنا من أجل إنتاج الغذاء، نضطر إلى استهلاك طاقة أكبر من الطاقة التي نحصل عليها من استهلاكه.

يجب أيضاً الأخذ في الاعتبار البعث الناتج عن نشر ٧٠ مليون طن من السماد الآزوتي كل عام ـ مسؤول على الأقل عن ١٠ في المئة من مجموع بعث بروتوكسيد الآزوت في الهواء ـ.

إضافة إلى ذلك إن أساليب هذه الزراعة هي في أصل تآكل التربة، والذي، في الولايات المتحدة فقط، يؤدي إلى إطلاق 16 مليون طن من الكاربون في الغلاف الجوي كل عام. الأساليب الصناعية المكثفة في زراعة الأرز وتربية الحيوانات، تؤدي أيضاً إلى بعث غاز الميثان بكمية كبيرة. مزارع الأرز التي تغرق بالمياه، بدلاً من ريّها المطر الصناعي، تصدر عنها كميات كبيرة من الميثان، لأن الاغراق يمنع وصول الاوكسجين للتربة، ويؤدي بالتالي إلى تحلل المواد العضوية إلى هذا الغاز.

في صناعة تربية الحيوانات، يحشر عدد كبير من الحيوانات في مساحة ضيقة، وروث الحيوانات، المكدّس عادة في كميات كبيرة، يصدر عنه، عند تحلله، غاز الميثان. وإذا كان بعث هذا الغاز بكميات كبيرة، فذلك لأن غذاء الحيوانات يحتوي على بروتين أكثر مما لو أنها رعت العشب في المراعي. هكذا، إن 15 في المئة من البعث الكلي لغاز الميثان يرجع إلى تربية الحيوانات المكثفة.

العبور من الزراعة التقليدية، وعلى مستوى صغير، إلى الزراعة الصناعية وعلى مستوى كبير، له آثار بيئية أخرى مهمة: الهجرة الريفية، في أيامنا هذه معظم سكان العالم يعيشون في الريف، حيث يشبعون جزءاً من حاجاتهم الأساسية، على الأقل. استيراد المواد المدعومة والمنتجة صناعياً، ومكننة الزراعة، واحتكارها من شركات كبيرة، وتحوّلها إلى زراعة نقدية، أصابهم بالإفلاس، فتركوا أراضيهم، بالملايين، لكي يُحشروا في المناطق العمرانية ـ المدن ـ في الصين، تصنيع الزراعة، دفع حديثاً 10 ملايين فلاح إلى ترك مزارعهم، خلال عام واحد، ومن المنتظر أن 440 مليوناً آخرين، سوف يهجرون الريف نحو المدن خلال السنوات القادمة.

الانعكاسات على المناخ العالمي تكون مهمة جداً. كلما تطورت المدن، كلما الطاقة المستهلكة باعتبارها طاقة، أو في شكل غذاء، مياه، مواد بناء، وجب نقلها بكميات كبيرة، وعلى مسافات طويلة، وبواسطة بنية تحتية واسعة، هي نفسها مستهلكة للطاقة، والنفايات المطلوب التخلص منها تصير هائلة.

من الواضح أن الزراعة الصناعية، نمط إنتاج شره جداً للطاقة، ولا تستطيع البقاء على قيد الحياة اقتصادياً. تصدير هذا النمط إلى بقية العالم، هو وسيلة جيدة لتفاقم أزمة المناخ. مع ذلك هذا بالضباط ما يحدث. بسبب عولمة الاقتصاد، الزراعة الصناعية صارت تمارس، أكثر فأكثر، في كل أنحاء العالم، العوائق في وجه تجارة المواد الغذائية تتقلص تدريجياً بعد توقيع الاتفاقيات التجارية العالمية، مثل ألينا والاتفاق الزراعي في المنظمة العالمية للتجارة.

المنتجات الصناعية أغرقت أسواق العالم، والمزارعون الذين يزاولون أنماط إنتاج تقليدية، أقل شراهة للطاقة، صار من الصعب عليهم الاستمرار في المنافسة. هؤلاء إذاً أرغموا على تبني أساليب صناعية لتفادي الإفلاس الذي تكبّده الملايين منهم. فصاروا مرغمين على شراء منتجات غذائية صناعية مستوردة، وعلى بيع أراضيهم للمزارعين الأفضل حظاً.

الحكومات صارت أقل فأقل قدرة على حماية المزارعين الصغار، لأن الاتفاقات التجارية نزعت منها كل سيطرة على السياسة الزراعية الوطنية. قواعد المنظمة العالمية تمنع، منذئذٍ، اللجوء إلى أدوات كانت تستخدم، في الماضي، من أجل ضمان استقرار الأسعار لمصلحة المزارعين الوطنيين.

الرقابة على الاستيراد، لمنع غزو الأسواق الداخلية، من قبل المنتجات الأجنبية، مجالس المزارعين، التي تمكن هؤلاء من التفاوض الجماعي مع المشترين الوطنيين والأجانب، برامج المساعدات للمزارع العائلية، كل هذا صار محظوراً، أو أخضع لقيود تحد منه. في كل مكان من العالم، المزارعون الصغار، الباقون على قيد الحياة، اقتصادياً، سريعاً ما أزاحتهم شركات الزراعة الغذائية الكبيرة المتبنية للأساليب الصناعية. العابرة للأوطان، مثل كارجيل، بيبسيكو، تسيطر الآن على 70 في المئة من التجارة الغذائية العالمية. كارجيل وحدها تحتكر 60 في المئة من تجارة الحبوب في العالم. من ناحية أخرى، إعادة توجيه النشاط الاقتصادي نحو التصدير، التي تجرى عندما يندمج بلد ما في الاقتصاد العالمي، أحياناً بعد تبني خطط التعديل الهيكلي، التي يفرضها صندوق النقد أو البنك الدولي، تقود إلى نمو هائل لزراعة النمط التجاري الواحد، الموجه للتصدير ـ بن، قصب السكر، كاكاو ـ والذي يتطلّب طاقة أكثر مما تتطلبه الزراعات الأخرى.

توسّع الزراعة الصناعية، عالمياً، يقود إلى رفع استهلاك الطاقة، في قطاع الزراعة، في معظم بلدان العالم. في كندا، الطاقة المستهلكة في المكان عينه، في الزراعة، ارتفعت بمقدار 9,3 في المئة ما بين 1990 ـ 1996. وحصة الزراعة في بعث غاز CO_2 هي 8 في المئة للفترة نفسها، في البلدان في طور النمو، بسبب ما دعي بـ «ثورة زراعية»، وامتص الانتاج الزراعي 12 في المئة إضافية من الطاقة التجارية الكلية عام 1982، مقارنة بعام 1972. منذ ذلك الحين، ارتفع استهلاك الطاقة في الزراعة أكثر، وكذلك بعث غازات الديوكسين، الكاربون، الميثان وأكسيد الآزوت.

انتشار تقنيات مهمة للطاقة:

في البلدان الصناعية، عندما تشبعت الأسواق، أخذت الشركات تبحث عن مستهلكين جدد في العالم في طور النمو. فساهمت في عقد الاتفاقات الدولية المستهدفة تفكيك الحواجز الجمركية، هذه الاتفاقيات شجعت استخدام الآليات التي يصدر عنها أوكسيد الكربون.

تقنيات ضارة بيئياً، مثل السيارة، صدرت إلى بلدان حتى ذلك الحين تستطيع أن تستغني عنها. عدد السيارات في المكسيك ارتفع بمعدل 60 في المئة في الفترة 1990 ـ 1993 وحدها. وانتشارها يزيد في مخاطر التغير المناخي التي يواجهها العالم. السيارات مسؤولة عن نسبة كبيرة من بعث غاز CO_2. هذا البعث يزداد حدة لأن كبار صانعي السيارات، صاروا يبيعون أكثر فأكثر في بلدان حيث استخدام السيارات ظل محدوداً، مثل دول الاتحاد السوفياتي سابقاً (سيارة لكل 21 نسمة) والهند (سيارة لكل 455 نسمة). في الصين حيث يستخدم الناس، الدراجة خصوصاً، أو المواصلات العمومية، وقّعت شركة جنرال موتورز، حديثاً، عقداً لإنتاج 100 ألف سيارة ذات حجم متوسط، سنوياً. الشركة نفسها بدأت تصنع في روسيا، حيث تأمل، ليس فقط بإنتاج سيارات متواضعة، من أجل التصدير، وإنما أيضاً الاستيلاء على حصة كبيرة في السوق الداخلي، وهي ليست وحدها في استغلال هذا السوق الجديد، عام 1995، أكثر من مليون سيارة وشاحنة أجنبية بيعت في روسيا وأوكرانيا.

السيارات ليست إلا أحد عناصر قائمة من الآلات، والأجهزة المنزلية والمكاتب ـ آلات غسيل الملابس وتجفيفها، أجهزة تلفزيون، مسجلات، عقول آلية، ناسخات ـ وهي مستهلكة شرهة للطاقة المشتقة من المحروقات. والتي تنتج وتباع في كل أنحاء العالم.

البنية التحتية للطاقة في الاقتصاد العالمي:

إن المؤسسات المالية، العاملة المجدة من أجل اقتصاد عالمي، روّجت

ومّولت، في البلدان في طور النمو، مشروعات قائمة على المحروقات، في قطاع الطاقة. هدفها الرئيسي كان خلق بنية تحتية ضرورية لدمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، وإنتاج كمية كبيرة من الطاقة، بأسعار رخيصة، من أجل الصناعة التي تتوسع، وأن تحفّز الاستهلاك الخدمي على الزيادة، وإمداد المدن الكبرى التي نشأت عن عولمة التطور الصناعي.

وفق معهد الدراسات السياسية الأميركية، منذ قمة ريو عام 1992، موّل البنك الدولي بقيمة 13,6 مليار دولار، مشروعات من هذا القبيل خاصة: 51 محطة توليد كهرباء، 26 منجم فحم. هذه المشروعات ينبعث عنها 38 مليار طن من ديوكسيد الكربون، خلال عمرها الاقتصادي ـ نحو ضعف ما انبعث منه عام 1996 في مجموع العالم ـ في المقابل، أقل من 3 في المئة من موازنة الطاقة، في البنك الدولي، خصصت للطاقة المتجددة. ما بين عامي 1992 و1998، أنفق البنك 25 مرة أكثر من مشروعات قائمة على المحروقات منه في مشروعات الطاقة المتجددة.

المستفيدون المباشرون، من مشروعات البنك، هي الشركات الكبرى، في بلدان السبعة الكبار G 7، والتي عهد إليها بـ 95 في المئة من العقود، (في مقابل كل دولار تقدمه الولايات المتحدة للبنك الدولي، يعود عليها 1,3 دولار في شكل استثمارات لشركاتها) إنها في الواقع هي المستهلك الرئيسي للطاقة المنتجة بواسطة هذه البنى التحتية.

مؤسسات الاستثمار الخاص لما وراء البحار، بنك الاستيراد والتصدير ـ ومؤسسات اقراض التصدير الوطنية، التي تستخدم أموال دافعي الضرائب لدعم المصالح التجارية الأميركية في البلدان في طور النمو ـ خصصت، هي أيضاً، مليارات الدولارات في مشروعات طاقة قائمة على المحروقات. وفق معهد الدراسات السياسية، مجموع المساعدات التي قدمها بنك التصدير والاستيراد، ومؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار، في مشروعات ترتبط بالفحم والنفط والغاز الطبيعي، ارتفعت إلى 23,2 مليار دولار ما بين عامي 1992 و1998. هذه المشروعات ينبعث منها 29,3 مليار طن أوكسيد

الكربون خلال دورتها الاقتصادية، وهو يفوق بعث هذا الغاز عام 1996 في العالم كله.

المواطنون الأوروبيون يموّلون برامج «مساعدات للقطاع الخاص» المماثلة، من خلال منظمات المساعدات الوطنية للتصدير. إدارة ضمان قروض التصدير، البريطانية، مثلاً، توصي ببناء محطات تعمل بالفحم في لياوشينغ، هيز 2، شهينغ 2، وهوانينغ في الصين، وكذلك محطة فيزاكها باتنوم، العملاقة، في الهند، مجمع محطات ـ تعمل بالفحم ـ في بايتون، وجاوا في أندونيسيا، موّل من شركة قروض وضمانات، مجموعها 3,9 مليارات دولار، من وكالات مساعدات التصدير اليابانية، الأميركية والألمانية. البنك الأوروبي للبناء والتطوير، وجه أموالاً إلى مشروعات مماثلة، داعماً في الوقت نفسه الاستثمارات الموجهة للخارج في قطاع الطاقة، شركات مثل شل، اموكو، ميتسوبيشي، تكساكو، في معظم الأحوال، والبنوك المتعددة الأطراف، تتجاهل المشروعات القائمة على الطاقة المتجددة، وتحرم نظم إنتاج واستهلاك الطاقة، القادرة على تقليص الاستهلاك الكلي في شكل ملحوظ، والمواطنة، من الأوكسجين، بأن تفضل بطريقة عبثية، بناء مثل هذه البنى التحتية في كل بلدان العالم.

البنك الدولي والوكالات الأخرى المتعددة الأطراف، المتعلقة بالتطور، تلعب دوراً أساسياً في إدامة التغيرات المناخية.

النفوذ الرجعي للشركات العابرة للأوطان:

بفتح أسواق جديدة، أمام الشركات والاستثمارات الأجنبية، في كل مكان في العالم، فإن العولمة ضاعفت كثيراً، أمام هذه الشركات، فرصة التطور وزيادة أرباحها، وتصفية منافسيها أو استيعابهم.

قطاع طاقة المحروقات والصناعات المرتبطة به لم يكن استثناء، هكذا دمج عملاقي البترول، ايكسون وموبيل عام 1998، قدر بحوالى 250 مليار دولار، وقاد إلى نشوء ثالث شركة في العالم، وأول شركة نفط، متفوقة

هكذا على غيرها. إن عمليات دمج أخرى حديثة، ب ب (B.P.P مع أموكو، توتال مع بيتروفينا وألفا أكيتين، وهناك دموجات لا تحصى، في مجال السيارات والصناعات الجوية ـ الطيران ـ والخدمات. نتج عن هذا تركز لا سابق له، للسلطان المالي في هذه القطاعات، لدرجة أن بعض الشركات تملك قوة اقتصادية تفوق قوة عدد كبير من الدول الوطنية. أرقام عمل جنرال موتورز وفورد، وهما من أكبر شركات صناعة السيارات في العالم، تتجاوز الناتج الوطني الخام (P N B) لكل بلدان أفريقيا ما وراء الصحراء.

هذه الثروة تستخدم، بفاعلية، من هذه الشركات، للتأثير على سياسات الحكومات، وتعيق بذلك الجهود الكثيرة التي تبذل في معالجة التغيرات المناخية.

ليس صدفة أن بلداناً، مثل الولايات المتحدة، وأستراليا، حيث بعث الغازات، ذات الأثر الاحتباسي للحرارة، بالنسبة لكل نسمة، هو الأكثر أهمية. وإنها تماطل أكثر من غيرها في اتخاذ إجراءات ضرورية لخفض انبعاث هذه الغازات، كما أنها تحتضن شركات أنفقت ثروات في محاولة إعاقة كل محاولة سياسية تستهدف الحيلولة دون التغيرات المناخية.

في الولايات المتحدة، مثلاً، ما بين عامي1992. 1998. شركات قطاع النفط، والفحم، والغاز الطبيعي، والخدمات العمومية، والسيارات، المعتمدة على المحروقات، قدمت 63,4 مليون دولار للحزبين السياسيين الكبيرين الأميركيين. وخلال عام 1998أنفقت 30 مليون دولار إضافية في الدعاية المرئية، وفي المسموعة، وفي الصحافة، خلال الشهور الثلاثة التي سبقت مؤتمر كيوتو (الذي يستهدف الوصول إلى اتفاق دولي حول خفض بعث الغازات ذات الأثر الاحتباسي للحرارة) لكي تحفّز في الأوساط السياسية والعمومية معارضة البروتوكول الختامي. ملايين الدولارات استخدمت في تمويل روابط واجهة، مثل الائتلاف من أجل خيار السيارات، وائتلاف المناخ العالمي، وجماعات تفكير مثل: معهد تنافس الشركات، ومؤسسة الأرث، وعلماء مثل روبير بالينق الذي حصل على 700 ألف دولار من

صناعات المحروقات خلال الخمس سنوات الأخيرة.

في الولايات المتحدة، المسؤولة عن نسبة من مجموع انبعاث الغازات ذات الأثر الاحتباسي للحرارة، منع الكونغرس البيت من فرض معايير مشددة، خاصة باقتصاديات الطاقة، على شركات صناعة السيارات. في الواقع، الكونغرس حاول إلغاء حتى القليل من المعايير الموجودة في مجال اقتصاديات الطاقة، بأن حصل على استثناء في صالح السيارات القوية 4 4. والتي تستهلك 20 ليتر كل 100 كم، وتمثل الآن نصف مبيعات السيارات.

الكونغرس أيضاً منع إدارة كلينتون من زيادة الضريبة على الطاقة، كما منع أيضاً زيادة قدرها 3,6 مليار دولار، لميزانية عام 1999، المستهدفة تطوير طاقة متجددة، واقتصاد الطاقة، والتي طالب بها البيت الأبيض.

عمل الكونغرس الانقلابي والأشد خطورة، هو قرار بيرد ـ هاجيل، الذي تبناه مجلس الشيوخ، في يونيه 97، بـ 95 صوت مقابل لا أحد، والذي يمنع التصديق على بروتوكول كيوتو، والذي يلزم الولايات المتحدة بخفض انبعاث الغازات ذات الأثر الاحتباسي بنسبة 7٪.

مقارنة بعام 1990، منذ الآن وحتى 2012. وكما لو أن هذا لا يكفي، فإن نتاج الجهود التشريعية، للجمهوري اليمني، جوكنو لينبرج، والذي دائرته الانتخابية تشمل ديتروا، عاصمة صناعة السيارات الأميركية، اعتبرت البرامج الجديدة، الموجهة للوفاء بالالتزامات التي على أميركا في كيوتو، غير شرعية.

هذا السلوك السياسي هو تحدي للمعرفة العلمية القائمة، وللمصلحة العامة، لم يتبن إلا استجابة للمصالح، قصير الأجل، لشركات نشاطها هو من أصل هذه التغيرات المناخية. بنجاحات متنوعة، الشركات المستفيدة من دوام اقتصاد قائم على المحروقات، تمارس بطريقة مماثلة، سلطانها السياسي، في كل أنحاء العالم، بما في ذلك على المستوى الاقليمي، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، وفي كل المفاوضات حول التغيرات

المناخية. العولمة منحت هذه الشركات الوزن المالي والسياسي الضرورية لممارسة هذه النفوذ، مع آثاره المدمرة التي نعرفها.

المنافسة العالمية تدفع إلى إلغاء التنظيمات:

الحكومات تصطدم بعقبة أخرى: الضغوطات التنافسية الناشئة عن العولمة، إمكانية الاستثمار في الخارج تضاعفت، انتقال الأنشطة الصناعية صار أكثر سهولة، الشركات صار بإمكانها اختيار مكان استثماراتها. حيث التنظيمات البيئية تكون صارمة، فإنها تشكو من أنها مثقلة بالتكاليف الإضافية التي تقلص من قدرتها التنافسية في السوق العالمي. هكذا البلدان التي تحاول تبني اجراءات فعّالة لحماية البيئة، صار ينظر إليها على أنها غير مناسبة للاستثمارات.

قي مثل هذه الشروط، تتنافس الدول في خفض أو تجميد المعايير البيئية، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية والابقاء على تلك التي استقرّت على أراضيها. في اقتصاد معولم، التهديد بنقل النشاط يكفي لإغراق الحكومات في حمى إلغاء التنظيمات أو في الجمود السياسي، لقد صار، تقريباً مستحيلاً، زيادة الضرائب أو تشديد المعايير البيئية، في عام 1992، محاولة الاتحاد الأوروبي فرض ضريبة تستهدف خفض انبعاث غازات الديوكسين الكربون، والتي أجهضت، تقدم مثلاً جيداً. هذه الضريبة، وفق حجة خصومها، تضر بالقدرة التنافسية للشركات الأوروبية في الخارج، لأنها لا تطبق على منافسيها.

رافضاً التصديق على بروتوكول كيوتو، فإن مجلس الشيوخ الأميركي، أورد حججاً مماثلة، أصحاب قرار مجلس الشيوخ، الذي منع التصديق على الاتفاقية، الشيخ بيرد والشيخ هاجيل، تعلّلا بأن تبني إجراءات تستهدف خفض انبعاث غازات ذات أثر احتباسي يضر باقتصاد الولايات المتحدة، ويقود إلى هجرة المصانع نحو البلدان في طور النمو غير الملزمة بالالتزامات نفسها في اتفاقية كيوتو. خصوم الاتفاقية نسوا مع ذلك، أن هذه الهجرة

ليست ممكنة إلا بفضل الحركية المتزايدة للشركات، التي أتاحتها الاتفاقيات المصدّق عليها من طرفهم، والتي تقضي على العقبات أو تقلّصها، أمام التجارة والاستثمارات.

في مواجهة المخاطر البيئية التي تهددنا، تقليص، تجميد، أو إلغاء حماية البيئة ليس العلاج المناسب لكل انخفاض في القدرة التنافسية. إذا النظام العالمي الحالي، نظام التبادل الحر، وحرية الاستثمارات، يمنع الحكومات من حماية الوسط الطبيعي، فإن هذا يعني أن العيب في النظام الاقتصادي نفسه، ويجب إذن إصلاحه.

قواعد التجارة العالمية تهدد العالم:

قواعد التجارة العالمية، التي تسهر المنظمة العالمية للتجارة على تطبيقها بعناية، تهدد الجهود الوطنية والدولية المستهدفة معالجة التغيرات المناخية، إنها تمكن من مهاجمة اتفاقية كيوتو في نقاط عدة:

وفق الاتفاقية، تشجع كل الأطراف على تطبيق سياسات وإجراءات تستهدف «تحسين عائد الطاقة في قطاعات معينة من الاقتصاد». أحد الأهداف الأساسية هو مكافحة التغيرات المناخية، إحدى الوسائل للوصول إلى هذا تتمثل في فرض معايير على السيارات ذات المحرك. مع ذلك، عندما حاول الاتحاد الأوروبي واليابان، تبنى مثل هذه الوسيلة، فإن قواعد التجارة العالمية ساهمت في معارضة هذه المبادرات، ونشأ عن ذلك نزاع خطير.

في يناير 1999، لكي تفي بالتزامها الذي تعهدت به في كيوتو، وخفض 6٪ مقارنة بعام 90، من انبعاث الغازات ذات الأثر الاحتباسي، أعلنت اليابان عزمها وضع معايير لعائد الطاقة، ملزمة قانوناً، تطبق على تسع فئات من السيارات، والتي حددت وفق أوزانها هذه المعايير وضعت على أساس السيارة ذات أفضل عائد في كل فئة، من السيارات الموجودة في السوق، أي سيارة يابانية في كل حالة.

أما الاتحاد الأوروبي، وفاءً بالتزامه خفض الانبعاث بمقدار 8٪ مقارنة بعام 90، فقد اتفق مع رابطة صناع السيارات الأوروبية على زيادة عائد الطاقة. هؤلاء قبلوا خفض انبعاث أوكسيد الكربون في السيارات الجديدة بمقدار 25٪ من حينه وحتى 2008. على قاعدة متوسطة لمجموع السيارات وليس معايير خاصة بكل فئة من السيارات.

الاتحاد الأوروبي واليابان تبادلا الاتهام، كل منهما يحتج بأن هناك ميز ضد السيارات المستوردة، والذي يخالف قواعد التجارة العالمية.

السيارات الفخمة والفئة المتوسطة المصدرة لليابان من الاتحاد الأوروبي، تدخل في فئة الوزن العالي والمتوسط، مما يلزمها باحترام نسبة تحسين العائد الأكثر أهمية. وفق الاتحاد الأوروبي، هذه السيارات هي موضوع ميز (حجة تبنتها الولايات المتحدة لصالح صناع السيارات الأميركان) وهو انتهاك لاتفاقية المنظمة العالمية حول العوائق التقنية أمام التجارة، والتي تحرم تبني معايير ميزته تحد من التجارة، أكثر مما هو ضروري. اليابان من جانبها أعلنت أن معايير الاتحاد الأوروبي، المؤسسة على متوسط عام ليس في صالح سياراتها، خاصة سيارات الفئة الراقية، والتي عائدها الطاقي يتطلّب تحسينات جوهرية للاستجابة لهذه المعايير.

تبقى معرفة ما إذا كان الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة واليابان، سيتتقد مون بشكوى إلى المنظمة العالمية. لكن في حالة الإيجاب فإن معايير عائد الطاقة، عند كل منهم، تخاطر بأن تكون الضحية، كما يشهد على ذلك مصير معايير اقتصاد الوقود في الولايات المتحدة، على يد الغات. هذه المعايير الموجهة لتحسين عائد الطاقة، هاجمها الاتحاد الأوروبي بحجة أنها، واقعياً، في صالح صناع السيارات الأميركان. الاتحاد الأوروبي أورد، آنذاك، حججاً شبه مماثلة لحجج خصوم اليابان والأوروبيين حالياً. مع أن المعايير الأميركية حول اقتصاد الوقود، كانت تطبق على السيارات المصنوعة في الولايات المتحدة وتلك المستوردة، إلا أن لجنة خبراء الغات، انحازت، مع ذلك، إلى صف رأي الاتحاد الأوروبي، وفرضت إلغاءها عام 1994.

فرض ضريبة على انبعاث غاز الكربون، وهي عنصر آخر مهم في كل استراتيجية تستهدف احترام الالتزام المتعهد به في كيوتو، يمكنها أيضاً أن تكون مخالفة لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

بتضمين التكاليف المناخية العامة، الناتجة عن استخدام المحروقات، فإن الضريبة المتعلقة بانبعاث غاز الكربون، تحفز على تخفيض استهلاكه، ووضع أساليب إنتاج أكثر اقتصاداً للطاقة.

فرض ضريبة على المنتجات، على المستوى الوطني، حسب مساهمتها في انبعاث غازات ذات أثر احتباسي، يخاطر بالاضرار بالصناعات الوطنية في السوق العالمي، لأن الضريبة لا تطبق على المنافسين الأجانب.

يمكن الالتفاف على هذه الصعوبة، بفرض ضريبة على السلع المستوردة حسب الطاقة المستهلكة في إنتاجها. لكن وفق قواعد الغات، والمنظمة العالمية للتجارة، المتعلقة «بالمنتجات المتماثلة»، سيكون هذا غير شرعي. هذه القواعد تمنع فرض ضريبة داخلية على المنتجات المستوردة «تزيد على تلك المطبقة على المنتجات الوطنية» مادة 3 من الغات.

كل ميز تجاري يقوم على نمط الانتاج، والذي عليه الضريبة عن انبعاث غاز الكربون تستهدف التأثير، هو إذن محرم.

يوجد هنا صراع أساسي بين المنظمة العالمية واتفاقية كيوتو. وفق قواعد المنظمة لا يجوز إقامة أي ميز بين «منتجات متماثلة»، حسب نمط إنتاجها أو أصولها. على العكس اتفاقية كيوتو وآلياتها المرنة الثلاث، تجعل التمييز إجبارياً بين تقنيات وأساليب إنتاج مختلفة، وبين الموقعين على الاتفاقية وغير الموقعين، وبين البلدان المتطورة والبلدان في طور التطور. الأولى تصدر عنها غازات ذات أثر احتباسي أكثر من الثانية. بدون هذا التمييز يصير من المستحيل تحبيط التقنيات التي في أصل التغيرات المناخية.

في النظام الاقتصادي المعولم، آثار النقل على مسافات بعيدة، والزراعة الصناعية، المكثفة، والتقنيات التي ينبعث عنها الكربون، والبنى التحتية

الواسعة للطاقة، تلتقي لتزيد، سريعاً، في تركز الغازات ذات الأثر الاحتباسي.

من ناحية أخرى إلغاء العوائق أمام تجارة الخشب ومنتجاته، وأمام قطع الأشجار في كل مكان من العالم. العولمة تشجع تدمير الغابات، التي تلعب دوراً مهماً في امتصاص هذه الغازات. وفق كل هذا، الدول الوطنية والجماعات المحلية، تحت هيمنة الشركات عابرة الوطنيات، وخاضعة لضغوط تنافسية شديدة، ولقواعد التجارة العالمية التي تخرب العملية الديمقراطية، تصير أقل فأقل قدرة على العمل.

أخذاً في الاعتبار هذه الملاحظات، والتهديد الهائل، الذي تمثله التغيرات المناخية، فإن من الضروري جداً تقديم المتطلبات البيئية على القواعد الجديدة للتجارة العالمية. من بين أمور أخرى، هذا يتضمن إعادة توطين التجارة، وهذا ضروري جداً من أجل خفض الطلب الكلي على الطاقة، وخفض انبعاث الغازات ذات الأثر الاحتباسي.

نموذج العولمة الاقتصادية، ذو الكثافة الكبيرة في الطاقة، يجب التخلي عنه، إذا أردنا أن تكون لنا فرصة منع وقوع الكارثة.

الجزء الثالث

نحو إعادة التوطين

1 ـ تغيير الاتجاه:

من التبعية الدولية إلى تبادل التبعية محلياً.

هيلينا نوربيرج ـ هودج

الحجج في صالح تغيير التوجهات، والتخلي عن الاقتصاد العالمي، من أجل إحياء الاقتصاد المستوطن ـ له وطن ـ والمتنوع، والقائم على الجماعة، تجد صعوبة في الاقتناع بها، بدون شك تغيير من هذ القبيل، ليس في صالح الشركات عابرة الوطنيات، والحكومات الخاضعة لنفوذ هذه الشركات. تحالفات سياسية جديدة، يمكن أن تتكشف مفيدة فيما بعد، لكن في الانتظار يجب أن يستطيع المواطنون الانطلاق في العديد من الأنشطة المحلية، والتي تساهم في خلق اقتصاد جديد على أسس اجتماعية. بعضها يجري إنجازه حالياً. هيلينا نوربيرج ـ هودج، تعدد وتصف بعضاً منها.

• • •

في كل أنحاء العالم، في الشمال كما في الجنوب، في اليسار كما في اليمين، يعم الوعي بالآثار المدمرة للعولمة. إعادة توطين النشاط الاقتصادي، تبدو مع ذلك أقل وضوحاً بالنسبة لكثيرين. الزمن تغير، هكذا يقول البعض، نحن في عصر العولمة، واقتصاد أكثر تواضعاً من الصعب التفكير فيه.

إذ بعد كل شيء، كيف نأمل حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية، إن لم يكن ذلك على مستوى العالم؟

لكن الأمور ليست بهذه البساطة. يجب التمييز بين محاولات معارضة العولمة وبين تلك التي تستطيع تقديم حلول حقيقية. أفضل وسيلة لإيقاف عملية العولمة هذه، تكمن، بدون شك، في التوقيع على الاتفاقيات الدولية، التي تتيح للحكومات أو للدول، حماية الناس والبيئة من تطرف التبادل الحر. إلا أن هذه الاجراءات الدولية لن تحمي الاقتصاديات والجماعات، الحلول، على المدى الطويل، تتطلب مبادرات محلية، متواضعة ومتعددة ومتنوعة، تنوع الزراعات والأوساط الطبيعية التي تجري فيها هذه المبادرات. عندما تجري متواكبة مع تغير التوجهات السياسية، فإن هذه الجهود المحلية، يكون لها معنى آخر. الأفضل أيضاً التفكير في مؤسسات تشجع العمل على مستوى صغير بدلاً من المستوى الكبير.

المصاعب التصورية في وجه إعادة التوطين:

العودة إلى المحلي، يمكن أن تبدو غير ممكنة التحقيق، أو طوباوية، الاعتقاد بأن الأولوية المعطاة للاقتصاد المحلي تتضمن استقلالاً تاماً على مستوى القرية، وغياب أي تجارة خارجية، يفسر جزئياً هذا الرأي المهم أن نسأل ليس إذا كنا سنأكل برتقالاً في البلدان الباردة، وإنما إذا كان مفيداً أن تقطع عناصر الغذاء الأساسي آلاف الكيلومترات قبل أن تصل إلى مائدتنا، إذا كان من الممكن إنتاجها قريباً منا. في منغوليا نجد الزبدة الألمانية في المتاجر، بينما هذا البلد غني بمنتجات الحليب المحلي خلال آلاف السنين، ويملك اليوم قطعاناً من الحيوانات ـ 25 مليون ـ تنتج الحليب. في كينيا الزبدة الهولندية تكلف مرتين أقل من الزبدة المحلية. في إنكلترا زبدة نيوزيلندا أرخص من الزبدة المنتجة محلياً، وفي إسبانيا، معظم منتجات الحليب تأتي من الدانمرك. هكذا المستهلك يعتمد على منتجات تقطع آلاف الكيلومترات، بدون ضرورة. إعادة التوطين لا تلغي كل التبادلات التجارية،

لكنها تقلّص النقل غير المجدي، وتشجع تغيرات ذات طبيعة تدعم وتنوع الاقتصاديات المحلية والوطنية. درجة التنويع الخيرات المنتجة، وأهمية التجارة، تختلف بالطبع من منطقة إلى أخرى.

الاستقلال المتعاظم للشمال هل يخرب، كما يزعم البعض، اقتصاديات العالم الثالث؟ ألا يفترض أن الجنوب في حاجة إلى أسواق الشمال للخروج من حالة الفقر؟

التحول إلى إنتاج أكثر توطيناً، وعلى مستوى أكثر تواضع، يكون مفيداً، في الواقع، للجنوب وللشمال، ويعيد للعمل قيمته، ويقلّص من البطالة. نسبة كبيرة من موارد الجنوب الطبيعية تنقل إلى الشمال، في شكل مواد خام، وفق علاقات إنتاج ليست في صالح الجنوب، وأفضل أراضي الجنوب الزراعية، محجوزة لإنتاج مواد غذائية، وزهور، مخصصة للشمال، وأيدي عاملة كثيرة، في الشمال تصنع سلعاً تباع في البلدان الغنية. هكذا بدلا من زيادة إفقار العالم الثالث، فإننا عندما ننتج بأنفسنا، نمكنه من الاحتفاظ بجزء أكبر من موارده تحت تصرف عماله.

من المهم أن نفهم، جيداً، الاختلاف بين اقتصاديات الشمال واقتصاديات الجنوب. لا شيء يضمن أن مشروعاً جيداً في الشمال يكون مفيداً في اقتصاد أقل تصنيعاً. هكذا إدخال قروض صغيرة إلى المشروعات الصغيرة يخاطر بأن يساهم في تدمير الاقتصاديات المحلية، غير المعتمدة على النقود، ويجعل منها معتمدة على اقتصاد عالمي غير مستقر وغير عادل، وحيث عوامل، مثل تخفيض قيمة العملة، تتبدى مدمرة. وكذلك جذب آلاف الفلاحين إلى المدينة، وحرمانهم هكذا من وسائل عيشهم، لا يعد مكسباً بالنسبة لفرص العمل: 900 شخص يجدون أنفسهم يتنافسون على 100 فرصة عمل جديدة. . وأخيراً البطالة.

يعتقد أيضاً أن المدن الكبيرة هي مكان الثقافة «الحقيقية» والتنوع، وأن القرى ثقوق ضائعة، حيث ضيق الأفق والأحكام المسبقة تكون قاعدة.

الصناعة، في الواقع، سحبت، بانتظام، كل سلطان سياسي واقتصادي من المناطق الريفية، وخلقت شعوراً بالدونية بين سكانها. اليوم، في الجماعات الصغيرة، يعيش الناس على الهامش، السلطان والثقافة في مكان آخر.

لهذا السبب لدينا في الغرب، فكرة خاطئة عن الحياة الريفية، جزء كبير من العالم الثالث، لا زال يتكون من قرى. لكن الاستعمار والتطور تركا عليه بصماتهما. لكي نفهم ما تكون عليه الجماعات الريفية، عندما تحتفظ بسلطان اقتصادي حقيقي، على المستوى المحلي، يتوجب علينا الرجوع إلى الماضي، أحياناً لعدة قرون ماضية. لقد شاهدت الحداثة تدخل الاضطراب في الثقافة التقليدية في لاداك. منذ عشر سنوات فقط، كانت هذه الثقافة مفعمة بالحياة والسعادة، وروح تسامح ترتبط، بكل وضوح، بمشاعر السيطرة على مصيرها. التطور فكك الاقتصاد المحلي، سلطة القرار انتقلت، بين يوم وليلة، من البيت والقرية إلى بيروقراطية توجد على مسافات بعيدة، والشباب، تحت تأثير وسائل الاعلام، يتطلعون إلى نمط حياة المدينة، إذا التوجهات الاقتصادية الكبرى الحالية، استمرت في تفخيخ الثقافة المحلية، وكرامة السكان، فإن الحياة القروية، في لاداك، لن تتأخر في الظهور كثيبة، صورة ممسوخة من الريف الغربي.

خرافة شائعة تزيف الفكرة التي لدينا عن اقتصاديات ريفية على مستوى أكثر انسانية. وفق هذه الفكرة: نحن أكثر عدداً من أن نعود للأرض. في المقابل تحويل سكان العالم إلى سكان مدن يبدو أمراً مفروغاً منه. البعض ينسى، بسهولة، أن أغلبية سكان الأرض - خاصة في العالم الثالث - يعيشون في الريف. تجاهل هذا واعتبار أن الحياة في المدن هي خاصية الانسان، يتكشف زائفاً وحتى خطيراً، ويساهم في تغذية عملية التحول إلى المدن.

يعتبر طوباوياً اقتراح تحويل سكان أوروبا وأميركا إلى الريف، بينما المشروع الصيني بنقل 990 مليون شخص إلى المدن، لا يكاد يثير دهشة أحد. هذا التحديث للاقتصاد الصيني، يساهم في العملية نفسها التي أدّت إلى انفجار سكاني، لا يمكن السيطرة عليه. في كل الجنوب، في بانكوك،

مكسيكو، بومباي، جاكارتا، ولاغوس في هذه المدن تتفاقم البطالة، ملايين الأشخاص بدون سكن، أو يعيشون في أكواخ الصفيح، والنسيج الاجتماعي تفكك.

العمران يتواصل حتى في الشمال، الجماعات الريفية فككت تدريجياً، سكانها دفع بهم نحو المدن الكبيرة الغوغائية. في الولايات المتحدة 2٪ فقط من السكان يعيشون في الأرض. المزارع استمرت في الاختفاء بوتيرة 35 ألف مزرعة سنوياً، ليس من المعقول أن بقية العالم يقتدي بهذا المثل، لأن أغلبية السكان فيه تكسب معاشها من زراعة الأرض.

لكن هل سمعنا من يقول «نحن أكثر عدداً من أن نسكن في مدن؟!»

على العكس، يكرر البعض القول، إن زيادة السكان تجعل العمرانية ضرورة. الفرضية الضمنية: المركزية مرادف للفعالية، وإن سكان المدن يستخدمون موارد أقل. هذا خطأ، مراكز العمران في العالم كله، تبلع كميات كبيرة من الموارد والثروات، والنظم المركزية تمارس، تقريباً بدون استثناء، على الأوساط الطبيعية، ضغطاً أقوى من الانتاج الصغير المتنوع والمتكيف حالياً. الغذاء والمياه، ومواد البناء، والطاقة، يجب نقلها عبر وسائل بنى تحتية مستهلكة للطاقة، نفاياتها، يجري التخلص منها، أو تحرق بتكاليف عالية بالنسبة للبيئة. في أبراجهم الاسمنتية والزجاجية يتنفسون الهواء المكيف، من الأحياء الأكثر فخامة في باريس إلى مدن الصفيح في كالكوتا، تغذية سكان المدن تعتمد على وسائل النقل، استهلاك كل كيلو غذاء، يؤدي إلى استهلاك ليترات عدة من النفط، وكذلك تلوث وتبذير كبيرين.

المراكز العمرانية، على الطريقة الغربية، سواء في البرازيل، في مصر... إلخ تلجأ جميعها إلى الموارد المتقلصة نفسها، وتستبعد هكذا الأساليب الأكثر تكيفاً محلياً، والتي تستفيد من الثروات والخبرات والتنوع البيلوجي المتوفر في المكان عينه. النروجيون يحبون سمك المورو، بينما سكان التبت يفضلون الشعير غذاءً أساسياً، لكن، مع ذلك، يجري دفعهم

لاستهلاك الغذاء المصنّع نفسه. زراعة النمط الواحد تغزو العالم كله، وتقضي على التنوع الزراعي والبيلوجي، الاقتصاد العالمي، إذن، يخلق ندرة اصطناعية، عندما يتجاهل الخيرات المحلية، ويدفع الشباب إلى الاعتماد على اقتصاد مركزي. ينتج عن هذا بطالة مدمرة، وتنافس أكثر فأكثر حدة، واشتداد الصراعات العرقية.

ذلك بالضبط لأننا كثرة يجب التخلي عن هذا النموذج الاقتصادي والذي لا يمكنه تغذية وإسكان وإكساء إلا أقلية صغيرة. ويصير حيوياً دعم نظم الخبرة والنماذج الاقتصادية القائمة على المعارف الخاصة بمختلف المناطق، ومناخها، وتربتها ومواردها الخاصة.

في الشمال، حيث انفصلنا عن الأرض، وحيث العلاقات بين الناس ضعفت منذ وقت طويل، فإن أمامنا طريق طويل. أن نعيد خلق نسيج الجماعات الصغيرة داخل المدن الكبيرة، وأن نعيد توجيه النشاط الاقتصادي، بشكل يجعلنا نستفيد من الموارد الطبيعية التي في الجوار، المدن يمكن أن تعثر مجدداً على سماتها الإقليمية، وتصير أكثر قابلية للحياة فيها، ويخف الضغط الذي تمارسه على البيئة. مهمتنا ستكون سهلة إذا ساندنا جماعاتنا الريفية والمزارعين الصغار الذين لا زالوا قائمين، : إن على هؤلاء يتوقف إعادة بناء قاعدة زراعية صلبة لاقتصاد قوي ومتنوع.

تغيير الوجهة:

كثيرون يعملون حالياً لدعم الجماعات والاقتصاديات المحلية، لكي تكلل جهودهم بالنجاح، يجب أن يواكبها تغيير سياسي على المستوى الوطني والدولي، مثلاً: كيف يمكن دعم ديمقراطية مشاركة حقيقية، إذا لم نفرض حدوداً للسلطان السياسي للشركات العملاقة؟ كيف الدعم المحلي وحده يتيح للمنتجين الصغار وتجارة القطاعي الازدهار إذا دعم الشركات وسياسات التبادل الحر استمرت منحازة لمصالح المنتجين الكبار وكبار التجار؟ كيف العثور على مرجعيات محلية، في موضوع التعليم، إذا استمر

الأطفال فريسة الصور نفسها التي تبثها وسائل الإعلام في أركان الأرض الأربعة؟ كيف ننمي موارد الطاقة المتوفرة في المكان عينه، إذا السدود الكبيرة والمحطات الذرية تكون مدعومة بسخاء؟

التغيرات السياسية التي تسمح للاقتصادات الاجتماعية بالازدهار، تثير بعض الاعتراضات:

البعض يذهب إلى أن الدعوة إلى اللامركزية، تخاطر بأن تحطم حياة كثير من الناس. إذا كان صحيحاً أن العودة إلى المحلي تقتضي بعض التعديلات التي لا غنى عنها، إلا أنها ستكون أقل من الاختلالات التي تترتب على السباق المجنون نحو العولمة: العولمة بدون فرص عمل والذي يتطلّب هندسة اجتماعية لا سابق لها، مناطق واسعة من العالم، ومجتمعات بكاملها، أعيد تشكيلها، لكي تستجيب لضرورات الاقتصاد العالمي، الذي يتوسع باطراد. مجتمعات يجرى إقناعها بالتخلي عن لغتها، غذائها التقليدي، وأنماط حياتها لكي تدخل في القالب.

آخرون يعتبرون أن المحفزات المالية للانتاج المحلي تمثل دعماً، يجب أن نرى في هذا توازناً مع الدعم الحالي لصالح العولمة، أي دعم المواصلات الاتصالات. البنى التحتية لإنتاج وتوزيع الطاقة، التعليم، البحوث وتطوير تقنيات ضرورية للانتاج المركزي.

تغيير التوجهات يجبرنا على فحص مجموع الانفاق العمومي.

ـ المبالغ المخصصة حالياً للنقل البري، إلى مسافات طويلة، وحده، تسمح بأن ندرك إلى أي مدى العولمة الاقتصادية مدعومة، في الولايات المتحدة، عام 1996 هناك 4 ملايين كم طرق مرصوفة. 80 مليون دولار خصصت لبناء المحاور الكبرى، في السنوات القادمة، وعملية ربط طريق بين الاسكا وسيبريا هي الآن مشروع. الجماعة الأوروبية، من جانبها، تنوي إنفاق 120 مليار دولار لبناء 12 ألف كم طرق إضافية عام 2002، وحفر نفق يربط أوروبا بأفريقيا. في كل الجنوب، موارد مالية نادرة، أُنفقت بالطريقة

نفسها. في غينيا الجديدة 48 مليون دولار أنفقت في بناء طريق طوله 37 كم من أجل التمكن من قطع الأشجار ونقل الخشب المخصص للتصدير.

إنه من المفضل منح هذا الدعم لأنماط النقل، التي في مصلحة الشركات الصغيرة، والأكثر محلية، سواء من حيث خلق فرص عمل، كما من حيث حماية البيئة ومن أجل توزيع، أكثر انصافاً، للموارد. بحسب الوضع المحلي، هذه الأموال تستخدم في بناء طرق أقل كلفة، للمشاة، للخيول، وتشجيع النقل البحري، والنهري، والسكك الحديد، خطوة في هذا الاتجاه ممكنة حتى في البلدان المصنعة جداً، حيث تمركز البنى التحتية كبير جداً، في امستردام مثلاً، وسط المدينة خصص للمشاة، أرصفة أكثر اتساعاً، طرق الدراجات متعددة.

ـ البنى التحتية الضرورية لإنتاج الطاقة، هي اليوم مدعومة جداً، خفض تدريجي لهذه الاستثمارات الضخمة، ستكون نتائجه خفض التلوث وخفض الضغط على المناطق البكر، والمحيطات، وكذلك تقليص الاعتماد على الذرة واحتياطات النفط المتناقصة. كما يسمح ذلك بمنح دعم مالي حقيقي لموارد الطاقة المتجددة المتوافرة محلياً. ويسهم، هذا الخفض، أيضاً في إيقاف النزيف الحالي الذي تعاني منه الاقتصادات المحلية.

ـ الدعم الزراعي هو الآن في مصلحة الشركات الزراعية الكبرى، هذا الدعم يتضمن، ليس فقط ما يقدم مباشرة للمزارعين، وإنما أيضاً تمويل البحوث والتعليم في مجال البيوتكنولوجي والزراعات ذات النمط الواحد، وهي المستهلك الكبير للمنتجات الكيماوية. إعادة توجيه هذا الانفاق، من أجل تشجيع زراعة متنوعة، على مستوى صغير، يساعد المشروعات العائلية الصغيرة، والاقتصاد الريفي، ويساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي، وصحة التربة، والمواد الغذائية. المستهلكون لا يدركون أن معظم الدعم تستفيد منه الشركات العملاقة، مثل كارجيل وغيرها، لا المزارعين الصغار.

ـ إنفاق الدولة على بناء طرق وطنية شجع تضاعف الأسواق الكبيرة

والمراكز التجارية، في المقابل تمويل إقامة أسواق عمومية، كما كان في الماضي، تقريباً في كل مدن أوروبا وقراها، يسمح للتجار وللحرفيين المحليين، ذوي الرأسمال المحدود، ببيع سلعهم. هذا ينعش أوساط المدن، ويقلص من استهلاك المحروقات ومن التلوث. الشيء نفسه، دعم أسواق المزارعين، ينشط المناطق العمرانية والاقتصاد الزراعي، في المناطق المحيطة، ويخفض من المبالغ المخصصة لمعالجة نقل المواد الغذائية وحفظها، من الدعاية.

ـ التلفزيون، ونظم الاتصالات الأخرى، ذات الانتشار، تمتعت بدعم كبير، في موضوع البحوث والتطوير، وترتيبات البنية التحتية، والتكوين التربوي، ومختلف أنواع الاسناد المباشر وغير المباشر، وهي في طريقها لمحو التنوع الثقافي في العالم كله. على العكس تمويل تجهيزات الترويح المحلية، مسارح وصالات أعياد... إلخ سيكون مبادرة في الطريق الصحيح.

ـ في الوقت الحالي، الاستثمارات، في موضوع الصحة، هي مصلحة مراكز الاستشفاء الكبرى، في خدمة سكان المدن. إذا الأموال نفسها خصصت لمراكز طبية ـ اجتماعية، أكثر عدداً، وأقل اعتماداً على التقنية العالية، حيث يلعب محترفو العناية الصحية دوراً أكثر أهمية، فإن السكان المحليين، والاقتصاد المحلي، يستفيدون أكثر من العناية الصحية.

ـ تحسين وإنشاء أماكن الاجتماعات العمومية، البلدية، ساحات القرية، هذا يشجع التبادل المباشر بين الأعيان المحليين والجمهور، ويدعم ديمقراطية المشاركة. في الفيرمونت مثلاً، حيث هذا الشكل من الديمقراطية ما زال حياً، يشارك المواطنون في النقاشات ويصوتون على مسائل ذات مصلحة محلية.

إضافة إلى الدعم المباشر وغير المباشر، الذي يمنح لها، فإن الشركات الكبرى، تستفيد أيضاً بقائمة من تنظيمات الدولة، وفي بعض الحالات من

غياب التنظيمات، على حساب شركات أصغر وأكثر محلية.

الشركات الكبرى، مع ذلك تشكو من كثرة الأوراق، ومن بيروقراطية غير فاعلة، يمكن بالطبع الاستغناء عن كل هذا، عندما يكون الانتاج على مستوى أقل حجماً.

في المناخ الحالي، من التبادل الحر، والبدون حدود، فإن جرعة من التنظيمات الحكومية، تتكشف ضرورية، ويجب على المواطنين الإلحاح لكي تحتفظ حكوماتهم بالقدرة على حماية مصالحهم. أفضل وسيلة للوصول إلى هذا هي عقد اتفاقات دولية، تقبل فيها الدول تغيير قواعد «اللعبة» بهدف تشجيع تنوع ولا مركزية حقيقية للنشاط الاقتصادي. مجالات عدة يجب أخذها في الاعتبار في هذا الصدد:

ـ حرية انتقال رؤوس الأموال، كانت عاملاً أساسياً في تصاعد قوة الشركات العابرة للأوطان. إمكان نقل الأرباح، وتكاليف الاستثمار ورساميل الاستثمار، بين فروعها، أتاح لها العمل في أربعة أركان المعمورة، وجعل الدول، ذات السيادة، رهائن أمام تهديدها بحزم أمتعتها، الحكومات إذاً مرغمة على الدخول في منافسة للحصول على رضا هذه الشركات الجوالة، ومحاولة جذبها من خلال يد عاملة بأسعار رخيصة، وتشريعات بيئية مرنة، ودعم كبير، الشركات المحلية الصغيرة لا حظ لها في البقاء أمام هذه المنافسة غير الشريفة.

ـ الحكومات، من كل الاتجاهات، تتبنى الآن سياسات التبادل الحر، مقتنعة بأنها عندما تفتح البلد أمام العولمة، فإنها تقدم علاجاً للأمراض التي تعاني منها ويعاني اقتصادها، التعامل بحذر مع التعريفات الجمركية لتنظيم استيراد الخيرات الممكن إنتاجها محلياً، يخدم أفضل مصالح الأغلبية، مثل هذه الحماية لا تستهدف مواطني البلدان الأخرى، وإنما حماية الزراعة والموارد وفرص العمل المحلية من التسلط المفرط للشركات العابرة للأوطان.

ـ في كل البلدان، تقريباً، التشريعات الضريبية، ليست في صالح

الشركات الصغيرة. الانتاج على مستوى صغير يتطلب عادةً يداً عاملة أكثر، والعمل خاضع لضريبة باهظة: خصم اجتماعي، ضريبة على الدخل، ضريبة على القيمة المضافة... إلخ في المقابل ميزات ضريبية مثل «الاهلاك المتسارع»، «تأجيل الضريبة على الاستثمار» تمنح للتقنيات ذات الكثافة العالية في الرأسمال وفي الطاقة المستخدمة من الشركات الكبيرة. تصحيح هذا الشذوذ في النظام الضريبي، لا يساعد فقط الاقتصادات المحلية، لكنه أيضاً يخلق فرص عمل أكثر، بأن يعطي الأولوية للانسان على الآلة. الشيء نفسه، فرض ضريبة على الطاقة المستخدمة في الانتاج يكون في صالح الشركات الأقل اعتماداً على العوامل التقنية. بمعنى آخر الأقل حجماً والأكثر كثافة في اليد العاملة. إذا فرضت ضريبة على البنزين والكيروسين (الكاز)، بشكل يجعلها تعكس التكاليف الحقيقية ـ بخاصة الأضرار التي تلحقها بالبيئة من جراء احتراقها ـ فإننا سوف نشاهد تقليص النقل وزيادة الانتاج الإقليمي، من أجل استهلاك محلي، وتنوع سليم للاقتصاد.

ـ الشركات الصغيرة ليست في صالحها، أيضاً، سياسات القروض المصرفية والتي تطبق عليها فوائد أكثر ارتفاعاً مما يُطبق على الشركات الكبيرة، إضافة إلى أنها، أحياناً، تتطلب ضمانات شخصية من ملاكها، وهو ما لا يطلب من قيادات الشركات الكبيرة.

ـ الشركات الصغيرة تفرض عليها تنظيمات تستهدف معالجة المشكلات الناتجة عن الانتاج ذي الحجم الكبير. تربية الدجاج، في مزارع التفريخ، مثلاً تستوجب، طبعاً تنظيمات صحية وبيئية، ملايين الطيور المكتظة في مساحة محصورة، تكون أكثر عرضة للأمراض، كما يجب التخلّص من أطنان نفاياتها، ونقل هذه النفايات يحمل مخاطر. مع ذلك المنتجون الصغار الذين يربون بضع مئات من الدجاج الطليق، يخضعون للتنظيمات نفسها. المنتجون الكبار يستطيعون توزيع تكاليف احترام التنظيمات على حجم إنتاج كبير، ويعطون، هكذا، الانطباع بالاستفادة من اقتصاد الحجم الكبير، مقارنة بالمنتجين الصغار. التنظيمات التمييزية، من هذا النوع، هي عملة رائجة.

المنتج الصغير الذي يرغب في إنتاج الرقائق ـ البسكويت ـ في مطبخه، ليبيعه في السوق المحلي، يجب عليه، في معظم الأحوال، إقامة مطبخ صناعي استجابةً للتنظيمات الصحية.

ـ من المحبّذ تعديل التنظيمات العقارية المحلية والمناطقية، من أجل حماية المناطق البكر، والفضاءات الحرة، والأراضي الزراعية، ومنح سند سياسي ومالي للروابط العقارية التي تعمل من أجل هذا الهدف. في الولايات المتحدة توجد أكثر من 900 رابطة من هذا النوع، تحمي نحو 7 ملايين هكتار. في بعض الحالات، تلجأ الحكومات المحلية إلى الأموال العمومية، لشراء حق إصلاح الأراضي الزراعية. الحفاظ على الأراضي من زحف العمران، مع تخفيف الضغط المالي الذي يتكبّده المزارعون. الأراضي المستصلحة تكلّف الحكومات خدمات أكثر من المداخيل الضريبية الإضافية التي تعود عليها منها. دافعو الضرائب يخسرون ليس فقط التمتع بالفضاءات الحرة وإنما أموالهم أيضاً.

ـ في المناطق العمرانية، خطط شغل الأراضي، تقيم، عادة، تمييزاً بين المناطق السكانية، والصناعية والمكاتب. هذا التمييز صار ضرورياً بسبب متطلبات ومخاطر إنتاج وتسويق كميات كبيرة، يمكن أن تعدل، هذه الخطط، بشكل يسمح بدمج المساكن والتجارة الصغيرة، وأماكن الانتاج الحرفي أو الصناعي، ذات الحجم الصغير، كما كان الحال في المدن الكبرى في كل أنحاء العالم. تقسيم المناطق، وتنظيمات أخرى، تستهدف الحد من الترتيبات ذات الكثافة الكبيرة، تقود إلى إقامة نظم بيئية سليمة، مثل الحياة في جماعة، والبيئة القروية.

معظم سكان العالم الثالث ما زالوا يعيشون في مدن صغيرة وفي جماعات ريفية معتمدة على اقتصاد محلي. يجب إيقاف زحف العمران والعولمة، بدعم هذه الاقتصادات المحلية. إن هذا ضرورة عاجلة. عدد من التغيرات السياسية تسهم في هذا.

ـ السدود الكبيرة، محطات الكهرباء العاملة بالمحروقات، وبنى تحتية أخرى، منتجة للطاقة، والنقل إلى مسافات طويلة، الموجهة استجابة لحاجات المناطق العمرانية، وللانتاج الموجه للتصدير. يجب إذن تقديم دعم مالي، أكثر أهمية، لبنى تحتية لا مركزية، لإنتاج الطاقة المتجددة، والذي يساعد في إيقاق زحف العمران، وينعش المدن الصغيرة والقرى، البنى التحتية المنتجة للطاقة، في الجنوب، ما زالت غير متطورة كثيراً، هذا يسمح بأن يتحقق، زحف العمران، في المستقبل القريب، إذا مارسنا ضغطاً كافياً على البنوك والمؤسسات المالية في الشمال.

ـ في حقبة الاستعمار، ثم التطور، والآن التبادل الحر والعولمة، أفضل أراضي الجنوب محجوزة لإنتاج موجه إلى أسواق الشمال. إنتاج أكثر تنوعاً من أجل استهلاك محلي، لا يدعم فقط اقتصاد الجماعات الريفية، وإنما أيضاً يقلّص الهوّة بين الأغنياء والفقراء، في الوقت نفسه يقضي على نسبة كبيرة من المجاعة، والتي تمثل الآن وباءً في مناطق العالم التي في طور التطوّر.

ـ بلدان الجنوب متضررة جداً، من اتفاقات التبادل الحر، مثل الغات وألينا. أوضاعها ستتحسن، إذا استطاعت الاحتفاظ بمواردها الطبيعية وحمايتها، ومساندة شركاتها المحلية والوطنية، والحد من تأثير الدعاية ووسائل الاعلام الأجنبية على ثقافاتها. التبادل الحر أدّى إلى حرمان الشعوب من اقتصاد محلي مضمون، وجعلها في أدنى السلم الاقتصادي العالمي. حتى لو كانت التجارة عادلة، فإنها تخاطر بألا تكون، على مدى طويل، في صالح غالبية سكان الجنوب.

ـ التوقف عن ترويج التعليم وحيد الثقافة على الطريقة الغربية، يجب إعطاء الأولوية للقيم وللغات الوطنية، مع تشجيع المعارف والخبرات المحلية، بخاصة، المتناسبة مع بيولوجيا المنطقة وثقافة المكان.

ـ اقتصادات ومجتمعات الجنوب، سوف تستفيد أيضاً من الدعم المالي

الممنوح حالياً لنظم عناية مركزية، وذات كثافة كبيرة في الرأسمال والطاقة، القائمة على النمط الغربي، وذلك عندما يحوّل إلى دعم أنظمة بديلة محلية وأكثر توطناً.

ـ من المهم إعطاء مزيد من الاعتبار، لمنتجي القطاع الأول، بخاصة المزارعين، وإلى الحياة الريفية عموماً. وسائل الاعلام، الدعاية، والسياحة تجعل الحياة في الريف تبدو على أنها مرحلة تطوّر أدنى ـ متخلّفة ـ هذا يعني ضغط بسيكولوجي ـ نفسي ـ يمارس، والذي يدفع الفرد إلى أن يصير مستهلكاً ومن سكان المدن، من الممكن معارضة عملية التأطير العقائدي، هذه، باللجوء إلى الرسوم المتحركة، والمسرحيات والأفلام، وبرامج تبادلية، تسمح بأن يعرض على سكان الجنوب حقيقة الحياة في الشمال.

كل هذه المحاولات لمواجهة القوى التي تروّج لمجتمع استهلاكي، شديد التلوث، وغير قادر على الحياة، تشارك في ما يمكن دعوته ضد التطور.

إن غالبية سكان الجنوب، يستمدون قوتهم الروحية، والثقافية، والاقتصادية، من علاقاتهم بالمكان حيث يعيشون. يجب ألا نتجاهل كم أن فرضياتنا حول الطبيعة الانسانية، وحول فاعلية وتفوق الثقافة الصناعية الغربية، تسهم في تدمير النسيج القائم لاقتصادات وثقافات محلية. قبل تدخل الغرب، الناس تحب غناء أغانيها، التحدث بلغتها، استهلاك غذاء منطقتها، حتى اليوم، معظم البالغين يفضلون الحفاظ على هويتهم الثقافية وعدم ترك قراهم، والبقاء على ما هم عليه، وحيث هم.

ماذا نستطيع؟

التوطين الاقتصادي يتطلّب التكيّف مع التنوّع الثقافي والبيولوجي، أي خطة عمل لا يمكن إذن أن تطبّق منهجياً في كل مكان. إمكانات العمل متنوعة، تنوع الأمكنة حيث تمارس. إن ما سنورده ليس على سبيل الحصر، لكنه يبيّن نوع الخطوات المتخذة اليوم.

* بنوك اجتماعية، ومؤسسات إقراض تعاوني، نشأت منذ بعض الوقت، بهدف زيادة حجم الرساميل الموضوعة تحت تصرّف الشركات المحلية والسكان. ولكي تتيح للخواص الاستثمار في احيائهم، وبين جماعتهم، وليس في شركات بعيدة عنهم.

* حملات تحثّ على شراء المنتوج المحلي، تساعد الشركات الصغيرة على الحياة، اقتصادياً، رغم منافسة الشركات الكبيرة المدعومة بسخاء.

هذه الحملات لا تسهم فقط في منع هروب الرساميل، وإنما أيضاً لها أثر تربوي، وذلك عندما تكشف عن التكاليف الخفية، التي تترتب على البيئة وعلى الجماعة، من جراء شراء سلع رخيصة الثمن، ولكن منتجة بعيداً جداً.

في الولايات المتحدة، أوروبا، كندا، تضاعف عدد الروابط رداً على إدخال شبكات توزيع هائلة، في اقتصادات ريفية، وفي المدن الصغيرة - ماكدونالدز الذي فتح 900 مطعم في أنحاء العالم، عام 1993، يخطط لفتح مطعم جديد كل تسع ساعات، في السنوات القادمة. لكنها واجهت مقاومة شعبية في عشرات البلدان على الأقل، مناضلون بولنديون، مثلاً، نجحوا في منع الشركة من بناء مطعم ماكدونالدز، في حي عريق في كراكوفي. بينما أمثالهم في الهند، يعملون على منع الشركة من دخول السوق الوطني. في الولايات المتحدة، وفي كندا، التوسع السريع لـ «وال مارث» - أول شبكة عالمية لتجارة القطاعي - أدى إلى تكوين شبكة من المناضلين، الذين يعملون على حماية فرص العمل، ونسيج مجتمعهم ضد غزو مثل هذه الشركة.

* خلق عملة محلية، هو وسيلة فاعلة ضد خروج النقود من الاقتصاد الاقليمي. نظم تبادل محلي (S.E.L.) ظهرت في المملكة المتحدة، حيث يوجد منها أكثر من 250. وفي إيرلندا وكندا وفرنسا والأرجنتين، والولايات المتحدة، وأستراليا ونيوزيلندا.

الفوائد المعنوية - النفسية - لهذه المبادرات، مهمة، قدر أهمية الخيرات

الاقتصادية التي تترتب عليها. العاطلون من العمل، والذين يعتبرون لا فائدة منهم، صاروا يحظون اليوم بالتقدير، بسبب خبراتهم ومعارفهم.

* مبادرة رائعة أخرى، هي «بنوك إقراض المعدات» حيث المعدات، والأدوات، والآلات، تصير مشتركة على مستوى الجماعة: معدات زراعية وغيرها. هذا النظام يحول دون خروج النقود من الاقتصاد المحلي، ويحفز، في الوقت نفسه روح التعاون بين الجيران.

* الحركة من أجل زراعة مواكبة للمجتمع، والتي تقوم على إيجاد علاقة مباشرة بين المستهلك والمزارع، هي إحدى المبادرات الشعبية الأكثر حماسة، من اللافت للنظر، ملاحظة، أنه في البلدان حيث صغار الفلاحين، المرتبطين بالنظام الصناعي، يستمرون في الافلاس، بوتيرة منذرة بالمخاطر، فإن أولئك المسنودين من قبل المجتمع لم يفلس منهم أحد لأسباب اقتصادية.

* جعل المزارعين والمستهلكين، في المدن، في علاقة مباشرة. هكذا أسواق البيع المباشر، تفيد الاقتصادات المحلية والبيئة. في نيويورك، هناك الآن أكثر من عشرين من سوقاً، والتي تضيف كل عام، ملايين عدة من الدولارات، إلى مداخيل المزارعين من القرى المجاورة. برنامج «أسواق جديدة لمزارعين جدد» الذي تشرف عليه جامعة كورنيل، يستهدف زيادة عدد هذه الأسواق، وذلك بتكوين جيل من المزارعين وتجنيدهم، على أساليب البيع في الأسواق المباشرة، القائمون على هذا البرنامج يعملون، بخاصة، على جذب المهاجرين العاطلين، والذين يملكون خبرة مهمة.

* خلق اقتصاد القرية، هو ربما المضاد الأقوى للعولمة، في محاولة الحد من التبذير، والتلوث، والمنافسة، والعنف، نشأت شبكة اجتماعية، من هذا النوع، في كل أنحاء العالم. إنها تلجأ إلى الطاقة المتجددة، وتعمل على تطوير 9ق8صادات محلية، قائمة على أكبر قدر من التعاون.

* خلق اقتصادات محلية، يجبر على إعادة التفكير في التعليم، بخاصة

فحص العلاقة بين التخصص المتزايد والتبعية المتنامية نحو اقتصاد يزداد اتساعاً. التعليم الحديث يكون أطفال العالم كله من أجل المشاركة في اقتصاد مركزي عالمي، في ما هو أساسي، نجد برامج الدراسة نفسها في كل مكان، مهما كانت التقاليد الثقافية، والموارد المحلية.

تشجيع التكيف الإقليمي هو إحدى المهمات الأساسية في إعادة إحياء الاقتصاديات المحلية: التكوين من أجل زراعة، هندسة، وإنتاج حرفي ـ صناعة الفخار. . . النسيج. . . ـ مناسب محلياً، وكذلك استخدام تقنيات مناسبة لخصوصيات المناخ والموارد المتوافرة في المكان عينه، هو في مصلحة لا مركزية حقيقية لإنتاج يستجيب للحاجات الأساسية. هكذا الأمر لا يتعلق بدمج الشباب في اقتصاد مفعم بروح التنافس ونمو بدون فرص عمل، بأن نجعل منهم أخصائيين. وإنما أن يجدوا مكانهم في اقتصادات متنوعة، تعتمد، قبل كل شيء، على موارد محلية، مع استمرار الاتصال ببقية العالم، بفضل برامج تبادل ثقافي، والذي يكون جزءاً مهماً في عملية التعليم.

إعادة ربط العلاقة بالمكان:

تغيير الوجهة، الذي تحدثنا عنه، يتطلّب، ضرورة، تحولات على المستوى الشخصي، وهذه تتعلق جزئياً، بإعادة اكتشاف الفوائد النفسية العميقة، التي تنتج عن الشعور بالاندماج والانتماء إلى جماعة، وأهمية الشعور بأنه من الممكن الاعتماد على الآخر. القيم التي يجسّدها المجتمع الصناعي الذري ـ الفردي ـ هي قيم ثقافة مشجبية، تتطلّب الحركية، المرونة، والاستقلالية، وترتب الخوف من الشيخوخة والضعف والتبعية.

من المهم أيضاً إعادة إحياء مشاعر العلاقة مع المكان حيث نعيش، عولمة الثقافة والاعلام، خلقت نمط حياة فيه ما هو قريب يعامل بازدراء. هكذا نحن نتابع أخبار الصين، لكننا نجهل أخبار أقرب جيراننا، التلفزيون ينقلنا إلى السافانا الأفريقية، وبالمقارنة جيراننا المباشرون يبدون لنا كئيبين وبدون جدوى.

زرع مشاعر الانتماء للمكان حيث نعيش، يعني أن نجبر أنفسنا على رؤية، وعلى جعل أطفالنا يرون بيئتنا حية: وأن نذهب إلى منابع غذائنا ـ ربما في أن نزرع بأنفسنا جزءاً مما نأكل، ونتعلّم دورة الفصول، ونتابعها، ونتعرّف على خواص الحيوانات والنباتات.

أخيراً، إن نسج علاقات مع الآخرين، ومع الطبيعة، يؤدي إلى صحوة روحية، ويجعلنا نكتسب تجربة أكثر وعياً بنسيج الحياة التي نحن أحد أبنائها.

2 ـ إنقاذ الجماعات

فانديل بيري

فانديل بيري شاعر وأستاذ في جامعة كنتاكي، عالم بيئة ومفكّر مسموع الكلمة، ومدافع عن المجتمع الريفي التقليدي. وهو أيضاً مزارع صغير، في بود رويال، في كنتاكي، حيث زرع أبوه الأرض قبله، هذا الفصل دفاع حماسي لمصلحة إعادة إحياء الجماعات، وفيه يبرهن على أن ثمة فرصة سياسية جديدة تتبدى. وهو يتوقّع ظهور تحالف سياسي والذي سيمثل «حزب الجماعة» ضد «حزب العولمة».

بيري مؤلف لعدد كبير من دواوين الشعر، والقصص، وبضع عشرات من البحوث. مؤلفه: «الاضطراب الأميركي» الشهير، وفق لوس انجلوس تايمز، «يقيم علاقة بين الأزمة الروحية وأزمة الزراعة الميكانيكية التي نتخبط فيها» أما كتابه الأخير فهو «دورتها انقلابية أخرى» الصادر عام 1995.

• • •

في أكتوبر 1993، نيويورك تايمز، أعلنت أن دائرة الاحصاء في الولايات المتحدة «لن تحصي الأميركيين الذين يعيشون من العمل في الأرض». ولتوضيح هذا القرار، تقدم الصحيفة أرقاماً تثير القلق، لكنها متوقعة.

ما بين 1910 ـ 1920، ثمة 32 مليون مزارع في الولايات المتحدة، أي نحو ثلث السكان تقريباً. عام 1950 هبط العدد إلى 23 مليوناً. عام 1991 لم يبق منهم إلا 4,6 ملايين، أي أقل من 2 في المئة من السكان الوطنيين.

هكذا حجم المزارعين الأميركيين هبط في المتوسط نحو نصف مليون شخص سنوياً، خلال أربعين عاماً.

من ناحية أخرى عام 1991، 32 في المئة من أصحاب المزارع و86 في المئة من العمال الزراعيين، لا يعيشون على الأرض التي يعملون فيها.

هذه الأرقام تسمح بإدراك حجم الكارثة، التي صارت الآن كاملة. لم يعد في الولايات المتحدة طبقة مزارعين معترف بها، أو نها تقتضي الاعتراف بها. لم يعد هناك أصوات فلاحين.

المزارعون الأميركيون الذين تساءلوا، خلال سنوات عدة، عن مكانهم، حصلوا الآن على الجواب: لم يعد يحسب حسابهم لقد صاروا إحصائياً بدون قيمة.

لن نتردد في القول، إن فقدان الأهمية الاحصائية، هو نتيجة مطلوبة لهدف وبرنامج وطني. إنه نتاج إرادي لمبادىء طبقت بصرامة. نتاج جهود كبيرة، وتحقق بفضل استشارات غالية التكاليف قدمها خبراء جامعيون وحكوميون، وأيضاً بفضل الجهود والنفوذ، المتواصلة، التي مارستها كبرى شركات الزراعة الغذائية، وبفضل فوائد المنافسة ـ المعروفة ـ بين المزارعين الأميركيين ومزارعي البلدان الأخرى. النتيجة ملايين الريفيين لم يعودوا يعملون في الحقول، ولم يعودوا سادة أنفسهم، وأن يتحمّلوا التكاليف المرتبطة بملكية الأرض، وتحرروا من سلبيات أخرى مزعومة للحياة في الريف.

تفكك جماعاتنا الزراعية ليس استثنائياً وليس عرضياً، إنه هكذا يعمل قطاع اقتصادي واسع في يد ملاك غائبين. تحقيق أجرته نيويورك تايمز، حول الافراط في استغلال الخشب، يقدم مثالاً، «شامبيون انترناشيونال

كورب، التي على مدى سنوات الثمانين، اقدمت على قطع الأشجار في منطقة مونتانا، وحصدت غابات بكاملها بوتيرة لا سابق لها منذ استغلال أخشاب اتيلا في القرن الماضي، وبعد أن قضت على معظم أجزاء الغابة، ذات القيمة، في المنطقة، تركت الشركة مونتانا، مخلّفة العمال عاطلين من العمل، ومدناً غارقة في اليأس وأكثر من 2500 كم مربعٍ أراضٍ عادية».

المقالة تذكر بعد ذلك ارتفاع «الشكوى الدائمة بخصوص شركات كبيرة، جاءت من أماكن أخرى، والتي استغلت حتى الانهاك، الموارد الطبيعية في مونتانا، ثم رحلت». وتورد ما قاله الناطق باسم شامبيون، توكير هيل «نحن نتعاطف مع هؤلاء الناس ويحزننا حالهم، لكن لا أعتقد أنه بالامكان وضع شركة على السفود بسبب ما فعلته منذ عشرين سنة».

مثال آخر معبّر، مناطق الجبال شرق كنتاكي، والتي منذ ثلاثة أرباع القرن، استخراج ثروات هائلة من شركات المعادن، ترك البلد خراباً وسكانه أشدّ فقراً.

الشيء نفسه في القطاع المصرفي، في المنطقة المجاورة لمنطقتي، يوجد مصرف محلي مستقل، اشتراه حديثاً مصرف خارجي. المزارعون وصغار مقاولي المنطقة، الذين اقترضوا النقود من هذا المصرف طيلة عشرين عاماً، وأوفوا بالتزاماتهم، رفضت طلبات قروضهم لأنه لا تتوافر فيهم الشروط التي يفرضها نظام المعلوماتية. زبائن المصرف منذ وقت طويل، أدركوا الآن أنهم لا يعتبرون أشخاصاً، وإنما جزء من فئة. منح قرض كبير أو عدة قروض صغيرة؟ مساندة شركة كبيرة أو شركات عدة صغيرة؟ وفق المنطق الذي يقود المصرف الجواب واضح.

هذا الانحياز ضد الصغار يضر كثيراً بالأعمال العائلية، في المدينة كما في الريف. يواكبه أحياناً تحيز للصناعة ضد الريف وضد الأرض نفسها. هذا التحيّز هو في أصل أضرار مهمة ودائمة.

كما نعرف جميعاً، نحن نتحمل مسؤولية الأسلوب الذي استغلينا به

هذه القارة منذ البداية. تبنيناه خلال نصف القرن الأخير، فأضفنا إلى نزع قدسية الطبيعة، تدميراً إرادياً لجماعاتنا الريفية.

الاحصاءات التي أوردناها في البداية هي براهين لا يمكن دحضها، وكذلك الحالة التي توجد عليها مزارعنا وغاباتنا ومدننا الريفية. بكل وضوح، في ما وراء نقاط معينة، لا يمكن للآلات أن تحلّ محل الانسان. الفاعلية الآلية أو الاقتصادية لا تسمح بالاستغناء عن العناية (الودية) البشرية.

ما أتحدث عنه ليس استثناء وليس شذوذاً، أكرر هذا، إنني أتحدث عن المصير الذي تشهده، منذ زمن طويل، جماعاتنا الريفية في الولايات المتحدة، والذي كان وسيكون مصير الأرياف في البلدان الأخرى. الواقع بسيط: الشركات الكبيرة الحالية لا تأتي إلى المناطق الريفية لتصلح أوضاعها، في أن «تخلق فرص عمل»، إنها تأتي لكي تستخرج منها أكبر قدر من الثروات تستطيعه، وبأسرع التكاليف الممكنة وأقلها. ليس هناك خلق فرص عمل إلا عندما يستطيع البشر القيام بالعمل بتكاليف أقل من الآلات، لا يهمها كثيراً الصحة الاقتصادية والبيئية والبشرية لمنطقة ما، إذا توجب عليك لفت انتباه، أو تقديم شكوى، باسم جماعتك، ضد إحدى هذه الشركات الكبيرة، فإنك ستكتشف أمراً عجباً، إنها نظمت بطريقة تجعلها تتملّص من مسؤولياتها، إنها بنى والتي فيها لا وجود للمسؤولية، المسؤولية تحال على درجات نحو أعلى الهرمية، حتى تلقى أخيراً على المساهمين. هؤلاء مشتتون جداً، لا تتوافر لديهم المعلومات، وغير مبالين، وبالتالي لا يعتبرون مسؤولين عن شيء. المثالي، بالنسبة للشركة الحديثة، يتمثل في أنها معاً في كل مكان ـ من زاوية مصالحها ـ وليست في أي مكان ـ من زاوية مسؤوليتها المحلية ـ.

التعليم ومؤسسات الدولة، والتي من حق الريفيين الحصول على مساعدتها، لم تساعدهم في شيء، وإنما على العكس، فضّلت، وشجعت وبررت تدمير كل مظاهر الحياة الريفية. لقد أشاعت فكرة خاطئة تقوم في أن كل اختراع تقني هو أمر مطلوب. لقد قالت وكررت القول، إن إفلاس

العائلات والشركات والجماعات الريفية، هو ببساطة نتاج التقدم، وإن تحسين الفاعلية الذي ينتج عن ذلك هو أمر مفيد للجميع.

يبدو أننا ندخل عالماً، تمارس عليه الشركات العابرة للأوطان والحكومات، ونظم التعليم، التي في خدمتها، السيطرة وفق مصالحها، وبشكل حتمي، على حساب مصالحنا. الثقافات التي تحترم الطبيعة والحياة الريفية، سوف يقضى عليها. إنه عالم ما بعد الزراعة، وأيضاً، بشكل لا يمكن تفاديه، عالم ما بعد الديمقراطية، ما بعد الدين، وما بعد الطبيعة. وبمعنى آخر عالم هو على عكس ما تحمله كلمة انسانية.

بالنسبة إلى مروجي الاقتصاد العالمي المزعوم، المزرعة أو الغابة، هما، أو يجب أن يكونا ـ الشيء نفسه مثل المصنع. استخدام الأرض لا يتطلّب إلا عناية قليلة، الآلة يمكن أن تحل محل الانسان. معايير الانتاج والفاعلية والعائدية في الصناعة، هي وحدها الضرورية. الأرض جامدة وغير حية، كمياه الأرض، تستطيع بدون أضرار، الحلول محل بيولوجيا الأرض. بيئة مكان ما لا علاقة لها بالاستخدام الذي يخصص لها. الجماعات الانسانية لا قيمة لها، الاختراعات التقنية ستكون لها نتائج مفيدة.

أنصار العولمة هؤلاء، لا يرون أي تناقض في مفهوم نمو اقتصادي بدون نهاية، أو استهلاك لا محدود في عالم محدود. ويرون أن المعرفة هي ويجب أن تكون ملكية وسلطاناً، وان التعليم مرادف للتكوين المهني. بالنسبة إليهم، المثالي هو وظيفة ذات أجر كبير تسمح بعدم العمل. إنهم يعلنون علناً أنهم في الطريق لخلق مجتمع فيه الجميع رابح. لكن هدفهم السري هو تقليص جذري لعدد الذين، وفق مبادئنا الأبدية، يمكن اعتبارهم مزدهرين: الناس الذين يعملون لحسابهم، أصحاب الأعمال الصغيرة، أو الأراضي الصغيرة وأولئك الذين يعملون معهم.

الحجة المستخدمة للحث على توقيع الاتفاقات التجارية الدولية الجديدة، هي: أننا ندخل في اقتصاد عالمي، إذا لم نشارك فيه، فإنه يحكم

علينا بالبقاء على الهامش. حتى لو أنه، بكل وضوح، وجود اقتصاد معولم يتوقف على أن العالم كله مستعد للمشاركة فيه، إلا أن النظرية هذه تريد القول، إنه في نظام التبادل الحر المزعوم الدولي، السلع تنساب طبيعياً من الأقاليم حيث انتجت، في أفضل الشروط، نحو الأقاليم حيث الحاجة إليها أكثر. هذه النظرية تفترض إذن أن نقلاً دولياً مكثفاً، قابلاً للحياة، ومضموناً على مدى طويل، وهذا لا شيء يضمنه. كذلك لا شيء يضمن أن السلع أو الخيرات تنتج في أفضل الشروط أو لمصلحة العمال الذين ينتجونها، أو أنها ستصل حقاً إلى أولئك الذين يحتاجونها، وأن هؤلاء يملكون وسائل شرائها.

أسئلة أخرى، تتعلق بالاقتصاد العالمي، ظلت بدون جواب، منها سؤالان مهمان جداً: كيف تضحي أمة، أو إقليم، بقدراته الانتاجية المحلية على مذبح التجارة الخارجية؟

كيف لأشخاص، قدّموا الدليل على عدم قدرتهم إدارة اقتصاد وطني، بدون تضخم وبدون معدلات فائدة استنزافية، وبدون بطالة ودمار بيئي، يمكنهم الآن الادعاء بعمل الأفضل بقيادتهم اقتصاداً عالمياً؟

دمار الزراعة الأميركية يبرهن على أننا لا نستطيع حل المشاكلات الاقتصادية في أن نزيد من حجم الانتاج، بخاصة أن هذه الزيادة هي ـ بالتأكيد ـ سبب مشاكلات أخرى بيئية واجتماعية وثقافية.

يجب التفكير في إمكان أن الناس ليسوا أذكياء بما يكفي للعمل الذي تدفعهم إليه قدراتهم التقنية. اعتراف من هذا القبيل، يوجد، بدون شك، ضمنياً، في الاعتراض الذي يطرحه المحافظون، منذ وقت طويل، في وجه حكومة مركزية متضخمة. إذاً من المستغرب أن هؤلاء المحافظين أنفسهم، يدفعون عجلة إنشاء اقتصاد يتجاوز الأوطان، والذي سيعمل، حتماً، على شاكلة حكومة أكثر مركزية وتضخماً من كل ما شاهدناه حتى الآن. تجربة اليد الطويلة، برهنت، كما كنا نقول لليبراليين، إنه لكي تكون حراً يجب الحد من أهمية الدولة، ويجب أن نتمتع ببعض الاستقلالية. ومن الواضح

أيضاً ما يمكننا قوله للمحافظين: من الغباء الشكوى من حكومة مركزية، إذا لم نفعل شيئاً لمساندة الجماعات والاقتصادات المحلية.

لكن التكوينات السياسية الهرمة، عملياً، غير قادرة على مساعدتنا على فهم، وعلى الاحتجاج ضد مبادىء الاقتصاد العالمي، الشيوعيون والرأسماليون يشتركون في احتقار أهل الريف والحياة الريفية، والقروية. لقد استغلوا الريف بدناءة وبلا مبالاة، انهم يتحججون، بالحجة نفسها: الاعداد لمستقبل أفضل يبرر الأضرار بالبيئة في الوقت الحاضر.

الحوار بين اليسار واليمين، أو بين ليبراليين ومحافظين، لا يقدم لنا شيئاً، ولا حزب يهتم بالفلاحين أو بالزراعة، وبالعناية بالأرض، أو بجودة غذائنا، قادة الحزبين، جميعاً في خدمة الشركات العابرة للأوطان. اتفاق ألينا وإعادة النظر في الغات، تقدمان البرهان على هذا.

من ناحية أخرى، الخصومة القديمة، بين الريف والمدينة، والتي كانت عقيمة، هي الآن أشد عقماً، وضارة بالجميع، الأمر لم يعد اختلافاً، إنما صار تقسيماً، والذي ما كان يجب أن يكون، لأنه تقسيم، بقدر كبير، اصطناعياً. الاقتصاد المدعو «عمران Ubranisme» كان بدون رحمة، بالنسبة للجماعات العمرانية، كما بالنسبة للجماعات الريفية.

كل هذه التفرعات السياسية، صارت الآن، غير ذات معنى، ولا تفيد إلا الذين يجدون أنفسهم في أوضاع تسمح لهم بانتهاز الغموض الذي يهيمن على العامة.

شكل سياسي جديد، لأحزاب معارضة، بدأت تتحدد ملامحه: إنه أساساً نظام حزبين. الحزبان منقسمان حول مسألة أساسية: الجماعة. أحدهما لا يعطي الجماعة أية قيمة، والآخر يجعل منها حالة كبرى. الأول هو حزب العولمة، أما الثاني فإني أدعوه، ببساطة، حزب الجماعة المحلية.

حزب العولمة قوى، مع أنه غير شعبي، وغني، وأعمى. مصمم ومنظم جيداً. حزب الجماعة بدأ بالكاد يعي وجوده، مشتت ومتنوع جداً،

أنصاره الآن قلة، مع أنهم مستقبلاً سيكونون كثرة، ضعيف لكن قوته كامنة، فقير لكنه ليس بدون إمكانات.

نحن نعرف جيداً تكوين حزب العولمة. لكن من هم أعضاء حزب الجماعة المحلية؟إنهم الناس الذين يملكون مفهوماً سخياً وودياً عن غريزة البقاء، إنهم لا يعتقدون إمكان الحياة والازدهار في مجتمع يسوده قانون الغاب، ولا يرون النجاح بهزيمة الآخرين، ولا البناء بالتدمير، والبيع، واستغلال كل شيء. إنهم يريدون الحفاظ على كنوز الطبيعة والثقافة الانسانية، وأن ينقلوها لأطفالهم. إنهم يتمنون أن تكون الحقول والغابات، في العالم كله، منتجة، لكنهم يرفضون تدميرها من أجل إرضاء متطلبات الانتاج. إنهم يدركون أنه لا يمكن أن يكونوا ديمقراطيين، أو مدافعين عن البيئة، وفي الوقت نفسه أنصار اقتصاد يتجاوز الأوطان، تهيمن عليه الشركات الكبرى. إنهم يعرفون من خلال التجربة، أن الحي والجماعة المحلية، هما المكان والاطار المرجعي لكل عمل مسؤول. يدركون أن أي جماعة مصالح لا يمكن أن تؤسس على البخل. لا يجهلون أن كل الأشياء مترابطة ـ الزراعة مثلاً مع الطبيعة، الغذاء مع الزراعة، الصحة مع الغذاء ـ ويريدون الحفاظ على هذه العلاقات. يعرفون جيداً أن السوق أو الطريق السريع للاعلام، لا يمكنهما الحلول محل جماعة محلية سليمة، ويعرفون أيضاً، على عكس الخطاب السياسي حول خلق فرص العمل، وهو خطاب ببغاوي، ان العمل ليس مجرد عظم يلقى به للعاطلين من العمل، إنهم يدركون أن العمل يجب أن يكون ضرورياً، مفيداً حقاً، وساراً ومصدر رضى وكرامة، بالنسبة لمن يقومون به، والرضى بالنسبة للذين أنجز لمصلحتهم.

حزب الجماعة المحلية هو إذاً حزب حقيقي، له برنامج وعمل حقيقيان، وممكنا التطبيق. وأضيف: له تاريخ يستوجب الاحترام، إنه تاريخ الجهود الكثيرة، والتي بذلت على مر السنين، من أجل حماية البيئة والطبيعة والصحة محلياً، أو من أجل بيع منتجات محلية لمستهلكين محليين. هذه الجهود، يبدو اليوم أنها تجد تبريرها، والكثير الاهتمام وتجذب الطاقات كما

لم يحدث هذا من قبل. العلاقة بين حماية البيئة والاقتصاد تبدو، أكثر فأكثر، وضوحاً.

إننا نفهم الآن، أن صحة جماعة ما، تتحدد، في معظمها، بالطريقة التي تشبع بها حاجاتها.

حزب الجماعة يتكون من المزارعين الصغار، مربي الحيوانات والمستهلكين المهتمين بجودة ما يشترونه، من ملاك وعمال الشركات الصغيرة، ومن أشخاص يعملون لحسابهم، ومن المدافعين عن البيئة. إنهم يطلبون هدفين: الحفاظ على التنوع والسلامة البيئية، والتجديد، المؤسس على مبادىء ثقافية وبيئية سليمة، للاقتصادات والجماعات المحلية.

الآن يجب أن نسأل: كيف لجماعة محلية أن تزدهر وتدوم؟ وإذاً كيف لاقتصاد محلي قابل للحياة، أن يكون ممكن الأداء؟

ها هي مجموعة مبادىء، يجب، في نظري، احترامها:

ـ أن نسأل ما هي آثار التغيرات أو التجديدات على جماعتنا وعلى صحتنا؟

ـ النظر دائماً إلى أن الطبيعة ـ الأرض، الهواء، الماء، النبات والحيوان ـ هي جزء لا يتجزأ من جماعتنا.

ـ أن نتساءل دائماً كيف نستجيب محلياً للحاجات المحلية، خصوصاً بفضل التعاون.

ـ أن نشبع أولاً الحاجات المحلية قبل التصدير نحو المدن القريبة ثم الأبعد.

ـ أن نفهم جيداً الخواص العميقة لمفهوم «اقتصادات اليد العاملة» عندما تتضمن عملاً يحط من قيمة الانسان، والبطالة أو شكل ما من التلوث أو العدوى.

ـ التطوير، من أجل إنتاج محلي، لصناعات ذات حجم مقبول، مصدر

القيمة المضافة، لكي نضمن أن الجماعة لا تصير مجرد مستعمرة للاقتصاد الوطني أو العالمي.

ـ تطوير صناعات وشركات، ذات حجم صغير، لدعم الاقتصاد الزراعي، أو اقتصاد الغابات، المحلي.

ـ العمل على إنتاج أكبر قدر من الطاقة الضرورية للجماعة المحلية.

ـ زيادة الدخول، في أي شكل، داخل الجماعة، والحيلولة، قدر المستطاع، وأطول وقت، دون خروجها من الجماعة.

ـ التأكد من أن النقود، التي ضخت في الاقتصاد المحلي، يجرى تداولها في داخله، وتقليص الانفاق الخارجي.

ـ أن على الجماعة أن تستثمر، دون التسبب في التلوث، وأن تحافظ على ثرواتها، وتهتم بكبار السن، وبتربية أطفالها.

ـ الحرص على أن يهتم كبار السن والشباب، بعضهم ببعض، وألا تكون المدرسة المكان الوحيد للتعلم. لا يجب أن تكون هناك دور حضانة رسمية، ولا بيوت إيواء العجزة. الجماعة تتعرف على نفسها، وتخلد ذاكرتها بفضل هذا الانسجام بين الشباب والكهول.

ـ الأخذ في الاعتبار التكاليف الخفية، أو الهامشية، الاعتيادية في أيامنا هذه، وفي كل مرة ممكنة، يجب أن تخصم من الدخل النقودي.

ـ التفكير في استخدام عملة محلية، وبرامج وقروض تموّلها الجماعة، وفي نظام مقايضة... إلخ.

ـ أن نكون دائماً واعين بالقيمة الاقتصادية للتعاون بين الجيران. اليوم اختفاء علاقات الجوار الطيبة، والذي ترك الانسان وحيداً في مواجهة المشاكلات، أسهم في ارتفاع كبير لتكاليف الحياة.

ـ اقتصاد ريفي دائم، يعتمد على إخلاص المستهلكين في المدن للمنتجات المحلية. هكذا يمكن أن نتحدث، دائماً، عن اقتصاد مؤسس أكثر على التعاون منه على المنافسة.

هذه القواعد تستلهم التقاليد السياسية والدينية الغربية، ومقترحات أنصار البيئة، وبعض المزارعين. إذا وجدت جذرية فذلك، فقط، لأن الاقتصاد الوطني أو العالمي، يكون في مناخ يحتقر، تقريباً تماماً، مصالح الجماعة والبيئة.

الاقتصاد الاجتماعي، ليس اقتصاد فيه أحد الأطراف، في وضع جيد، ينجح في «خبطة مريحة». إنه اقتصاد مؤسس على الكرم، والذي هدفه ازدهار ووفرة مضمونة، وموزعة بعدالة.

إذا كان من غير المعتاد العمل في إطار مثل هذا الاقتصاد، فإننا يجب أن نتذكر أن وضع مصالح الجماعة قبل الربح ليس بدون سوابق بين المصارف وأصحاب الأعمال المحليين.

كيف نبدأ بناء نظام اقتصادي لا مركزي، محلي ودائم؟

إنني آمل أن يكون ذلك تدريجياً، لقد تكبّدنا تغيرات مجانية عدة، فرضتها علينا المصالح الخارجية.

في أماكن عدة، الطريقة الأكثر وضوحاً، للقيام بالعمل الذي نتحدث عنه، تقوم في تطوير اقتصاد معاش. هذه البداية مغرية، لأنها لا يجب أن تكون بالضرورة ذات حجم كبير، ولا تتطلب لا وسائل كبيرة، ولا إذنٍ من أي كان، ويمكنها أن تقود إلى مشاركة الجميع. إنها لا ترغمنا على استجداء مستغلينا، ولا أن نبحث عن دعم لم ننجح أبداً في الحصول عليه، الاقتصاد المعاش، يعني، بكل بساطة، اقتصاد فيه المستهلكون المحليون يشترون حاجاتهم، قدر الامكان، من منتجين محليين، والذي فيه المنتجون المحليون يزودون السوق المحلي بقدر ما يستطيعون.

الوضع الآن مناسب، من وجوه عدة، لنمو مثل هذا الاقتصاد، من ناحية التكاليف المرتبطة بنظامنا الحالي، المتعلق بإنتاج المواد الغذائية، المركزي جداً، سوف تزداد ارتفاعاً. مثلاً المنتجون، في كاليفورنيا، لا يمكنهم الاعتماد، طويلاً، على امدادات، لا محدودة، ورخيصة الثمن، من

المياه، من أجل الري، تكاليف النقل مرشحة حتماً للزيادة، والبيوتكنولوجيا ـ ترخيص أو براءة اختراع الأنواع الزراعية ـ والمخترعات الأخرى في مجال الزراعة الغذائية، كلها تستهدف توسيع السيطرة الممارسة من الشركات الكبيرة على الشبكة الغذائية، سوف تزيد من تكاليف المواد الغذائية اقتصادياً وبيئياً.

من ناحية أخرى، المستهلكون يقلقون، أكثر فأكثر، في ما يتعلق بجودة ونقاوة طعامهم، ويفضلون، شراءه من منتجين مسؤولين، قريبين منهم، إنهم يرغبون، أكثر، في معرفة من أين تأتي عناصر الغذاء، وكيف أنتجت. وصاروا يدركون أنه كلما تضخمت الصناعات الغذائية وتمركزت، كلما كانت أكثر عرضة لكوارث بيئية طبيعية أو اقتصادية، وأيضاً لاضطرابات سياسية وعسكرية، وكلما كانت أيضاً عرضة لأساليب زراعية وإنتاجية سيئة.

لكل هذه الأسباب، وغيرها، يجب أن نطور اقتصادات معاشية، في كل مكان حيث ذلك ممكن. نوعية الغذاء ستتحسن هكذا. تأثير المستهلك على الانتاج سيقوى، والمستهلك يلعب دوراً أساسياً بأن يضمن امدادات مضمونة ودائمة، بفضل خفض التكاليف المرتبطة بشبكات التوزيع الكبيرة، وبالامدادات إلى مسافات كبيرة، الحفظ، النقل، الدعاية، هكذا الاقتصادات المعاشية تخفض من أسعار عائدات المواد الغذائية، مع زيادة دخل المنتجين، وسيكون لها ـ كنتيجة ـ تحسين أساليب الزراعة، ونمو العمالة في القطاع.

من نافلة القول إن أي اقتصاد معاش، لا يمكن ولا يجب أن يكون محلياً خالصاً، لكن مما لا غنى عنه، من أجل صحة الناس والأرض، وأيضاً للحفاظ على الحريات الديمقراطية، أن تتوجه الزراعة أولاً نحو إشباع الحاجات المحلية، وأن تأخذ في الاعتبار الامكانات والحدود المحلية.

ولأسباب عدة، ومن النوع نفسه، يجب أيضاً تطوير اقتصاد غابات محلي، والذي هدفه بقاء الغابات والحفاظ عليها وكذلك الجماعات المحلية التي تعيش فيها. من أجل إضافة قيمة لمنتجات الغابات المحلية، يجب قيام

صناعات تكميلية، محلية أيضاً، نشر الأخشاب، النجارة. . . ، ذات حجم متواضع ولا تسبب التلوث.

وحيث أن زراعة دائمة، يجب، منطقياً، أن تكون مدعومة من المستهلكين، الذين يرغبون دائماً في الحصول على الغذاء، فإن زراعة الغابات الدائمة، يجب أن تكون كذلك، من قبل عمال المناشر، وقاطعي الأشجار، والعاملين الآخرين في قطاع اقتصاد الغابات، الذين يهمهم الحفاظ على مصدر عملهم. لكن حسن استغلال الغابات يفيد آخرين أيضاً: المزارعون ومربو الحيوانات، الذين يملكون قطعة أرض مشجرة، وكل أولئك الذين، حصولهم على الماء النقي يتوقف في المحافظة على الأحواض المائية المشجرة، كذلك صانعي المنتجات الخشبية، والمدافعين عن البيئة. . . إلخ.

إذا أردنا أن تعيش جماعتنا، فإن علينا أن نقيم اقتصاداً داخلياً، لكي نحمي أنفسنا من أخطار الاقتصاد العالمي الذي يتكوّن. لكي يحدث هذا، فإن علينا أن نعكس فعل المضخة، والتي منذ وقت طويل، تمتص الموارد والنقود والكفاءة والناس، خارج الريف، والتي، في المقابل، تنتج التلوث والفقر والدمار.

يجب أن نتخيل أساليب جديدة للتمويل، تكون ممكنة لتطوير اقتصادات محلية سليمة. يجب أن نعثر على حجج اقتصادية، لأنها وحدها، في نهاية المطاف، تكون مؤثرة، لإقناع الشباب بأننا في حاجة إلى عملهم وكفاءتهم المعطلة.

المجتمع، في مجموعه، سوف يستفيد كثيراً، من تطوير اقتصاد محلي للأراضي، إنه يقربنا من المثال البيئي والثقافي القاضي بضرورة التكيف مع الوسط المحلي، ويشجع ظهور زراعة محلية مناسبة، وتنوّع زراعي حقيقي، ويؤسس رقابة على الجودة الطبيعية والتلقائية في الزراعة. وفي زراعة الغابات، لأنه لا المستهلكون ولا العمال يرغبون في رؤية اقتصادهم المحلي يدمّر، بسبب الغش، أو استنزاف الموارد.

3 ـ عملة محلية.. من أجل المصلحة العامة

آلان برتراند

في سنوات الثمانين، مؤسسو أول نظام تبادل تجاري محلي، كانوا يبحثون عن بديل اقتصادي، يسمح بالحد من الأضرار البيئية والاجتماعية المترتبة عن العولمة الاقتصادية والمالية، أي «الاقتصاد الذي يمشي على رأسه» الأمر إذن يتعلق بجعله «يمشي على قدميه» باستخدام عملات محلية، أو العملة الخضراء. هؤلاء يذكرون باليوتوبيات التي ظهرت في القرن التاسع عشر، وكوبونات العمل ـ فورييه، برودون، أوين ـ المستهدف منها أن تكون بديلاً من النقود. وفي سنوات الثلاثين، العملة ذات الفائدة السلبية، أو العملة الحرة التي نظّر لها سلفيو جيسيل، خمس عشرة سنة بعد ظهور أول نظام تبادل تجاري محلي، في كندا، تضاعفت هذه النظم آلاف المرات، وتنوّعت في أسمائها كما في أشكالها، بحسب القارات والبلدان. ما هو وضع "Sel" ـ تبادل محلي، الصيغة الفرنسية؟

• • •

كل إنسان يحتاج لاعتراف الآخرين: المحبة من خلال النظرات، التصفيق من خلال دائرة معارفه، إعلان فضله من خلال وسام معلّق على

صدره، ارتفاع حسابه في المصرف. . . إلخ لكن عندما المال، كما يقول الأب أويو، يقضي على كل القيم التي تسمح للناس «بعمل مجتمع» - مصطلح شائع في علم الاجتماع المعاصر - فأي مكان يبقى لكل أولئك، الذين اختاروا، أو لعدم القدرة فضلوا، الهروب من الحرب الاقتصادية؟!

مجتمع السوق، الذي حلله كارل بولاناي، دمر الاقتصاد اللانقودي، والذي ظل حتى حقبة قريبة، يتعايش مع اقتصاد التوزيع الحكومي - الدولة - تحويل كل نشاطات الانسان إلى تجارية، يدمر الترابط الاجتماعي، ويعطي أولئك الذين لا يستطيعون المشاركة في السباق الاقتصادي، الشعور بنفي وجودهم نفسه.

«الخيار الذي باسم الفيتشية النقودية، يمنع الناس من الانتاج ومن التبادل، بحجة أن هذا يجرى بدون نقود رسمية، هو خيار لا إنساني ولا مسؤول» كتب هكذا باتريك فيفريه.

متخذون منطلقاً حاجاتهم الخاصة «وليس حاجات أولئك الذين هم ضحايا الشركات الكبرى، والتي عبر التأطير الدعائي، الحاضر دائماً، تحاول جعل المصالح الخاصة تؤخذ على أنها حاجات اجتماعية» جماعة أنصار البيئة، في أريج واجهت التحدي «ما هو السلطان الذي نملكه؟» تساءل حلف الفلاحين، وأنصار البيئة والمستهلكون في أريج، الذين يكافحون ضد الغات، وضد إدخال العضويات المعدلة جينياً O G M في الغذاء، وضد تدمير الغابات، وضد الذين يجرون تجارب لإدخال المنتجات البيولوجية في مطاعم المدارس. «ما هو السلطان الذي لدينا لنحوّل العالم الذي نتكبّده إلى المجتمع الذي نريده؟». لأن كل شيء قد قيل، وكتب وكرر عن أسباب الفقر في العالم الثالث: التآكل وعقم التربة وارتفاع درجة ملوحتها، الأخطار الذرية، ظلم الديون، اقتصاد السمسرة والمضاربات الذي يزيد الأغنياء غناءً، والفقراء فقراً. يجب إذن أن نعمل على مستوانا، هنا والآن. العودة إلى المحلي، القائم على تبادل العمل والخيرات والخبرة والخدمات، مع استخدام نقود تنشأ مع التبادل، كما يمارس في نظام التبادل التجاري المحلي LET'S هل سيساعدنا في الحصول على الاعتراف بقدراتنا وتطلعاتنا؟ هل

يمكن معارضة ايديولوجيا السباق بممارسات تعاونية وبوسائط نقودية أخرى؟

عن هذا الموضوع عقد أول اجتماع في بلدية فويكس في سبتمبر عام ١٩٩٤، ثلاثة أشهر بعد ذلك، ٣٠٠ شخص في البلدية تبنوا «نظام تبادل محلي» Sel. وتغيير النقود «الدولار يقوم على مليارات الديون، نظام التبادل المحلي يقوم على الثقة، وعلى القروض التي يمنحها المشتركون إلى بعضهم البعض» إمكانات هذا النظام الهائلة، التي تظهر كل يوم، تعطي مصداقية أكثر لمؤسسي التبادل المحلي Sel. زراعة المنتجات البيولوجية، لم تعد مضطرة لتصدير كل إنتاجها إلى سويسرا، إنها تسوق جزءاً منها في مقابل عملة محلية، وهذه تتداول بحرية بين الأعضاء. العاطل من العمل هو ثري، من زاوية الوقت الذي يتوافر له، هذا الوقت يبادله في مقابل عملة محلية، ويتحول هكذا إلى إنتاج غذائي محلي.

الأفراد المصنفون على أنهم غير اجتماعيين، لأنهم غير قادرين على الخضوع لقواعد التبعية، التي يتضمنها العمل الأجير، يظهرون بشكل خاص مبدعين، عندما يتعلق الأمر بدفع، أو تحصيل، في مقابل خدماتهم عملة محلية. هكذا كل واحد يستخدم الآخر. ليكون الجميع مفيداً، يجب ألا ننسى أن مصطلح payer ـ يدفع ـ يأتي من اللاتيني pacare، أي صنع السلام، وحيث أنه في نظام التبادل المحلي Sel، كل يستطيع المشاركة النشطة في هذا النظام الخلاق، فإن الكثير من الهاربين من الحرب الاقتصادية، سيستثمرون كل قواهم في هذه المغامرة. هكذا سريعاً ما تحقق رواد نظام التبادل المحلي، في أريج، من أن قوة النقود المحلية تكمن في قدرتها على التداول داخل جماعة ما. هكذا المجموعة البيرينيه، منطقة البيرينيه، والتي تضم عدداً كبيراً من الريفيين الجدد، الذين جاءوا من مختلف بلدان أوروبا، أعطى نظام التبادل المحلي Sel لونه الفرنسي.

ولكي لا تكون المسافات الجغرافية عقبة في وجه التبادل، بدأت تتكون مجموعات أخرى، على مرتفعات أريج وفي البيرانيه الأعلى، وأعلى كارون، وفي منطقة الجير.

متبنياً موقفاً براغماتياً، عملياً، فإن نظام التبادل المحلي الرائد دفع كل مجموعة إلى أن تقيم بنفسها أنماط نظامها التبادلي، بحسب التطلعات والحاجات التي تظهر بين الأشخاص المؤسسين، كل جماعة جديدة تحاول تحديد قواعد اللعبة، حتى في حالات التفاوض مع السلطات الإدارية الرسمية، التي بدأت تقلق، بسبب الحملة الاعلامية حول هؤلاء المقاومين للاقتصاد الرسمي. ثم حان الوقت لخلق نظام تبادل محلي جديد، للحفاظ على جماعات ذات حجم إنساني، والتي بدونها لا يمكن ازدهار الثقة الضرورية.

لنذكر باختصار المبادىء المشتركة في نظم التبادل التجاري المحلي Let's منذ البداية، كما أعلنها ميكائيل لينتون، الاسكتلندي الذي يعيش في فانكوفر، في كندا، والذي أول من وضع تصميم عقل آلي يسمح بتسهيل إدارة الحسابات في عملة محلية. رابطة ما تفتح خط حساب، يدار معلوماتياً، لكل واحد من المشاركين فيها، يخترع اسماً لهذه العملة المحلية، والتي ليس لها بعد ترجمة عينية، الوحدة المحلية تتجسد بواسطة الأرقام التي تظهر في قوائم ـ مديون ـ أو دائن ـ خاصة بالمشاركين، وفق العمليات المنجزة، سواء حصل على خدمة أو قدم خدمة، باع سلعة أو اشتراها، نظام التبادل المحلي Sel يحصي العروض والطلبات لكل مشارك، وينشرها في كل حين، في شكل قوائم الموارد مصحوبة بقائمة الفعلة والرصيد في وحدات عملة محلية لكل مشارك، ويصدر النظام، بعد ذلك، بطاقات تبادل تشبه دفتر الشيكات المصرفية، وتسلم إلى كل مشارك.

عملياً، في نظام التبادل المحلي، يستطيع بيير إصلاح سيارة بول، في مقابل 1000 حبة، حسابه يصبح دائناً 1000 حبة، وحساب بول مديوناً 1000 حبة. إذاً المطلوب من المشاركين القبول بالتعامل بالدين مع كل الجماعة، وليس مع شخص بعينه. كل واحد حر أن يقبل أو يرفض التبادل المقترح عليه، نظام التبادل المحلي لا علاقة له بالمقايضة، وإن كان الاعلام أحياناً يخلط بينهما.

نظام التبادل المحلي Sel، ليس بالضبط *Let's*. لأنه سريعاً، ومنذ أول التبادلات المهمة، وبالتحديد «حصان»، فإن المرابين الدارسين لاحظوا أنه لا يمكن الخلط بين الحبوب - اسم العملة المحلية - وبين الفرنكات. هذا الحصان جرى تبادله في نظام التبادل المحلي، في مقابل 5000 حبة، ثم بيع، بعد ذلك خارج نظام التبادل المحلي في مقابل فرنكات. إنهم مجموع أعضاء النظام الذين ارتكبوا هذا الاحتيال. لذلك اتفق على عدم قابلية «الحبوب» إلى فرنكات. الحبوب - غران - لكي تحصل على قيمة حقيقية يجب ألا يكون ممكناً تحويلها إلى فرنكات. هكذا على خلاف ما يحدث في Let's - نظم التبادل التجاري المحلي - العملات المحلية في فرنسا لا يجب أن يكون لها معادل مع العملة الوطنية. بدون هذا تخاطر بأن تكون عملة دونية، عملة فقيرة لأناس فقراء.

لكن عندما يتعلّق الأمر بآثارها، فإنها ثروات حقيقية، ثروات يتقاسمها مجموع الجماعة، عندما يضاعفون التبادل داخل نظام التبادل المحلي .Sel. هذا التطابق بين مختلف العملات سهل ظهور مبادرات عدة، في الوقت الذي شجّعت فيه الحوار مع المؤسسات.

النقود هي واقعة لم يتوصل الاقتصاديون إلى تحديدها بشكل إجماعي، ربما لأنها شيء تتغير طبيعته عبر الزمن، لكي تتوافق مع حاجات الناس الذين تعنيهم. كلهم مع ذلك يصفونها بأنها وحدة حساب، وسيط تبادل، ومخزن قيمة. لكن لأن الحبوب - اسم العملة - في نظام التبادل المحلي، لا تعطي فوائد، فكيف تقوم بوظيفتها كمخزن قيمة؟

الرأسمال الوحيد هو الثقة التي يمنحها كل عضو من أعضاء الجماعة، لنظام التبادل المحلي، منظوراً إليه على أنه فضاء فيه يكمن احتياط خدمات وخيرات. من هنا تتبدى ضرورة وضع آلية تتولد عنها ثقة مدعومة. لوحظ إذاً، سريعاً، أن المشاركين الأكثر نشاطاً، يجب أن يسهروا، ليس فقط على شفافية الحسابات، وإنما أيضاً على إدارة اتخاذ القرارات. في الوقت نفسه، الرابطة تقيم، بانتظام، أسواق - بورصات - تبادل محلية وأمسيات مهرجانية،

بهدف جعل الفعلة يتعرفون على بعضهم. كما تنتهز هذه اللقاءات لتضع مختلف الاستراتيجيات المستهدفة مساعدة الذين يجدون صعوبة في التعريف بقيمة عملهم.

التضامن ليس قيمة مجردة، يجب إذن أن يرتبط بممارسات «نظام التبادل المحلي هو نظام عيني يقدم حلولاً عينية لمشاكلات عينية»، هكذا تكرر دائماً نيكول فيلوتو، مؤسسة نظام التبادل المحلي في باريس، خلال اجتماع شهري عقد في إحدى مقاهي باريس الكبيرة، وتضيف «اسألوا أنفسكم ماذا تستطيعون تقديمه للأعضاء الآخرين، وماذا تريدون أن يقدموا لكم؟» لأن الأمر لم يعد يتعلق بخطابات، وإنما بالعمل. وهذا يقتضي انخراطاً شخصياً في علاقات اقتصادية ـ إذاً اجتماعية ـ وإعادة خلقها. مبتدئين من المتسوى الأكثر مباشرة، حاجات كل منا التي لا يمكن إشباعها في المجتمع التجاري. هكذا الفعلة في نظام التبادل المحلي، يتعلمون التفكير تدريجياً، آخذين في الاعتبار رغباتهم الخاصة ورغبات الآخرين أعضاء الجماعة، أولاً، ثم مجموع المجتمع الذي يوجد فيه نظام التبادل المحلي، بعد ذلك.

هل يجب مثلاً، من أجل توازن الحسابات، أن تخصم، في كل حين، وحدات عملة محلية، وأن يعاد توزيعها على الذين يقومون بمختلف المهمات الضرورية للرابطة؟

هذا الخصم الإجباري، الذي تصوّت عليه الجماعة دائماً في اجتماعاتها العامة، والمسمى مساهمة تضامنية، ينظر إليه أحياناً على أنه ضريبة، من هنا النقاشات العدة حول خلق أو عدم خلق وحدات ابتداء من «بئر بدون قاع» وهو المنهج المستخدم من قبل بعض الجماعات التي تنطلق أيضاً في عملية خلق النقود. أي أنها تمنح كل واحد العدد نفسه من الحبوب من أجل حفز التبادل وتغطية النفقات الخاصة بالاداء. مجموعات أخرى تعلن كمبدأ ثابت «مساواة ساعة العمل» ـ مثلاً ساعة عمل في المزرعة تساوي ساعة عمل ترجمة ـ وتتبنى كوحدة قياس «الزمن» وتسمى وحدة القياس «ساعة».

كل نظام تبادل محلي له خصوصيته، البعض يطبق تقنيات نقودية، - نقود ذات فائدة سلبية - والتي تبتعد عن بساطة الأصل، في الممارسة العملية، الدوكما النقودية، في الاقتصاد السائد، وضعت موضع اتهام. السمات السياسية في نظم التبادل المحلي، هي ترجمة لقواعد اللعبة في هذا الاقتصاد المختلف، إنها إذاً نظم تبادل محلي تربط التفكير الاقتصادي بالتفكير البيئي - هل يمكن قبول أي منتجات في نظام التبادل المحلي؟ - وبالتفكير السياسي. كل محور من هذه المحاور الثلاثة تستند إلى المحورين الآخرين. هكذا تربية المسؤولية بدأت تأخذ مكانها، والتي هدفها إعادة إعطاء معنى للعقد الاجتماعي، وإدخال الأخوة في العلاقات الاجتماعية هو جزء من الأهداف الأساسية في نظم التبادل المحلي. رابطة نظم التبادل المحلي Sel idaire هي أداة مشتركة لكل نظم التبادل المحلي، وهي تستهدف تسهيل خلق نظم تبادل محلي جديدة، وتسرع في تداول المعلومات بينها. عام 2000 يوجد أكثر من 350 جماعة. اليوم نلاحظ أن نظم التبادل المحلي، يضم أصغرها 30 عضواً، وحتى 500 عضو بالنسبة إلى أكبرها. أما الغالبية فإنها تضم من 8 أعضاء إلى 120 عضواً. مع العلم أن العضو يمكن أن يكون فرداً أو عائلة، هكذا مجموع عددأعضاء نظم التبادل المحلي، أكثر من 45 ألف شخص.

كل عام، تنظم رابطة نظم التبادل المحلي، أياماً صيفية، وتتيح بهذا لنظم التبادل المحلي، تبادل الخبرات والتجارب، واستلهام مناهج العمل الأكثر جدوى، وأن تحدد أهدافها، وتوسع دائرة نشاطها.

هذه اللقاءات تسمح بإدراك تنامي نفوذ حركات نظم التبادل المحلي، وأيضاً إدراك حدود مختلف أنماط الأداء فيها.

من الملاحظ أن عدداً متنامياً من البلديات والخدمات الاجتماعية، بدأت تكتشف قدرة نظم التبادل المحلي على الإبداع وحشد الطاقات. عوامل قوة لا تملكها الإدارة الحكومية. في المقاطعات والمدن، حيث البطالة وصلت درجة تسبب توترات اجتماعية قوية، فإن الإدارات المحلية -

البلديات، صارت تشجع مبادرات نظم التبادل المحلي وتسهل ظهورها. ولكي لا نتحدث إلا عن العلاقة مع الدولة فقط، فإنه من المستغرب ملاحظة، أن «الترحيب الحيادي» حل محل الشكوك البدئية.

إن نظم التبادل المحلي، اليوم، صار ينظر إليها على أنها فاعل قائم بذاته في إطار الاقتصاد التضامني، والذي هو شكل من الاقتصاد مائع التحديد، لكن مع ذلك يوجد له منذ بعض الوقت وزارة دولة أو سكرتارية دولة.

اللقاءات السنوية بين نظم التبادل المحلي. تسمح بإدراك مدى تطور ونضج نظم التبادل المحلي، الأكثر أهمية عددياً، والأكثر نشاطاً، من بينها، يقيم تدريجياً نظماً تشاركية مع روابط اجتماعية وبيئية أو ثقافية، والتي تتيح لها الحصول على موارد أكثر أهمية، مثل مقار، عقول آلية، مواد غذائية، تكوين، أو أماكن في العروض وحفلات الموسيقى مدفوعة بالعملة المحلية.

لكن يجب على نظم التبادل الوصول إلى حجم مناسب من أجل إطلاق العملية، ويقظة أكيدة في بناء دينامية الجماعة. في المجوعات الصغيرة، مع عروض وطلبات غير كافية، وحاجات تظل غير مشبعة، فإن هناك خطر الإحباط عند الأعضاء.

في كل عام يبدو ملاحظاً أن عدم الصرامة في الإدارة وفي الحسابات يمثل خطراً، لأن الثقة الضرورية، التي يجب أن تكون عند كل عضو في مجموع الجماعة ـ الثقة هي المحرك الحقيقي في نظام التبادل المحلي ـ لا يمكن أن تستمر. كذلك عندما الفعلة ينتمون للثقافة الاجتماعية نفسها، فإنهم سيعانون مديونية حادة، ويعبرون عن الحاجات نفسها، وعندما لا تتوصل المجموعة إلى خلق مزج اجتماعي كافٍ.

لكن مهما كانت أبعادها، فإنه يتكاثر عدد تلك التي لها علاقات قوية مع حركات اجتماعية تناضل ضد العولمة الاقتصادية، أو تلك التي تلتحق بمعارك مرتبطة بحياتها اليومية، مثلاً، ضد قرارات المفوضية الأوروبية حول

تشريعات متعلقة بأسواق «الفضاء المفتوح» أو حول ترخيص استعمال العضويات المعدلة جينياً.

دراسات عدة، أجراها جامعيون، تشير إلى القدرات الهائلة التي تملكها نظم التبادل المحلي، في إعادة خلق الروابط الاجتماعية، لكن هذه الدراسات أيضاً تظهر نقاط ضعفها في إطار التشريعات الحالية وفي زاوية اقتصادية محضة. كذلك عدة من أنصار نظم التبادل المحلي يحاولون إقامة علاقة، أو معبراً، بين العملة المحلية ـ الحبوب ـ غران ـ والفرنك.

التزاوج النقودي المحلي والوطني يقتضي مع ذلك حذراً شديداً، إذا أريد تفادي السقوط في منطق نقود إضافية مخصصة حصراً للمعوزين. وإذا هذه النقود، الموصوفة أيضاً «تعددية» حلت محل المساعدات الاجتماعية، التي يحصل عليها حالياً أولئك الذين لا يملكون أي دخل، فإنها تخاطر بأن تهمش أكثر، الأكثر فقراً. لكن قدرتها على التعدد، وانسجام ممارساتها ومقترحاتها يمكن أن تمنح نظم التبادل المحلي قوة دفع.

لكي تتوسع أكثر، فإنه، بدون شك، على نظم التبادل المحلي، أن تستلهم المناهج التي استخدمها أولئك الذين يمكن اعتبارهم، اليوم، روادها الأوائل. المصرف التعاوني السويسري ـ WIR ـ الذي تأسس خلال أزمة منتصف سنوات الثلاثين، في البداية كان الأمر يتعلق بتعاونية تستهدف مساندة الشركات الصغيرة المحتاجة للسيولة. صممه وأداره مهنيون وتجّار، هذا المصرف اخترع وحدة حساب مصنفة على الفرنك السويسري تسمى «ملكية فير» مثل نظام تبادل محلي. المصرف يطبع على فترات كاتالوجاً، وينظم معارض، مماثلة لبورصات التبادل المحلي، كما هو الحال في نظام التبادل المحلي، «ملكية فير» كانت عملة غير قابلة للتحويل «فقط في بداية أعوام السبعين عندما بدأ التجار والحرفيون يبيعون «ملكية فير» بسعر أقل من الفرانك السويسري، بشكل منتظم، فحولوا بذلك أداة التبادل القوية هذه إلى عملة دونية».

هذه الشركة التعاونية تدير تعويض الحسابات بين الزبائن، والموردين، وتسهلها بفضل هذه العملة الداخلية. كما تحصل على مقابل الخدمات التي تقدمها. هذا يعني إمكان تبادل السلع دون اللجوء إلى الفرنك السويسري، وذلك بأن تخصم، هذه المرة، في فرانك سويسري من 0,5 في المئة إلى 1 في المئة في كل عملية. هذا المصرف يملك اليوم 60 ألف زبون ـ حرفيون، تجار صغار، أرباب عمل في الغالب ـ أي 20 في المئة من الشركات الحرفية السويسرية.

هذا المصرف يبادل ما يعادل 10 مليارات فرنك فرنسي، في عملة فير، ويحصل على نتائج مالية فائضة. كما أنه يقدم قروضاً في عملة فير بفائدة قدرها 1,75 في المئة والتي تدفع بالفرنك السويسري، وقروضاً بالفرنك السويسري بمعدلات مريحة جداً. لكن بالاختلاف عن نظم التبادل المحلي Sel، فإن فير WIR يفكر بأسلوب اقتصادي محض، دون الأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية.

مع أنها نتاج الثقافة الانكلوساكسونية، فإن البعض يرى في إرادة حساب كل التبادلات آثار التشدد البروتستانتي. لكن نظم التبادل المحلي عرفت كيف تتكيّف تماماً مع عقلية الغولوا ـ الفرنسية ـ المعروفة بتوجهها السيىء لتطوير نظم الوساطة والمحسوبية.

إن تنوع إجراءات إدارة الحسابات، وكذلك التنوع في اتخاذ القرارات، والتجارب المستقلة لمناهج مناسبة للطموحات المحلية، تقود إلى تنوع خلاّق.

هكذا، إذا انتشرت نظم التبادل المحلي، في أفريقيا، الناطقة بالفرنسية، فذلك بمساعدة عملة ورقية، أكثر تعوداً عليها من قبل الأفارقة، كما أن السنغاليين يتبادلون، داخل نظامهم التبادل الاجتماعي S E C.

باختراع عملة خاصة، دون فقدان السيطرة عليها، فإن الفعلة في نظم التبادل المحلي، يؤكدون، في كل يوم، بوضوح إرادتهم تغيير أساليب

الانتاج، وكذلك خيارهم للمجتمعات. نظم التبادل المحلي، اليوم، هي من الأماكن النادرة، حيث تمارس المواطنية النشطة، والتي فيها كل واحد يجد إمكان تجاوز وجهة نظره الشخصية لكي ينفتح على مسائل ذات مصلحة عامة، وأن يعمل للصالح المشترك.

4 ـ إعادة بناء الفلاحة

سلفيا فيتوريا

عندما دمّر مربو الحيوانات في 12 أغسطس 1999، مطعم ماكدونالدز، في طور بنائه، في ميلو، تبدّت الصورة الرمزية المعبرة عن تناقضات نظام الزراعة الفرنسي، الواقع في دوامة العولمة. بعد قرار الاتحاد الأوروبي منع استيراد اللحوم المعالجة بالهرمون، من الولايات المتحدة، بسبب المخاطر الصحية، الولايات المتحدة، قدمت شكوى، أمام المنظمة العالمية للتجارة، وتحصّلت على تعويض مقداره 116,8 مليون دولار تعويضاً سنوياً، عن الخسائر التي تكبّدتها. الولايات المتحدة قررت زيادة الرسوم 100 في المئة على دخول نحو مئة منتج أوروبي إلى أراضيها، من بينها جبنة روكفور، يمكننا هكذا، إدراك آثار العولمة على الزراعة الفرنسية، في ثلاثة مجالات: التبادل، الانتاج، والاستهلاك. إن عجز السلطات عن الرد على المشكلات المطروحة، يترك المجال لمبادرات القاعدة، والتي أخذت ترسم طرقاً جديدة للعمل والتفكير.

• • •

خلال قرون عدة، المنتجات الزراعية، لم تكن إلا موضوع تبادل

محدود، فقط بعض المنتجات الكمالية، المخصصة لبلاطات السادة، تعبر القارات، الانتاج والاستهلاك كانا إقليميين، وهذا يعني زراعة محلية وممارسة خبرات متنوعة. التوازن البيئي محترم لأسباب تتعلق بالبقاء على قيد الحياة. حتى اليوم، عندما نعبر، مثلاً، مناطق جبلية، فإن الآثار الباقية التي تشهد على عبقرية الناس، في إنتاج ما يحتاجونه، رغم الظروف الصعبة جداً، تثير إعجابنا.

ثورة المواصلات في القرن التاسع عشر، والاستعمار، خرّبا هذا التوازن. المناطق التي استكشفت صارت موضوع تنافس، بعض المناطق تخلّى عن إنتاجه، البعض الآخر تخصص، أما الفلاحون فقد اضطروا إلى الهجرة. والمنتجات الزراعية بدأت تعبر، أحياناً، مسافات طويلة، وتتجه نحو المراكز العمرانية في البلدان في طور التصنيع.

لكن تحرر التبادل الزراعي، هذا، أقلق مبكراً رجال السياسة، الحماية كانت قاعدة في البلدان الصناعية مثل فرنسا، إذ صدرت قوانين ميلين منذ عام 1892. عندما، غداة الحرب العالمية الثانية، وضعت أوروبا سياسة زراعية مشتركة، لتفادي الاعتماد على استيراد الانتاج الزراعي الأميركي، ولكي تكفل اكتفاءها الذاتي الزراعي، كان ذلك، طبعاً، من خلال نظام حماية، والذي أدى تماماً دوره وحقق الهدف منه. وعند إعداد قواعد الغات، بقي التبادل الزراعي خارج المفاوضات، باعتبار أن السياسة الزراعية تخص الاستراتيجيات الوطنية.

مع دورة أوروغواي، آخر دورات مفاوضات الغات، شهدنا قفزة كبيرة: اتفاقية مراكش، الذي وقّع عليه عام 1994، أدخلت الزراعة في عمليات التحرير، من خلال خفض الدعم وتقليص الحماية الجمركية. منذئذٍ عولمة الزراعة دخلت مرحلة جديدة، وتوجب على السياسات الوطنية الخضوع لقوانين السوق.

مسألة التبادل:

فرنسا، بعد الولايات المتحدة، ثاني بلد مصدّر للمنتجات الزراعية، في العالم، ثلاثة أرباع الصادرات الفرنسية تجري في إطار الفضاء الأوروبي. إذا، باعتبارها كياناً اقتصادياً، صارت أوروبا ثاني قوى التصدير، فذلك بفضل سياسة دعم باهظة جداً، ذلك لأن الأسعار الزراعية الأوروبية هي، بحسب المنتوج، من 20 إلى 100 في المئة أعلى من الأسعار العالمية، والتي تنجذب إلى الأدنى بفعل الفائض الزراعي الأميركي المدعوم أيضاً. هكذا السوق الزراعي العالمي أبعد من أن يحترم أو يطبع قواعد نظرية التبادل الحر.

وإن إصلاح السياسة الزراعية الأوروبية، عام 1992، قصد منه الاعداد لمفاوضات دورة أوروغواي، آليات دعم الأسعار استبدلت بمساعدات مباشرة. النتيجة كانت زيادة المساعدات العمومية، بالنسبة للقمح انتقلت من 50 ألف فرنك، لكل مزرعة، عام 1990، إلى 102 ألف فرنك عام 1997. في مجموعه، ما بين 1984 و1997، عرف قطاع الزراعة الأوروبي نمواً في الموازنة، مقداره 1000 في المئة، لكن أوروبا لم تدعم كل إنتاجها، هكذا تركت دخول الذرة والسويا الأميركية حراً، وهما أساس غذاء الماشية الأوروبية.

عام 1973، الحظر الأميركي المتعلق بالسويا، جعل أوروبا تعي هشاشة نظامها. وبعد أن نجحت في العبور، في ما يتعلق بنسبة تغطية حاجاتها من البروتين، من 19 إلى 39 في المئة، في منتصف أعوام 1980، فإن أوروبا، حالياً، لا تملك إلا نسبة تغطية تقدر بـ 32 في المئة، منذ عام 1992، حقوق أوروبا، في إنتاج نباتات الزيوت تقلّصت لمصلحة الصادرات الأميركية. مع حظر الدقيق الحيواني من غذاء الماشية، في نهاية عام 2000، وجدت أوروبا نفسها في وضع صعب من أجل إنتاج عناصر بديلة. آثار تبعيتها تبدت هنا قوية. أخيراً، السمة الأخرى، التي نادراً ما تؤخذ في الاعتبار، في الدراسات، تتعلق بتكاليف استيراد المنتجات الوسيطة، اللازمة للانتاج

الزراعي، النفط، منتجات كيماوية، مواد للحيوانات... إلخ. عام 1982، وصلت دراسة، بهذا الخصوص، إلى رصيد تجاري سلبي، وليس من المؤكد، اليوم أن الوضع تحسّن.

تحرير التبادل الزراعي يعني: أن توضع في المنافسة أنظمة إنتاج غير منتجة بشكل متساوٍ.

في العالم حالياً، علاقة الانتاجية هي 1 إلى 500، وهذا يقود إلى دمار الفلاحين الأشد فقراً. الحرب التي تخوضها بلدان الفائض الزراعي من أجل، تصريف إنتاجها (أسعار تحطم السوق، مساعدات غذائية) تسرع في هذه العملية. الأكثر من هذا التمركز الكبير للسماسرة الزراعيين العالميين، أدخل سياسة أسعار ليس في مصلحة المنتجين الصغار بقدر كبير. الاختلاف بين الأسعار العالمية والأسعار الداخلية، يقود إلى أزمات متكررة. في فرنسا أزمات الخنازير، الدواجن، الأغنام، الفواكه والخضروات، توالت دون أن يكون أحد قادراً على السيطرة عليها، إلا بتصفية المنتجين الأقل قدرة على المنافسة.

نتيجة أخرى لعولمة التبادل، نقل السلع الزراعية من طرف إلى طرف آخر من العالم، له تكاليف اقتصادية وبيئية كبيرة، أما بالنسبة للبحوث الزراعية، فإن أموالاً كبيرة استثمرت لتحسين نقل المنتجات وحفظها.

الخطاب السائد، في موضوع الزراعة، لا يضع موضع اتهام توجهها التصديري. الأسواق الدولية استمر إغراقها بالمنتجات المدعومة، على حساب الانتاج المحلي. المنتجون الكبار لا يترددون في التحجج بالمصالح العليا لفرنسا، بينما الأمر يتعلق بمصالحهم الشخصية.

في الحقيقة يجب مهاجمة أسس هذا النموذج نفسها، التنوع في الزراعة هو مفتاح كل خطوة بديلة. تقليدياً، غالب المزارع في فرنسا، تقوم بالانتاج المتعدد، وتربية الحيوانات، وإنتاج قدر ما يمكن على مستوى المزرعة وعلى مستوى المنطقة، والبلاد. ما هو ضروري لإشباع الحاجات يبدو على أنه

الخطوة القادرة على معارضة التوسع المتزايد للتبادل الحر. الاجراء الآخر هو إلغاء دعم التصدير، وتركيز المساعدات في الانتاج الذي فيه فرنسا ليست مكتفية بذاتها. بينما السياسة الزراعية المشتركة، تقضي بعدم زراعة بعض الأراضي، فإن فرنسا تضطر إلى استيراد منتجات كانت تنتجها، أو أنها تستطيع إنتاجها بكميات كبيرة: فواكه، خضروات، عناصر غذاء الماشية.

أسعار الأسواق العالمية لا تعكس تكاليف الانتاج. حماية منظمة وحتى إخراج الزراعة من اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، هو على الأمد القصير، الوسيلة الوحيدة، لكي يضمن كل بلد الوصول إلى حد أعلى من الاكتفاء الذاتي الغذائي.

ـ مسألة الانتاج:

هذا الفائض الذي يجب، بأي ثمن، تصديره، يرجع إلى النجاح ـ الظاهري ـ لتحديث الزراعة الأوروبية. السياسة الزراعية المشتركة، التي وضت عام 1957، وضعت لنفسها هدف زيادة الانتاجية، وتوفير مواد غذائية بأسعار زهيدة، وضمان دخل عادل للمزارعين.

في عملية التحديث هذه، غيّرت الزراعة من وظيفتها، من مساهمة الانسان في ازدهار الكائن الحي، تحوّلت إلى «التهام الطبيعة» الطبيعة صارت، في المقام الأول، مادة خاماً ومنفذاً للقطاع الصناعي، الذي يشمل الصناعات الغذائية، والمكننة الزراعية وجزءاً من الصناعات الكيماوية، وقطاع النفط. . .إلخ. تنامي العوائد كان باهراً. منذ سنوات 1950 بدأ يظهر الافراط في الانتاج، وهي ظاهرة، صارت، حادة تدريجياً. والاضرار بالبيئة صار واضحاً. تكثيف الانتاج، الذي يصير أكثر فأكثر مركزياً، لا يمكنه إلا صنع الاضرار: الافراط في استغلال التربة ـ بحسب بعض التقديرات، تفقد فرنسا اليوم، في المتوسط 10 أطنان تربة لكل هكتار سنوياً ـ تلوث المياه، تقليص التنوع البيولوجي.

في معظم الأحوال، الحلول المقترحة، لمواجهة هذه الاضرار، كانت

ذات طبيعة تقنية، وهذه أتاحت فرصة فتح أسواق جديدة أمام صناعات مكافحة التلوث، وأمام البيوتكنولوجي. لم يوضع النموذج نفسه موضع سؤال. الآثار البشرية الناجمة عن تحديث الزراعة كانت ذات أهمية، والموت المبرمج للفلاحة الفرنسية يجرى دون وخز ضمير. ما بين 1850 و1946 فقدت الزراعة الفرنسية نصف فلاحيها، العاملون في الزراعة تدنى عددهم، من 6136000 عام 1955 إلى 1403000 عام 1997. وبينما كان الفلاحون يمثلون 44 في المئة من اليد العاملة، عام 1906، فإنهم اليوم أقل من 5 في المئة. مناطق بكاملها تضررت، وحتى تحوّلت إلى صحراء، بينما مهنة الفلاح تحوّلت، مجبراً على التحوّل إلى مقاول، فإنه شهد خبراته تصادر من خلال مراكز البحوث الزراعية، ووضعه الاقتصادي والاجتماعي صار يتقرر، أكثر فأكثر، من قبل عوامل خارجية (سياسات الأسعار، الدعم، معايير الانتاج). في قطاع الحيوانات عقود الاندماج تمثل الحالة الحدية لفقدان استقلالية المزارعين، لأن المنتجين باتوا لا يسيطرون على الاختيارات ولا على شروط الانتاج ولا على أسعار منتجاتهم.

في سنوات السبعين من القرن الفائت، عندما تبيّن أن تخزين الفائض كان مكلفاً، فإن المنتجين الكبار، مدعومين بنقابات الغالبية ـ منهم، ـ اكتشفوا فجأة، مهمة مقدسة «إطعام العالم». في ذلك الحين حركة الفلاحين ـ العمال، وهي التي انبثقت عنها الكونفدرالية الفلاحية الحالية، نددت بهذا الاقتراب، ودافعت عن حق فلاحي الجنوب في الانتاج.

البحث عن القدرة التنافسية، الذي أدخلته الليبرالية، ضاعت في الضغوط على البيئة وعلى الشعوب. الدمار كان كبيراً، لكن النزعة الانتاجية الحادة، التي ظهرت في فرنسا في السنوات الأخيرة، تهدد بأن تتضاعف تحت إرغامات الأسواق العالمية. غرب فرنسا نموذج مثالي عن إقليم شهد تركيزاً، لا سابق له، في تربية الحيوانات، والقريب من الموانىء التي تمده بالمواد المستوردة ذات الأسعار الرخيصة. النتائج البيئية كانت مهمة: مشكلة أطنان البقايا التي لا أحد يعرف ماذا يصنع بها، المياه الملوّثة، النثرات التي

تعطي الشواطىء لوناً أخضر، هذه المشكلات لم تجد حتى اليوم حلولها. القطعان، في منطقة البروتون، والتي تمثل 25 في المئة من انتاج اللحوم في فرنسا، تنتج يومياً 200 ألف طن من بقايا الحيوانات ـ الروث ـ ويقدر في عام 1996 أن فائض الآزوت، مقارنة بالقدرة الطبيعية التي للتربة على امتصاصه، كان 117 ألف طن سنوياً، الصحة العامة مهددة، والمياه صارت غير قابلة للاستهلاك، في مناطق كاملة من البروتون. الحل الوحيد الذي اقترحته السلطات العمومية، كان خطة «بروتون ماء نقي» والتي تكلّف دافعي الضرائب ملايين الفرنكات. التقليص المعلن لرخص تربية الحيوانات خارج الأراضي، أو نثر الأسمدة، تكشف بدون أثر أمام حجم التلوّث.

في الواقع، بينما الفلاحون يعملون في فضاء محدد: أراضيهم، فإن الشركات الزراعية ـ الغذائية، والكيماوية، والآلات الزراعية، والبذور تتعولم. استراتيجيات هذه الشركات المتعددة الجنسيات صممت على مستوى العالم، تخصص الأقاليم الفرنسية، الذي ولد عن أول التبادلات الزراعية، وعن اختلاف العوائد، يجرى الآن التفكير فيه على مستوى العالم.

هكذا مربّي الطيور «دو» يستثمر في البرازيل حيث أسعار العائد أقل ارتفاعاً. على المدى، التخصص الزراعي على مستوى العالم، يعني تدميراً متسارعاً لإمكانات ولفرص العمل في الزراعة.

في أوروبا، ما بين 1992 ـ 1998 اختفت مليون فرصة عمل في الزراعة. هجوم الشركات الكبيرة، المتعددة الجنسيات، الزراعية ـ الغذائية، يتوجه أيضاً نحو مجالات جديدة، والتي تمس أسس الحياة نفسها، مع ترخيص الكائن الحي، صيرورته موضوع رخصة، والعضويات المعدلة جينياً.

معظم الحلول المقترحة حالياً، تتوجه نحو زراعة ذات سرعتين. يتعلق الأمر، من ناحية، بالابقاء على المشروعات الزراعية القادرة على المنافسة، ومن ناحية أخرى تطوير أنشطة مكملة: السياحة الخضراء، العناية بالبيئة،

والعناية بالكهول، والشباب المنحرف. هكذا قائمة نشاطات جديدة، مقترحة على الفلاحين، تزداد طولاً. المثال الذي يقدمه منتجو لارزاك، يبين مع ذلك، أن حتى المنتوج المنزلي، عندما يأخذ علامة تجارية، مثل جبنة روكفور، هو مهدد أيضاً من قبل قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

في الواقع، إن النشاطات الزراعية التقليدية، هي التي تجعل الفلاحين يعيشون، التخلي عن تربية الأغنام في الميدي ـ وسط فرنسا ـ هو أحد أهم أسباب مضاعفة حرائق الغابات. كما أن معظم أجزاء نشاطات العناية بالبيئة، والتي يوجه الآن إليها الفلاحين، كانت في ما سبق تنجز مجاناً.

أحد أهم المحاور، التي يجب التوجه نحوها، هو خفض كثافة الزراعة. إن هذا وحده يسمح بالتخفيف عن البيئة. وهذا يعني فرص عمل أكثر، واستثماراً أقل، وديوناً أقل ـ لنتذكر أن معدل مديونية المزارعين الصناعيين كبيراً ـ وخسائر أقل بالنسبة للبيئة.

تجارب عدة، في هذا الخصوص، بدأت ترى النور في فرنسا، تطوير الزراعة البيولوجية هو خطوة إضافية في وضع النموذج الصناعي موضع اتهام.

حالياً، في فرنسا، تطور الزراعة البيولوجية، يبشّر بالخير، لقد تقدمت بنسبة 44 في المئة، والانتاج الحيواني البيولوجي، زاد بمقدار 50 في المئة. ومع أن الزراعة البيولوجية لا تغطي إلا 1,1 في المئة من المساحة المزروعة في فرنسا، والانتاج الحيواني البيولوجي يمثل 0,6 في المئة من قطعان البقر، لكن التقدم هو المهم: ما بين 1995 و1996 تضاعفت المساحات ثلاث مرات، والتحولات خمس مرات.

مسألة البذور لم تظهر مع ظهور العضويات المعدلة جينياً، لقد حاولت شركات البذور إخضاع الفلاحين الفرنسيين، الراغبين في الاحتفاظ باستقلالهم في موضوع البذور، واعتبر هذا «امتيازات المزارعين».

عام 1994 لائحة أوروبية أرغمت المزارعين الذين يستخدمون بذوراً من

إنتاج مزارعهم، أن يدفعوا مقابلها تعويضاً عادلاً لشركات البذور، وفي عام 1997 ربط الاتحاد الأوروبي بين المكافأة المخصصة للقمح الصلب، وبين الالتزام بشراء بذور معتمدة. لجنة التنسيق الوطني للدفاع عن بذور المزرعة ـ غير الصناعية ـ تناضل من أجل منع «صناعات البذور» من السيطرة على نشاط يمارس تقليدياً من طرف في مزارعهم. يواكب هذا تدمير الحقول المزروعة بنباتات عابرة للجينات، بما في ذلك تلك التي زرعتها بشكل تجريبي منظمات بحوث علمية.

الاحتفاظ بعمال زراعة، وإقامتهم في الريف الفرنسي، هو رهان أساسي لكفالة توزيع الانتاج، وحياة اقتصادية واجتماعية على كل التراب الفرنسي. تكاليف الاقامة صارت باهظة، والنتائج هزيلة، لدرجة أن الشباب صار يتردد في الإقامة في المناطق الزراعية، رغم البطالة التي تعمّ قطاعات الاقتصاد الأخرى. من أجل استقرار عدد المزارع، يقدر أنه يجب، كحد أدنى، إنشاء 12 ألف موقع سنوياً، بينما المتوسط الحالي يقع ما بين 8 آلاف و9 آلاف، في إطار المساعدات الرسمية.

لكن مواقع ذات شكل جديد يدعى «خارج المعيار» بدأت تظهر، هذه كقاعدة زراعية تمثل 40 في المئة من المواقع، وحتى لو أنها ليست كلها ذات قاعدة زراعية، فإنها ستساهم في إعادة الاعمار البشري للوسط الريفي، وربما ستتيح، على المدى، تطور نشاطات زراعية محلية.

ـ مسألة الاستهلاك:

أحد أهداف تصنيع الزراعة، والبحث بأي ثمن عن عائدية أفضل، كان خفض أسعار المواد الغذائية من أجل الاستهلاك. نصيب الغذاء في موازنة الفرنسي انتقل من 42,4 في المئة عام 1980 إلى 16 في المئة اليوم. في العائلات الفقيرة، في بلدان الجنوب، هذا النصيب ما زال يصل 60 في المئة وأكثر.

من الملاحظ أن مفهوم «الأمن الغذائي» يستخدم بشكل مختلف في

الحديث عن حق «الأكل من أجل الحياة» في بلدان الجنوب، وعن حق « عدم الموت بسبب الأكل» في بلدان الشمال. إنهما وجهان لزراعة محررة، والتي تجعل بقاء الانسانية على قيد الحياة متوقفاً على سوق تسيطر عليه بضع شركات عالمية، والذي ليس في إمكان الجميع دخوله.

في بلدان الشمال، بدأ المستهلكون يدركون حقيقة النظام الزراعي الذي يكفل لهم إنتاجاً وفيراً بأسعار زهيدة: أبقار معالجة بالهرمون، دجاج وبيض بالديوكسين. . . إلخ الأمثلة كثيرة والتي تبيّن مخاطر المواد الغذائية والنمطية على الصحة.

هذه الأخطار ترتبط بأساليب الزراعة وتربية الحيوانات الصناعية، لكنها تضاعفت كثيراً بسبب العولمة التي تمارس ضغطاً على التكاليف، بينما نقل المنتجات الزراعية ينشر الأمراض سريعاً وبعيداً.

إلغاء الحواجز غير التعريفية، الذي تفرضه المنظمة العالمية للتجارة، لم يتوقف عن إحداث آثار صحية كارثية ـ مرض جنون البقر ظهر في بريطانيا بسبب خفض الأهداف الاقتصادية، حرارة حرق بقايا الحيوانات الموجهة لصناعة الطحين المستخدم في غذاء المواشي، جرى خفضها. انتشار المرض في أوروبا يرجع إلى استيراد مربي الحيوانات المكثف لهذا الطحين، وهذا بسبب نمط تربية الحيوانات الذي فرض نفسه على كل القارة.

إحدى نتائج العولمة هي: صعوبة السيطرة أو الرقابة في محيط يزداد تنافساً وحيث التبادل الدولي هو القاعدة.

استخدام المبيدات والسماد الكيماوي، تركز تربية الحيوانات، تنميط الأنواع، استخدام مواد غير مشروعة والذي يزداد تقنيناً، يمثل كل هذا أخطاراً على الصحة. لكن اشتداد المنافسة يزيد من المخاطر، بأن يفتح الأبواب أمام الاحتيال على مستوى واسع. وهذا أيضاً لأن البلدان تتأخر ـ أوروبا نموذج هذا ـ في توحيد تشريعاتها.

في مواجهة ضغوط أرباب الصناعة، يظهر السياسيون عدم منطقيتهم:

قرارات حظر، ثم يرفع الحظر، ثم يعاد الحظر، يتخذ قرار ثم يغير، ويرجع إليه، وتطلب استشارات، ويلجأ للخبراء، ثم إلى ضد الخبراء، خلال هذا الوقت المنتجات تتداول ويجرى استهلاكها. وعندما يتقرر الحظر، فإن أمام المنتجين دائماً تصريف غير المباع في بلدان الجنوب. هذا يسمى إطعام العالم؟!

المسألة الأخرى تتعلّق بالغذاء المعتاد، العادات الغذائية، تغيرت كثيراً، حالياً، في فرنسا 80 في المئة من المنتجات الزراعية تجري الصناعات الزراعية ـ الغذائية حفظها. في سنوات 1960 ـ 1970 التوزيع الكبير فرض نفسه، في فرنسا، على حساب التجار الصغار وفي الجوار، مع تطور مراكز التسويق المتعددة الجنسيات. اندماج كارفود وبروميدس، عام 2000، أتاح أمام المجموعة الجديدة السيطرة على 25 في المئة من السوق الفرنسي الخاص بالتوزيع، والذي غالبيته مواد غذائية، المجموعة تملك 9000 سوبر ماركت تتوزع في 26 بلداً. إنها أول مجموعة توزيع أوروبية في العالم، بعد المجموعة الأميركية وال مارث.

التركيز في الزراعة الغذائية وفي التوزيع، قاد إلى نشوء أوضاع أكثر فأكثر احتكارية، إنها تتيح زيادة الضغط على الأسعار على حساب المنتجين الذين مساهمتهم في القيمة المضافة للانتاج النهائي تزداد ضعفاً.

الطعام الرديء، وماكدونالدز رمزه المعولم، راح يعمّ.

المستهلكون، قلقون، بدأوا في تغيير عاداتهم الاستهلاكية، والبحث عن منتجات ذات جودة. الصناعة الزراعية ـ الغذائية، ومراكز التوزيع الكبيرة ـ سوبر ماركت ـ تستطيع الاجابة على هذا الطلب، والذي هو أيضاً مربح، كما يبين ذلك مضاعفة المنتجات البيولوجية على رفوف السوبر ماركت.

الشراء مباشرة من المنتجين، تطوير الزراعة العائلية، والأنظمة التي تسمح للخواص بالحصول على حاجاتهم من المنتجات الزراعية من المزارع نفسه، والذي يدفعون له عمله وأجرة أرضه، أو ما يسمى «السلسلة

التضامنية»، هي مبادرات تتيح للفلاحين الحياة ـ اقتصادياً ـ وللمستهلكين الغذاء الجيد: وللجميع النفاذ من سيطرة السوق المعولم.

على المدى يجب النظر أو إعادة النظر في المكان المعطى للغذاء في موازنة الأسرة: لماذا نكون مستعدين لإنفاق آلاف الفرنكات في لعبة فيديو، سيارة... ولا نقبل سعراً أعلى للغذاء الأساسي الذي نشتريه؟

في المسألة الزراعية لفرنسا تاريخ طويل من النضال ومن التفكير. المبادرات تتكاثر على كل التراب الوطني. نقابة مثل كونفيدرالية الفلاحين هي وريث تقاليد بدأت منذ بداية الأزمة الزراعية ما بعد الحرب. تحليلات برنارد لامبيرت العميقة حول وضع الزراعة في العالم الثالث، وحول الانتاجية، وحتى النضال الحالي. حركة الفلاحين الفرنسيين طوال الأربعين سنة الأخيرة، حللت واعترضت وقاومت السياسات الزراعية التي توالت. هذا عامل مهم، وجود حركة فلاحية فاعلة وتستطيع تقديم مقترحات. رغم كل المحاولات، بخاصة من نقابات الغالبية، لإسكاتها، فإن إنكار هؤلاء الفلاحين ظهرت. من وجهة النظر هذه محاكمة جوزي بوفيه وسجنه، كانت لهم بمثابة الصدى للمسائل المطروحة، والتي تلتقي مع مشاغل جزء كبير من الشعب.

وضع هذه الأفعال وهذه الأفكار موضع مشاركة مع فلاحي العالم، وهو هدف إنشاء «فيا كامبيسينا Via Campesina» ـ حركة تجمّع المنتجين الصغار والفلاحين بدون أرض في العالم كله ـ يقدم الشكل الأكثر تقدماً للنضال ضد «قوى العولمة» التي تريد تدمير الفلاحة.

على عكس ما يؤكده البعض، ضعف نسبة الفلاحين في بلد ما، ليس أبداً علامة تطور، نهاية الفلاحة تعني فساد العالم، غذاء رديء، حياة اجتماعية محطّمة.

من خلال تجذرها المحلي، فإن الحركة الفلاحية تمثل السد الأشد صلابة أمام زحف العولمة. وعلى بقية المجتمع إدراك ذلك.

5 ـ إعادة التوطين: حماية جديدة

كولان هانزو تيم لانغ

مصطلح الحماية لم يعد مقبولاً، وكل محاولة حماية القيم الاقليمية والاقتصادات التقليدية، أو فرص العمل المحلي، تتهم سريعاً، من قبل المتحمسين للعولمة، بأنها ضارة بقضيتهم الأكثر عدالة. وكما رأينا العولمة الاقتصادية ليست إلا أسلوب حماية مطبقاً من الشركات العابرة للأوطان، والمصارف، لكي تنزع من الجماعات، كل إمكان المحافظة على الطبيعة وعلى قدرتها على البقاء في قيد الحياة.

كاتبا هذا الفصل يقلبان الأدوار، ويعترضان على ما يوجه للحماية من نقد، الهدف الأولي بالنسبة لهما، هو إعادة بناء الجماعات المحلية، ووسائل وجودها، والمحافظة عليها.

●● ●

إعادة التوطين ضرورة عاجلة، لأن العولمة يبدو مآلها الفشل، منسق سابق للوحدة الاقتصادية في غرين بيس (السلام الأخضر) الدولي، كولان هانز، عضو المنتدى الدولي حول العولمة، أستاذ السياسة الغذائية في جامعة تامز فالي. تيم لانغ يناضل لمصلحة الانتاج الغذائي المحلي. هانز كولان مؤلف «التوطين: بيان عالمي، 2000، أما لانغ فهو مؤلف: حرب الغذاء:

المعركة من أجل العقول والأفواه والأسواق 2000. واشتركا معاً في تأليف: الحماية الجديدة، 1999.

• • •

معركة سياتل عام 1999، ظاهرة تجسد معارضة عالمية متنامية ضد العولمة، استطاعت إيقاف انطلاقة المنظمة العالمية للتجارة O M C. لقد حان الوقت للعثور على حل بديل، نحن نسميه الحماية الجديدة من خلال إعادة التوطين.

يجب أن نوسع النقاش، إلى ما وراء الطرح الاعلامي المرتبط ببعض المجالات الخاصة، مثل حرب الموز، والبقر المعالج بالهرمون، والمواد الغذائية العابرة للجينات... إلخ. يجب إعادة تعريف الوظيفة الجديدة للتجارة العالميا، ووسائل إحداث تغيير جذري، والدعوة بقوة لرفض لاهوت العولمة والمنافسة الدولية. إذا لم نقم بهذا، فإن أولئك الذين يناضلون من أجل مجتمع عدالة، من أجل الجماعات والمشروعات الصغيرة، وأنصار البيئة، وأنصار العالم الثالث، ربما سيربحون معارك صغيرة، لكنهم يخسرون الحرب.

يجب تحدّي أنصار العولمة على أرضهم نفسها: هدفهم النهائي واضح، الحد الأقصى من التبادل التجاري، والتدفق النقودي من أجل الحد الأقصى من الأرباح. عن هذا الهدف تنتج مجموعة محددة من السياسات والقواعد التجارية، التي تسمح بتحقيقه. أولئك الذين يطمحون إلى مستقبل أكثر عدالة، أكثر أماناً، وبيئياً أكثر دواماً، يجب عليهم، هم أيضاً تحديد هدفهم، والسياسات التي تسمح بالوصول إليه. نحن مقتنعون بأن ثورة عقلية حقيقية ضرورية، بدلاً من الاكتفاء بمعارضة العولمة، فإن علينا التفكير في سياسات نقود إلى عكسها.

إعادة التوطين تعكس الاتجاه، بأن تعطي الأولوية للمحلي، وفق

الظروف، هذا المحلي يمكن أن يكون جزءاً من دولة وطنية، أو أن يكون هذه الدولة نفسها، أو حتى تجمعاً إقليمياً، من دول عدة. رفض الخضوع لمبدأ التنافس الدولي العلني، الضار اجتماعياً وبيئياً، هو في قلب النقاش. تفضيل الانتاج المحلي وتنوع الاقتصادات المحلية وحمايتها، أخذ يفرض نفسه. كل ما يمكن إنتاجه، بشكل معقول، في بلد أو في إقليم، يجب أن ينتج، التجارة على مسافات طويلة يجب أن تقتصر على ما لا يمكن إنتاجه في المكان عينه.

سياسات إعادة التوطين تسمح للجماعات وللبلدان بممارسة سيطرة أكثر على اقتصادها، وتقوي الترابط الاجتماعي، وتقلص الفقر واللامساواة، وتحسن من مستوى المعيشة والبنية التحتية الاجتماعية، وحماية البيئة، وتقوي مشاعر الأمان.

إعادة التوطين لا تعني الحد من تبادل المعلومات والتقنيات والاستثمارات والتجارة، والبنى القانونية، التي، بطبيعتها، في مصلحة إعادة التوطين. الأهمية الجديدة المعطاة للمحلي، في قواعد المساعدات والتجارة العالمية، هي في مصلحة إعادة التوطين. القواعد التي تحكم هذا القطاع الدولي المحدود، تكون قواعد «التجارة العادلة» والتي تعطي الأفضلية للسلع المنتجة والموزعة بطريقة تقيد العمال والجماعات المحلية والبيئة، بينما العولمة تجعل من جارك متسولاً، فإن إعادة التوطين تحسن من وضعه.

الأمر لا يتعلق بالعودة إلى سيطرة الدولة الساحقة، ولا بالعودة إلى الخلف، وإنما خلق إطار سياسي واقتصادي يتيح للأفراد وللجماعات وللمشروعات أن تنوع اقتصادها المحلي.

ـ الطريق نحو إعادة التوطين:

الخطوة الأولى تقوم، كما رأينا في ما سبق، في إحداث تغيير عقلي ـ ثقافي ـ حقيقي: بدلاً من القبول السلبي بالعولمة على أنها أمر واقع لا يمكن تفاديه، كما لا يمكن تفادي الجاذبية، فإنه من المناسب تبني مجموعة

إجراءات تدعم بعضها تبادلياً، وتسمح بالوصول إلى الهدف الأقصى للنظام الاقتصادي العالمي: حماية المحلي عالمياً. حمايات مثل الرقابة على الاستيراد والتصدير، الحصص، الدعم المحدد بدقة، وليس كما كانت في السابق، الهدف منها حماية السوق الوطني في انتظار بقاء الأسواق الخارجية مفتوحة.

التجارة على مسافات طويلة، التي تبقى، تكون مكيفة بطريقة تجعلها تمول تنوع الاقتصادات المحلية.

تغيير الوجهة، هذا، الجذري، يجب أن يجرى أولاً على مستوى مجموعة بلدان إقليمية، بخاصة الأكبر قوة، أوروبا وأميركا الشمالية.

ـ إعادة توطين الانتاج والرقابة على الصادرات الوطنية:

السياسات التي تحث الصناعات على البقاء في المكان عينه، لتبيع أيضاً في المكان عينه، تضمن إعادة توطين الانتاج. التهديد الذي تشهده الشركات العابرة للأوطان، يصبح إذن أقل مصداقية، لأن السوق المشغول بمتنافسين في المكان عينه، أو من جدد، والذين تشجعهم الحكومات، حالما تمنع الشركات عابرة للأوطان من التنقّل، يفقد الشركات هذه القدرة. نشاطها الوطني وضرائبها يعاد إخضاعها، من جديد، لرقابة ديمقراطية. المعايير الاجتماعية، أو في موضوع البيئة، والعمل، تصير حينئذٍ قابلة للتطبيق. وضريبة على الشركات، تسمح بتقديم مساعدات للأشد فقراً، إذا ارتفعت الأسعار.

ـ إعادة توطين الرأسمال:

الآثار المدمرة للتداول الدولي، بدون عوائق، للرأسمال، أدت إلى ظهور مطالب بإعادة العمل ببعض الرقابة. النقود يجب أن تبقى، بشكل عام، في بلدها الأصلي أو في إقليمها، من أجل تمويل إعادة بناء اقتصاد محلي متنوع وقابل للحياة.

مظلة الاجراءات الضرورية تتضمن الرقابة على تدفق الرساميل، وضرائب على شاكلة توبان ـ على المضاربات ـ والسيطرة على التهرب الضريبي، وبالتالي على المصارف، بخاصة تفعيل المصارف ذات التوجه المحلي، ومصارف الاقراض التبادلي، وخلق نظم تبادل محلي Sel. . . إلخ. تدفق الرساميل العمومية والخاصة نحو الخارج يجب أيضاً أن يوجه، بشكل عام، لدعم الاقتصادات المحلية في البلدان المعنية.

ـ سياسة تنافس اقليمي:

سياسات التنافس الاقليمي تضمن جودة السلع، والخدمات، بأن تحدد الفضاء الاقتصادي في إطار مساواة. حالما يتحرر من ضغوط المنافسة الخارجية، فإن النشاط الاقتصادي يمكنه أن يمارس في إطار تنظيمات العمل، والبيئة والتنظيمات الاجتماعية. وتحسن هذه السياسات منها لأنها لا تجذبها إلى الأدنى، وإنما مستلهمة أفضل النماذج والتقنيات في العالم كله. سياسة المنافسة الحكومية لا تتعلق فقط ببناء الشركات وحصتها من السوق، لكنها تحكم أيضاً نمط أدائها، بأن تفرض، مثلاً، شفافية الحسابات والتي تسمح بالقضاء على التهرب الضريبي.

ـ ضريبة من أجل إعادة التوطين:

من أجل تمويل الانتقال نحو المحلي، وحماية أفضل للبيئة، يجب فرض ضرائب على الموارد، بخاصة على استهلاك الطاقة غير المتجددة، والتلوث، وأن يتحقق أكبر دخل ضريبي، من أجل إنعاش مجتمع أكثر عدالة، وكبح الاقتصاد، وإلغاء إمكان انتقال الشركات إلى جنات ضرائبية، يسمح بفرض ضرائب على الأشخاص وعلى الشركات، وفق الثروة ووفق المداخيل، وعلى الانفاق من خلال ضريبة على القيمة المضافة .T.V.A، وعلى الأملاك العقارية، جانب من هذه المداخيل الضريبية، يسمح بتقديم تعويضات للفئات الأشد فقراً في المجتمع، وتخفيف الالتزامات الاجتماعية لأرباب العمل، من أجل تشجيع خلق فرص عمل.

ـ إقليمية ديمقراطية:

اقتصاد محلي متنوع، يتطلّب التزاماً ديمقراطياً يومياً ونشطاً، من أجل إنتاج سلسلة أكثر اتساعاً من السلع، والخدمات، قرب مكان استهلاكها. التوزيع الأكثر اتساعاً للخيرات الناتجة، يتطلّب أيضاً رقابة سياسية ديمقراطية واقتصادية أكثر اتساعاً على المستوى المحلي. دخل معاشي يضمن الحق في المشاركة الاقتصادية، وتمويل الأحزاب السياسية يقلّص بدقة، والسلطان ينتقل من الشركات إلى المواطنين. من أجل هذا يجب تشجيع المشاركة الواسعة في عمليات تحديد الأولويات، وإعداد المبادرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحلية. وأن يحترم التوازن بين مساهمات الدولة والمنظمات الاجتماعية وحركات المواطنين.

ـ التجارة والمساعدة من أجل إعادة التوطين:

قواعد الغات، التي تتكفل المنظمة العالمية للتجارة، حالياً بتطبيقها، يجب أن يعاد النظر فيها جذرياً، لتصير: اتفاقاً عاماً من أجل تجارة قابلة للحياة، تديره منظمة دولية من أجل إعادة التوطين ـ OMR. وظيفة هذا الاتفاق العام، ضمان أن سياسات التجارة الاقليمية وتدفقها، والمساعدات الدولية، وانتقال المعلومات والتقنيات، وكذلك التجارة والاستثمارات الدولية ـ الباقية ـ تدار بطريقة تحفز بناء اقتصادات محلية قابلة للحياة، الهدف تشجيع العمل الكامل ـ عمل الجميع ـ بفضل تنامٍ كبير للاستقلال الاقليمي الدائم.

الرد على بعض الانتقادات الموجهة لـ «حماية جديدة من خلال إعادة التوطين».

بعض الحجج تقدم ضد تصوراتنا:

ـ العالم يعيش على التجارة الدولية والدول تتضرر من غيابها.

الأمر يتعلّق بأي تجارة؟ الضغوطات المترتبة على التجارة الدولية تقود إلى إلغاء فرص العمل، وتدفع إلى إلغاء التنظيمات في موضوع الأجور،

والشروط الاجتماعية والبيئية، وتقلص من سيطرة الحكومات المنتخبة على اقتصادها، وتدمر الديمقراطية.

يجب سنوات عدة لكي يجري الانتقال من النظام الحالي، حيث الأولوية معطاة للصادرات التنافسية وللتجارة الدولية، إلى الاقتصاد والتجارة المحلية. هذا يتيح لأولئك الذين يقومون بتجارة المسافات الطويلة، أن يعيدوا توجيه نشاطهم نحو أسواق أكثر قرباً، تجارة المسافات الطويلة، مع ذلك تبقى ممارسة في بعض القطاعات ـ بعض الزراعات النقدية، المعادن، ومنتجات كمالية ذات أصل إقليمي.

ـ منافسة غير كافية تعني اللافاعلية:

المستهلكون يخسرون إذا البلدان والشركات الوطنية كانت محمية، من يرغب إذن في دفع أسعار عالية لسلع وخدمات ذات نوعية رديئة؟ المنافسة تعاقب اللافاعلية. هذا يفترض أن الشركات العملاقة تتنافس من أجل كسب ود المستهلكين، لكن ما نشاهده أن قوتها تمنحها، في الغالب، وضعية شبه احتكارية. هكذا عندما تضيق الأسواق، فإن السياسات الاقليمية تطور وتحافظ على السمات الأكثر إيجابية في المنافسة: الحفز على ممارسة أسعار تنافسية، العناية بشكل المنتج وجماله، والاستخدام الأمثل والفاعل للموارد.

غياب منافسة البلدان، حيث التشريعات الخاصة بالأجور، وشروط العمل، والبيئة، مرنة جداً، يسمح بوضع معايير وتشريعات، بينما الارغامات تضغط على التجارة والسلع والخدمات التي تجرى على مسافات بعيدة، وتؤدي أساساً إلى عدم فعل أي شيء يعيق التبادل الدولي، فإن سياسات توطين الاقتصاد، وإن مارست ضغوطاً ضد التجارة والسلع والخدمات التي تجرى على مسافات بعيدة، إلا أنها أساسياً لا يجب أن تفعل أي شيء يعيق تبادل المعلومات الجديدة والتقنيات المناسبة، دولياً، عندما تخدم هدف إعادة التوطين.

ـ ولا بلد يستطيع الخروج من هذا وحده.

منذ كارثة النظام النقدي الأوروبي، تعرف حكومات أوروبا جيداً قوة الأسواق المالية العالمية. العاصفة التي أطاحت باقتصادات النمور الآسيوية، عممت هذا الادراك. سياسات إعادة التوطين لا يمكن إنجازها على انفراد. إنها لن ترى النور إلا إذا بلدان الكتل الأكثر ثراء، في العالم، مثل الاتحاد الأوروبي، أو أميركا الشمالية، شجعتها. هذه وحدها قوية بما يكفي، وتحتوي أسواقاً واسعة بما يكفي لتفرض شروطها على الرأسمال العالمي وعلى الشركات العابرة للأوطان. أقاليم أخرى ستحذو حذوها سريعاً، الكتل الاقليمية القائمة حالياً، وكذلك مناطق التبادل الحر الاقليمي الجديدة، اسيان، ميركوسور، ساديك... إلخ تشجع منذ الآن التجارة الاقليمية، وهذا يسهل الانتقال.

ـ لماذا الرغبة في تقليص تجارة المسافات الطويلة، بينما معظم التبادل يجرى داخل أقاليم، وان انتقال الشركات من الشمال نحو الجنوب ليس ظاهرة ذات أهمية؟

صحيح أن التبادل التجاري، بين بلدان منتمية للكتلة الاقليمية نفسها، تزداد وتيرته. وهذا يسهل الشكل الأساسي لإعادة التوطين، هذا التوجه يجب تشجيعه، مع اختلاف واحد تقريباً، يجب أن يشجع بهدف حماية إعادة بناء وإعادة تنويع الاقتصاد المحلي.

هذه التجارة داخل الاقليم، حالياً، تنافسية جداً، وتتضمن انتقال الشركات أو التهديد به. إذاً إمكان حماية فرص العمل والبيئة مقلصة جداً.

الشركات الشمالية التي هجرت الشمال نحو الجنوب كثيرة بما يكفي، سواء كانت متطورة جداً أم لا، متخصصة في صناعة الصنادل أو في المعلوماتية، لكي ينتج هذا التهديد آثاره على العمال والحكومات، عندما تشعر الشركات أن قدرتها التنافسية أو معدل أرباحها، أو فوائد رأسمالها في خطر، بسبب زيادة الأجور والضرائب وتحسين شروط العمل أو تشديد حماية البيئة الطبيعية.

ـ إقامة قلعة اقتصادية في أوروبا أو في أميركا الشمالية، هو أمر غير عادل نحو فقراء البلدان في طور النمو، والتي التجارة وحدها تخرجهم من حالة الفقر.

حفنة من هذه البلدان، في طور النمو، معظمها في آسيا، تسيطر على التبادل التجاري مع منظمة التنمية والتطور الأوربية ـ O C D E ـ كما تستفيد من معظم استثماراتها المباشرة الأجنبية. بينما في إمكان هذه البلدان الاستغناء عن هذا التبادل بأن تطور تجارتها الاقليمية خلال مرحلة الانتقال نحو إعادة التوطين ـ من 5 إلى 10 سنوات ـ.

بالنسبة للبلدان الأخرى، في طور النمو، ولمعظم أجزاء أوروبا الشرقية فإن النظام الحالي يرغمها على اقتصادات شاذة، من أجل الانتاج بأفضل التكاليف، بهدف التصدير، متنافسة، بشكل عام، مع بلدان فقيرة أخرى، هذه المنافسة لا تجعل فقط في المواجهة عمالاً فقراء مع عمال أحسن حالاً، وإنما أيضاً العمال الفقراء في ما بينهم. هذا يقود إلى استنزاف الموارد، والذي يمنع الغالبية الفقيرة، في هذه البلدان، من إشباع حاجاتها الأساسية.

مهمتنا الأساسية ليست تقوية دوامة المنافسة الرهيبة هذه، وإنما إعادة إصلاح جذري لقواعد التجارة والمساعدات، لكي تسهل، في كل مكان من العالم، بناء وتنويع اقتصادات محلية. عندئذٍ فقط يمكن للغالبية الفقيرة إشباع حاجاتها. نقل المعلومات، والخبرة، والتقنية المناسبة، يجب تشجيعه بقوة لكي يتحقق هذا الهدف.

ـ التوطين يصنع قاعدة الوطنية اليمينية:

من خلال آثارها المدمرة، تثير العولمة مشاعر اللاأمان عند معظم الناس، وتشجع، بهذا، انتشار ما يمكن تسميته «فاشية اقتصاد السوق».

في أوروبا مثلاً، هذا اللاأمان المتعاظم، الذي ازداد شدة بسبب إلغاء فرص العمل في القطاع العمومي، وبسبب تقليص انفاق الموازنة، الضروري لاحترام شروط التحول إلى العملة الواحدة، أطلق مظاهرات جماهيرية، لم

نشهد لها مثيلاً، منذ سنة **1930**.

في شكل مقلق جداً، الوضع الذي خلقته العملة الواحدة، وآثار العولمة الأخرى، أدى إلى صعود اليمين المتطرّف من النمسا، وفرنسا، وألمانيا وإيطاليا، أما الأزمة الآسيوية فقد فاقمت التوترات العرقية ضد العمالة المهاجرة والأقليات العرقية، بينما في روسيا، أثارت الاضطرابات الاقتصادية، مشاعر ضد غير الروس، ضد الأجانب.

الأمل والأمان اللذين تقدمهما إعادة التوطين، يستطيعان المساهمة في القضاء على أسباب عدم الأمان نفسها.

6 ـ لا للمصادرة الكبرى

إدوارد غولد سميث

في النهاية يجب أن نفهم جيداً، أن العولمة والتطور قهرا الاقتصاد المحلي والجماعة Communauté والعائلة، وقلّصا جداً من قدرتها على الاكتفاء الذاتي. أشكال التعاون والخدمات، التي كانت مجانية، صارت بمقابل، وتملّصت من كل رقابة محلية، وكانت نتيجة ذلك وضعنا تحت رحمة مراكز القرار البعيدة عنا. والشيء نفسه بالنسبة إلى قدرة الطبيعة على العناية بنفسها بدون تدخل بشري: الوظائف التي تنجزها الطبيعة بدون مقابل، استولت عليها الدولة والشركات الكبيرة وسلّعتها. من أجل عكس هذا التطور الضار، والذي لا يمكن أن يقود إلا إلى تخريب البيئة وتفكك المجتمع، يجب علينا أولاً أن نفهم كيف أنجزت الدولة والشركات الكبيرة هذا الاستيلاء على كل مجالات وجودنا، وثانياً كيف نعيد إقامة جماعات محلية قابلة للحياة، وكذلك ديمقراطية مشاركة.

• • •

تطور الاقتصاد العالمي، والذي تأسس من خلال الغات والمنظمة العالمية للتجارة افتتح، كما يقال عصر ازدهار، لا سابق له بالنسبة إلينا، هذا الحكم مع ذلك زائف، لقد اجتهد المشاركون في هذا الكتاب ـ محاكمة

العولمة ـ إثبات زيفه. النمو الاجباري يقود حتماً إلى كوارث بيئية، وتفاقم، لا سابق له، للأمان، والبطالة، والفقر والأمراض، وسوء التغذية، بالنسبة لغالبية سكان الأرض.

ليس من السهل فهم لماذا كان هذا بالضرورة هكذا. التطور الاقتصادي الذي يقاس بزيادة الناتج الوطني الخام P N B، اعتبر وحده مفتاح الازدهار بالنسبة للجميع، ورفاهية كل واحد، يجب إذن زياد وتيرته، وهذا يعني استثمار أكبر قدر ممكن من الاختراعات العلمية والتقنية، والتأكد من أن مشروع التطور هذا، يدار من قبل شركات دائماً أكبر وأقوى، والتي تستجيب لطلب سوق أكثر فأكثر اتساعاً وحرية وهذا بالضبط ما فعلناه خلال الأربعين سنة الأخيرة، والتي خلالها كان التطور الهدف الأول لحكومات العالم كله. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، آلاف مليارات الدولارات، استثمرت مصارف التطور المتعددة الجنسيات ووكالات المساعدات الثنائية الأطراف، والشركات الخاصة في مشروعات تطور. تقنيات «ثورية» غيرت الزراعة والصناعة والخدمات، الرسوم الجمركية قلّصت بشكل كبير، والشركات الصغيرة التي تستجيب للحاجات الوطنية، أزاحتها الشركات العابرة للأوطان، والتي تغذي سوقاً عالمياً في توسع مستمر.

الناتج الوطني الخام تضاعف ست مرات، التبادلات التجارية العالمية 12 مرة، إذا صدقنا أنصار التطور، فإن الأرض يجب أن تكون جنة حقيقية، الفقر، البطالة، البدون سكن، الأمراض، تدهور البيئة، يجب أن تكون مجرد ذكريات ماضٍ بعيد، ذكريات ماضٍ همجي ومتخلّف، ليس من غير المجدي أن نقول: العكس هو الذي حدث حقاً. هذه الأمراض لم تكن أبداً بهذه الخطورة ولا بهذا الاتساع كما هي الآن.

بتوقيعها على اتفاقات الغات، في ختام دورة أوروغواي، فإن الحكومات سرعت وتيرة التطور الاقتصادي العالمي، بأن ألغت كل القيود التي تثقل على التجارة «قيود صارت تقيم على أنها حواجز لا تعريفية» دون الاهتمام بالآثار الاجتماعية والبيئية والأخلاقية، وبدلاً من الاعتراف، بالدليل

القاطع، على أن هذه السياسة لا يمكن إلا ان تفاقم المشاكلات الحالية، فإن الحكومات، تحت ضغط الشركات العابرة للأوطان، تصرّ على مواصلتها.

من أجل حلّ هذه المشكلات، يجب أن نسلك طريقاً مختلفاً، بدلاً من البحث عن خلق اقتصاد عالمي وحيد، تحت هيمنة الشركات العابرة للأوطان، والتي تتملّص، أكثر فأكثر، من سيطرتنا، علينا العمل من أجل ترويج اقتصادات تعددية، متنوعة، متحدة بواسطة علاقات مرنة. اقتصادات مؤسسة على الجماعات، وحيويتها على شركات ذات حجم أكثر تواضعاً، تستجيب، قبل كل شيء، وليس حصراً، لحاجات الأسواق المحلية والاقليمية. في كلمات أخرى: لا يجب العمل على عولمة الاقتصاد، وإنما على إعادة توطينه.

إنني أدعو، إذاً، إلى عكس العولمة، وعكس عملية التطور نفسها، مع ذلك، هذا لا يعني العودة إلى الوراء، تطور السنوات الأخيرة طبعنا، يجب أن نعيد خلق اقتصادات محلية دون إهمال التجربة المنجزة. لكن مع ذلك، دون تقليد الماضي في شكل أعمى.

ـ اختفاء الاقتصاد الاجتماعي:

لماذا يجب عكس عملية التطور الاقتصادي؟

منذ بداية الانسانية، مجموع الوظائف المناطة بالدولة، وبالشركات الخاصة، كانت في معظم الأحيان، مناطة بالعائلة، أو بدقة أكثر، بالعائلة المندمجة في جماعة محلية. حتى لو أن المهمات الأكثر صعوبة، تتطلب المساعدة، وحتى مساهمة مجموع الجماعة، فإن العائلة تنتج الأساسي لغذائها، وتصنع ملابسها، وأشياءها اليومية، وتحصل على ما لا يمكنها صنعه داخل الجماعة. العائلة تربي أطفالها وتعتني بكبار السن، والمرضى. الجماعة تقيم العدالة، وتكفل النظام الاجتماعي وتحرص على أن الاحتفالات التقليدية المقدسة تقام بطريقة مناسبة. بقدر كبير كانت الجماعة مكتفية ذاتياً ومستقلة.

في الولايات المتحدة، حتى عام 1890، حتى العائلات التي تعيش في مناطق صناعية جداً، مثل جماعات عمال الفحم، والصلب، في بنسلفانيا، تنتج عملياً كل طعامها، أكثر من نصف العائلات تربي الطيور والماشية، وتزرع خضرواتها، ولا تشتري من السوق إلا البطاطا.

في إنكلترا الجديدة، كانت الجماعات أيضاً مستقلة، كما يشهد على ذلك أليكس دوتوكفيل، في كتابه الديمقراطية في أميركا.

في شرق فرنسا، وفي سويسرا، وجماعات أخرى، ظلت كذلك، بقدر كبير، حتى اليوم.

دافيد كورتين يتحدث عن «اقتصاد اجتماعي» لكي يشير إلى الاقتصاد الذي في معظمه غير نقودي، اقتصاد العائلات والجماعات، من وجهة نظره «الاقتصادات الاجتماعية، بطبيعتها، اقتصادات محلية، بدون أجراء ولا نقود ولا سوق. إنها إذاً لا تؤخذ في الاعتبار في الاحصاءات الوطنية المتعلقة بالدخول، لا تسهم في النمو الاقتصادي كما يقاس اليوم، وأهمل القادة السياسيون الذين بالنسبة لهم، الأنشطة التي تمارس في إطار السوق، وحدها، تمثل إسهاماً في الناتج الوطني».

منذ وقت ليس بالبعيد، العائلات والجماعات، تكفي نفسها بنفسها، وهكذا الحال بالنسبة للنظم البيئية المتنوعة جداً والتي تشكل المجال البيولوجي لوجود الناس، ولكل الكائنات الحية، هذا المجال اعتمد دائماً على حسن الأداء الطبيعي للنظم البيئية والفضاء الجغرافي في مجموعه.

لكن بقدر ما يتواصل التطور، تستولي الدولة والشركات الكبيرة، على هذه الوظائف الحساسة، هكذا من أجل إخصاب التربة يجرى إنتاج المزيد من الآزوت، بتكاليف مرتفعة، بدلاً من الاستفادة من البكتيريات التي تعيش على جذور الخضروات، ويجرى خزن المياه في خزانات اصطناعية، بدلاً من اللجوء إلى الاحتياطات المجانية في باطن أراضي الغابات. ومن أجل مكافحة آثار الاحتباس الحراري، بدلاً من خفض بعث الغازات التي تسببه،

والتي حجمها الآن يهدد باضطراب مناخ الأرض، الاقتصاديون، بموافقة العلماء المتعاطفين معهم، ذهبوا حتى اقتراح مشاريع فرعونية، في مجال الهندسة الجغرافية، أهمها يتمثل في وضع 50 ألف مرآة، في الفضاء، على مساحة 100 كم مربع، لتعكس أشعة الشمس وتحافظ هكذا على رطوبة الأرض.

بمعنى آخر، التطور الاقتصادي يعني أساساً تسليع الوظائف التي كانت تنجز مجاناً، ليس فقط من خلال الاقتصاد الاجتماعي، وإنما أيضاً من خلال «الاقتصاد الكبير» كما يسمي فيندل بيري اقتصاد الطبيعة.

نتائج هذا المشروع حتماً مأسوية، إنها تؤدي حتماً إلى دمار الاقتصاد الاجتماعي، لأن الجماعات والعائلات، والتي تمثل أساسه، محكوم عليها بالاضمحلال بسبب عدم الاستخدام، ولأنها لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الطبيعية. إنها مع ذلك، كما سنرى، الوحيدة القادرة على القيام بهذه الوظائف بفاعلية وديمومة.

ـ تفكك الجماعة ونتائجه:

حتى وقت قريب كانت العائلة القاعدة الأساسية للحياة الاجتماعية، ليس العائلة الذرية، كما هي اليوم، وإنما العائلة الواسعة، الجدود، الأخوة، الأخوات، الزوجات، الأبناء، وأشخاص آخرون، بدون علاقة قرابة، يعيشون تحت سقف واحد. العائلة الكبيرة تشكل جزءاً مدموجاً في الجماعة، حيث جميع أعضائها يعيشون ويعملون، والتي تتأسس فيها العائلة.

العائلة الحديثة، في المقابل، تشكل جزيرة تضامنية في محيط من اللامبالاة، كما هو الحال في العالم الغربي المعاصر.

لهذا السبب، وهناك بالطبع أسباب أخرى، علينا التغلب على أحكامنا المسبقة ضد هذه المؤسسة ـ العائلة الكبيرة ـ والتي لا بديل عنها.

إنها قد تبدو لنا طاغية، شمولية، وان ساسة اليمين وحدهم يمكنهم

إطراء ميزاتها، مع أنهم يدعون إلى سياسات تسرع في انحلالها.

الجماعة أيضاً فقدت اعتبارها، هذه الوحدة من التنظيم الاجتماعي، مع ذلك، تظهر أيضاً أساسية، وأيضاً طبيعية، لأن الانسان عاش في عائلات كبيرة وفي جماعات طوال تطوره البيولوجي والمعرفي. اليكس دوتوكفيل، الذي درس طويلاً، الديمقراطية في مدن انكلترا الجديدة، اعتبر الجماعة ذات جوهر مقدس، «الانسان يصنع الممالك، الجماعة تبدو أنها من صنع الله مباشرة» هكذا كتب في «الديمقراطية في أميركا».

معظم الوظائف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، لا تنجز إلا في مستوى الجماعة. هذه يجب، مع ذلك، أن تكون متماسكة، وأن تملك رؤية خاصة بها، للعالم وللموارد الضرورية.

لنأخذ مثالاً: زيادة السلوك الاجتماعي غير الطبيعي، الشاذ، الجريمة، الانحراف، المخدرات، الكحول، العنف، والذي يشكل إحدى المشاكلات الأشد خطورة التي يواجهها المجتمع الحالي. بكل وضوح، هذا السلوك لا وجود له في المجتمعات التي لم تتحول إلى أسر ذرية تماماً. هكذا يستطيع السائح التنزه، بكل أمان، في مدن الصفيح، في كالكوتا، حيث معظم الناس، بدون سكن، ينامون على الأرصفة. الناس بالتأكيد فقراء، لكنهم لا يعانون العزلة الاجتماعية التي يشعر بها أولئك الذين يعيشون في مجتمع مفكك. حياتهم مدموجة في الجماعة العائلية، ولها معنى. هذا ليس حال معظم سكان المدن في البلدان الصناعية.

في المجتمعات التقليدية، قوة قوية جداً تحافظ، بفاعلية، على النظام الاجتماعي. الرأي العام يعكس قيماً تقليدية، والتي تتغذى على الصدى المحلي، أداة أساسية لضمان الانتماء لهذه القيم، وبالتالي الوقاية من الجريمة، ومن المشاكلات الاجتماعية الأخرى. ضغط الرأي العام، يبدو لنا، على أنه تدخل في حياتنا الخاصة، غير مقبول. إحدى أهم ميزات الوجود نكرة، في المدن الكبيرة الحديثة هي تحريرنا من هذا «الطغيان» ومن

هنا أيضاً تحريرنا من التزاماتنا التقليدية نحو أعضاء عائلتنا، ونحو الجماعة، والمجتمع، والنظام البيئي.

لكن هذا «التحرير» ليس أمراً حسناً إلا بالنسبة إلى الذين لا يميزون بين هذه الارغامات، التي تفرضها الجماعة على أعضائها، وتلك المفروضة، من الخارج، من قبل الدولة المركزية، وأيضاً من قبل الشركات الكبيرة. هذه الارغامات تخدم مصالح الدولة والشركات، والتي عادة تكون في نزاع مع مصالح المجتمع ومع الطبيعة. بينما الارغامات الأولى، الصادرة عن الجماعة، تكون ضرورية لحياة وجود الجماعة نفسها، ولقيامها بوظائفها الأساسية.

لا أحد حتى الآن، عثر على وسائل أكثر فاعلية، للكفاح ضد الجريمة، وللحفاظ على النظام الاجتماعي.

يمكن للدولة أن تزيد من عدد البوليس، وأن تنفق المليارات لتطوير نظامها القضائي، وأن تبني سجوناً أكثر فأكثر، لكن هذه الاجراءات ليس لها إلا أثر محدود جداً. إنها قد تخفي فقط أعراض أزمة اجتماعية، والتي تديمها بأن تجعل منها غير مقبولة أقل. بقدر ما أن العولمة الاقتصادية تهمش الأفراد، بقدر ما أن هذه الأزمة تزداد خطورة، وتمتد إلى مناطق العالم، التي نجحت، بشكل ما، في أن تظل بمنأى عنها حتى الآن.

على شاكلة قدماء اليونان، وعديد القبائل الهندية في أميركا، وتلك التي تكون كونفدرالية اروكواز، توكفيل يرى الحرية هي تقرير المصير الذاتي، ويرى أن الديمقراطية في مصلحة الحرية، لأنها تسمح للمواطنين بالمشاركة في الإدارة البلدية. هذا يكون مستحيلاً إذا كل واحد كان «حراً» في القيام بما يريده، دون الاهتمام بالآثار الاجتماعية والبيئية.

ـ الجماعة والديمقراطية:

إذا الجريمة والسلوك غير الاجتماعي، لا يمكن السيطرة عليهما إلا على مستوى الجماعة، فإن الأمر يكون على هذا النحو بالنسبة للحكومة

الديمقراطية. الديمقراطية، بما أنها حكم الشعب من أجل الشعب فإنه من الصعب اعتبار النظام السياسي الحالي على أنه ديمقراطية: إسهام المواطنين في الحكومة تقتصر، في الحقيقة، على إعطاء الأصوات لمصلحة مرشح، والذي خياراته السياسية تتملص من رقابتهم حتى الانتخابات الجديدة، هذا صحيح لدرجة أن أوساط الأعمال صارت تعتبر أستاذة في فن التأثير على نتائج الانتخابات، بفضل حملات العلاقات العامة الواسعة، وأدى هذا إلى جعل الحكومات تربط المصالح الوطنية بمصالح أوساط الأعمال.

لكي يحكم المواطنون حقاً، يجب أن يشاركوا في الإدارة اليومية لشؤون حياتهم، بكل وضوح، هذا لا يمكن التفكير فيه على المستوى الوطني، وأقل من ذلك على المستوى العالمي. لكن فقط على المستوى المحلي، حيث يعرف الناس بعضهم بعضاً، ويلتقون بانتظام، ويعتبرون أنفسهم أعضاء جماعة واحدة.

بالنسبة لجيفرسون، مشاركة المواطنين، المباشرة، في الحكومة البلدية، وحدها، تسمح لهم بربط مصالحهم الشخصية المباشرة بالصالح العام. لهذا يقر بتقسيم الدول إلى مقاطعات انتخابية، والتي حجمها يكون في صالح تفاعل المواطنين ومشاركتهم في الحكومة. في مدن إنكلترا الجديدة، حيث هذا الشرط كان، بشكل واسع، متوافراً، لاحظ توكفيل أن السكان يتمسكون بجماعتهم، لأنها قوية ومستقلة، ويهتمون بها لأنهم يسهمون في قيادتها، ويحبونها لأنهم لا يشكون من شيء فيها، ويضعون فيها طموحهم ومستقبلهم.

نظام الحكم السويسري، يمكن أن يقدم نموذجاً، إلى حد ما، لقد تأسس دائماً على الجماعة ـ الكومون ـ والتي إلى حد كبير، مستقلة ذاتياً وذات سيادة. الكومون السويسرية، تحدد، تقليدياً، مقدار الضرائب، وتقرر أوجه الانفاق العمومي، وتراقب بيقظة إدارة الكومون، وتستطيع رفض مقترحاتها وإنفاقها. كما تهتم أيضاً بالخدمات العمومية، والتعليم الأساسي، والبوليس المحلي، والمساعدات الاجتماعية. القرارات الأكثر أهمية تصدر عن اجتماع حر لكل المواطنين.

الكومونات موجودة قبل وجود الكانتونات التي تكون اليوم الكونفدرالية. تلك الكومونات الواقعة في الوادي نفسه، تتحد أحياناً لتكون روابط، أو أنها تعقد تحالفات مرنة، وبعد ذلك اجتمعت في الكونفيدرالية السويسرية. لكن حتى في هذه الحالة، الحكومة المركزية، لا تملك إلا سلطاناً محدوداً جداً، إنها لا تنتخب إلا لمدة عام، وتكوينها السياسي يجب أن يعكس تكوين البرلمان. وهذا يقلّص كثيراً من هامش مناوراتها.

للأسف التطور الاقتصادي والعولمة، اللذان يتطلبان التخلي عن الاكتفاء الذاتي المحلي، قضيا سريعاً على نظام الحكم هذا، وحوّلا الجماعات، ذات الاستقلال الذاتي، إلى مدن، والتي صارت غير قادرة على إدارة نفسها.

من الملاحظ، في السنوات الأخيرة، خفض منتظم في المشاركة في الاجتماعات المحلية، بينما الحكومة الكونفيدرالية والشركات الكبيرة بدأت تأخذ مكان الكومونات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. في الولايات المتحدة أيضاً، أقلية فقط من الناخبين تشارك في الانتخابات الرئاسية.

بتوقيعها على اتفاقات الغات، والتي اختتمت دورة أوروغواي، وبإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، فإن الدول فوّضت إدارة الشؤون الاقتصادية لحكومة عالمية، أكثر فأكثر بعداً، عن أولئك الذين تمسهم قراراتها، وغير مبالية بمصالحهم الحقيقية، والتي من المفترض أنها تخدمها. وسلمت الدول أمرها للشركات العابرة للأوطان، والتي صارت تمسك بزمام الأمور.

الديمقراطية، في شكل حكومة تمارس من خلال رابطة مرنة بين جماعات، نسبياً ذات استقلال ذاتي، ليست ممكنة إلا إذا كان الاقتصاد منظماً بالطريقة نفسها، وهو ليس كذلك، إنه تحت هيمنة الشركات الكبيرة: إعادة التوطين السياسي تقتضي إعادة التوطين الاقتصادي، والعكس أيضاً صحيح، إدارة الاقتصاد، كما وظائف عدة أخرى، يجب أن تكون، قبل كل شيء، على مستوى الجماعة ـ الكومون.

ـ الاكتفاء الذاتي:

اكتفاء ذاتي نسبي هو شرط آخر لكل ديمقراطية حقيقية، جيفرسون، يعتبر أن الجماعات ذات الاستقلال الذاتي، يجب أن تكون أيضاً مستقلة اقتصادياً، أو على الأقل تستطيع إشباع حاجاتها الغذائية، والملبس والسكن. وهذا مهم من أجل تشجيع الأمانة والجدية والمثابرة على العمل.

غاندي كان مؤمناً بهذا التصور، المبدأ الذي في صميم فلسفته، يفترض الحصول على الموارد من المكان نفسه بدلاً من استيرادها.

الجماعات التقليدية، كانت قادرة على الحياة، بطريقة دائمة، بفضل ما يمدها به النظام البيئي، وهذا لسببين:

الأول: على خلاف الشركات ذات التوجه التصديري، التي تفرط في استغلال منطقة ما قبل أن ترحل إلى منطقة أخرى عندما تستنزف مواردها، فإن الجماعات لا تملك أرضاً أخرى.

أما السبب الثاني، فهو أن الجماعات لها ثقافة بفضلها تتوصل إلى الحفاظ على مواردها. السكان الذين يعيشون في المكان نفسه، خلال قرون، توصلوا إلى أساليب انتاج غذائي يتيح لهم الحصول على أفضل النتائج من الموارد المحلية، كما بإمكانهم التأكد من التطبيق الدقيق لهذه الأساليب. بمعنى آخر: هذه الجماعات وحدها تمتلك المعرفة والخبرة، المكتسبة، لكي تعيش حيث تعيش.

أولئك الذين درسوا، بموضوعية، الزراعة كما تمارسها الجماعات المحلية في المجتمعات التقليدية أكدوا هذا. خصوصاً الخبراء الذين أرسلتهم إلى الهند، في نهاية القرن التاسع عشر، الحكومة البريطانية، لاحظوا أن الزراعة الهندية التقليدية كانت مناسبة جداً للظروف المحلية، لقد خاب أمل السلطات البريطانية عندما أكد أحدهم، أنه من الأسهل عليه تقديم مقترحات لتحسين الزراعة البريطانية، من أن يفعل ذلك بالنسبة للزراعة الهندية.

البنك الدولي، رأس حربة وأداة تحديث الزراعة في العالم الثالث،

اعترف، هو نفسه، بأن «المزارعين الصغار في أفريقيا يعرفون، بشكل مدهش، كيف يديرون مواردهم، سواء كانت الأرض، أم الرأسمال والمياه» لماذا إذاً تحديث الزراعة، ودفع الفلاحين إلى مدن الصفيح؟

الجواب الوحيد، كما يعترف التقرير صراحة، هو أن «تحديث الزراعة ضروري لأن الزراعة المعاشية تتكشف متعارضة مع تطور السوق».

الجماعة تتكون، ليس فقط من الأشخاص الذين هم أعضاؤها، ولكن أيضاً من كل الأنواع الحية والوسط الطبيعي المكوّن للنظام الطبيعي.

هذه، بالضبط، وجهة نظر فانديل بيري «عندما نتحدث عن جماعة سليمة فإنه من المستحيل التحدث فقط عن جماعة من البشر، إننا نقصد بها جماعة من البشر يقيمون في المكان نفسه، وكذلك الأرض والمياه والهواء وكل الكائنات الحية في هذا المكان».

أكثر من هذا يجب أن يكون مجموع الجماعة سليماً، لكي يكون أعضاؤها سليمين، جسماً وروحاً، ويحيون حياة منسجمة مع الوسط الطبيعي.

يترتب على هذا، أن الجماعة البشرية، يجب أن تكون لها، حصراً، الثروات الطبيعية في البيئة التي الجماعة جزء منها.

عندما لا تتمتع الجماعة، حصراً، باستخدام هذه الثروات، عندما لا تكون مخصخصة، أو تحت تصرّف الجميع ـ وهذا مفضل أكثر وأكثر، ديمقراطية ـ فإن استغلالها أو تدميرها السريع يكون حتمياً، وهذا بالضبط ما حدث مع العولمة الاقتصادية، وهي نظام ملكية الغائبين.

يقودنا هذا إلى الحجة الرئيسية لصالح العودة إلى الاقتصاد المحلي، إذا بيئة العالم تدهورت سريعاً، فإن قدرتها على إعالة أشكال الحياة المعقدة، مثل النوع البشري، تضعف بالسرعة نفسها، ذلك لأن البيئة لم تعد قادرة على تحمل الآثار الحالية لنشاطنا الاقتصادي. إن تفاقم هذه الآثار، كما يجرى حالياً، بأن نقيم اقتصاداً عالمياً قائماً على التبادل الحر، هو أمر معاً

غير مسؤول ومنافق. السياسة الوحيدة المسؤولة هي على العكس في خفض تأثيرنا على الوسط البيئي.

نموذج الاقتصاد، المقترح هنا، والذي فيه الأنشطة الانتاجية والتجارية، تجرى على نطاق صغير، وتستجيب لحاجات السوق المحلي أو الاقليمي، وحده القادر على الوصول إلى خفض الضغط على الوسط البيئي.

- الانهيار المحتم للاقتصاد العالمي:

إن السيطرة المعممة التي وصفناها، لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، الدولة والشركات، أخذت تفقد قدرتها على القيام بالوظائف التي انتزعتها من العائلة والجماعة، أيضاً بالنسبة لتلك الوظائف التي كان ينجزها النظام البيئي والبيولوجي، والتي تتمثل في إدامة الظروف الضرورية للحياة على الأرض.

ليس من الممكن الوصول إلى استقرار المناخ العالمي، من طريق مشروعات عبثية جيوهندسية، كتلك المقترحة حالياً، وإنما بزيادة قدرة المجال البيولوجي على امتصاص أوكسيد الكربون، والذي هو المسؤول الأول عن ظاهرة الاحتباس الحراري. من أجل هذا يجب: ترك غابات العالم تتجدد، والمنكمشة حالياً، وخفض شديد لبعث الغازات ذات الأثر الاحتباسي للحرارة، وهذا لا يمكن إلا بإحلال اقتصاد مستوطن محل الاقتصاد المعولم، والذي حاجته من الطاقة ومن الموارد أقل بشكل لا يقارن من الاقتصاد المعولم.

فالمساعدة الاجتماعية هي إحدى الوظائف الأساسية التي لم يعد بإمكان الدولة القيام بها، وذلك قبل حتى أن تصبح العولمة الاقتصادية رسمياً مؤسسة. تكاليف الميزات الاجتماعية ترتفع أسرع من الناتج الوطني الخام، في بلدان عدة صناعية، والوفاء بها لم يعد بالامكان ضمانه وقتاً طويلاً: في أيامنا هذه، مع ذلك، من أجل رفع القدرة التنافسية إلى حدها الأقصى، جرى تفكيك منتظم للمساعدات الاجتماعية، وبسرعة فائقة، بينما الحاجة

للمساعدة تزداد بشكل صارخ قدر نسبة الذين أبعدتهم العولمة.

الدولة والشركات صارت، أقل فأقل قدرة على توفير الوسائل الضرورية لمضاعفة المنتجات الغذائية والمادية الأساسية، أي توفير فرص العمل، لكن كما أشرنا في هذا الكتاب، الاقتصاد العالمي يمكنه العمل بواسطة جزء صغير من اليد العاملة الحالية. وفق مقالة نشرت في اللوموند الدبلوماسي، الاقتصاد الرسمي، في ساحل العاج، يستطيع إرضاء، من الآن وحتى بضع سنوات، 6 في المئة فقط من طلبات العمل. هذا البلد لا يمثل ربما استثناء.

إضافة إلى هذا، خطط التعديل الهيكلي .P.A.S المتتالية، التي فرضها البنك وصندوق النقد الدوليين، قلصت جداً من القوة الشرائية عند الذين لا يزالون يعملون. هذه الحالة ملاحظة أكثر فأكثر في البلدان الصناعية، والتي فرض عليها أيضاً شكل من التعديل الهيكلي: الأجور خفضت بدرجة كبيرة، عقود العمل الدائم استبدلت بعقود محددة الأجل، دوام العمل الكامل استبدل بالعمل الموقت أو بجزء من الوقت. الرجال استبدلوا بالنساء اللاتي أقل أجرة، العاطلون من العمل أو أصحاب الأجور الزهيدة لا يحق لهم الحصول على مساعدات اجتماعية، إذاً ليسوا مستهلكين كباراً. وبقدر ما إن الاستهلاك يخفض بقدر ما إن الاقتصاد الرسمي لا يستطيع توفير فرص عمل... هكذا تدور حلقة مفرغة. وندخل هكذا في سلسلة ردود أفعال والتي تتواصل حتى يتوقف الاقتصاد الرسمي عن كونه مصدراً مهماً لفرص العمل وللغذاء وللخيرات والخدمات بالنسبة لغالبية البشر.

عندما تهمش أعداد هائلة من الأفراد، فإن الاقتصاد الرسمي يهمش نفسه.

معظم الناس إذاً يضطرون إلى الاستغناء عنه، لأنه في الواقع استغنى عنهم، في مثل هذا الوضع، نظام التبادل المحلي Sel، الذي جرى ذكره في هذا الكتاب، لن يكون مجرد نزوة أو مبادرات، في نطاق صغير، لحل المشكلات الحالية، المحبطة دائماً، على العكس، تستطيع نظم التبادل المحلي، أن تكون أساس إعادة بناء الاقتصادات المحلية، وهي الوحيدة

القادرة على ردم الهوة، المتنامية، بين الاقتصاد الرسمي والحاجات الحقيقية للناس.

في كلمات أخرى، لأن الشركات والدولة، صارت أقل فأقل قدرة على القيام بوظائفها الأساسية، التي انتزعتها من الاقتصادات المحلية، غير المعتمدة على النقود، ليس هناك من بديل آخر غير السماح بالنهوض بالاقتصادات المحلية.

علينا، إذاً، أن نسلك طريقاً مخالفاً، لذلك الذي تجبر الإدارة الأميركية اليابان على سلوكه، وهو تصنيع نظامها الزراعي، وتجارة التجزئة، واللذان ظلا حتى الآن في يد المزارعين الصغار، وعائلات وتجار صغار. حتى وقت قريب كانت البطالة في اليابان 2 في المئة فقط، لقد ارتفعت عام 1996 إلى 3,4 في المئة. وبينما كانت العائلات متحدة ومترابطة، والانحراف بنسبة بسيطة، لكن الآن كل هذا يتغير وبوتيرة سريعة.

من سوء الحظ أننا شاهدنا هذا، اقتصادنا سيىء الاعداد، حالياً، لكي يقوم بالوظيفة الجديدة، العائلات، نظم البيئة، التي كانت تقوم بها تأثرت سلباً بالتطور الاقتصادي.

إنعاش العائلات، الجماعات ونظم البيئة، يظل هو أملنا الوحيد، هذا الأمل ليس بدون جدوى، كما قد يبدو للبعض. إذا غالبية من الناس وجدت نفسها مهمشة exclus وغارقة في العوز، هؤلاء لن يتركوا أنفسهم يموتون جوعاً، إنهم، بدون أي شك، سوف يثورون ضد الشركات الكبيرة التي تستنزف مواردهم الطبيعية وتلوث أراضيهم، وأنهارهم، وتنتج الغذاء وسلع الاستهلاك التي قلة من النخبة تستطيع الحصول عليها، ولا توفر إلا بعض فرص العمل ذي التأهيل العالي، والتي يشغلها أخصائيون أجانب. معركة سياتل، في نوفمبر 1999، كانت علامة واضحة عن رد الفعل الذي يزداد قوة، في مواجهة تطرف الشركات الكبيرة. معركة تبعتها مظاهرات واشنطن، وتجمع ميلانو - يوليو 2000، والذي ضم أكثر من 50 ألف شخص.

تهميش الناس يرغمهم على تنظيم أنفسهم، وتكوين اقتصاد محلي، إنه البنية التحتية الاقتصادية القادمة، لجماعات محلية جديدة.

ليس هناك طريقة فاعلة، لخلق مواطنين وجماعات إلا بأن يتاح لهم القيام بوظيفتهم التي قاموا بها دائماً، والتي تمثل سبب وجودهم.

هذه بعض الأضواء التي تنير الطريق، وتضيء الأفق المظلم، فاندل بيري يشير إلى أمر، في رأيه ان النزاع بين الاقتصاد المعولم والاقتصاد المحلي، ذي الأساس الجماعي، يمكن أن يكون موضوع الجدال، في السنوات القادمة، ويجب أن يكون قاعدة إعادة توجيه السياسة.

حزب الجماعة لا يملك وسائل مالية، إذاً لا يملك قوة، لكن عدد أعضائه مرشح للزيادة، إنه يصير، ربما، حزب الغالبية. وعندما يصير في الحكم، سيكون له تطبيق استراتيجية، والتي تتضمن انتقالاً، أقل ألماً، نحو شكل المجتمع والاقتصاد الذي وحده يوفر لأطفالنا مستقبلاً.